AMERICAN UNIV. IN CAIRO
3 8534 01000 8666

ID:100-67950
16-11

FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

HC
335
B375
1948

التطور الاقتصادي في مصر

في العصر الحديث

تأليف

دكتور راشد البراوي
(كلية التجارة جامعة فؤاد الأول)
B. A. (Hons), M. A. (London),
D. Litt. (Fuad I University)

محمد حمزة عليش
مدرس إدارة الأعمال
بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول بالجيزة
B. Com., B. A. (Manchester)

الطبعة الثالثة

١٩٤٨

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة
تليفون ٥١٣٩٤

1805

كتاب جديد و موضوع جديد

مشروعات السنوات الخمس

من الناحيتين النظرية والتطبيقية

تأليف

دكتور راشد البراوى

أول بحث بالعربية فى موضوع التوجيه الاقتصادى ومشروعات السنوات الخمس ، ويوضح النتائج الاقتصادية التى حققها ذلك النظام فى الروسيا وكيف حاولت الأرجنتين تطبيقه . والكتاب دعوة صريحة لاتباع أسلوب التوجيه بقصد النهوض بالإقتصاد القومى فى مصر وشقيقاتها العربية .

« بعض فصول الكتاب وعناصرها »

خواص الإقتصاد السوفيتى (الملكية الاجتماعية — انعدام دافع الربح الفردى — التوجيه فى السياسة الإقتصادية — الحقوق الاقتصادية للأفراد — الديموقراطية الاقتصادية)

التوجيه الإقتصادى فى النظام السوفيتى (مميزات نظام الاقتصاد الاشتراكى المرسوم — اللجنة الحكومية لرسم الخطط Gosplan — طريقة وضع المشروع)

الثورة الزراعية الثانية (المزارع المشتركة — المزارع الحكومية — محطات آلات الجر الخ) الانقلاب الصناعى — النقل والمواصلات — مسائل العمل والأجور — اتحادات العمال — تنظيم التجارة الخارجية — مشروع السنوات الخمس الرابع (١٩٤٦ — ١٩٥٠)

مشروع السنوات الخمس فى الأرجنتين

مبادئ وقواعد لسياسة مرسومة فى مصر (الزراعة . الصناعة . العمل . التجارة الخارجية . المواصلات . القوة المحركة . المعادن والمحاجر ومصائد الأسماك والغابات . النظام المالى والضرائبى . الدفاع الوطنى . الصحة العامة . التعليم . الأداة الحكومية . موارد المشروع . عوامل النجاح)

صفحة ٤٨٠ من القطع الكبير

الثمن ٥٠ ص

كيف تفهم التاريخ والتطورات الاجتماعية ؟ ما العوامل المؤثرة فى حياة المجتمعات ؟ كيف تحلل السياسة الدولية اليوم وتصل إلى دقائقها ؟

الاجابة تلقاها فى كتاب

التفسير الاشتراكي للتاريخ

مختارات من فردريك انجلز

جمعها وترجمها وصدرها بمقدمة طويلة وافية

الدكتور راشد البراوى

الثمن ٢٥ قرشاً

لقد آن عهد انقضاء الاستعمار ، وان يتيسر للشعوب الخلاص منه إلا إذا عرفت حقيقته وأساليبه . وهذا ما يكشف عنه الغطاء كتاب :

الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية

تأليف وترجمة

لينين الدكتور راشد البراوى

(مع مقدمة تحليلية وتاريخية وبيانات إحصائية)

الثمن ٢٠ قرشا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

لما كانت الناحية الاقتصادية من أشد مظاهر النهضة المصرية بروزاً فى العصر الحديث ولكنها لم تعالج بنفس الروح والتوسع اللذين عولجت بها النواحى السياسية وغيرها ، رأينا إخراج هذا الكتاب لبحث نوع التطور الاقتصادى الذى شاهدته مصر منذ بداية القرن التاسع عشر .

وقد حرصنا أن يبتعد بحثنا عن النواحى السياسية فلم نعرض لها إلا بقدر قليل مما لاغنى عنه مطلقاً إذ للتاريخ السياسى مظانه وكتبه .

وقد وجهنا عنايتنا إلى التحليل أكثر منه إلى سرد الوقائع حتى يتمكن القارىء من تفهم العوامل المختلفة التى كانت ذات أثر واضح فى هذا التطور ، ولسنا ندعى أننا أوفينا الموضوع تماماً بل أردنا منه أن يكون بمثابة فتح يلقى ضوءاً على الموضوعات التى عالجناها ويمهد لبحث أكثر تفصيلا .

المؤلفان

كلية التجارة فى ٢٥ يناير ١٩٤٤

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى مقدمة الطبعة الثانية من كتابنا « التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث » وفيها أدخلنا بعض التعديلات التى يقتضيها تحقيق الهدف الذى وضعناه نصب أعيننا . وحرصنا كذلك اكمال البحث حتى يدرك الوقت الحاضر كما رأينا اتماماً للفائدة ان نختمه بفصل عن المعالم الاقتصادية التى يتميز بها تطور مصر الاقتصادى بعد انتهاء الصراع الحالى على ضوء ظروف البلاد والاتجاهات العالمية حتى تتمكن مصر من تبوأ مركزها فى العالم الجديد الذى سيتمخض عنه الغد والذى يتحدث عنه الرجال المسئولون ويحاولون وضع اسس ثابتة الدعائم له .

كلية التجارة فى ٤ يناير سنة ١٩٤٥

المؤلفان

مقدمة الطبعة الثالثة

لا يسعنا ونحن نقدم الطبعة الثالثة إلا أن نتوجه بخالص شكرنا إلى ما لقيناه من تشجيع وتقدير . وقد توسعنا فى الفصلين الأخيرين بصفة خاصة وعرضنا فى كثير من الإسهاب إلى مستقبل الاقتصاد المصرى من نواحيه المختلفة ، وهو الأمر الذى يشغل الأذهان اليوم .

ونود كذلك أن نقدم شكرنا إلى حضرة أحمد حسنى أحمد افندى المعيد بقسم التاريخ الاقتصادى بكلية التجارة على ما قدم لنا من معونة لها قيمتها .

والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه الخير والسداد .

كلية التجارة فى فبراير ١٩٤٨ — المؤلفان

فهرس الكتاب

الفصل الأول
مصر قبيل الحملة الفرنسية . . . . . ١ — ٣٦

الفصل الثانى
الحملة الفرنسية على مصر . . . . . ٣٧ — ٤٧

الفصل الثالث
بداية المجتمع الجديد وعصر التقييد والإحتكار . . . . ٤٨ — ٨٤

الفصل الرابع
عصر الحرية الاقتصادية والإصلاح . . . . . ٨٥ — ١٠٤

الفصل الخامس
المالية العليا والغزو الاقتصادى . . . . . ١٠٥ — ١٣٣

الفصل السادس
عصر سيادة التخصص الاقتصادى . . . . . ١٣٤ — ١٨٢

الفصل السابع
من الحرب العالمية الأولى حتى الكساد الكبير . . . . ١٨٣ — ٢١٠

الفصل الثامن
العودة إلى سياسة الإستقلال الإقتصادى . . . . . ٢١١ — ٢٥١

الفصل التاسع
الحركة العمالية وتنظيم العمل . . . . . ٢٥٢ — ٢٧٣

الفصل العاشر
الحرب العالمية الثانية وآثارها الاقتصادية . . . . . ٢٧٤ — ٢٨٩

الفصل الحادى عشر
بعض مشكلات اليوم والغد . . . . . ٢٩٠ — ٣٢٥

الفصل الأول

مصر قبيل الحملة الفرنسية

(١) الحالة السياسية

ظلت مصر منذ الفتح العربى ولاية تابعة للخلافة الإسلامية وليست لها شخصية دولية مستقلة تمام الاستقلال إلى أن دخلها الفاطميون عام ٩٦٩ م ولا نستطيع استثناء الدولتين الطولونية (٨٦٨ — ٩٠٥ م) والاخشيدية من هذا التعميم ، إذ برغم ماتمتع به حكامهما من نفوذ فعلى فى إدارة البلاد وما قاموا به من محاولات لاخضاع بلاد الشام أو أجزاء منها فقد كانوا من الوجهة الدولية خاضعين لخلافة بنى العباس يدينون لها بالتبعية والولاء ولو اسميا على الأقل . وكان لهذا الوضع السياسى للبلاد أثر فى تطورها الاقتصادى لما بين السياسة والاقتصاد من وثيق الارتباط . أضف إلى هذا أن تبعية مصر لغيرها جعل مصالحها الاقتصادية فى مركز دون مصلحة الامبراطورية الاسلامية العليا ولم تزد نظرة الخلفاء إلى مصر عن كونها ولاية تساهم ببعض ماحبتها به الطبيعة من مزايا فى حفظ كيان الخلافة والبلاط العباسى مثلا بما يفيض من ايرادها . ولا يسعنا أن نغفل أثر تعاقب الحكام وعدم طول مدة إقامتهم فى البلاد إذ بلغ عدد الولاة فى الفترة (٦٦٤ — ٨٦٨ م) خمسة وثمانين ولا شك أن تغيير الحكام بهذه السرعة لاينجم عنه سوى الضرر واضطراب الأحوال الداخلية .

لقد شاهدت مصر فى القرون الثلاثة التالية للفتح العربى عهوداً من الفوضى والاضطراب وارتبكت أحوالها وكثرت الثورات فيها من قبل سكان البلاد الأصليين، ووفد العرب وعناصر أخرى واستوطنوا المدن وأقاموا بالريف وامتزجوا بالمصريين ، فاخذت المسيحية تفقد سلطانها حتى صار أتباعها قلة ودخل الناس فى الدين الجديد أفواجا إما ايمانا بتعاليمه وإما ابتغاء لمصلحة أو دفعاً لضر يصيبهم من قبل الحاكمين . وتبع ذلك تغلب اللغة العربية حتى

أصبحت أداة التخاطب والمعاملات والإدارة والأدب والعلم وانزوت القبطية فى داخل الأديرة والكنائس يحاول رجال الدين الابقاء عليها ما وسعهم الجهد فأخفقوا وأصبحت لغة غريبة لايفهمها الناس .

وفى القرن التاسع أو فى أواخره أخذت الأحوال فى الاستقرار نوعا اذ تمكن الطولونيون ثم الإخشيديون من بسط سلطانهم ونشر الأمن واعلاء كلمة القانون وبدت فى الأفق مظاهر خارجية لها أوثق الصلة بأحوال مصر . فلما تسرب الضعف إلى الاخشيديين عادت الفوضى من جديد واستغل الفاطميون الفرصة فاستولوا على البلاد على يد قائدهم جوهر الصقلى وجعلوا منها دولة مستقلة بكل معانى الكلمة ، لها نظمها وتقاليدها وأهدافها ، واتخذوا من القاهرة حاضرة لامبراطورية واسعة الأرجاء وخطب لهم زمناً طويلا فى بلاد الشام والحجاز وشمالى افريقية . هذا الحدث السياسى الجديد كان قمينا أن يعجل بعملية التطور والنمو التى بدأت فى عهد ابن طولون وعرف الخلفاء الفاطميون كيف يستغلون ثروة مصر ومركزها الجغرافى واستفادوا من الظروف العالمية الناشئة فشاهدت البلاد فى عصرهم الذى دام قرابة قرنين من الزمان نهضة اقتصادية وبخاصة فى الصناعة والتجارة ونظمت الإدارة المالية تنظيما دقيقاً ولكن تعرضت البلاد للخلافات الداخلية فانتشرت المجاعات والأوبئة وظلت البلاد زمنا مسرحا لحرب داخلية وضعف شأن الخلفاء وعلت كلمة الوزارة واشتد التنافس والتباغض وسرت جراثيم الانحلال فى جسم الدولة ثم هبت العاصفة الصليبية فى أواخر القرن الحادى عشر فاجتاحت بلاد الشام وهددت مصر نفسها وتدخل الصليبيون وأمراء دمشق المسلمون فى أمورها وانتهى الأمر بالقضاء على الدولة الفاطمية فى أواخر القرن الثانى عشر . وأسس صلاح الدين الايوبى دولة قوية أسدت إلى مصر والاسلام أجل الخدمات فحاربت الصليبيين فى الشام حتى انكمشت أملاكهم وتضاءل سلطانهم وأوقعت الهزيمة بجان دى برين[1] ولويس التاسع من بعده وأنقذت البلاد من شر الوقوع بين براثن الصليبيين والاستعمار الأوربى ، وكان الأيوبيون يجعلون رفاهية مصر ورخاء أهلها هدفا لهم فعنوا بالرى والزراعة ودققوا فى جباية الأموال واتبعوا سياسة التسامح الدينى وعقدوا المحالفات التجارية مع المدن الايطالية .

---

(١) Jean de Brienne

وقد اتبع صلاح الدين سنة استخدام المماليك ولم يبدلها خلفاؤه حتى أصبح المماليك الجزء الأكبر من الجيش . ولما نجحوا فى حماية مصر من ملك فرنسا لويس التاسع شعروا بقوتهم وتطلعوا إلى السيطرة والحكم وقتلوا توران شاه فزالت الدولة الأيوبية وظهرت إلى الوجود دولة المماليك البحرية التى عاشت من سنة ١٢٥٠ إلى سنة ١٣٨٢ م وهكذا نجح المماليك لأول مرة فى تاريخ الشرق الإسلامى فى تكوين حكومة لهم ولعل هذا الحادث الوحيد من نوعه . وبرغم هذا فمصر مدينة لهذه الدولة فقد حمت مصر والمدنية الإسلامية بل وأوربا من الخطر المغولى الذى تدفق كالسيل الجارف بعد سقوط بغداد . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أخرج الصليبيون نهائياً من الشرق . ثم إن بيبرس أحيا الخلافة العباسية فى القاهرة وإن تجرد الخليفة من السلطان الزمنى . أما العناية بأحوال البلاد الداخلية فكانت متوقفة على شخصية السلطان ونفوذه وإرادته كما كان الشأن فى عهود بيبرس وقلاوون والناصر محمد حيث تمتعت البلاد برخاء كبير وسمعة كبيرة ونفوذ واسع . فلما مات الناصر (١٣٤١ م) أصيبت مصر بالمجاعة والوباء وعمت الفوضى وساءت الحال إلى أن تمكن السلطان برقوق سنة ١٣٨٢ م من انتزاع الحكم وبذا قامت دولة المماليك الثانية المعروفة بالشراكسة . ولما كان ملوكها لا يتبعون مبدأ الوراثة فى العرش أصبح الوصول إلى الحكم مثار النزاع والحروب الداخلية مما انعكست صورته على الحياة العامة فى البلاد . وفى أواخر عهد الدولة نجح البرتغاليون فى الوصول إلى الهند وما جاورها إلى الشرق من بلاد وجزر عن طريق رأس الرجاء الصالح فكان ذلك نكبة على البلاد إذ قدر لها أن تحرم من معين الثروة المتدفقة بسبب مرور التجارة الشرقية عبر أرضها . ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد توافرت عوامل الشقاق بين دولة المماليك الآخذة فى الانحلال والدولة العثمانية الفتية الساعية إلى التوسع وتوترت العلاقات بين الفريقين وتقرر مصير المماليك حينما هزموا فى موقعة مرج دابق (١٥١٦) ومات سلطانهم الغورى فواصل الفاتحون سيرهم حتى وصلوا إلى الريدانية وكسروا شوكة طومان باى السلطان الجديد (١٥١٧) ودخلوا القاهرة ولم تجد محاولة طومان باى إنقاذ عرشه وسيادة المماليك وانتهى الأمر بشنقه فى ابريل من نفس العام . وهكذا زالت دولة المماليك من التاريخ المصرى وأصبحت مصر إيالة عثمانية .

عمل السلطان سليم على الحصول على معلومات يمكن الاستناد اليها فى إدارة البلاد .

وبخاصة من الناحية المالية ولم يحاول إبادة العنصر المملوكى بل قنع بالقضاء على سلطانه السياسى ثم أبقاه للاستعانة به فى الإدارة المحلية إذ المماليك أعرف من العثمانيين بداخلية البلاد وعاداتها وتقاليدها . وأخيراً غادر سليم البلاد مصحوباً بعدد وافر من رجال الصناعة وأرباب الحرف مما كان له أثر لا ينكر فى ركود الحالة الصناعية والفنية فى البلاد . وقد حاول السلطان سليمان القانونى القيام ببعض إصلاحات فى الادارة .

قام نظام الحكم فى مصر العثمانية على اشتراك هيئات مختلفة يتداخل اختصاصها ويقوم على نوع من توازن القوى فهناك الوالى ويمثل السلطان ويرأس الديوان الذى يعاونه فى الحكم وتتكون هذه الهيئة من بعض الموظفين والأمراء الصناجقة ورؤساء فرق الحامية العثمانية وقاضى القضاة والمفتين وكبار رجال الدين . وتلخص اختصاصات الديوان فى إدارة بعض أمور الحكومة كالمسائل المالية والضرائب. أما الإدارة المحلية فجعلت فى أيدى أمراء المماليك وكان رئيسهم ويطلق عليه « شيخ البلد » أشد أعضاء الديوان نفوذاً حتى دعته بعض المصادر باسم أمير مصر .

إلا أن الضعف تسرب إلى هذا النظام وبخاصة منذ أواخر القرن السابع عشر فتضاءلت سلطة الوالى وتنازع رجال الحامية التى أهمل أفرادها واجباتهم الحربية وتحولوا إلى طائفة من المدنيين وعلت كلمة المماليك وحازوا الأراضى وأصبحوا من كبار الملتزمين ولكنهم كانوا ينقسمون شيعاً وأحزاباً يتنافر بعضها مع بعض فى سبيل الاستئثار بالحكم والسلطان. وكثيراً مانشبت الحروب والفتن بين الأحزاب وكان من يغلب على أمره من أمراء المماليك فى العاصمة يفر إلى منطقة التزامه فى الوجه القبلى حيث كونوا حكومات تكاد تكون مستقلة . وكثيراً ما تحالف هؤلاء الأمراء وقاتلوا الحكومة المركزية الضعيفة حرباً علنية من وقت إلى آخر ، ونسمع عن هذه الأحلاف فى فترات مختلفة من تاريخ مصر العثمانية (١٧٦٤ — ٦٧ ، ١٧٧٦ — ٧٧ ، ١٧٨٦ — ٩١ ، ١٧٩١ — ١٨١١) ، وكان رئيس مثل هذا الحلف معروفا باسم « أمير الصعيد » . وحالت مشاغل حكومة الاستانة وحروبها مع أعدائها فى أوربا دون العناية بأحوال مصر . فى ظل هذه الأحوال المضطربة من ضعف الحكومة المركزية فى القاهرة وإهمال المرافق العامة وسيطرة المماليك وهم فئة غريبة لاترتبطهم بالبلاد رابطة الدم حتى ولا المصلحة ، وانتشار الفوضى والفتن

الداخلية لم يكن من المستطاع أن تتمتع البلاد برخاء اقتصادى إذ أصبح الفلاح يرى ثمرة كده وجهده تتسرب إلى جيوب سادته ، فلم يعد يرى فى الزراعة كسباً مادياً له فقلت عنايته بها وكثرت المجاعات والأوبئة وضرب على الناس ستار من الجمود والجهل والفقر . أما التجارة فقد سبق أن تحولت إلى رأس الرجاء الصالح ولم تبذل حكومة الاستانة أو السلطة المحلية جهوداً تذكر فى تعديل الحال بل أن الفوضى وعدم الاستقرار جعلا ما تبقى للبلاد من علاقات تجارية عرضة للخطر . وانحطت الصناعة وكبلت بالقيود والالتزامات والضرائب والإتاوات، فلا عجب أن ضج التجار الأجانب بالشكوى إلى حكوماتهم ووصف الرحالة أمثال نوردن وفولنى سوء الحال . وقد نتج عن هذه الظروف جميعاً أن تناقص عدد السكان فلم يزد عند حضور الفرنسيين فى نهاية القرن الثامن عشر عن مليونين ونصف مليون من الانفس بعد أن كان عددهم فى العصور الوسطى يتراوح بين خمسة وستة ملايين (١) .

وظهرت فى القرن الثامن عشر شخصية لها أهميتها تلك هى شخصية على بك « الكبير » المملوكى الذى قام بمحاولة كبيرة لفصل مصر عن الدولة فأزال النفوذ العثمانى وطرد الباشا وأعلن استقلاله (١٧٦٨) وحاول بسط نفوذه على الساحل الشرقى للبحر الأحمر ثم امتد بصره إلى الشام ولكن تحالف عليه انقسام أشياعه وخيانة المقربين إليه فقضى عليه (١٧٧٢) وباءت محاولته بالإخفاق وأصبح الأمر فى يد محمد بك أبو الذهب. فلما مات(١٧٧٥) سيطر على البلاد ابراهيم بك ومراد بك فعاد الاضطراب من جديد واشتد الصدام بين أحزاب المماليك وزعمائهم وظلت الحال تسير من سيء إلى أسوأ حتى ضج منها الوطنيون والأجانب، ونصح قنصل فرنسا المسيو مجالون حكومته بالتدخل . وأخيراً أعد بونابرت حملته فى عام ١٧٩٨ ولم يمض زمن طويل على وصوله إلى ميناء الأسكندرية حتى تم له إخضاع البلاد وكسر شوكة المماليك بعد أن هلك فريق كبير منهم فى ملحمة امبابه بوجه خاص . غير أن انجلترا ما كانت لتقبل وقوع مصر فى أيدى فرنسا وسعت الى إخراج الفرنسيين مستعينة بعداء تركيا والمماليك والمصريين ، وأخيراً توجت جهودها بجلاء الفرنسيين فى سنة ١٨٠١ ودخلت البلاد فى دور من الفوضى وتنازع القوى حتى تمكن محمد على من الوصول إلى

---

(١) Stanley Lane-Poole : Egypt in the Middle Ages, p. 28. ، دكتور راشد البراوى : حالة مصر الاقتصادية فى العصر الفاطمى (مخطوط) ص ٢٨ .

الحكم بمقتضى فرمان سنة ١٨٠٥ وبزغ فجر عهد جديد . ويصح القول بأن مصر أخذت تخرج من العصور الوسطى عامة ومن ظلمات العهد العثمانى خاصة .

٢ — الزراعة

الرى ونظام الزراعة

ظلت الزراعة فى مصر منذ أقدم العصور عماد الثروة الاهلية وأساس الاقتصاد القومى ويتوقف تقدمها على عاملين : الطبيعة والإنسان . ومن حيث العامل الأول ما كان لصقع واقع بين الدرجتين ٢٤ ، ٣١ عرضاً لايهطل فيه المطر إلا نادراً أن يستنبت إلا بفيضان النيل الذى يجتازه أو بطريق الرى الصناعى ، فإذا ورد ماء الفيضان أخذ فى غمر الأراضى بواسطة شبكة واسعة من الترع . فاذا كان الفيضان عادياً أمكن رى الأراضى ، ولكن بانخفاضه عن المستوى العادى كان يتعذر وصول الماء إليها ويقال إنها شرقت وتتعرض البلاد لقحط كثيراً ما صحبه الوباء ويتناقص الخراج كما حدث أثناء الأزمة الكبرى التى شاهدتها مصر فى خلافة المستنصر بالله الفاطمى وغيرها فى عصرى المماليك والعثمانيين . أما الفيضان العالى فكان يؤدى إلى إغراق الأراضى وإتلاف الزرع وهلاك النسل . ولا ريب أن هذه الظروف من رخاء وشقاء إنما مردها إلى عدم وجود نظام علمى دقيق لضبط مياه الفيضان والاستفادة منها .

وكى يمكن استبقاء المياه غامرة للأرض ومنع تسربها إلى النهر أقام الأهالى جسوراً على جانبى النيل وهنا تبدو أهمية العامل الإنسانى إذ لابد من صيانة هذه الجسور . وكان أداء هذا الواجب إجبارياً . وكان فى مصر نوعان وهما الجسور السلطانية والإشراف عليها من مهام الحكومة المركزية ، والجسور البلدية الخاصة النفع بناحية دون الأخرى وبمعنى آخر هذه هى الجسور المحلية التى يتولى إقامتها وصيانتها الملاك والملتزمون ومن فى حكمهم . فإذا ما استتب الأمن وعنيت الحكومة القائمة بتطهير الترع وحفظ الجسور تمتعت البلاد بالرخاء وزاد إيراد الدولة . وكانت الزراعة مقصورة على شريط ضيق من الأرض يمتد على جانبى النيل والترع التى تخرج منه ومن فروعه ، فإذا ورد ماء الفيضان غمر الاراضى وظل

فوق سطحها مدة كافية من الزمن حتى يتسنى للأرض أن تتشبع بالماء تماما وحتى يتيسر رسوب الطمى الذى يكسبها الخصب وقوة الإنماء . وإذا تم هذا كله أخذ الفلاحون فى صرف الماء تدريجياً عن الأراضى وإرجاعه مرة ثانية إلى النهر . وبعد الانتهاء من هذه العملية كانوا يتركون المحصول حتى أوان النضوج ثم يبدأون الحصاد ، وكانت الأرض تظل فى معظم الجهات دون زراعة شىء فيها حتى أوان ورود الفيضان الجديد . ولا ريب أن تعطيل الأرض زمناً مما اقتضته طبيعة الاعتماد على الفيضان السنوى . وهذا نظام كان فيه إسراف ولم يسمح إلا بزراعة محصول واحد فى السنة من المحاصل الأساسية . وهكذا امتازت مصر بالزراعة الشتوية وظل هذا حالها حتى القرن التاسع عشر حين أقدم محمد على باشا على إدخال نظام الرى الصيفى فى الدلتا . وقد انقسمت السنة الزراعية فى العادة فصلين هما فصلا الزراعة الشتوية والصيفية ولكل منهما موعده ومميزاته وغلاته المختلفة . (١)

وتبدأ الزراعة الشتوية فى ديسمبر وتمتد حتى مارس وكانت تشمل نوعين من المحاصيل :

١ — البياضى وذلك فى الأرض التى استفادت إلى الحد الأقصى من ماء الفيضان وبذلك لم تكن فى حاجة إلى الرى الصناعى حتى موعد الحصاد وقد كانت محاصيل هذا النوع تسود معظم أراضى مصر العليا والوسطى مع استثناء الفيوم ولكنها كانت قليلة فى الوجه البحرى .

٢ — الشتوى ويشمل المحاصيل التى اختصت بها الأراضى التى لم يغمرها الماء غمراً كاملا أو لم يغمرها مطلقاً ، وفى هذه الحالة كان لابد من الالتجاء إلى الرى الصناعى بحفر الآبار . وبرغم تكاليف المحاصيل التى من هذا النوع كان الربح الناتج منها أكبر مما تدره محاصيل النوع الأول .

---

(١) راجع المقريزى : الخطط جـ ١ ص ١٠١ — ١٠٣ ، ٢٦٤ — ٢٦٩ ، كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى ص ٤٣ — ٨٦ ، رسالة الدكتور عز الدين أحمد فريد وعنوانها Introduction of Perennial Irrigation in Egypt ص ٣٦ — ٣٧ .

(٢) نوع من العلف قال عنه ابن العوام إنه لا يحتاج إلى السقى الكثير (كتاب الفلاحة جـ ١ ص ٧١) وقال علماء الحملة الفرنسية إنه يزرع فى الصعيد والفيوم ويقلع بعد مضى ستين يوما ليستهلك أخضر . أما النبات الذى يراد استخراج الحب منه فيبقى مائة يوم على سوقه وينتج عادة خمسة أرادب وهذا العلف الجاف لا يأكل تبنه إلا الجمال . وذكروا أيضا أنه كلما اتجهنا صوب أعالى النيل لاحظنا ارتفاع ثمن هذا العلف لصعوبة زرعه بمقادير كافية (كتاب الأحوال الزراعية فى القطر المصرى ص ٦٠ — ٦١) .

وكانت أهم المحاصيل الشتوية القمح والشعير والفول والحمص والجلبان والعدس والكتان والقرط [١] والبصل والثوم ، وكانت الزراعة الشتوية تشغل نحو ٨٠ ٪ من المساحة الكلية للأراضى الزراعية .

وبعد أن يتم حصاد المحاصيل الشتوية بنوعيها لم تكن الزراعة تتيسر إلا حيث أمكن توفير الماء ولهذا اقتصرت زراعة المحاصيل الصيفية على الأماكن الواقعة على جانبى النهر نظراً لجفاف الترع . وكان الأهالى فى هذه الحالة يرفعون الماء من النيل بالسواقى والقواديس وغير ذلك من العجلات المائية . وكان بعض أغنياء الزراع يستغلون جانباً من أراضى الحياض فى الزراعة الصيفية بحفر الآبار ، وكان الفصل الصيفى يمتد من ابريل إلى حوالى آخر يوليو . وأهم المحاصيل الصيفية قصب السكر والسمسم والقطن والأرز والنيلة والقلقاس والبطيخ والفجل والخس والكرنب . وقد توسع المصريون فى العصر العثمانى فى زراعة الأرز ، إلا أن أهم المحاصيل كان الذرة بنوعيها وشغلت المساحة منها ١٢,٥ ٪ من المساحة الكلية. ويلاحظ أن مصر فى العصور الوسطى لم تعرف زراعة هذا المحصول الذى أصبح بالغ الأهمية منذ الفتح العثمانى بالنسبة إلى غذاء الفلاحين المصريين . ويبدو أن زراعة القصب قد تضاءلت عما كانت عليه فى العصرين الفاطمى والمملوكى حيث كانت صناعة السكر وأنواع الحلوى رائجة وعلى نطاق واسع .

ونورد فى الثبت الآتى بيانا بأهم النباتات فى مصر ومناطق زراعتها ومتحصل الفدان الواحد من كل منها وذلك فى أواخر القرن الثامن عشر [٢].

---

(١) القرط غذاء للدواب ويزرع إذا ما بدأ ماء النهر فى الانخفاض .

(٢) Dr.E.A.Fratd : The Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, p. 40–43. ولقد أورد المؤلف هذا الجدول بدراسة البيانات التى أوردها علماء الحملة الفرنسية على مصر فى مواضع متفرقة

اسم النبات	مناطق الزراعة		المتحصل من الفدان
	مصر العليا والوسطى	الدلتا	
القمح	حتى ادفو جنوبا	كل الدلتا خاصة مناطق القاهرة والمنوفية والمنصورة	المتوسط سبعة أرادب
الشعير	فى كل انحاء البلاد من أسوان جنوبا حتى البحيرات الشمالية		٥ — ١٠ أرادب (مصر العليا)، ٣ (حول منوف) ٥ (قرب طنطا)، ١ — ٤ (عند باطيم)
البرسيم	الحد الجنوبى فرشوط	هام فى كل أنحاء الدلتا	يعطى الفدان من البذور أردبا وربع أردب
الفول	لايزرع جنوبى قوص	فى جنوب الدلتا ويقل شمالى سمنود	٣ — ٧ (مصر العليا)، ٥ — ٦ (مصر السفلى)
العدس	فيما بين أدفو وجنوب مديرية الجيزة		٦ — ٧ أرادب
الكتان	أسيوط والمنيا والفيوم	فى الداخل	حوالى ٤٣٢ حزمة، ٣ ١/٢ أرادب من البذرة
الحلبة	فيما بين الجيزة والمنيا		٢ — ٥ أرادب
البصل	فيما عدا اقصى الجنوب وأقصى الشمال		٢٠ — ٣٠ أردبا
الجلبان	مصر العليا والفيوم		١٠ — ١٥ حملا
الذرة	فى كل أنحاء مصر العليا والوسطى		٦ — ١٠ أرادب
الأرز		شمال خط يصل ما بين الرحمانية وسمنود	٧ — ٨ أرادب
القطن	فى أقصى جنوب مصر العليا	تصلح لزراعته كل جهات الدلتا	٣٠٠ رطل
قصب السكر	خصوصا فى مديرية جرجا حول فرشوط واخميم	فى مساحات صغيرة ويباع المحصول كفاكهة	١٥ قنطارا من السكر
النيلة	الأجزاء الجنوبية من مصر العليا وبكميات صغيرة فيما بين بنى سويف والجيزة		

ملكية الأرض

ظن علماء الحملة الفرنسية أن مصر لم تكن لتعرف نظام الملكية الخاصة وأن الشريعة الإسلامية تجعل الأرض ملكا لولى الأمر الذى يمنح الفلاحين حق زراعتها مقابل الخراج والجزية . ويرجع هذا الظن إلى أن هؤلاء العلماء لم يحاولوا تقصى الموضوع فى كتب فقهاء المسلمين كما لم تسمح لهم الظروف المضطربة خلال فترة الاحتلال الفرنسى القصيرة بتحرى الحقيقة فى أبحاثهم بصدد هذا الأمر. أضف إلى هذا أنهم وجدوا المماليك والملتزمين فاعتقدوا أنهم يماثلون طبقة الأشراف بفرنسا فى ظل النظام الإقطاعى. وأخيراً لم يفرق هؤلاء العلماء بين الالتزام والملكية والأول نظام مالى أريد به جباية الضرائب . وقد جاراهم فى هذا الظن بعض الكتاب المصريين الحديثين وخلطوا بين ما كان واقعاً وما كان واجباً .

حين استولى المسلمون على مصر فى النصف الأول من القرن السابع كانت هناك أراضى الدولة والملكيات الخاصة الكبيرة فضلا عن وجود طبقة الفلاحين وهم إما شبه رقيق أو كانوا من صغار الملاك والمستأجرين الأحرار الذين استطاعوا رغم العواصف واستبداد الحكام أن يحتفظوا بحقوقهم التى اكتسبوها فى العصر الرومانى(١). وبالفتح العربى انتقلت إلى المسلمين حقوق السيادة الإقليمية . وقد اختلف الرواة والمؤرخون فى أمر فتح مصر والثابت عند عامتهم أنها فتحت صلحاً وأن عمرو بن العاص لم يقسم أملاك المصريين بل أبقاها فى أيديهم وأمنهم عليها جريا على السنة التى اتبعها عمر بن الخطاب فى العراق والشام . ونعتقد انه كانت هناك معاهدة صلح وتسليم لتنظيم العلاقة بين الفاتحين والمصريين خاصة وأن العرب كانوا يحاربون الروم لا المصريين الذين كان موقفهم من الفريقين المتنازعين مشوبا بعدم الاهتمام مع الأمل فى انتصار المسلمين لما ترامى إلى الأسماع عن عدالتهم. وقد أورد لنا أحد المؤرخين (٢) صورة الأمان الذى منحه عمرو بن العاص لأهل مصر وفيه أمنهم على أموالهم المنقولة والثابتة . ويبدو من نصوص العقد صراحة أن الفاتحين لم يكسبوا

---

(١) راجع فى هذا كتاب الآنسة رويارد وعنوانه L'Administration Civile Byzantine, p—9

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ١ ص ٢٤

أنفسهم حقاً جديداً ولم يشيروا إلى أن الدولة الاسلامية لها حقوق أكثر من الطاعة ودفع الضرائب وما كان ينتظر من العرب فى تلك المرحلة من تاريخهم أن يفعلوا غير ذلك .

وإذا رجعنا إلى أقوال الفقهاء (١) تعد مصر من الأراضى الخارجية ، والسواد وما فتح عنوة وأقر أهلها عليه أو فتح صلحا خراجية كذا فعل عمر بالسواد ومصر والشام. وأرض السواد مملوكة لهم أى يجوز بيعهم وتصرفهم فيها بالرهن والهبة وتورث عنهم إلى أن لا يبقى منهم أحد فينقل الملك لبيت المال » . وهذه الآراء وغيرها مما أورده الفقهاء توضح بجلاء أن الفاتحين العرب لم ينزعوا ملكية الأرض ولم يجعلوا لهم سلطانا عليها بل تركوها ملكية لأهلها . ولم يستول بيت المال إلا على أراضى الدولة والتى يموت أربابها بغير وارث وقد كان من أثر الفتن والثورات التى قام بها المصريون فى القرون التالية للفتح مباشرة مصادرة أملاكهم واستيلاء بيت المال عليها وقد عرفت مصر نظام الإقطاع وكان على ضربين : اقطاع تمليك واقطاع استغلال والأول يتصرف فيه المقطع تصرف المالك الشرعى لما تحت يده . وقد كان من أثر الأزمة العنيفة التى تعرضت لها البلاد فى خلافة المستنصر بالله الفاطمى هلاك الألوف من الأهالى بسبب القحط والوباء وانتقال مساحات شاسعة من أراضى الامتلاك الخاص إلى بيت المال وبذلك زادت مساحة أراضى الدولة وأخذت تقطع للكثيرين وبخاصة من الأجناد والموظفين . ولما آل الأمر إلى الأيوبيين أدخلوا نظام الاقطاعات الحربية لأول مرة فى تاريخ مصر الإسلامية واتبع سلاطين المماليك هذا النظام وقد أمر السلطان الناصر محمد بمسح الأراضى فى الديار المصرية وتقدير إيراداتها وقسمها أربعة وعشرين قيراطا خص منها الدولة بعشرة قراريط والباقى للامراء والأجناد . ولما فتحت الدولة العثمانية مصر وجدت أراضيها بالشكل الآتى : (ا) الأحباس السلطانية المخصصة للحرمين وأعمال خيرية أخرى (ب) الأحباس الأهلية (حـ) الملكيات الخاصة التى حصل عليها أربابها بطريق الشراء من بيت المال (ء) أراضى الديوان وتشمل أغلب المساحة المنزرعة ومنها يجبى الخراج .

---

(٣) راجع مختصر القدورى جـ ١ ص ٣٦٣ ، ٣٧٠ — ٣٧١ ، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعى جـ ٣ ص ٢٤٧ ، ص ٢٧١ — ٢٧٢ ، رد المحتار لابن عابدين جـ ٣ ص ٤٠٧ .

ويبدو أن سليم الأول وخلفاءه كانوا يعدون الأرض ملكا لولى الأمر ولذا كان رجال الشرع يحرصون فى مؤلفاتهم على الإشارة إلى أن أراضى مصر مملوكة لأهلها حتى تنتفى الصفة التى انتحلها السلاطين لانفسهم . إلا أنه بمرور الزمن وازدياد نفوذ الأمراء المماليك وجماعة الملتزمين أصبح هؤلاء الملاك الحقيقيين للأرض يتصرفون فيها وفق أهوائهم ويضعون أيديهم على ما يشاؤون دون مراعاة لحقوق الفلاحين أو دعاوى السلاطين ، وفى هذا يقول كلوت بك « فى عهد المماليك وإبان وجود الحملة الفرنسية بمصر كانت الملكية منظمة على الوجه الآتى : كان الشطر الأوفى من الأراضى ملكا للمماليك والحكومة وكان الشطر الباقى فى حوزة نحو ستة آلاف مالك يعرفون بالملتزمين . أما مابقى من الأراضى فكان موقوفاً على المساجد ويعرف بالأوقاف أو الرزقة . وكانت أملاك الملتزمين من الأرض على نوعين : نوع يسمونه بأطيان الفلاحين إذ كان الفلاحون يزاولون العمل فيها لاستدرار خيراتها ابنا عن أب وأباً عن جد . وكانوا يدفعون الضريبة عنها والايجار المستحق عليها فكانوا لها بمثابة المزارعين . أما النوع الثانى فكان يعرف بأطيان الأوسية أى الأطيان التى اشتراها الملتزمون بأموالهم وأخذوا يزرعونها على حسابهم . وكان الملتزم لا تنتقل ملكية أطيانه بعد وفاته إلا إلى أبنائه أو من يوصى بهم أن يكونوا ورثة له » . وإذا طرحنا الآراء النظرية ودعاوى الحكام المختلفين ممن تعاقبوا الحكم على مصر نجد أن الزراعة امتازت بالجمود وانعدم التداول الحر فى الأرضين ، وفى هذا يقول فى المؤرخ الكبير شفيق غربال بك « وشؤون الزراعة وما يتصل بها لها مقام خاص فى الاقتصاد الاسلامى فى بعض أقطار الاسلام كمصر والعراق والهند . فالزراعة يتوقف عليها قوت الرعية ، والأموال المفروضة على الأرض الزراعية مربوطة عليها عطاءات الأجناد ، سواء أكانوا أحراراً كما فى صدر الأسلام أم عبيداً أو فى حكم العبيد كما هو الحال فيما بعد . فاكتسبت الزراعة وأرض الزراعة وضعاً جامداً فى الاقتصاد الاسلامى أخرج الزراعة وأرض الزراعة من نطاق التجارب والتبادل الحر ، وأخرج أهلها من نطاق التمتع بالأهلية الكاملة ... وخضع الفلاحون لنظام مقيد لحريتهم معطل لشخصيتهم » (١) .

(١ محمد) على الكبير ص ١٠٠ — ١٠١

ماذا تتطلب الزراعة

مما تقدم جمعية نستطيع أن نلمس فى وضوح وجلاء ما كانت تعانيه الزراعة فى مصر من مشكلات وعقبات لابد من زوالها حتى يسير الاقتصاد الزراعى المصرى فى طريق التطور المتقدم . وهذه المشكلات الزراعية تتعلق بنواح رئيسية أهمها :—

(أولا) أهل الزراعة ونقصد بذلك الفلاحين أنفسهم ، فقد كان من الضروريات الأولية منحهم الحرية الشخصية والمساواة مع غيرهم أمام القانون . وهذا لايتم إلا بالقضاء على القيود العتيقة التى تربطهم بالأرض وتجعلهم أرقاء أو فى حكم الأرقاء للسادة من الملتزمين والملاك والمماليك . وكذلك كان لابد من إصلاح نظام الضرائب المفروضة على الزراعة إصلاحا شاملا يرمى إلى تبسيطها ويستهدف العدالة فى توزيع عبئها ويزيل منها الضرائب الإضافية والرسوم المحلية الكثيرة التى تمتص جانباً له أهميته من دخل الفلاح .

(ثانياً) علاقة الملكية وذلك باعطاء الفلاحين ملكية الأرض التى يزرعونها ملكية كاملة بكافة التصرفات الشرعية وبذا يشعر الفلاح أنه مستقل من الناحية الاقتصادية الأمر الذى يكون فيه دافع قوى على العمل وبذل النشاط . وما من شك أن هذا الإصلاح الشامل والذى يجعل من الأرض سلعة قابلة للتداول لا سبيل إلى تحقيقه إلا بازالة نظام الالتزام الذى تحول عن حقيقته إلى ملكية بالفعل وإن لم يكن كذلك من الناحية القانونية .

(ثالثاً) عملية الزراعة ذاتها التى ظلت على جمودها القديم ، وهذا يتطلب تغييراً حاسما فى أسلوب الرى والزراعة والنباتات المزروعة وإدخال الدورة الزراعية . ويتصل بهذا أيضاً استغلال ما يمكن استصلاحه من الأراضى الزراعية فتزداد مساحتها وبذا يرتفع نصيب الفلاح منها .

وبكلمة واحدة نقول إن مصر كانت فى حاجة إلى ثورة زراعية متعددة الجوانب تشمل الملكية وأسلوب الانتاج وأهل الزراعة ، وتنفض عن الريف المصرى مخلفات العهود الماضية وذلك أسوة بما حدث فى انجلترا وغيرها من الدول الأوربية منذ القرن الثامن عشر . وقد حدثت هذه الثورة بالفعل خلال القرن التاسع عشر وبدأها محمد على .

(٣) الصناعة

لم يؤد الفتح العربى إلى القضاء على الصناعات التى اشتهرت بها مصر منذ القدم وبخاصة صناعة النسج ، إلا أن الحركة الصناعية لم تنشط كثيراً بسبب عدم الاستقرار وتعرض الأقباط للاضطهاد من حين إلى آخر وهم عماد الصناعات والحرف المختلفة . ولما قامت الدولة الفاطمية حدثت نهضة صناعية واسعة النطاق بسبب مطالب البلاط الفاطمى وبذخه ، وتشجيع الخلفاء للصناع ، واستتباب الأمن ، والحياة الاجتماعية المترفة ، وسياسة التسامح الدينى إزاء أهل الذمة . ومن أهم الصناعات عمل المنسوجات من الكتان وغيره من المواد الليفية وكانت واسعة الانتشار وعمت شهرتها الآفاق لما امتازت به من دقة الصنعة وجمال الزخرفة ، وعظم الانتاج سواء فى طراز الخاصة أو العامة ، وكانت الضرائب المفروضة عليها مصدر إيراد كبير للدولة . ومن الصناعات الرائجة صناعة السفن وبخاصة الحربية ، بسبب عناية الدولة بالأسطول ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تعداه إلى صناعة المراكب لأغراض النقل والتجارة نتيجة لنشاط الحركة التجارية فى هذا العصر . وكانت هناك مساحات شاسعة مغروسة بالأشجار يستمد منها الخشب اللازم ، ونشطت العمارة فبنيت القاهرة وشيدت المساجد والجوامع والقصور والفنادق والقياسر ، وتقدمت صناعة الورق والتجليد ، تشهد بذلك أوصاف الكتاب والمؤرخين . وامتاز العصر الفاطمى بتقدم كبير فى صناعات الزجاج والخزف والبلور الصخرى شمل الانتاج الوفير ودقة الصنعة وجمال الزخرفة على الأوانى والقطع المصنوعة من هذه المواد . ولقد حدث ناصر خسرو الرحالة الفارسى أن البقالين وغيرهم من التجار كانوا يضعون ما يبيعونه فى أوان من الخزف بدلا من الورق كما هو حادث فى أيامنا هذه . ويطول المقال لو أسرفنا قليلا فى إبراز مظاهر هذه الحركة الصناعية . ولم يصبها أى ركود فى العصر المملوكى ، وعظمت شهرة مصر فى صناعة المنسوجات ووصلت إلى مختلف بقاع العالم ، وكان المماليك يستخدمون الفراء مما يرد إلى البلاد من الأقطار الشمالية . وبلغت صناعة العمائر شأواً بعيداً فى مراكزها وهى الأسكندرية ودمياط ومصر ، أما العمارة فتتجلى روعتها فى العدد الوافر من القصور والمساجد مما لا نظير له من قبل وحدث عنه المؤرخون ولا يزال بعضها قائماً حتى اليوم يشهد بمبلغ الحضارة الفنية التى بلغتها البلاد فى عهد المماليك .

ولكن الركود الذى انتاب البلاد فى العصر العثمانى كان له أثره فى تأخر الصناعة ، وبخاصة فى القرن الثامن عشر . وفيما يلى وصف موجز لأهم الصناعات :

صناعة الغزل والنسج

وأهمها نسج القطن والكتان والصوف والحرير . وقد انحط شأن هذه الصناعة واقتصر أغلب الانتاج على الأنواع السميكة بينما استوردت البلاد الأنواع الفاخرة من ايطاليا وفرنسا وغيرهما . وقد تركزت صناعة غزل ونسج القطن فى الصعيد الأعلى فيما بين أسوان وجرجا ، ونظراً لعدم كفاية الإنتاج من القطن فى تلك المناطق كانوا يأتون بما يلزمهم من الدلتا وبلاد الشام وكانت أكبر مراكز هذه الصناعة أسوان وقنا وجرجا وفرشوط .

واختصت مصر الوسطى والعليا والدلتا بنسج الكتان فى مراكز عدة منها أسيوط وبنى سويف والفيوم ، وكان إنتاج مناسج أسيوط لا يرسل إلى القاهرة أو الدلتا بل يبقى هناك لاستهلاك الأهالى وقبائل العربان فى المنطقة . إلا أن أهم مناطق الصناعة التيلية كانت الدلتا لوفرة إنتاج الكتان وجودة أصنافه . ومن المراكز الرئيسية المحلة الكبرى ومنوف وشبين الكوم .

أما الملابس الصوفية التى يرتديها الفلاحون فصنعت فى كافة القرى المصرية من أصواف الأغنام المحلية إلا أن أجود الأقمشة الصوفية كان من إنتاج أسيوط بسبب جودة المادة الأولية بها . واشتهرت كذلك الغربية والشرقية بهذه الصناعة ، أما الحرير فاستوردته مصر من بلاد الشام وقامت صناعته فى القاهرة ودمياط والمحلة الكبرى .

وكان نساء القرى يقمن بغزل المادة الأولية وبيعها فى الأسواق للنساجين من أهل المدن وإلى جانب هذا وجد فى المدن جماعة من الغزالين . ويلاحظ أن الغزل كان فى حالة أولية ولذا فى الامكان القيام به فى المنازل أما الأنوال فقد تقدمت نوعاً ولذا كانت هناك مصانع خاصة للنسيج . ويتصل بالغزل والنسج الصباغة من النيلة والزعفران وثمر شجر السنط وبعض مواد الصباغة من منتجات البلاد بينما كان جانب منها يستورد من الخارج.

صناعة المواد الغذائية

وكانت منتشرة فى مختلف الجهات لارتباطها بالاستهلاك المحلى وأهمها طحن الغلال وضرب الأرز وتبييضه فى رشيد ودمياط ، والتفريخ فى معظم أنحاء الريف ، واستخراج شتى أنواع الزيوت من حبوب الخس والقرطم والسمسم والكتان وذلك بقصد الغذاء أو الاضاءة ، واشتغل الأهالى بعمل الخل من البلح والنبيذ من الكروم وبخاصه فى مدينة الاسكندرية وإقليم الفيوم إذ كانت الكروم تزرع فى المناطق المجاورة للاسكندرية ، كما كانت الفيوم — شأنها فى العصور الوسطى — حديقة القطر المصرى لعظم إنتاجها من الكروم وغيرها من أصناف الفاكهة . وقد شاهد الرحالة الهولندى نوردن فى الصعيد نوعاً من المسكر يتخذ من القمح وأطلق عليه القوم اسم النيدة . أما صناعة السكر فكانت أهم مراكزها فرشوط واخميم وهكذا انحط شأن هذه الصناعة الأخيرة بعد التقدم الكبير الذى شاهدته فى العصور الوسطى وبخاصة فى العصر الفاطمى حيث ذكر لنا المؤرخون أسماء المراكز الكثيرة فى الوجهين البحرى والقبلى والتى بها معاصر السكر ومسابكه ، كما حدثونا عن المقادير الهائلة التى كان يتطلبها الاستهلاك المحلى وبخاصة لما امتازت به حياة المجتمع من الترف .

صناعات متنوعة

وفضلا عما تقدم اشتغل الناس بصنع أشياء ومواد كثيرة لها ارتباط بحياتهم وأعمالهم ومن ذلك عمل الأثاث والسواقى من الأخشاب المحلية وقطع الأحجار وعمل الشمع وصناعة الخزف والأوانى الفخارية وتركز عمل الأخيرة فى جهات متعددة فيما بين جرجا وأسوان . ومما يلاحظ على هذه الصناعات أن المشتغلين بها فقدوا الكثير من الطابع الفنى الذى كان يميز زملاءهم فى العصرين الفاطمى والمملوكى وكذلك تضاءل شأن العمارة وقل عدد المنشآت بالقياس إلى العصور السابقة . ولا ريب أن هذا التدهور الذى تعرضت له الصناعات بوجه عام مرجعه حالة الفقر التى عمت البلاد ولم يعد هناك وجود للبلاط الذى كان يشجع الصناع والفنانين ويستغل كفايتهم ومهارتهم .

ومن الصناعات الرائجة فى ذلك العصر عمل الحصر إذ كانت من أهم أنواع الأثاث فى المنازل على اختلاف مراتب أصحابها . ومن الطبيعى وقد قل الرخاء أن يقبل على هذه السلع

الكثيرون ممن كانوا قبلا لايفرشون أرضية بيوتهم بغير الحصر . أما المادة الأولية اللازمة لهذه الصناعة فكانوا يحصلون عليها من الطرانة أو من المناطق الصحراوية الواقعة فى وادى النطرون . ومن أهم مراكز عمل الحصر بلدة طمية بالفيوم ، ومنوف وكان للأخيرة شهرة كبيرة فى كافة أنحاء البلاد بسبب جمال حصرها من حيث الألوان والرسوم .

من هذا الوصف المجمل نرى أن الصناعات كانت منتشرة فى المدن والقرى وكذلك تنوعت ، وذلك راجع إلى الاعتماد على المنتجات المحلية . فاشتغل الصعيد الأعلى بعمل المنسوجات القطنية والفخار وقامت صناعة السكر حيث كثرت مزارع القصب . ولكننا نجد فى الوقت نفسه مراكز ومدناً كان للصناعة فيها الشأو الأكبر لظروفها الخاصة من حيث كثرة السكان بها وتركز الأعيان فيها وموقعها المتوسط أو وجودها على مقربة من مناطق زراعية أو عند نهاية طرق الاتصال مع الخارج . فهناك أسيوط التى تقع فى وسط جهات تجود بها الأصواف وزراعة مادة الكتان ويتوافر بها سن الفيل الوارد من السودان . أما القاهرة فمن أعظم المراكز الصناعية واحتفظت بهذا المركز الممتاز منذ إنشائها فهى حاضرة البلاد ومقر إقامة الحكام والمماليك وكبار التجار ومعظم الأجانب الوافدين على البلاد ويسهل نقل مواد الصناعة اليها بواسطة النيل من كافة أنحاء البلاد فضلا عن اتصالها بطرق القوافل بالأقطار المجاورة .

ومن المظاهر التى تسترعى النظر وأشار اليها الرحالة الذين زاروا مصر وعلماء الحملة الفرنسية أن أغلب المشتغلين بالصناعات وبخاصة فى الوجه القبلى كانوا من الأقباط ولم تفت هذه الظاهرة المؤرخين والجغرافيين الذين كتبوا عن مصر فى العصور الوسطى ، فكأن هذا الفريق من السكان احتفظ على مر الأجيال بمهارته الفنية والصناعية .

ومما يلفت النظر كذلك عند بحث الصناعة فى القرن الثامن عشر اختفاء كثير من الأماكن التى كانت ذات شهرة واسعة فى العصور الوسطى فلا نجد أسماء تنيس وشطا ودبيق وهذه كلها كانت بلاداً تشتغل بانتاج أفخر أنواع النسيج الموشى بالحرير والذهب . وكذلك اختفت صناعة السفن الحربية وفقدت الاسكندرية أهميتها كمركز صناعى ممتاز .

وأخيراً نرى عند دراسة خريطة القاهرة التى وضعها علماء الحملة الفرنسية أن كل صناعة

تركزت فى حى قائم بها فهناك أحياء للصاغة والبزازين والحدادين والسروجية والنحاسين . وهذه الحقيقة تنطبق على المراكز الصناعية الكبرى كما أنها لم تكن من خصائص هذا العهد بل ترجع إلى أقدم العصور حيث كانت الفسطاط أولا ثم القاهرة ثانياً مقسمة أحياء كل منها له حرفته ويتركز فيه المشتغلون بها . وإذا ذكرنا أن المشتغلين بحرفة واحدة كانت تضمهم نقابة واحدة أمكن أن نلمس العلاقة بين هذا التركز وبين نظام الطوائف .

نظام الطوائف الصناعية

أما عن نشأة هذا النظام فنرى أنه لابد أن أصوله نبتت فى مصر فى العصر الرومانى إن لم يكن قبل ذلك بكثير فقد كان لدى الرومان مايصح اعتباره نواة لهذا النظام ولما كانت مصر قد خضعت للسيادة الرومانية ردحا طويلا من الزمن فمن المحقق أنها تأثرت بالكثير من الأنظمة الرومانية ومظاهر حضارة تلك الدولة فلما تم للعرب فتح مصر ظل هذا النظام قائما . والواقع أن هذه الطوائف زاد نموها فى العصور الوسطى لأنها فترة امتازت فى كل أنحاء العالم المتمدين بروح التضامن بين أفراد الهيئات والجماعات المختلفة . وتدل الشواهد التى تمدنا بها وثائق العصور الوسطى على أنه كان لكل طائفة « عريف » يتولى أمرها والذى يعينه هو المحتسب وهو من أفراد الطائفة حتى يكون بصيراً بدقائق المهنة وأسرارها ومهمته الإشراف الدقيق على كل مايتصل بالصناعة والمشتغلين بها وهو الذى يمثلهم أمام السلطان بل له أحياناً أن يحدد الأجور قبل أن يبدأ أتباعه عملا ما . وقد استمرت الطوائف قائمة فى العصر العثمانى ويستدل ممن كتب عنها على أن كل حرفة يدوية يتألف منها طائفة يرأسها شيخ يتولى النظر فى شؤونها . ويقول كلوت بك إن لمشايخ الطوائف الصناعية نواباً أو وكلاء يعرفون بالنقباء ، يختارهم إما حكام المدن التى يقيمون بها وإما السلطة العليا وأن رئيس الطائفة كان يدعى الشيخ وله نائب أو وكيل أطلق عليه اسم النقيب . وكان لكل صانع عدد من الصبيان يتلقون عنه أصول المهنة وبعد أن يقضوا مدة يتناولون أجوراً عن عملهم ثم بعد هذا يسمح لهم بتقديم أنموذج للحكم على كفايتهم فإذا لقى ذلك تقدير رؤساء الصناعة أصبح الصبى معلماً أو (أوسطى) .

وكان الشيخ يقوم بوظائف كبيرة الأهمية فهو الذى يفصل فى الخصومات التى تنشأ بين

أفراد الطائفة ، ويحدد أثمان السلع ويرتب درجات الأجور ، ويسمح بدخول أعضاء جدد ، ويرشد إلى كيفية تنفيذ العقود ، ويجمع الرسوم والضرائب المقررة على أفراد الطائفة فقد ذكر المسيو جيرار أن الضريبة المفروضة على جماعة النساجين كانت عشرين ألف بارة تقسم عليهم بنسبة العمل الذى يقوم به كل فرد منهم[١] . وكانت وظيفة الشيخ وراثية فإذا اعتزل عمله أو مات انتخب الصناع خلفاً له . ولنظام الطوائف مزايا منها ارتقاء الفن وتعليم المبتدئين أسرار الصناعة فضلا عن أنها توجد بين المشتغلين بالصناعة الواحدة روحاً من التضامن والإخاء وتعمل على منع آثار المنافسة السيئة بينهم . غير أنه يبدو أن هذا النظام قد تسرب إليه الضعف فأخذ يفقد تدريجياً العناصر التى جعلته من قبل من عوامل ترقية الصناعة وأصبح يتجه نحو الاحتكار ويقفل الباب فى وجه التجديد والابتكار . وهذه النتيجة لم تكن مقصورة على مصر بل إننا نلاحظ أن النقابات الطائفية أصبحت فى فرنسا مثلا قبل الثورة الفرنسية موضع السخط الشديد وكان الغاؤها من أكبر الخدمات التى أدتها الثورة الفرنسية للصناعة والعمل .

(٤) التجارة الداخلية

من الطبيعى فى بلد زراعى كمصر أن تقوم حياة المجتمع القروى على مبدأ الاكتفاء الذاتى إلى حد كبير فأهل القرية يزرعون فى الحقول المحيطة بها ما هم فى حاجة إليه من المواد الغذائية كالحبوب والبقول والخضر ، وهم يتخذون من طمى النيل المادة الأولية اللازمة لأكواخهم البسيطة ، ويحصلون من أشجار النخل والبلح والجميز على ما يلزمهم من خشب للوقود وإعداد مساكنهم وصنع السواقى والأدوات ذات العلاقة المباشرة بحياتهم اليومية ، ويغزلون وينسجون من صوف الأغنام ووبر الإبل التى يعنون بتربيتها الأنواع السميكة والرخيصة من اللباس . وكان لكل قرية طاحونها كما كان لبعضها نجارها وحدادها . وهكذا نجد القرية المصرية فى القرن الثامن عشر شأنها فى العصور الوسطى غير ذات حاجة شديدة إلى شراء الكثير مما يلزمها من المدن ، وبعبارة أخرى لم تكن هذه الحياة الهادئة الوادعة مما يشجع التبادل التجارى الكبير فضلا عن أن انخفاض الأجور وهبوط مستوى المعيشة

---

(١) Description de l'Egypte, Tome X VII, pp. 214 - 215.

وبخاصة فى الريف يجعلان حاجيات أهله ضئيلة بالقياس إلى أهل المدن . وتبدو أهمية هذين العاملين فى القرن الثامن عشر إذا ذكرنا سوء حالة الفلاحين وانتشار الفقر والمرض فى صفوفهم مما جعل حياتهم لا تختلف كثيراً عن حياة العبيد إن لم تكن أشد وأقسى .

وكان بمصر عدد كبير من المدن تشابه القرى فى بعض المظاهر فهى أو أغلبيتها صغيرة المساحة قليلة السكان ولها الطابع الزراعى إذ يمتلك بعض أهلها فى ظاهرها مساحات يستغلونها فى الإنتاج الزراعى . وبرغم هذا كان لابد من الاعتماد على الريف فى سد حاجات المدنيين من الغذاء ولا بد للريف أن يبيع الفائض عن حاجة أهله مما يزرعون . أضف إلى هذا أن الزراعة كانت تمد صناعات بعض المدن بالمواد الأولية من الكتان والقصب وغير ذلك ، فضلا عن حاجة بعض المدن إلى الحصول على بعض المواد المعدنية كالشب والنطرون من المناطق الصحراوية . وفى الوقت نفسه كان الريفيون يجدون فى أسواق المدن بعض لوازمهم مما لا يصنعون .

هكذا توافرت عوامل قدر من التبادل بين المدينة والقرية ، ولتيسيره كان لكل بلدة سوق يتقابل فيها البائعون والمشترون ويعقد فى أيام معينة من كل أسبوع . وكانت الحكومة ، بواسطة عمال مخصوصين ، تشرف على الأسواق وتراقب عمليات البيع والشراء . وإلى جانب هذه التجارة القائمة على تبادل المنفعة بين الريف والمدن شاهدت البلاد تجارة موسمية خاصة ببعض المدن بسبب وجود ضريح ولى أو رجل صالح فيؤمها الناس من مختلف الجهات وهذا يسبب رواجاً فصلياً : ذه البلدة ومثال ذلك مدينة طنطا بالوجه البحرى .

وهناك أيضاً التجارة مع القاهرة ومثيلاتها من المدن الكبرى . والمشاهد أن معظم التجارة الداخلية تتجه إلى القاهرة فهى حاضرة البلاد ومقر رجال الحكم ومحل إقامة كبار الأعيان والمماليك وأكثر جهات القطر سكانا فكان لابد والحالة هذه من حمل الحبوب والفاكهة لسد حاجة الأهالى كما تنقل اليها المواد الآتية من مواطنها فى البلاد لتغذية الصناعات القائمة .

ومن الأشياء الجديرة بالملاحظة فى تاريخ المدن المصرية من أقدم عصورها أن بعضها

اكتسب أهمية تجارية كبيرة بسبب موقعها ومن أمثلة ذلك المنصورة لوقوعها على الطريق بين القاهرة ودمياط ، وقوص وقنا وهما عند نهاية طريق الصحراء بين النيل وساحل البحر الأحمر ، وأسيوط التى تبدأ عندها وتنتهى إليها قوافل السودان عبر درب الأربعين ، وإسنا الواقعة على الطريق الخارج إلى إقليم سنار ، والمحلة الكبرى وكانت مركز منطقة شهيرة بزراعة الكتان والحبوب وبها نشاط صناعى ملحوظ ، وفوة وتقع على الطريق المائى الهام بين ساحل البحر الأبيض والقاهرة وكانت من المدن التجارية الشهيرة فى عصر المماليك ثم تضاءلت أهميتها فى العهد العثمانى بعد أن طمرت الترعة التى تصل الاسكندرية بالنيل وكانت تخرج من النهر على مقربة من فوة .

وهناك عوامل أخرى غير ما ذكرنا كان لها أثر لا ينكر فى ضعف حركة التجارة فى داخلية البلاد . والمعروف أنه فى وقت الفيضان كان الانتقال من مكان إلى آخر متعذراً إلا بالقوارب إذ تصبح البلاد أشبه ببحيرة واسعة فاذا ما انحسر ماء الفيضان وجفت الترع اقتصر السفر والنقل على النيل أو ظهور الدواب وكان النقل البرى يستلزم إقامة الجسور وصيانتها مما كانت تعنى به الحكومات الحازمة التى ترعى المصالح العامة أو مصلحة الخزينة على الأقل كما كان يفعل بعض سلاطين المماليك أمثال بيبرس والناصر محمد ، بل نعلم أن الفاطميين كانوا يخصصون عشرة آلاف دينار فى السنة لمثل هذا الغرض ويتولاه موظف كبير مسئول . غير أن الفوضى الناشئة عن حكم المماليك وضعف الحكومة المركزية فى القرن الثامن عشر سرت عدواها وانتقلت آثارها السيئة فأهملت هذه الطرق الأولية .

ومن العقبات ذات الشأن كثرة الرسوم الداخلية المفروضة على المتاجر كالدخولية والعوائد النهرية والدخول إلى المدن والخروج منها مما يرفع أسعار السلع إلى جانب انحطاط المقدرة الشرائية لدى الشعب فى هذا العهد . ويضاف إلى ما تقدم ذكره فوضى النقد بسبب كثرة تغيير النقود وغشها من وقت إلى آخر فكثيراً ما كان الحكام يسحبون من التعامل نقوداً ويضربون غيرها ويرغمون الناس على التعامل بها وتكون القيمة القانونية للعملة الجديدة أعلى من القيمة الحقيقية لها . ومما ساعد على اضطراب المعاملات تداول أنواع كثيرة من العملة الأجنبية مثل أبو كلب وأبو طاقة والبندقى مما يستدعى وضع تسعيرة تحدد قيمتها ونسبها . وسرت نفس الفوضى إلى الموازين والمكاييل وتعرضت للغش والنقصان

عن العيار المحدود مما استدعى كثيراً تدخل السلطات لحماية الجمهور . وقد حدثنا الشيخ عبد الرحمن الجبرتى أن والده (فى عام ١٨٥٨ م) أحضر رؤساء الوزانين ليعلمهم كيفية اصلاح نواحى النقص السائدة .

ومن الحقائق البديهية أن انتشار الأمن له أوثق الصلة باطمئنان التاجر واقباله على عمله غير أن هذا العامل العظيم الأثر كان معدوماً تقريباً وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر كما يستدل مما رواه الجبرتى عن الفتن فى القاهرة والمعارك الطاحنة بين طوائف الجند والمماليك ونهب الدكاكين والأسواق . ومن الأخطار الداخلية أيضاً عدوان المماليك والعربان وقرصان النيل . وكان الصعيد الأعلى أشبه بحكومة مستقلة عن الحكومة المركزية ويصف لنا الرحالة نوردن الهولندى أعظم الأخطار التى كان يواجهها المسافرون جنوباً .

وأخيراً — وليس آخرا — نستطيع أن نضيف إلى الظروف التى أشرنا إليها الأثر الناجم عن كثرة المجاعات والأوبئة وبعضها بسبب قصور النيل أو وصوله إلى حد الإفراط ، والبعض الآخر يشتد خطره بسبب روح الإهمال التى سرت فى الإدارة الحكومية .

(٥) التجارة الخارجية

برغم الاضطراب الذى عم أوربا وانحطاط شأن الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط على أثر سقوط الدولة الرومانية الغربية بسبب هجمات الشعوب المتبربرة فقد احتفظت مصر بعلاقات تجارية مع الدولة البيزنطية وأمدتها بغلالها وببعض السلع الواردة من الحبشة وشبه الجزيرة العربية وآسيا الشرقية . إلا أن انتشار جيوش المسلمين فى الشام وفلسطين ومصر وشمالى افريقية وشبه جزيرة ايبيريا وكثير من جزر البحر الأبيض المتوسط ، وحدة روح التعصب الدينى من جانب المسلمين ومسيحي أوربا ، والرعب الذى أوقعه البحارة المسلمون ، كل هذه عوامل تضاف إلى غيرها أدت إلى تعطيل الاتصال التجارى بين مصر وأوربا وفقدت هذه البلاد مؤقتاً مركزها القديم كطريق رئيسى تنقل بواسطته غلات وسط إفريقية وبلاد العرب وآسيا الشرقية إلى أوربا .

وما لبثت حالة الاضطراب التالية للفتوح العربية أن أخذت فى الزوال وتجمعت ظروف مختلفة عاونت على استئناف الاتصال التجارى واسترداد طريق مصر أهميته الدائمة فمن ذلك رقى مستوى الفاتحين العرب ، ونقص حدة التعصب الدينى ، وانهيار قوة

العرب السياسية وقيام حكومات شبه مستقلة أو مستقلة فى مصر ومختلف جهات شمالى أفريقية ، وقيام المدن الإيطالية كالبندقية وجنوا وأمالفى وبيزا واشتغالها بالتجارة ، وبدء ظهور حكومات مركزية قوية فى أوربا ، وتأمين الملاحة فى البحر الأبيض المتوسط بعد استيلاء الأوربيين على قبرص وصقلية وغيرهما من الجزر الكبرى ، وعودة مظاهر الحضارة إلى أوربا وشدة الطلب على المنتجات الشرقية . أخذت هذه الظروف الجديدة فى الظهور منذ القرن التاسع . واشتدت العلاقات التجارية بين مصر وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط فى عهد الفاطميين . وقد أحدثت الحرب الصليبية الأولى فى نهاية القرن الحادى عشر اضطراباً وتوقفاً فى الاتصال التجارى مع أوربا المسيحية غير أن نار التعصب أخذت تخمد تدريجياً وأدرك المسلمون والمسيحيون أن العوامل الاقتصادية أقوى أثراً من الدوافع الدينية فاستؤنفت العلاقات التجارية بل لعلها زادت قوة عما كانت عليه وكثر ورود السفن إلى ميناء الاسكندرية حتى ذكر السائح اليهودى بنيامين التطيلى قبيل سقوط الدولة الفاطمية مباشرة أنه رأى فى مياه الميناء المصرى الشمالى الكبير سفنا تنتمى إلى تسع وعشرين دولة ومدينة أوربية . وهذه مبالغة أراد بها صاحبها أن يعبر عما شاهده من عظمة المدينة التجارية .

وزادت تجارة مصر الخارجية فى عصر الأيوبيين والمماليك وعقدت المعاهدات التجارية بين سلاطين مصر والدول المختلفة وبخاصة فى أيام بيبرس وقلاوون والناصر محمد وأنشأ الأجانب قناصل يعنون بمصالحهم التجارية وكثر تشييد الفنادق والقياسر لنزول التجار وإقامتهم ومنحت امتيازات كثيرة لتسهيل إقامة الأوربيين خاصة وممارستهم التجارة . وكان مرور التجارة الشرقية بمصر مصدر خير كبير لها عاد على طوائف المشتغلين بها وبنقلها وتدفقت الأموال على خزائن الحكومة بفضل الرسوم المفروضة على المتاجر عند وصولها إلى السويس وخروجها من الاسكندرية . إلا أن كشف طريق رأس الرجاء الصالح (١٤٩٧ م) كان خطراً كبيراً على مصر حيث تحولت التجارة الشرقية إلى الطريق البحرى ونضبت خزائن الحكومة تبعا لذلك وتأثرت طوائف التجار والوسطاء وغيرهم وطمرت الترعة التى كانت تصل ما بين النيل والاسكندرية وتضاءلت أهمية الاسكندرية حتى شاهدها الفرنسيون قرية حقيرة فى نهاية القرن الثامن عشر .

وفضلا عن الآثار السيئة المترتبة على تحول التجارة الشرقية فقد تعرضت التجارة الخارجية فى القرن الثامن عشر بصفة خاصة لصعاب وعقبات . فاذا استثنينا بعض أدوات

الترف والقليل من المواد الأولية كانت البلاد تسير على سياسة الاكتفاء الذاتى إلى حد كبير كما أن انحطاط شأن الصناعة المحلية لم يجعل للبلاد ميزة إصدار بعض منتجاتها كما كانت تفعل قبلا فى المنسوجات وغيرها . وكان ضعف البحرية العثمانية فى البحر الأحمر سبباً هاما فى انتشار القرصنة حتى كان عبوره خطراً جسيما تتعرض له السفن فإذا ما وصلت السلع إلى الموانىء المصرية الشرقية وهى السويس والقصير حملت إلى النيل بواسطة القوافل وهنا تتعرض لاعتداء المماليك وهجمات قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق وحال ضعف الحكومة المركزية وقصور سلطانها دون تطهير الطرق ونشر الأمن فيها وهو أكبر عامل مشجع للنشاط التجارى . ولم تكن طرق القوافل المتجهة إلى بلاد الشام والمغرب والسودان أكثر أمناً فقد ذكر المسيو جيرار أن قافلة سنار كانت تسير فى حماية فرقة من قبيلة العبابدة خوفاً من اعتداء يقع عليها من جانب البشارية ، وكانوا ينزلون فيما بين النيل والبحر الأحمر.

ومن العقبات الكبيرة سوء حال المواصلات الداخلية فالطريق ما بين الموانى الشرقية والنيل غير ممهد وترعة الإسكندرية طمرت فلم تعد صالحة للاستعمال بسبب الإهمال حتى تراكم فيها الطمى والرمل مما ألجأ التجار إلى اتخاذ طريق صحراء البحيرة المحفوف بالمكاره لوجود قبائل العربان أو استخدام فرع النيل العربى حتى ميناء رشيد ولم يكن من السعة والصلاحية بالقدر الذى يجعله مستودعاً مناسباً للسلع والبضائع .

أضف إلى هذا سياسة الحكومة العثمانية الخاطئة حيث احتكرت الجزء القديم من ميناء الإسكندرية وهو الجزء الصالح لرسو السفن وتبع ذلك أن اضطرت السفن إلى إلقاء مراسيها خارج الميناء الجديد تحت رحمة العواصف والرياح .

ولعل من أكبر المشاق التى كان يئن منها التجار الأوربيون المظالم وأعمال الاعتداء من قبل المماليك فكان التجار الفرنسيون مثلا مضطرين أن يدفعوا من وقت إلى آخر هدايا وإتاوات وتعويضات لا مبرر لها إلى الحكام وإلا تعرضت أموالهم للمصادرة وسلعهم للبوار . أما سلامتهم فلم تكن موضع الاستقرار والاطمئنان وكثيراً ما تعرضوا لازدراء العامة والإهانات المختلفة . وقد تعددت مظاهر الاعتداء والفوضى فى السنوات السابقة للحملة الفرنسية وأكثر القنصل الفرنسى مجالون من إرسال الشكوى إلى حكومته حاملا على حكومة ابراهيم بك ومراد بك ووصل الأمر به أن غادر مصر إلى باريس يضع الأمر

أمام حكومته محبذاً وضع يدها على الولاية العثمانية وذلك فى رأيه الإجراء الوحيد الذى يكفل انتظام التجارة وأمان التجار . ولا شك أن هذه المعاملة السيئة لم تكن من نصيب الفرنسيين وحدهم بل شاركهم فى الخضوع لها التجار من مختلف البلدان الأوربية .

أما الرسوم الجمركية فكانت عبئاً ثقيلا على التجارة فهى متنوعة متعددة ليست لها نسبة واحدة أو معينة بل ترك الأمر فوضى لا ضابط لها سوى أهواء الحكام وجشع الأمراء . ومما زاد فى سوء الحالة تطبيق نظام الالتزام على الجمارك واتخذ الملتزمون من ذلك وسيلة للكسب على حساب التاجر والمستهلك . ولا ريب أن فوضى السياسة الجمركية وفداحة الضرائب مما يدعو إلى ارتفاع أثمان السلع المختلفة فيقتصر استهلاكها على الطبقة التى تستطيع دفع الثمن العالى .

غير أن هذه الحالة التعسة لم تحل دون وجود علاقات تجارية مع بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وانجلترا والدولة العثمانية وبلاد الشرق الأدنى وشبه الجزيرة العربية والسودان والحبشة والهند وشرق آسيا وقد قدر السائح الفرنسى فلنى قيمة تجارة مصر الخارجية بخمسة عشر مليوناً من الجنيهات ، وإن كان الرقم ينم عن جانب من المبالغة فى التقدير .

وشملت صادرات مصر بعض منتجات البلاد من الأرز والقطن والجلود والقمح والشب والنطرون وبعض الأعشاب الطبية وجانبا من المصنوعات المحلية كالمنسوجات القطنية والسكر ، وبعض ما يستورد من البلاد الأخرى فيرسل البن والصمغ والتوابل إلى أوربا ويبعث ببعض الواردات الأوربية إلى بلاد العرب والنوبة .

ومما يلفت النظر أن مصر كانت تصدر بعض ما تستورده أو تنتجه وبخاصة أدوات الترف والزينة إلى بلاد النوبة والسودان للحصول مقابلها على غلات تلك البلاد أى على نظام التبادل الذى تقوم فيه هذه السلع بوظائف النقود وهذا تقليد قديم فقد ذكر الرواة فى العصور الوسطى أن التجار المصريين كانوا يحملون معهم قطع الخزف وما على شاكلته إلى بلاد النوبة ولم يتغير الحال فى القرن الثامن عشر فقد ذكر جيرار أنه « حسب أقوال الجلاب لم يكن استعمال العملة المعدنية معروفا فى دارفور بل كان ثمن العبد يقدر بأربع أو

خمس من قطع النسيج من صناعة أسيوط أو المحلة الكبرى (١)

التجارة مع فرنسا وانجلترا وايطاليا

كان التجار الفرنسيون فى مصر يمثلون هيئات تجارية كبيرة فى مرسيليا (٢) فيستوردون من بلادهم المعادن من نحاس وصفيح والورق والأنواع الفاخرة من النسيج . ثم يصدرون اليها العقاقير الطبية والعطور والشمع والجلود وسن الفيل وريش النعام والنطرون وملح النشادر والأرز والبن . وقد تناقصت أهمية تجارة البن بعد أن انتشرت زراعته فى الأنتيل من جزر الهند الغربية . وكانت مصر تصدر إلى انجلترا البن وتستورد الصفيح والمنسوجات الغالية الثمن كالأجواخ وغيرها .

وكان فى مصر طوائف من التجار الأوربيين ينتمون إلى المدن الإيطالية وكانوا فى حماية قنصل فرنسا أو القنصل الانجليزى . إلا أن البندقية حصلت على حق إقامة قنصل خاص بها ليرعى مصالحها التجارية وذلك فى منتصف القرن الثامن عشر . وأهم ما كانت البندقية تصدره إلى مصر الأوانى والمرايا وغيرها من السلع الزجاجية وكذلك القماش الدمشقى الفاخر وأصنافاً أخرى موشاة بزخارف من الذهب أو الفضة مما تميل إليه نساء الأتراك والمماليك والطبقة العليا من المجتمع المصرى فى ذلك العصر .

التجارة مع بلاد السودان (٣)

كانت القوافل تخرج إلى دارفور تحمل الأقمشة من صناعة مصر والشام وأوربا والسلع الزجاجية والأسلحة والبن وقليلا من الأرز وعدداً صغيراً من الخيول . ثم تعود محملة بسن الفيل والتمر هندى والصمغ العربى . إلا أن أهم عنصر فى الواردات من تلك البقاع كان العبيد من الرجال والنساء والأطفال وكان لهؤلاء سوق رائجة فى القاهرة ويبعث بهم إلى بلاد الشرق الأدنى . وكانت القافلة تقطع المسافة من أسيوط إلى دارفور فى أربعين يوما

---

(١) Description de l'Egypte—Tome XVII- p. 280

(٢) Histoire de la Nation Egyptienne—Tome V p.181.

(٣) Description de l'Egypte—Tome XVII, p. 278, 293.

مخترقة الطريق القديم المعروف بدرب الأربعين . وكانت قبل وصولها إلى القاهرة تتوقف بعض الوقت فى أسيوط وبنى عدى ومنفلوط حيث يباع جانب من حمولتها .

أما قافلة سنار فتسير بحذاء النيل حتى بلدة أبريم بالنوبة ثم تعبر الصحراء إلى سنار وتقطع المسافة بين البلدين فى ثمانية عشر يوماً ثم تعود بالصمغ والعبيد ، وقيمة الأخيرين أعظم من قيمة زملائهم الواردين من دارفور والإقبال على اقتنائهم فى أسواق مصر أشد وأكبر .

التجارة مع بلاد المغرب

كانت تستورد مصر الأصواف والشيلان البيضاء للعمائم والطرابيش المغربية والأردية الصوفية والأحرمة والعسل والشمع .

التجارة مع الهند وبلاد الامبراطورية العثمانية

ومنها تحصل على الحرير والتوابل والعقاقير الطبية والعطور والبن والطيب والتبغ والخشب والحرير والصابون .

الميزان التجارى

وكان الميزان التجارى فى أوربا والاستانة فى صالح مصر إذ تستورد مقادير من العملة من فرنسا وايطاليا والاستانة . أما التجارة مع السودان وما جاوره فمتعادلة ، لكنها مع بلاد العرب والهند ليست فى صالح مصر بسبب قلة الصادرات مما يستتبع إرسال مقادير من العملة لدفع المتبقى من أثمان المشتريات[1] .

(٦) النظام المالى

للنظام المالى في بلد أوثق الارتباط بنظم الحكم والادارة ، كما أن انتظام الحالة المالية

---

(١) المجمل فى التاريخ المصرى ص ٢٦٩ .

أساس استقرار الأحوال الاقتصادية والحياة الاجتماعية . فاذا فسد الحكم تسربت الفوضى إلى النظام المالى فتنوعت الضرائب وكثرت الاستثنائية منها واختلفت طرق الجباية وانتشرت الرشوة وتضاءل مايصل إلى خزانة الدولة من الإيرادات واستغل الجباة وظائفهم وضعف الرقابة عليهم فأرهقوا دافعى الضرائب وابتزوا أموالهم . ولا شك أن معظم هذه المظاهر ينطبق على مصر فى ظل الحكم العثمانى وبخاصة فى القرن الثامن عشر .

لما فتح الأتراك العثمانيون مصر أصبحت معظم الأراضى للديوان ، وكان هذا مصير أراضى سلاطين المماليك والإقطاعات العسكرية والأراضى التى عجز حائزوها عن إثبات حقوق امتلاكهم لها ، وصارت الاسكندرية ودمياط ورشيد والبرلس تابعة رأساً لدار السعادة أى البلاط السلطانى ويشرف على إدارتها « وكيل » واستمر العمل بهذا النظام حتى سنة ١٨١٢ حين أسند هذا المنصب الى الكتخدا أو نائب الوالى .

الإدارة المالية

كانت هيئات مختلفة تتولى جباية الأموال الأميرية والإنفاق منها فى الوجوه المخصصة لها وترسل الفائض إلى السلطان . وشملت الإدارة المالية الدواوين الآتية :

١ — الديوان الدفترى وعلى رأسه الدفتردار ومهمته الإشراف على شؤون البلاد المالية . وله وكيل ومهردار ، وجماعة من الموظفين الذين يعاونونه فى العمل وهذا الديوان هو الذى يتولى الإشراف على عملية الالتزام .

٢ — ديوان الرزنامة وهو تابع للديوان الأول ويتولى جمع الأموال وإنفاقها فيما أعدت له ويقوم بالعمل فيه أفندية من الكتاب اشتهروا بالدقة فى الأعمال الحسابية وغيرها مما يتصل بالادارة المالية . وهم يتولون أعمالهم مدى الحياة ويمرنون أبناءهم ومماليكهم على العمل حتى يحلوا محلهم بعد اعتزالهم الخدمة أو موتهم . وقد امتازت أعمال هذا الديوان بالتكتم وطابع من السرية ويستخدمون نوعا من الخط ليس من السهل قراءته إلا لمن مرن عليه ومارسه طويلا . وكان الديوان ينقسم إلى أقلام أو « مقاطعات » ذات اختصاصات معينة وتحتفظ بسجلات لمختلف أنواع المهام والأعمال التى يتولاها هذا الديوان .

---

(١) المجمل فى التاريخ المصرى ٢٦٠ — ٢٦٣

وهذا نظام دقيق ولكن العبرة بالروح التى كانت تنفذ بها الأوامر، والأمانة والنزاهة التى كان يجب أن يتصف بها المشرفون على الأعمال المالية من الموظفين والجباة وغيرهم .

نظام الالتزام

وهو وسيلة تلجأ اليها الحكومات المتأخرة أو التى تتعرض للفوضى. ويتلخص هذا النظام فى تعهد من يشاء من أعيان البلاد بتحصيل الخراج أى الضريبة المفروضة على الأراضى الزراعية للحكومة كل منهم فى قرية أو فى عدة قرى إما بالاتفاق أو بالمزايدة .فيدفع الملتزم لبيت المال خراج سنة معجلا وبعد اقرار وتصريح كبير أمراء المماليك أى شيخ البلد يعطى للملتزم من ديوان الرزنامة خطاب صادر للأهالى فى دائرة الالتزام بان عليهم واجب الطاعة لأوامر الملتزم . وكان المفروض أن أى شخص من أهل الثراء يستطيع أن يصبح ملتزماً. وكان بعض هؤلاء من الأقباط ، إلا أن الواقع أن أغلب الملتزمين كانوا من رجال العسكرية ومشايخ العربان والرؤساء الدينيين .

ولم يكن نظام الالتزام من مستحدثات العثمانيين بل هو قديم فى البلاد ومن تقاليدها لجأت اليه كافة الحكومات التى تعاقبت على حكم مصر وكان يدعى القبالة فى العصور الوسطى وتحدث عنه المقريزى فقال « إن متولى خراج مصر كان يجلس فى جامع عمرو بن العاص من الفسطاط فى الوقت الذي تهيأ فيه قبالة الأراضى وقد اجتمع الناس من القرى والمدن فيقوم رجل ينادى على البلاد صفقات صفقات وكتاب الخراج بين يدى متولى الخراج يكتبون ما انتهى اليه مبالغ الحكومة والصفقات على من يتقبلها من الناس وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين لأجل الظمأ والاستبحار وغير ذلك فاذا انقضى هذا الأمر خرج كل من كان تقبل أرضاً وضمها الى ناحيته فيتولى زراعتها وإصلاح جسورها وسائر وجوه أعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ويحمل ماعليه من الخراج فى إبانه على أقساط ويحسب له من مبلغ قبالته وضمانه لتلك الأراضى ماينفقه على عمارة جسورها ومن ترعها وحفر خلجها بضرابة مقدرة فى ديوان الخراج (١) .

---

(١) الخطط جـ ١ ص ٨٢ .

هذا النظام وإن أراح الحكومة من مشاكل الجباية إلى حد ما فان مساوئه كبيرة فلا شك أن هذه المزايدات صورية أكثر منها حقيقية وأنها انحصرت فى أيدى نفر معروفين من أعيان البلاد والأمراء ورجال العسكرية ولهذا فمن المحقق أن المبالغ التى كانوا يدفعونها أقل بكثير مما يحصلونها . وليس من ريب أن الملتزمين كانوا يرهقون الفلاحين وغيرهم من دافعى الضرائب حتى يحصل لهم الربح الأكبر من هذا العمل .

وقد عادت على الملتزم من هذا النظام فوائد كثيرة فضلا عما سبق بيانه فهو صاحب السيادة فى دائرة التزامه والفلاحون أرقاء له فى الحقيقة ينزع أملاكهم إذا تأخروا فى دفع أجرة الأرض ولا يغادرون القرية إلا باذن منه ولمدة محدودة وله أن يعاقبهم بالحبس والجلد بل والقتل فى بعض الأحيان ، ويستعين بالسلطات الإدارية اذا لم تتوافر لديه الوسائل لذلك ، وكان يجبى من الفلاحين كثيراً من الضرائب الاستثنائية . فالميرى الذى يدفعه لبيت المال كان يتراوح بين ٤٠ ٪ ، ٤ ٪ [٢] من الخراج الاسمى أى الضرائب التى يستخرجها من الفلاحين . أضف إلى هذا أن جانباً من منطقة الالتزام وهى الأرض المعروفة باسم الوسية كان يزرعه لحسابه الخاص عن طريق تسخير الفلاحين ولا يؤدى عنه ضريبة ما بل إن بعض المميزين من الملتزمين كانوا يعفون من الميرى إعفاء جزئيا أو تاما . ونظراً لضآلة المتبقى من المحصول للفلاح بعد الوفاء بهذه الالتزامات المختلفة أصبح على الدوام فى حالة استدانة حتى يظل تحت رحمة الملتزم .

وقد ساءت الحالة فى مصر كثيراً فى أواخر القرن الثامن عشر وأصبح الالتزام وراثيا وصارت المزايدات صورية واقتصر الأمر على نفر قليل امتلكوا الأرض ولهم حق الاستيلاء على كل مالك مات عنه أربابه دون وارث شرعى وهكذا أصبحوا ملاكا فعلا de facto وإن لم يكونوا كذلك من الوجهة القانونية de Jure وهكذا أصبح الالتزام نقمة على البلاد . وقد كان للملتزم عدد من الموظفين يساعدونه فى الإشراف على تحصيل الأموال وغير ذلك من المهام التى تتصل بهم ، ومن هؤلاء :

١ — القائمقام ويعرف باسم كاشف الناحية فى القرية التى فى حيازة سيد واحد .

٢ — الصراف وهو كاتب من الأقباط مهمته تحصيل الخراج .

---

(١) Poliak - Feudalism in The Middle East, p. 52

(٢) Ibid 73.

٣ — المعينون وهم رسله الخصوصيون .

٤ — الغفير ويتولى حراسة أرض الوسية .

٥ — المشد ولعله كان يشرف على أعمال السخرة .

ولم يقتصر تطبيق هذا النظام على ضرائب الأطيان بل تعداه إلى الايرادات فكانت الجمارك مثلا تمنح التزاماً لمن شاء وله أرباح معلومة .

أهم الايرادات

١ — حددت السلطات فيما بين عامى ١٥٢٥ ، ١٥٣٥ م الخراج الاسمى الجديد (أو المال الحر) وهو مبلغ محدود فرضته على كل قيراط أى حصة من القرية ، وينقسم بطريقة ثابتة إلى الميرى والفائض ، ولم يكن يذكر فى سند الالتزام سوى هذا المبلغ الاسمى . أما الخراج الحقيقى فكان أكبر منه . وأطلق على الزيادة اسم المضاف البرانى وكان دفع الخراج والميرى من المحاصيل الشتوية عادة (إلا فى مزارع قصب السكر) ، وكان الدفع عيناً فى الوجه القبلى ، وتلك كانت العادة الشائعة فى ذلك الإقليم منذ العصور السابقة وذلك لقلة استخدام النقود هناك . وكانت الحكومة تستخدم مقادير الغلال التى تحصل عليها على هذا النحو فى صرف جوامك (١) طوائف العسكر وترسل المخصصات لأهل الحجاز ، وكانت الأخيرة فرضاً لا تبدى الحكومة أو تسمح بأى تساهل فى أمره .

وكان الفلاحون يدفعون كذلك ضريبة تعرف بالكشوفية ، ويرصد المتحصل منها لسد نفقات الإدارة فى الأقاليم ، وصيانة الترع والجسور ، ودفع رواتب الجند فى الجهة . وفضلا عن هذا كانت هناك ضرائب مختلفة الأنواع منها رسوم الحماية وميرى الأوقاف وغير ذلك .

٢ — الضرائب غير العقارية ومنها :

(ا) الرسوم الجمركية فى الموانى الشمالية وبولاق ومصر القديمة والسويس

---

(١) الجامكية مشتقة من الفارسية (جامكى من جامه أى ثوب) وكان المقصود بها فى الأصل النقود اللازمة لشراء الثياب ثم صارت تطلق على الأجر أو الراتب (راجع قاموس دوزى ج ١ ص ١٦٨)

والقصير وإسنا . وكانت هذه الضرائب متعددة وليس لها من الوجهة العملية نظام ثابت .

(ب) العوائد المفروضة على الصناعات والحرف المختلفة ، ويتولى مشائخ الطوائف تحصيلها وتوريدها إلى الحكومة . وإلى جانب هذا ضريبة قدرها ٥ ٪ على المنتجات نفسها ، وكذلك كان هناك رسم دمغة على المنسوجات .

(ح) رسوم على الوكائل والسفن والقوافل والأسواق والمرور وتمغة الذهب والملح والصيد .

(ء) الجزية المفروضة على النصارى واليهود .

(هـ) الاتاوات التى اعتاد الحكام وأمراء المماليك فرضها على التجار والأجانب .

(و) ضرائب وقتية فى مناسبات معينة وهذه تتبع أهواء الحكام ، فقد فرضت ضريبة على رجال الأدب فى سنة ١٥٦٨ ، وقد انتهز أحد الولاة فرصة انتشار الأوبئة فقرر رسماً على الدفن وذلك فى عام ١٦١٨ (١).

وقد قدر المسيو ستيف دخل الحكومة فى أواخر القرن الثامن عشر بما مبلغه ٣١,١٩٩,١٠٦ من الفرنكات الفرنسية أى ما يعادل ١,٢٠٣,٤٦٧ من الجنيهات (بالعملة الحديثة) .

أهم عناصر المصروفات :

١ — نفقات الوالى والبكوات ورواتب الجند وجوامكهم وما يعطى لموظفى الإدارة المالية .

٢ — مصاريف المؤن والذخائر .

٣ — المخصصات للأرامل والأيتام وأرباب الاستحقاقات وصيانة المساجد وغيرذلك من مصارف الخير .

٤ — نفقات المحمل (أى قافلة الحج) ومخصصات الحرمين (أى الأماكن المقدسة فى الحجاز) .

٥ — الجزية التى ترسل سنوياً إلى الأستانة وقد انحطت كثيراً حتى هبط مقدارها قبيل

---

(١) المجمل فى التاريخ المصرى ص ٢٦٦

الحملة الفرنسية على مصر إلى ٢٦٤،٥٥٠ من الفرنكات وهـذا يعادل ١٠،٥٨٠ من الجنيهات .

نقد نظام الجباية والضرائب :

أشرنا إلى مساوىء الالتزام وإلى سلطان الملتزمين فى معاملة الفلاحين ، وكان من المعقول أن الحكومة تراعى ارتباط مقدرة دافعى الضرائب بحالة النيل فى عصر كان نظام الرى والزراعة مرتبطاً بالفيضان ، بل نعلم أن الولاة فى كثير من العصور كانوا يسامحون الفلاحين بما عليهم إذا قضت الظروف بذلك . ولكن حكومة العهد العثمانى يبدو أنها لم تكن تعنى بأبسط هذه المبادىء الاقتصادية برغم دقة النظم الموضوعة على الورق ، وفى هذا يقول المسيو ستيف « والقاعدة المتبعة فى تحصيل الخراج هى أن الفلاحين لا يلتزمون بدفعه إلا إذا غمرت المياه الأراضى . ولكن الحكومة كانت تكتفى بفتح الخليج لإثبات ذلك وإلزامهم بالخراج فنشأ عن هذه الطريقة أن كانت الأراضى لا تعفى من الضريبة أبداً حتى فى السنين الرديئة الفيضان . وكان الباب العالى لا يسمح مطلقاً بحدوث أى تخفيض فى الأموال الأميرية وكذلك لم يكن الولاة أكثر منه تساهلا فى مال الكشوفية . وعندما يكون الفيضان ناقصاً أو زائداً ويكون المحصول تبعاً لذلك ضئيلا أو رديئاً يكف الملتزم عن المطالبة ويؤجل التحصيل ثم ينشط عادة فى العام الذى يليه إلى جبايته مع تحصيل المتأخر فى السنة السابقة » . ولم يكن الفلاحون يعرفون بالضبط مقدار ما عليهم دفعه ، ولا الميعاد الذى يجب فيه أداء الضرائب ، وكثيراً ما كانوا يضطرون إلى أدائها مقدما أو قبل نضوج المحصول ، ومعنى هذا أن يلجأ الفلاح إلى الاقتراض بفوائد باهظة فيزداد العبء الواقع عليه .

ومما يؤخذ أيضاً على ضرائب ذلك العهد كثرتها وتنوعها ووقوع عبئها على الفلاحين وإعفاء باقى الطوائف منها ومعنى هذا انتفاء العدالة الاجتماعية فى التوزيع ففى الوقت الذى يكلف أصغر فلاح بالدفع تعفى من هذا الواجب أراضى الوسية بل كثيراً ما كان الاعفاء يمتد إلى بعض الأفراد القادرين . وكانت عملية الجباية معقدة مما زاد فى تكاليفها .

واحتكر الأقباط أهم وظائف الجباية فمنهم المباشرون والصيارف والكتبة والمساحون ، واتبعوا طريقة معقدة غامضة فى كتابة السجلات حذقوها بالوراثة وحافظوا على أسرارها . وانتهز الكثيرون منهم الفرصة فتقربوا إلى البكوات والملتزمين واستغلوا وظائفهم فيما يعود

عليهم بالنفع ، وفى هذا يقول المسيو جيرار : « كانت الضريبة تجبى من القرى إما بعد بذر الأرض أو عقب الحصاد مباشرة إلا أن تلك الضريبة لم تكن قط تأتى بالمبلغ المقدر لها لأن كشوف المساحة كانت دائما غير مضبوطة — وبالفعل فان أعمال المساحة كانت تهيء للأقباط طريق الغش التى تعود عليهم بأكثر المكاسب لأنها كانت أسهل وسائل الغش ارتكابا وأصعبها اكتشافا » . وكان الفرد الذى شرع يزرع مساحة ما ولا يريد إلا سداد جزء من الضريبة المقررة يتفق مع الموظفين المختصين فيبيعونه الفرق الذى يخفض منها. أضف إلى ذلك أنهم كانوا يستعملون فى تسلم المحاصيل من الفلاح كيلا أكبر من الكيل المستعمل فى توريدها إلى المخازن والشون ، وبذا يستولون على الفرق الذى قد يصل فى بعض الأحيان إلى ٢٥ ٪ أو ٣٠ ٪ . وقد قدر المسيو جيرار عدد المتكسبين من عملية الجباية بثلاثين ألف شخص ثم قال : « إن التثبيط المطلق للزراعة وتناقص عدد السكان فى الأرياف لم يكونا نتيجة استبداد البكوات بقدر ما كان نتيجة الحيل التدليسية التى تستعملها تلك الفئة من الماليين » .

حالة النقد

كانت البلاد تستعمل البندق والميدى والبارة وهى عملة مضروبة وتحمل اسم السلطان . وكثيراً ماتعرضت العملة الأهلية للتغيير والتعديل فضلا عن عدم الدقة فى سكها . وكانت الحكومة أحيانا تسحب عملة من التداول وتنزل بغيرها إلى السوق وتقرر لها قيمة جديدة لاتتناسب مع قيمتها الحقيقية . وفضلا عن هذا فان ارتباط العملة المصرية بنظيرتها العثمانية يجعل الأولى تتأثر بالتقلبات التى تتعرض لها الثانية .

وإلى جانب هذا كان يجرى التعامل بعملة أجنبية أهمها البندق وأبو كلب وأبو طاقة ، وتمتاز عن العملة الأهلية بجودتها من حيث الصناعة والشكل ولذا لقيت رواجا كبيراً فى المعاملات التجارية ، وكانت الحكومة تقوم من وقت إلى آخر بتقويم العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة الأهلية الأمر الذى كان كفيلا بإحداث الاضطراب المستمر .

مما تقدم نرى إلى أى مستوى رصلت الأحوال الاقتصادية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ، وضرب على البلاد ستار من الجمود والتأخر والفقر ، وبدا كأن الشعب يعيش فى عالم قد انقطعت الصلة بينه وبين العالم المتمدين . فكان لابد من هزة عنيفة تهزه من هذا

السبات العميق وحركة توقظه فيتنبه لنفسه ويسعى إلى الخروج من الظلمات إلى النور . وشاءت التطورات أن يكون المؤثر الجديد آتياً من الخارج حيث قضت حالة الحرب والعداء بين فرنسا وانجلترا أن توجه الأولى حملة على الديار المصرية كخطوة فى طريق سياسة رسمتها ضد عدوتها الكبرى .

(٧) بزور لعصر جديد

عرضنا لهذا الانهيار الذى أصاب مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وبخاصة من حيث الحياة الاقتصادية مما أشاع الفقر والجهل والمرض بين صفوف الأغلبية الساحقة من أهل البلاد . ولكننا نستطيع أن نلمس ولو بصورة غير واضحة بذوراً لمصالح مصرية ترى ضرورة القضاء على مخلفات الأوضاع الاقطاعية ، وإزالة الفوضى السياسية فى أنظمة الحكم .

لقد تحدثنا عن انحطاط شأن التجارة فى ذلك العهد ولكن بالرغم من هذا فقد كان التجار « يشغلون حيزاً كبيراً فى المجتمع المصرى ، وكانوا أغنى طبقات الشعب ، ذلك أن الزراع كانوا أكثر استهدافاً لمظالم الحكام وفداحة الضرائب ... لكن شأن التجار غير هذا الشأن فكانوا إلى حد أحسن حالا وأرقى مستوى من الطبقات الأخرى ، ووصل بعضهم إلى درجة عظيمة من الثراء والجاه وابتنوا القصور والوكالات ، واتسعت تجارتهم الخارجية »[1] . هذه الطبقة إذن كانت ذات مصالح اقتصادية وافرة وذات إمكانيات كبيرة من حيث النمو والازدياد إذا ما تهيأت لها الظروف المناسبة . ولكن هذا النمو المنتظر كانت تحد منه اعتبارات عدة فى مقدمتها فساد نظام الحكم السياسى ، والفوضى الضاربة أطنابها فى البلاد ، وسوء حال المواصلات الداخلية ، والرسوم الباهظة التى تثقل كاهل التجارة ، وعدم الاستقرار ، مما حال دون استفادة مصر من موقعها الجغرافى الذى يجعل منها معبراً للتجارة بين الشرق وأوربا . ومن هذا كله نجد أن طبقة التجار رأت مصالحها مهددة بسبب الاوضاع القائمة وتفضل غيرها مما يكفل لها ازدياد النمو ، ومما يهيىء لمصالحها فرصة التطور المتقدم .. لا عجب إذن أن كان التجار ممن تعمل لهم السلطات حسابا وتحل خطر مقاومتهم محل الاعتبار وهذه الطبقة قد لعبت دوراً خطيراً فى حياة مصر السياسية وعاونت إلى حد كبير على قيام محمد على حاكما مستنيراً لهذه البلاد ، فأمدته بالمال حين طلبه قبل أن تدين له الأمور نهائيا ،

(١) عبدالرحمن الرافعى بك : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر ، الجزء الاول ، ص ٥٠

وثارت العامة على الولاة الفاسدين ، وتزعمت المظاهرات التى توجهت تلح عليه أن يكون والياً على مصر .

وكان لهذه الطبقة التجارية أحلاف وأنصار يريدون التغيير فهناك طوائف الصناع الساخطة على المماليك والحكام بسبب ما ألقوه على الصناعات والحرف من التزامات وأعباء مالية . وهناك كذلك طبقة الملاك وبخاصة من المصريين فكان أفرادها يشعرون بالاستياء من استبداد البكوات المماليك وسواهم ومن القيود المختلفة المفروضة على الزراعة والأرض ، ولا شك أن هؤلاء هم والتجار المصريون كانوا يفضلون لو تتخلص ملكية الأرض مما يقيدها حتى يتسنى لهم امتلاك جانب منها أو توسيع مساحة ما يملكون على أن تكون الملكية تامة تتصرفون فيها كما يشاؤون .

وفى صفوف الساخطين على النظام القائم إذ ذاك العلماء ورجال الشرع ، وكان لهم فى ذلك العهد تأثير عظيم فى نفوس الأمة وقيادة أفكارها ، ولهم الزعامة الأدبية والسياسية بين الجماهير ، واليهم يرجع تدبير الحركات التى ظهرت على مسرح الحوادث السياسية فى مصر فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر (١)

من هذا كله نرى بذوراً لرغبة فى قيام عهد جديد فى أوضاعه وأنظمته السياسية والاقتصادية.

---

(١) شرحه ص ٤٩

الفصل الثانى

(١)

الحملة الفرنسية على مصر

ونتائجها الاقتصادية

تمكن بونابرت فى عام ١٧٩٨ من احتلال الديار المصرية غير أن الاحتلال الفرنسى لم يدم طويلا إذ ما لبثت الظروف المختلفة أن أرغمت الفرنسيين على الجلاء وعادت مصر مرة أخرى إلى الحكم العثمانى فى عام ١٨٠١ . وبرغم قصر المدة التى خضعت فيها البلاد للحكم الفرنسى وبرغم إخفاق الحملة فى تحقيق أغراضها العسكرية والسياسية المتشعبة النواحى فإن النتائج التى ترتبت عليها بطريق غير مباشر فى الأغلب كانت بعيدة الغور عظيمة الأثر بالنسبة إلى مستقبل البلاد . وإذا كان محمد على الكبير يعد فى نظر المؤرخين بلا استثناء منشىء مصر الحديثة (١) فلا ريب أن الحملة الفرنسية كانت نقطة تحول فى تاريخ مصر من النواحى السياسية والاجتماعية الاقتصادية . فلأول مرة فى تاريخها تدخل البلاد ولو لعهد وجيز فى دائرة حكم أوربى مستنير وشاهد الناس عن كثب مدنية وأنظمة أخرى تخالف ما ألفوه من قبل وما كان سائداً فى بلادهم ورأوا كيف استطاعت هذه المدنية أن تغزو بلادهم وأن تحطم القوات التى كانت تسيطر على مصائرهم وبهذا بدأت اليقظة الكبرى وهى الأساس اللازم لبناء صرح عالم جديد يتفاعل فيه القديم مع الجديد . وهكذا بدأت عملية إدخال الحضارة الغربية إلى مصر الإسلامية (Westernisation) وهى الظاهرة الكبرى التى تميزت بها النهضة المصرية منذ القرن التاسع عشر وهى الحركة التى كان لابد منها إذا أرادت مصر أن تجد لنفسها مكاناً فى عالم يتقدم سراعاً إلى الأمام بفضل الثورات الفكرية

---

(١) راجع فى هذا الشأن المؤلف الخطير الذى نشره أخيراً المؤرخ الكبير شفيق بك غربال فهو من خير ما كتب عن محمد على .

والاقتصادية والسياسية التى ظهرت فى العالم الغربى فى القرن الثامن عشر وبدت آثارها واضحة فى القرن الذى يليه .

يضاف إلى ما تقدم أن الفرنسيين أضعفوا سلطان المماليك وأظهروا عجز العثمانيين فلم يعد للشعب المصرى ثقة فى كلا الطرفين ولا ريب أن القضاء على أكبر ممثلى الفوضى والرجعية والجمود والتأخر كان تمهيداً طيبا لقيام النظام الجديد الذى افتتح عصره محمد على باشا وعمل على دعمه خلفاؤه من بعده .

خرج الفرنسيون من مصر وزال سلطانهم السياسى ولكن خلفوا وراءهم أثراً أدبياً قوياً وظلت بين مصر وفرنسا صلة روحية طوال القرن التاسع عشر أشبه بصلة التلميذ بأستاذه ودخلت المدنية الغربية على أيدى الفرنسيين الذين وفدوا على البلاد ، والمصريين الذين تلقوا العلم فى فرنسا وعادوا إلى بلادهم مشبعين بالرغبة فى إنهاضها وإصلاح أحوالها . وتمتعت فرنسا بنفوذ اقتصادى كبير استمر إلى ما بعد الاحتلال البريطانى ، ويدل على ذلك دلالة واضحة كثرة أفراد الجالية الفرنسية والمؤسسات الاقتصادية والثقافية الفرنسية ورؤوس الأموال الفرنسية المستثمرة فى البلاد . غير أن هذه العلاقة بين البلدين كان لها ضررها إذ جعلت انجلترا تتخذ الذرائع من حين لآخر للتدخل فى شئون مصر خشية أن يزداد النفوذ الفرنسى ، وفى الواقع شاهدت مصر معركة نفوذ بين فرنسا وانجلترا وانتصرت فيها الأخيرة اقتصاديا حيث كانت ذات مركز ممتاز بالنسبة إلى تجارة مصر الخارجية وسياسياً حين احتلت البلاد عام ١٨٨٢ ولم يكن بد من أن تخسر فرنسا المعركة بسبب عدم امتلاكها السيادة البحرية فى البحر الأبيض المتوسط

بعد أن دانت البلاد للفرنسيين واستقر الأمر لهم وجهوا عنايتهم إلى تنظيم أحوالها على الأساليب الأوربية ما وسعهم الجهد إلى ذلك ، وعهد إلى العلماء المرافقين للحملة بالقيام بدراسة شاملة وأبحاث وافية تشمل أحوال البلاد كلها فدرسوا المناخ والتربة والنباتات المختلفة ومناطق زراعتها وأساليب الزراعة ونظام الرى السائد وحياة الفلاح وعمله وبينوا المساوىء القائمة واقترحوا الكثير من وسائل التحسين وضروب الإصلاح ودرسوا تجارة البلاد الداخلية والخارجية وصناعاتها المحلية ومراكزها وطرق المواصلات

والنظم المالية وما إلى ذلك ، ودونوا أبحاثهم فى سجل ضخم عرف باسم وصف مصر (Déscription de l'Egypte) وظهر فى أوائل القرن التاسع عشر وهو من أهم المراجع لدراسة حالة مصر من كافة نواحيها فى أواخر القرن الثامن عشر . وكان لما سجله العلماء الفرنسيون من أبحاث ومقترحات أثر كبير فى توجيه سياسة محمد على الاقتصادية وكان نبراساً اهتدى بنوره أعوانه ومستشاروه .

ذكر العلماء حقيقة على جانب كبير من الأهمية ، إذ أوضحوا أن النهوض بالزراعة المصرية إلى المركز اللائق بها عمل فى الإمكان تحقيقه إذا منح الفلاحون ملكية الأرض التى يزرعونها ملكية كاملة مطلقة بكافة التصرفات القانونية حتى يصبح لديهم الدافع الذاتى على العناية بالأرض. وقالوا كذلك ألا بد من تعديل نظام الرى حتى يمكن الاستفادة من ماء النيل إلى الحد الأقصى وحتى يتسنى تعميم زراعة المحاصيل الصيفية اللازمة للأغراض الصناعية . وقد شاهد القرن التاسع عشر جهوداً متوالية انتهت بتحقيق مبدأ الملكية الخاصة وبذا استقرت أحوال الزراعة وتخلصت الأرض من طابع الجمود الذى امتازت به فى العصور الماضية وأصبحت سلعة كغيرها وصارت للفلاح شخصية اقتصادية مستقلة . أما عن الرى فقد بدأ محمد على باشا إدخال النظام الصيفى فى الدلتا ثم عمم بعده فى جهات كثيرة من القطر وأقيمت منشئات كبيرة للرى ، الأمر الذى جعل فى المستقبل الأهمية الكبرى للزراعة الصيفية مما عاد على البلاد بمزايا لايستهان بها .

وقد اختلفت آراء السلطات الفرنسية فى مصر بصدد نظام الالتزام فأراد البعض اعتبار دوائر الالتزام من قبيل أملاك الأشراف التى ألغتها وقضت عليها الثورة فى فرنسا بينما أراد البعض الآخر أن يعدها من الاراضى المملوكة لحائزيها (١) . وانتصر الرأى الثانى فى بادىء الأمر وعومل الملتزمون على اعتبار أنهم ملاك حقيقيون وأعطى لكل منهم إشهاد بملكيته القانونية لأرضه إذا أقام الدليل على ذلك . أما من عجز منهم عن إبراز الحجج اللازمة أضيفت أملاكه إلى أملاك الدولة (أو أراضى الجمهور بتعبير العصر) (٢) . غير ان ثورات الفلاحين أحدثت تحولا فى وجهة نظر السلطات الفرنسية . ولما تولى مينو (Menou) قيادة الحملة الفرنسية فى عهدها الأخير — وكان من

---

(١) Poliak : Feudalism in the Middle East, P. 75

(٢) الجبرتى : عجائب الآثار ج ٣ ص ٥

أنصار الرأى الأول — عمل على زيادة مساحة أملاك الدولة بضم أراضى الملتزمين إليها تدريجياً . والواقع لقد كان من الضرورى الوصول إلى حل لمشكلة الالتزام قبل البدء بأى إصلاح جدى . ولما تولى محمد على عرش البلاد ابتدع الحل الصحيح وألغى هذا النظام العتيق وبذا مهد الطريق للنهوض الزراعى وجعل فى الإمكان لمن أتى بعده أن يقرروا تدريجياً مبادىء الملكية الخاصة للفلاحين الذين يقومون بالزراعة فعلا .

وأدخل الفرنسيون تعديلات على الإدارة المالية ففرضوا ضرائب منها رسم تسجيل العقود وضريبة سنوية على جميع أرباب الحرف وأخرى على المبانى كالمنازل والحمامات والوكالات والحوانيت وغير ذلك وجعلوا هذه الضرائب المفروضة على المبانى من فئات مختلفة . ونظموا كذلك طرق الجباية إلى حد ما وتشددوا فى تحصيل الأموال الأميرية وبذا وضعوا سنة جديدة بحيث لايستطيع أحد من دافعى الضرائب أن يتهرب من الالتزامات الواقعة عليه . ولعل أكبر إصلاح استحدثه الفرنسيون ما قاموا به من عمل ميزانية للحكومة لبيان أبواب الإيرادات والمصروفات ، وقد حذا حذوهم محمد على فيما بعد .

لم يكد بونابرت يستولى على القاهرة حتى سارع إلى مطاردة ابراهيم بك ومن معه من الفارين صوب الشام فعجز عن اللحاق بهم . وفى أثناء عودته فوجىء بنبأ تحطيم نلسن الانجليزى للأسطول الفرنسى فى واقعة أبى قير المشهورة وبذا تقرر مصير الحملة وأصبح إخفاقها أمراً مفروغاً منه وتقطعت سبل الاتصال بين مصر وفرنسا وألفى الفرنسيون أنفسهم مضطرين إلى الاعتماد على جهودهم فى استغلال موارد البلاد فأقاموا بعض المصانع الحديثة الطراز فى مصر لأول مرة فى تاريخها وذلك لصناعة المدافع والذخائر والجوخ ولدبغ الجلود وأنشأوا مطبعة عربية (هى أساس المطبعة الأميرية فيما بعد) .

حقيقة كان مصير هذه الحركة الفشل إذ أغلقت المصانع أبوابها بعد جلاء الفرنسيين عن مصر وانتفاء الغرض من وجودها ، غير أن الأثر الأدبى الذى خلفته جدير بالملاحظة والاهتمام إذ لاشك أن هذا العمل كان سابقة هامة لعلها أوحت إلى محمد على الكبير فيما بعد كى يقوم بالتجربة على نطاق أوسع ولأهداف أبعد تتصل بسياسته وغاياته الاقتصادية فأنشأ — كما سنرى — عدداً من المصانع على الأساليب الأوربية التى تميز بها الانقلاب الصناعى الذى نشأ بانجلترا فى القرن الثامن عشر ثم أخذ ينتقل منها إلى البلدان الأوربية تدريجاً .

وقام المهندسون الفرنسيون من هيئة الحملة العلمية وعلى رأسهم ليبير (Lepère) بزيارة إلى منطقة برزخ السويس لدراسة مشروع مائى هام بقصد وصل البحرين الأبيض والأحمر بقناة تشق هذا البرزخ ، ولكنهم وقعوا فى خطأ حسابى يتعلق بمستوى البحرين . ولا نشك أنه لو امتد بالفرنسيين فى البلاد الأجل لأعادوا البحث والدرس . وقد صحح الخطأ الحسابى فيما بعد وبدأت محاولات متكررة لحمل ولاة مصر على الموافقة على المشروع وأخيراً نجح فرديناند دلسبس فى نيل امتياز بحفر قناة السويس من سعيد باشا وتم العمل فى عهد اسماعيل باشا وفتح الطريق المائى للملاحة الدولية وأوضحت الأيام آثاره بالنسبة إلى مصر . ولا شك أن الذين بعثوا المشروع من مرقده قد استفادوا إلى حد كبير مما كتبه مهندسو الحملة الفرنسية .

والخلاصة أن الاحتلال الفرنسى لمصر القصير الأجل أنتج لها خيراً كبيراً ولو بطريقة غير مباشرة فى الغالب شأنه شأن الأحداث التاريخية الكبرى التى لا يظهر أثرها إلا بعد زمن . ولا شك أن الغزو الفرنسى مهد الطريق لمحمد على وتحقيق أهدافه الكبيرة وربما ما كان فى استطاعته أن يتغلب على الصعاب الهائلة التى كانت تعترض طريق كل إصلاح لو لم يضعف الفرنسيون من شأنها ويحطموا من قوتها ويقللوا من مقدرتها على الثبات والمقاومة .

(ب)

معالم النهضة المصرية

منذ بداية القرن التاسع عشر

رأينا مبلغ التأخر الذى كانت عليه مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ومدى الركود الذى انتاب الحياة المصرية فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وشاهدنا كيف بدأت اليقظة الكبرى بسبب الهزة العنيفة التى تعرض لها المجتمع المصرى نتيجة للغزو الفرنسى . وما كاد الفرنسيون يغادرون البلاد حتى حدثت النهضة الحديثة وما زالت سائرة فى طريق النمو والكمال برغم الكثير من العقبات التى اعترضت الطريق من وقت إلى آخر . وحتى يتبين لنا مدى التطور والفارق الكبير بين العهدين آثرنا أن نقدم موجزاً لأهم معالم التقدم منذ القرن التاسع عشر .

(أولا) خلف الفرنسيون وراءهم تركة من الشك والفوضى والاضطراب وتنازع القوى ، وأخيراً تمكن محمد على بفضل قوة الرأى العام ممثلا فى الزعماء من أن يصبح والياً على مصر فى عام ١٨٠٥ ووضع الرجل العظيم لنفسه سياسة بعيدة الأهداف استطاع بواسطتها أن يبعث فى مصر روحاً جديدة وأن يخرجها من ظلمات العصور الوسطى إلى نور العصر الحديث . وبعد حروب مع الدولة العثمانية وتدخل من الدول الأوربية حصل بمقتضى الفرمان الصادر فى عام ١٨٤١ على بعض حقوق الاستقلال الداخلى وأن يثبت الولاية فى أسرته الأمر الذى لاغنى عنه للاستقرار وانتظام سير النهضة الحديثة . غير أن القيود التى تضمنها الفرمان مالبثت أن حطمها اسماعيل العظيم فى محاولات متعددة أجلها الفرمان الصادر فى عام ١٧٧٣ فنظمت وراثة العرش بطريقة أدعى إلى الاستقرار ونالت مصر حقوق سن القوانين ، وعقد المعاهدات التجارية والإدارية والقروض ، وزيادة الجيش والأسطول ، وبذا ضعفت إلى حد كبير الصلة التى تربط مصر بالدولة العثمانية . إلا أن الاضطراب المالى الذى تعرضت له البلاد فى عصر اسماعيل بسبب جهوده الكبيرة للإصلاح أدت إلى تدخل الدول الأوربية وانتهى الأمر بعزله وتولية توفيق باشا مكانه . وفى أوائل عهده حدثت الاضطرابات المعروفة بالثورة العرابية وكانت ذات أغراض سياسية خاصة بل كانت

احتجاجا على تغلغل النفوذ الأجنبي. ثم تطورت الثورة وتدخلت الدول بحجة تأييد الخديوى وانتهى الأمر باحتلال الانجليز لمصر عام ١٨٨٢ وأصبحت البلاد فى مركز شاذ : فهى على جانب من الاستقلال الداخلى، وتابعة للدولة العثمانية ، وخاضعة فعلا للإدارة البريطانية .

عادت الحركة القومية إلى الظهور يتزعمها وينفث فيها من روحه البطل الشاب مصطفى كامل ويسنده رجال الحزب الوطنى وغيرهم ، وأدرك الإنجليز أهمية الحركة وغيروا أساليبهم نوعاً وحاولوا إرضاء الأمانى القومية بشبح من الحكم الدستورى حينما صدر الأمر بإنشاء الجمعية التشريعية عام ١٩١٣ . ولما نشبت الحرب العالمية الأولى فى العام التالى وانحازت تركيا إلى دول الوسط انتهزت انجلترا الفرصة وأعلنت حمايتها على مصر دون موافقة الأهلين على هذا التغيير فى الوضع السياسى ، وبذا انقطعت الصلة السياسية مع الدول العثمانية التى تنازلت عن سيادتها السياسية بمقتضى المعاهدات التالية لانتهاء الحرب .

توقعت مصر تعديلا فى مركزها السياسى بعد انتصار الحلفاء ولكن شيئاً من هذا لم يحدث خاصة وقد تحملت مصر تضحيات وآلام كبيرة فى سنوات الحرب ، وهنا هب المصريون يطلبون الاستقلال وتزعم الحركة الزعيم الكبير سعد زغلول باشا واضطرت انجلترا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ إلى الاعتراف باستقلال البلاد مع الاحتفاظ بمسائل معينة لمفاوضات مقبلة. وعلى أثر هذا الاعتراف من جانب واحد اتخذ سلطان البلاد لقب ملك[1] وصدر الدستور على أحدث النظم وقامت الحياة النيابية وبدأت مصر تتبادل التمثيل السياسى مع البلاد الأجنبية وتتخذ صفة الدولة المستقلة ولكنها لم تتوان فى العمل على استقلالها . وتوالت الأحداث وتعاقبت المباحثات إلى أن تألفت الجبهة الوطنية وأمكن عقد معاهدة مع انجلترا فى عام ١٩٣٦ صفيت بمقتضاها كثير من المسائل المعلقة . وفى العام التالى اجتمع مؤتمر مونتريه للنظر فى مشكلة الامتيازات الأجنبية التى طال عليها الزمن وعرقلت إلى حد كبير تقدم البلاد السياسى والاقتصادى . ووفق المؤتمر إلى إلغاء الامتيازات المالية فى الحال وبذا وقف الأجانب والوطنيون على قدم المساواة ، أما المحاكم المختلطة فحدد لزوالها عام ١٩٤٩ . وبهذا انتظمت العلاقة بين الدولتين إلى حد كبير . غير أنه ما زال على مصر أن تستفيد من مركزها السياسى وأن تدعمه وأن تنظم بيتها كما يقولون وأن تضع برامج محدودة واضحة المعالم للإصلاح إذا

---

(١) ذلك هو الراحل العظيم صاحب الجلالة احمد فؤاد الأول الذى يرتبط اسمه بالنهضة المصرية فى كافة نواحيها .

أرادت عن يقين أن تكون جزءا له قيمة فى العالم الحى بل العالم الجديد الذى لابد أن يظهر بعد انتهاء الصراع العالمى الأخير .

(ثانياً) وكان التطور الاقتصادى بارزاً عظيما فشاهد القرن التاسع عشر انهيار مظاهر النظام الاقطاعى الذى رزح تحت عبئه المصريون عصوراً طويلة وتقررت المساواة أمام القانون بين مختلف الطبقات وفتح مجال النشاط الاقتصادى فى وجه الجميع . ولم ينته القرن الماضى إلا وقد تقررت نهائياً وبصفة قانونية مبادىء الملكية الزراعية تامة مطلقةوأصبح الفلاح ذا شخصية مستقلة وصارت طبقة الفلاحين وهى الأغلبية الساحقة من الشعب الأساس المتين للمجتمع المصرى .

وعدل نظام الرى أو قل حدثت فيه ثورة واسعة المدى فأقيمت المشاريع المختلفة لتوفير المياه اللازمة للرى الصيفى وتميزت الفترة التالية للاحتلال البريطانى بصفة خاصة بمنشئات عظيمة الخطر والأهمية . وترتب على هذا أن اشتدت العناية بالمحاصيل الصيفية وبخاصة القطن حتى طغت على ما عداها وجنت البلاد أرباحاً وفيرة . ويكفى للدلالة على صحة القول ارتفاع المحصول من حوالى ٢٠٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٣٧ إلى ما ينوف على عشرة ملايين قنطار فى عام ١٩٣٧ أى فى ظرف قرن واحد . وزادت المساحة المنزرعة زيادة ملموسة كى تتمشى مع مثيلتها من السكان . وكان من ازدياد القوة الإنتاجية ارتفاع مقدار الدخل الأهلى .

وتحسنت وسائل المواصلات الداخلية بدرجة كبيرة ومدت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر شبكة واسعة من الخطوط الحديدية حتى تلائم حاجيات البلاد الاقتصادية ثم فتحت قناة السويس فزادت أهمية مصر لموقعها على الطريق بين الشرق والغرب . ولما تقدم النقل الجوى اتضحت أهمية مركز البلاد وستزيد هذه الأهمية للاحتمالات المنتظرة للطيران بعد الحرب .

وبدأت مصر تأخذ بأسباب الانقلاب الصناعى أسوة بالدول الغربية وحدثت المحاولة الأولى على يد عاهل مصر الكبير محمد على وتمكنت المصانع التى أقامها من سد حاجات كثيرة . وبرغم تحالف ظروف مختلفة حالت دون مواصلة النهضة الصناعية فإن البذرة الأولى

قد وضعت إذ ذاك ، ولما تولى إسماعيل أراد تجديدها وظهرت نهضة صناعية محدودة وزاد إنتاج البلاد من السكر . غير أن الصناعة حل بها الركود وأصابها الانحطاط أيام الاحتلال البريطانى لأسباب متنوعة سنوضحها فى موضعها ، إلى أن شبت الحرب العالمية الأولى وأحست البلاد بنقص فى المصنوعات ولذا اتجه التفكير إلى تنمية كثير من الصناعات المحلية وازداد التقدم بعد عام ١٩٣٠ ولكنه على أسس أكثر قوة ومتانة وساعدت على ذلك الظروف الحالية مما يبشر بخير كبير للصناعة المصرية .

وتقدمت تجارة مصر الخارجية والداخلية كثيراً من حيث حجمها ونوع السلع . على ٣٠٠٠ فى المائة واستمرت الزيادة مطردة بعد ١٨٨٠ ووصلت غايتها فى الفترة الممتدة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ (١) .

ومن أعظم مظاهر الحياة المصرية الحديثة تحسين الإدارة المالية وتعديل الضرائب بحيث تصبح أدنى إلى العدالة وأكثر انطباقا على مقدرة دافعى الضرائب . وهكذا ارتفعت إيرادات الحكومة من حوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه فى عهد محمد على إلى نحو أربعين مليوناً قبيل الحرب الأخيرة وهذه الزيادة منذ القرن التاسع عشر مرجعها إلى تقدم الزراعة وازدياد الرخاء والتوسع فى التجارة الخارجية ، وأخيراً جاء إلغاء الامتيازات المالية الأجنبية فمكن الحكومة من إيجاد مواد مالية جديدة ، وتحقق جانب كبير من العدالة من حيث أداء الضرائب .

ويلاحظ أن الإصلاحات التى اضطلع بها إسماعيل كانت فوق طاقة موارد البلاد العادية مما ألجأه إلى الاقتراض والتوسع فيه مما عرض البلاد لمشاكل كثيرة أدت إلى تدخل الأجانب فى شؤون البلاد المالية ثم إلى عزله فى النهاية غير أنه أمكن الوصول إلى تسوية للمشكلة المالية فى بداية عهد توفيق مما دعى إلى الاستقرار ثم اطرد التحسين بعد ذلك وأخذ عبء الدين العام يخف تدريجاً بسبب زيادة دخل البلاد ومقدرتها على السداد .

ونتج عن توافر الأموال أثناء الحرب الأولى وفى عقبها مباشرة فى أيدى أفراد الشعب أن أخذوا يشترون سندات الدين العام تدريجاً حتى أصبحت نسبة كبيرة منها فى أيدى المصريين وانتهزت الحكومة المصرية فرصة الحرب الأخيرة فاتفقت مع الدول على إلغاء

---

(١) الدكتور أحمد محمد ابراهيم : التجارة الدولية ص ٢٥٩ .

صندوق الدين وبذا زال مظهر آخر للسيطرة الأجنبية . وتلا ذلك مشروع كبير لتحويل الدين العام خففت به فائدته ، كما كانت العملية فى حد ذاتها كسباً أدبياً للسيادة المصرية يتفق مع عهد الاستقلال والتقدم .

وقد فتحت مصر أبوابها للهجرة الأجنبية واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية وساعد على ذلك رغبة ولاة مصر فى الإصلاح واستتباب الأمن والنظام وتقدم تجارة البلاد الخارجية وازدياد الاتصال بالحضارة الغربية وقد عظم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية حتى بلغ رأس المال المدفوع من شركات تعمل فى مصر وحدها أو مراكزها الرئيسية فى تلك البلاد ما ينوف على ١١٦ مليون جنيه وتسيطر رؤوس الأموال الأجنبية على ٩٥ ٪ من هذه الميادين الصناعية والتجارية وهبطت رؤوس الأموال الأجنبية منذ سنة ١٩١٤ إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية بما لا يقل عن ثلاثين مليون جنيه .

(ثالثاً) وامتازت سياسة مصر الاقتصادية منذ القرن التاسع عشر بتجارب مختلفة ومظاهر متنوعة لكل منها مزاياها ومساوئها فاتبعت فى عهد محمد على سياسة الاستقلال الاقتصادى وخضع النشاط لضروب من التقييد والاحتكار رآها الوالى الكبير أدوات لازمة لتحقيق أهدافه ثم عدل عن هذه السياسة فى أواخر عهده وانتصرت مبادىء الحرية والمجهود الفردى وأخذت مصر بسياسة التخصص الاقتصادى التى بلغت غايتها فى عهد الاحتلال وأصبحت الزراعة المسيطرة على حياة البلاد الاقتصادية . غير أن الحرب العظمى (١٩١٤ — ١٩١٨) أظهرت عيوب السياسة الجديدة وكشفت المساوىء المترتبة عليها وتهيأت الأذهان لنقضها . فلما صدرت التعريفة الجمركية الجديدة عام ١٩٣٠ إذا بمصر وقد نقضت أسلوبها وعادت من جديد وبشكل مخفف إلى سياسة الاستقلال الاقتصادى وانصرفت العناية الى نواحى النشاط الاقتصادى الأخرى أسوة بالزراعة .

(رابعاً) وزاد عدد السكان زيادة كبيرة فارتفع من مليونين ونصف فى مستهل القرن التاسع عشر إلى أكثر من تسعة عشر مليوناً من الأنفس ولا زال السكان يتكاثرون عاماً بعد آخر . وعنيت الحكومات المتعاقبة برفع مستوى السكان من الناحية الصحية وأمكن التغلب إلى حد كبير على الأوبئة . وحدثت نهضة لابأس فيها فى التعليم بمختلف درجاته وبخاصة فى عهد الاستقلال وتقررت إلزامية التعليم الأولى ووضعت المشروعات لمكافحة الأمية والجهل . وأخذت الحضارة الأوربية تتغلغل فى البلاد وتؤثر فى طبقات الشعب .

غير أن النهضة الاجتماعية كانت إلى ماقبل عهد الاستقلال قاصرة ، بل إنها لازالت دون المستوى اللائق والذى يتمشى مع التطور الاقتصادى . فلا تزال أغلبية البلاد تشكو من الفقر والجهل .

ولما كانت الصناعة المصرية عنصراً قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى طيلة القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالى بسبب الانصراف الكبير إلى الزراعة لهذا لم تكن للحركة العمالية نصيب من الاهتمام ، غير أن النهضة الصناعية الأخيرة أحدثت تطوراً له أهميته بحيث قدر البعض عدد العمال فى المنشئات الصناعية والتجارية بحوالى ربع السكان ، وبهذا زاد عدد أفراد الطبقة العاملة واشتد شعورها باهميتها وأخذت الحكومات تتدخل لصالحها وبذا امتازت السنوات الأخيرة بكثير من التشريعات العمالية أسوة بالأمم الأخرى التى سبقتنا فى الميادين الصناعية والتجارية .

من هذه الخلاصة نستطيع أن نستشف مدى التطور الذى حدث فى مصر منذ عهد محمد على حتى اليوم وإذ كان التقدم قاصراً فى بعض النواحى فإنه حقيقة لاريب منها ومن المحقق اطراده فى المستقبل.

الفصل الثالث

بداية المجتمع الجديد وعصر التقييد والاحتكار

(١) مقدمة

ولى محمد على الحكم فى مصر بصفة رسمية فى عام ١٨٠٥ ، وتم هذا الأمر نتيجة رغبة عبر عنها زعماء الشعب فى ذلك الحين بالرغم من موقف الباب العالى . والواقع أن البلاد كانت فى مرحلة انتقال فهى بصدد الخروج من العصر الإقطاعى إلى العهد الحديث الذى وضحت مظاهره فى أوربا من قبل ذلك بزمن ، فكان محمد على إذن هو الصورة التى تمثل مطالب العهد الجديد وهذا يفسر إلى حد كبير مدى التوفيق الذى أصابه فى حياته . وكان الباشا يدرك ذلك ويعلمه تمام العلم فربط مصيره بمصير مصر وسعى بكافة الطرق إلى تأكيد هذه الحقيقة .

وإذا أغفلنا الجانب السياسى من عهده واقتصرنا على النواحى الاقتصادية لرأينا أنه فعلا بدأ ثورة خطيرة فى حياة مصر وأنه وضع الأسس التى قام عليها المجتمع المصرى من بعده فى المجالى المختلفة . ولم يكن الأمر يسيراً بالنسبة اليه إذ كان أمامه أن يتغلب على عقبات عدة منها أن البلاد تشيع فيها تقاليد الرق الإقطاعى منذ عهد بعيد حتى خيل للأغلبية أنها نظام ثابت وليس إلى تغيره من سبيل . وهناك الجهل والفقر اللذان يتفشيان فى صفوف الفلاحين ومعنى هذا أنهم لن يقبلوا على استخدام الأساليب الجديدة إلا بمجهود عنيف ، ولا تتوافر لهم الوسائل المادية للسير فى طريق الإصلاح الزراعى . وهناك كذلك القوى الرجعية التى تمثل مصالح تتعارض مع الاصلاحات التى كان محمد على يعتزم القيام بها . وإلى جانب ذلك ينبغى الا نغفل الأثر الناجم من عدم الاستقرار السياسى ، فقد كان ذلك الحاكم يتصرف فى معظم الأحوال تصرف المستقل من الناحية الواقعية ، ولكنه سرعان مايصطدم بمركز مصر الدولى وهو تبعيتها للدوله العثمانية . وأخيراً — وليس آخراً — لاننسى أن الأعمال الكبيرة التى وضع أساسها محمد على كانت تتطلب أموالا ضخمة لم تكن متوافرة بالبلاد على مايرجو .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد كانت هناك عوامل أخرى تعاون محمد على فى تحقيق أهدافه ، ولعل فى مقدمتها ـ وهذه حقيقة على جانب كبير من الأهمية ـ أن الرجل كانت له فلسفة واضحة فى ذهنه للإصلاح ، ووضع أو رسم الخطط اللازمة لإخراجها من حيز الفكر إلى مجال التنفيذ مسترشداً بمقتضيات الظروف المتطورة . وهو لم يكن ممن يعتمدون على الارتجال ، ولكنه كان من أشد المؤمنين بنظام السياسة المرسومة المقررة . وما كان ليقلع عن محاولة أو يعدلها إلا إذا أقنعته التجارب بذلك . ولم يستبد برأيه فى المسائل الفنية والعلمية فعرف كيف يستقدم الخبراء الأجانب ويستعين بخبرتهم ومعلوماتهم ، كما حرص على الإكثار من البعوث العلمية حتى يتوافر لمصر من أبنائها من تقوم النهضة على كتفيه . وفضلا عن هذا فقد مهدت الحملة الفرنسية له الأرض على ما أوضحنا فى فصل سابق ، ولعل فى قائمة خدماتها أنها حطمت سلطان المماليك إلى حد كبير وهم أعظم قوة رجعية معادية . وكذلك تسلم محمد على بلدا غنيا بثروته الطبيعية الظاهرة والكامنة ولا تنتظر سوى الأيدى التى تمتد لاستغلالها على الوجه السليم .

(٢) الثورة الزراعية :

عرفنا ما كانت عليه الزراعة فى مصر من جمود وتأخر وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر ، وأشرنا إلى الاصلاحات التى كان لابد من القيام بها . وهنا تبدو أهمية عصر محمد على ، فسياسته عبارة عن بداية الثورة الزراعية التى كانت البلاد فى أشد الحاجة اليها . وإننا لنعدها ثورة بالغة الشأن والخطر لأنها انطوت فى جوهرها على تحطيم الكثير من مخلفات الماضى على سبيل تمهيد الأرض وخلق الظروف المناسبة للقضاء عليها نهائياً ، وهى العملية التى شغلت القرن التاسع عشر . وتميزت هذه الثورة كذلك باستحداث طرائق وأساليب جديدة . ونستطيع أن نوضح منذ البداية أهم عناصر هذا الانقلاب الزراعى فيما يلى :ـ

(١) القضاء على نظام الالتزام ، وغرس نظام الملكية الفردية الخاصة ، وإن لم يكن هذا الأمر واضحاً فى ذلك العصر .

(٢) تعديل نظام الرى وتوسيع مساحة الأراضى المنزرعة .

(٣) تنظيم الضرائب المفروضة على الزراعة والقائمين بها .

(٤) إدخال المحاصيل الفنية Technical Crops أو الصناعية بمعنى آخر ، وعلى رأسها القطن لمواجهة اعتبارين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما الإصدار الى الخارج ، وثانيهما سد مطالب الصناعة التى اعتزم محمد على انشاءها فى البلاد .

المحاصيل الجديدة

ليس من المبالغة القول أن القطن كان محور السياسة الاقتصادية بوجه عام فى مصر منذ عهد محمد على ، فالاهتمام بزراعته أدى إلى تعديل أساليب الرى التى كانت سائدة فى البلاد منذ أقدم العصور وسبب إقامة المشاريع الكبرى على النيل ، بل إن القطن نفسه كان دافعاً لمحمد على باشا على ما أحدثه من تغيير فى نظام ملكية الأرض ، كما كان سبباً فى إدخال صناعة الغزل والنسج على الأساليب الحديثة .

ولم يكن إقدام محمد على باشا على إحداث هذا الإنقلاب فى نظام الرى نتيجة نشوء حاجات جديدة عجز نظام الحياض التقليدى عن مواجهتها أو ازدياد عدد السكان إلى حد فاق الإنتاج الزراعى ، لأن هذا الإنتاج نفسه كان كافياً لتغذية شعب تراوح عدده فى العصور الوسطى بين خمسة وستة ملايين من الأنفس بينما لم يزد عدد السكان فى أوائل عصر محمد على عن مليونين ونصف . الواقع أن الدافع على إحداث هذا التغيير أتى من ناحية محمد على نفسه فقد كان أكبر ماتصبو إليه نفسه أن تنال البلاد استقلالها وتتخلص من السيادة العثمانية حتى تستطيع أن ترتقى مدارج التقدم فى رعاية أسرة حاكمة تسهر على مصالحها ولم يكن هذا المطلب يسير المنال بل لابد لتحقيقه من جيش قوى العدة على الطرق الأوربية ، وكان محمد على يدرك تمام الإدراك أن جيشاً من هذا الطراز لايستطاع تكوينه إلا إذا توافر لديه المال ، ويكفى لبيان أهمية هذا العامل أن نذكر أن ما أنفق على الجيش فى سنة ١٨٢١ بلغ ١٠٠و٠٠٠ كيس (أى نصف مليون جنيه) بينما بلغت ميزانية المصروفات كلها ١٨٩و٤٠٠ كيس [١] .

وكان لا بد لمحمد على فى هذه الظروف من العمل على زيادة إيرادات الدولة وعن طريق الزراعة أولا . وإذ كانت الثورة الصناعية على أشدها فى أوربا وعلى الأخص فى

---

(١) Mengin : L'Egypte, Tome II. p. 389.

AUC - LIBRARY

انجلترا وسارت صناعة الغزل والنسج فى طريق التوسع واشتد الطلب على القطن وأصبح لهذا المحصول أهمية كبرى فى الأسواق ، خاصة وقد كان فى استطـــاعة مصر بقطنها الجديد أن تنافس الدول الأخرى المشتغلة بزراعة هذا النبات الليفى منافسة ناجحة فكان من الطبيعى أن يترتب على الإكثار من زراعته زيادة ما يدخل إلى خزانة محمد على من الأموال وهنا أصغى الباشا إلى اقتراح النساج الفرنسى (Jumel) بتعميم زراعة القطن فى الدلتا وكان الأخير قد كشف بمحض الصدفة نوعاً طيباً منه فى حديقة أحد الضباط الأتراك(١).

فكأن محمد على باشا لأغراض تجارية ومالية عول على أن يوجه أقصى اهتمامه إلى المزروعات الصيفية مثل القطن . وهذه السياسة الجديدة كانت سبباً فى كثير من التغييرات التى شاهدتها مصر فى عصر هذا الحاكم العظيم وتناولت نظام الرى وملكية الأرض وحرية الفلاح الاقتصادية وسنعالج كلا من هذه النواحى على حدة .

بدء نظام الرى الدائم

كى يتسنى توفير الماء اللازم للمحاصيل الصيفية كان لا بد من إدخال نظام الرى الصيفى فى البلاد وقد اقتصر أمره على الدلتا فى عهد محمد على. ويبدو أن هذا الانقلاب حدث حوالى سنة ١٨٢٣ (٢) إذ بلغ ما صدرته البلاد فى هذه السنة من قطن جوميل ٠٦٣ و٢٠ بالة وهذا يمثل حالة المحصول سنة ١٨٢٢، وفى سنة ١٨٢٤ ارتفع رقم الصادر إلى ٢٧٦ و١٤٨ بالة (٣) الأمر الذى يدل دلالة واضحة على تحول أساسى فى نظام الرى .

أما الوسائل التى اتخذت لتحقيق هذا الغرض فهى :

١ — تعميق بعض الترع حتى أصبح مستواها أوطأ من أقل مستوى لماء النهر فى فصل الجفاف . وبذا توافر فيها الماء خلال هذا الفصل لرى الأراضى الواقعة على جانبيها .

٢ — تقوية الجسور المقـــامة على شاطىء النيل لمنع إغراق الأراضى إذا ما زاد الفيضان كثيراً عن المستوى العادى أى وصل إلى حد الإفراط .

وكانت هذه الأعمال تؤدى عن طريق السخرة حتى قدر أنهم كانوا يستخدمون نحو ٤٠٠ و٠٠٠ من العمال مدة أربعة شهور من السنة (٤) مما يؤثر فى مدى الإنتاج ويزيد من سوء حال الفلاح .

---

(١) Far id : Introduction of Perennial Irrigation in Egypt, p. 64.

(٢) ، (٣) Ibid, p. 65-

(٤) Farid : Introduction of Perannial Irrigation d. 7 نقلا عن مذكرات لينان باشا الفرنسى ص ٣٦ .

ويمكن أن نلخص أهم أعمال الرى فى عهد هذا الحاكم العظيم فيما يأتى :

١ — سد الترعة الفرعونية التى كانت تصل بين فرعى النيل وتحول جانباً كبيراً من مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد فتسبب — فى أيام التحاريق خاصة — شرقاً عظيما لمزارع الأرز فى شمال الدلتا ومديرية الدقهلية فيما بين دمياط والمنصورة .

٣ — حفر ومد عدد كبير من الترع فى الدلتا مثل المحمودية والخطاطبة فى البحيرة والجعفرية ومسد الخضراء والبقيدى فى الغربية والنعناعية والسرساوية والباجورية فى المنوفية والبوهية والمنصورية والشرقاوية فى الدقهلية . ويرجع إنشاء الترعة الأخيرة إلى شكوى المزارعين فى الأراضى الواقعة على فرع دمياط من قلة المياه التى تكفى للحيلولة دون توغل ماء البحر حتى المنصورة . وكان هذا العمل من جانب الحكومة سبباً فى تزويد مناطق الأرز بالماء الصالح طول العام . ومما ينسب إلى هذا العصر أيضاً مصرف بلبيس وترعة الوادى فى مديرية الشرقية ، والزعفرانية والباسوسية فى القليوبية .

٣ — إقامة عدد كبير جداً من القناطر الحاجزة عند مخرج هذه الترع خاصة لرفع منسوب الماء فيها وتسهيل رى الأراضى .

إلا أن أعظم عمل يرجع الفضل فى البدء فيه إلى محمد على إنما كان القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . ولا شك أن هذا المشروع الضخم هو الذى تولدت عنه فيما بعد فكرة إنشاء خزان أسوان ، غير أن رغبة محمد على فى أن يرى تمام المشروع فى حياته أدت إلى السرعة فى العمل ، ولذا لما تم سنة ١٨٦١ اتضح أن بالأساس ضعفاً .

ومن الزراعات التى تقدمت فى عهد محمد على نتيجة لانتشار الرى الصيفى، القطن وقصب السكر ؛ إلا أن إنتاج البلاد من القصب كان دون إنتاجها من القطن بكثير وذلك للطلب الأوربى على القطن المصرى بسبب مميزاته بينما لم تستطع مصر منافسة جزر الهند الغربية والشرقية فى زراعة القصب ولذا كان إنتاجه محدوداً بالسوق المحلية .

ولم تقف جهود محمد على عند هذا الحد ، بل عنى بأنواع مختلفة من النباتات والأشجار

فأحضر بذور النيلة الهندية مع نفر من الإخصائيين الهنود وبلغ المحصول السنوى ٧٧٠٠٠ أقة . وساعد جماعة من الأرمن على نشر زراعة الخشخاش حتى بلغ إنتاج الأفيون عام ١٨٣٣ نحو ١٤٥٠٠ أقة . وقبل عهده لم يكن بمصر سوى أشجار النخيل واللبخ والجميز ، إلا أن محمداً عليا شجع غرس الأشجار بحيث نجد فى جهات كثيرة كل أشجار أوربا كالبرتقال والليمون والكروم والزيتون والتوت والموز ، وفى سنة ١٨٣١ كانت المساحة المغروسة بأشجار التوت ١٠,٠٠٠ فدان فلو قدرنا لكل فدان من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ شجرة لكان فى البلاد فى تلك السنة أكثر من ثلاثة ملايين شجرة . وقد بدأ محمد على بمساحة قدرها ٣٠٠٠ فدان فى وادى الطميلات وزود الفلاحين بالماشية وآلات رفع الماء وأتى بالإخصائيين من الشام فلما نجحت التجربة عممها فى مديريات الدقهلية والمنوفية والقليوبية والجيزة ونواحى دمياط ورشيد فى أراض بلغت مساحتها ٧٠٠٠ فدان . ووصل إنتاج البلاد من الحرير سنة ١٨٣٢ إلى ١٢٠٠٠ أقة . وقد اتسع نطاق زراعة الزيتون فى جهات عدة من الدلتا والفيوم وضواحى القاهرة .

ملكية الأرض :

اعتقد محمد على أن التوسع فى الإنتاج الذى جعله من أهدافه لا يمكن تحقيقه إلا إذا أشرف على الزراعة إشرافا تاماً ، وبعبارة أخرى إلا إذا أصبح المالك الوحيد للأرض يديرها ويستغلها كأنها مزرعة خاصة كما تشاء له سياسته وأغراضه المتصلة بخير البلاد .

وقد مهد لهذا العمل بإلغاء نظام الالتزام ، فأمر سنة ١٨٠٩ بالاستيلاء على نصف الفائض وفرض الضرائب على أراضى الوسية . وفى سنة ١٨١١ صودرت جهات التزام أمراء المماليك وكثير غيرهم فى الوجه القبلى كغنيمة من غنائم الحرب . وفى سنة ١٨١٣ بينما كانت جيوش محمد على تحارب فى بلاد العرب صدر مرسوم بإلغاء الالتزام فى كافة أنحاء البلاد ، أما أراضى الوسية فأبقيت فى أيدى أربابها على أن تؤول ملكيتها إلى الدولة بعد موتهم ، ومنحهم كذلك رواتب تعادل أرباحهم السابقة من عملية الالتزام . إلا أنه قبل أن يخطو تلك الخطوة طلب من الملتزمين بيانات بأرباحهم من هذه العملية فداخلهم الريب من جهة نوايا الحكومة ولذا خفضوها إلى الحد الأدنى فمنحتهم الحكومة الرواتب على أساس هذه التقديرات . وفى الوقت نفسه ألغى محمد على الرزق الاحباسية ، أما الأراضى المحبوسة على جهات البر فنقل نظارتها إليه فينفق المبالغ اللازمة على الأعمال الخيرية التى رصدت لها

هذه الأوقاف وما تبقى يصير من مصادر الإيراد الحكومى . وبهذه الوسائل انتقلت ملكية الأراضى فى البلاد جميعها إلى محمد على أو أصبحت مصر كلها التزاماً ضخما يتولاه بنفسه وهذا جعل العلاقة مباشرة بينه وبين الفلاح .

وكانت الأراضى فى عهده على النحو الاتى :

١ — الأراضى الخراجية التى يوزعها محمد على باشا على الفلاحين قطعاً صغيرة تتراوح مساحتها بين ثلاثة وخمسة أفدنة . وكان الفلاح يملك حق المنفعة (Usufruct) ما دام قائماً بدفع الضريبة المقررة ولم يكن له حق التصرف فى الأرض بالبيع أو التوريث وغير ذلك . إلا أن لائحة سنة ١٨٤٦ م أعطت واضع اليد على الأرض الخراجية حق جعلها غاروقة أى التنازل عنها إلى شخص آخر بموجب حجة أو أمام شهود (نظراً لانتشار الأمية)، ويجوز نزع الأرض من حائزها إذا عجز عن دفع الضريبة العقارية غير أن فى استطاعته استرجاعها إذا ما دفع ما تأخر عليه من الضريبة .

٢ — أبقيت الأواسى فى أيدى أربابها بالوجه البحرى على أن تنتقل ملكيتها إلى بيت المال فى حال موتهم ، فتحايل كثير منهم على نقلها إلى ورثتهم بطريق وقفها عليهم .

٣ — تركت أراضى الرزقة فى أيدى أربابها مع حرمانهم من حق وقفها والإعفاء من الضرائب .

٤ — أقطع كثير من الأعيان ورجال الجيش وكبار الموظفين مساحات كبيرة من الأراضى البور (قدرها كلوت بك بمائتى ألف فدان) بقصد إصلاحها . وأعفيت هذه الأراضى من الضرائب وأطلق عليها إسم الأباعد إذ كانت مستبعدة عن مساحة فك الزمام التى عملت سنة ١٨١٣ . ومنح محمد على أفراد أسرته أراضى أوسع مساحة من السابقة عرفت باسم الجفالك أو الشفالك وكانت هذه الأراضى البور ملكا لحائزيها مع عدم جواز بيعها ، فكأنها فى الحقيقة وقف عليهم وعلى ذراريهم ، ولكن ما لبث محمد على أن لاحظ أن قصور حق الامتلاك صرف المقطعين عن العناية بالأرض على الوجه الأكمل فمنحهم سنة ١٨٤٢ ملكيتها التامة المطلقة بكافة التصرفات الشرعية من بيع ووقف وهبة وما إلى ذلك .

٥ — منح مشايخ البلاد عن كل مائة فدان من زمام البلد خمسة أو أربعة أفدنة لايدفعون عنها ضريبة مقابل ما يؤدونه من الخدمات للحكومة وعرفت هذه الأراضى باسم مسموح المشايخ أو مسموح المصطبة .

ولا ريب أن النظام الذى وضعه محمد على فى أول الأمر (سنة ١٨١٣) لايقوم على مبدأ الاعتراف الشامل بالملكية الفردية المطلقة وسنعرض لمحاسن هذا النظام ومساوئه فيما بعد .

الاحتكار الزراعى

لما كان الفلاحون فى حالة من العسر المالى لاتسمح لهم بأداء الضريبة وثمن البذور والآلات والمواشى نقداً سمح لهم بالدفع عيناً على أن تتولى الحكومة تسلم المحاصيل وخزنها فى الشون ثم بيعها بعد ذلك لحسابها للتجار والمستهلكين ، فعادت هذه العملية بالربح الوفير. وهنا جازف محمد على باحتكار الزراعة فأصبح الفلاح ملزماً أن يبيع المحصول الناتج من الأرض إلى الحكومة بالسعر الذى تحدده ويخصم من الثمن قيمة الضريبة وغيرهامن أقساط أو التزامات على الفلاح وبعد ذلك يدفع الباقى نقداً للفلاح . وقد شمل الاحتكار أغلب الغلات الزراعية وخاصة القطن والحبوب والنيلة والأرز والأفيون والحرير وبعد تسليم المحاصيل إلى موظفى الباشا فى الشون تنقل إلى الاسكندرية حيث توزع عن التجار .

نقد سياسة محمد على الزراعية

المجال واسع أمام من يشاء انتقاد سياسة محمد على ، واختلف معاصروه ومن كتبوا عنه بعده فى الحكم عليها ففريق محبذ مع الاعتدال وآخر ناقد شديد الهجوم حتى أن الكتاب المصريين أنفسهم الذين كتبوا عن ولاة مصر فى القرن الماضى تجدهم يتراوحون بين فريق الكتاب الغربيين وكل منهم متأثر بروح المدرسة التى اعتمد عليها ، أى تشبع بعضهم بروح الكتاب الفرنسيين واتخذ البعض الآخر وجهة النظر البريطانية . وسنتكلم أولا على المطاعن التى وجهت إلى سياسة محمد على الزراعية .

يقول البعض إن محمداً عليا بعد إلغاء الالتزام قصر ملكية الأرض على منفعتها فلا هو أدخل الملكية التامة المطلقة ولا هو احترم الموجود منها . وحتى هذا النوع القاصر من الملكية ضيقه إلى حد كبير فمن جهة احتكر المحاصيل وبذا انتفى الانتفاع وهبط الفلاح إلى مرتبة العامل الأجير ولم يعد يرى نفسه مرتبطاً بالأرض برباط المصلحة الذاتية فقل اهتمامه سواء فى انتقاء البذور أو إعداد الأرض أو العناية بالمحصول ، وكثر إحراق المحاصيل فى

بعض الجهات . ومن أمثلة هذه الظاهرة هبوط مستوى القطن الصادر إلى أوربا حتى اشتكى الغزالون ، كما كانت الزيادة السنوية فى المحصول ضئيلة، بل هبط الإنتاج فى بعض السنوات دون المستوى كما يتضح من البيان التالى عن السنوات (١٨٣١ — ١٨٤٠) [١] وهى الفترة التى امتازت بشدة وطأة نظام الاحتكار :

(مقدراً بالبالات وزن الواحدة منها ١٠٨ كيلو)		(مقدراً بالبالات وزن الواحدة منها ١٠٨ كيلو)	
١٨٣١	٤١٩٥٠	١٨٣٦	١٧٧٥٤٥
١٨٣٢	٨٣٧١٢	١٨٣٧	٨٥٠٠٠
١٨٣٣	٣٣٠٩٧	١٨٣٨	٥٠٠٠٠
١٨٣٤	٩٨٤٧٧	١٨٣٩	٤٧١٧٦
١٨٣٥	١٠٤٠٠١	١٨٤٠	٧٦٨٥٨

ولا ريب أن الناحية التى اتجه إليها معظم النقد هى سياسة الاحتكار وفى هذا يقول عبد الرحمن الرافعى بك : « إن هذه الوسيلة تشل حركة التقدم الاقتصادى لأن إجبار الفلاحين على بيع حاصلات أراضيهم للحكومة وتحديدها هى سعر البيع عمل ينطوى على الظلم والارهاق وفيه مصادرة لحق الملكية وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه ومن الانتفاع من تزاحم التجار على الشراء ذلك التزاحم الذى ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع كما أن هذا العمل يقتل كل همة فردية ويقبض أيدى الناس عن العمل ومن ثم يحول دون تقدم البلاد أدبياً ومادياً ويضرب على الناس حجاباً من الفقر والجمود » . ويمكن أن نضيف إلى هذا الحكم العنيف المتناهى فى القسوة ما يقال من أن سياسة محمد على عودت الفلاح التراخى والاعتماد على السلطات حتى انعدمت فيه قوة الابتكار . وقد يرى البعض أن اتجاه العصر كان نحو الحرية الاقتصادية أى تطبيق مبدأ Laissez-Faire بأوسع معانيه على مختلف نواحى الاقتصاد القومى ، فكأن محمداً علياً الذى حاول اقتباس الحضارة الغربية ظل متمسكا بنظام عملت دول أوربا على التخلص منه ولهذا كان الإنجليز أشد خصوم محمد على وأكبر من عمل على هدم سياسته الاقتصادية وتحطيم آماله السياسية . ولكن ينبغى

---

(١) Charles Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 24.

أن نذكر أن سياسة الحرية الاقتصادية لم تكن قد أصبحت لها الغلبة فى أوربا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد يقال إن نظام إتضامن أهل القرية فى دفع الضرائب ألغى وحل محله نظام العهد ، والأول يتنافى مع مبادىء العدالة والمساواة ويشجع البعض على الخمول ، والثانى فيه رجوع إلى نظام الالتزام الضيق الفاسد . وأخيراً فان هذه السياسة جعلت الفلاح لايهتم بنقل المحصول فى حالة صالحة للسوق ، وكذلك لا يهتم عمال الحكومة بحالة النقل كما يفعل التاجر إذ أهم شىء لديهم أن يتسلموا المحصول كامل الوزن وتام الكيل. أضف إلى هذا أن هناك مجالا للمحاباة ، فبالرشوة قد يحصل التاجر منهم على البضاعة من أحسن الأنواع .

ننتقل الآن إلى وجهة النظر الأخرى بصدد سياسة محمد على الزراعية فنلاحظ أولا أن الذين هاجموها والذين لايزالون يحملون عليها ينسون أو يتناسون روح العصر الذى عاش فيه ذلك الحاكم العظيم ، ونقصد بالعصر حالة مصر والشرق لا أوربا فى أوائل القرن التاسع عشر ، فمن العسير أن نحاول دراسة مصر فى أيام محمد على باشا على ضوء ما كان فى بعض دول أوربا كانجلترا وفرنسا وألمانيا ، فهذه تخلصت من كثير من مساوىء العصور الوسطى قبل مصر بزمن طويل وشهدت عصر النهضة وتأثرت بالثورة الفرنسية بطريق مباشر أو غير مباشر وأخذت بأسباب التطور الصناعى الحديث . فإذا كانت قد فضلت سياسة الحرية الاقتصادية فلأن ظروفها استلزمت ذلك أو لاءمته. ومع هذا فانجلترا لم تطبق مبادىء الحرية هذه بحذافيرها إلا فى منتصف القرن الماضى أو قبيل ذلك بسنوات قلائل . والمانيا استمرت بعض نظم الاقطاع فيها حتى سنة ١٨٦٥ . لهذا ينبغى أن نعدل فى حكمنا على محمد على وألا نتأثر كثيراً بأقوال الساسة والرحالة والكتاب المعاصرين له من الأجانب لأن معارضتهم لسياسته وأعماله جاءت عن طريق مصلحة بلادهم الذاتية أولا وقبل كل شىء .

وفضلا عن هذا فالانتقاد الموجه إلى ما اتبعه محمد على بصدد ملكية الأرض مما ينبغى مقابلته بالحذر . فإذا نظرنا إلى الحالة قبل تولية محمد على عرش مصر واستثنينا أراضى الزرقة بصفة خاصة لما وجدنا إلا طائفة من المماليك والملتزمين الكبار يمتلكون الأرض سواء من الوجهتين الفعلية أو القانونية . أما الفلاح المصرى نفسه فلم يزد عن رقيق يخضع لسلطان المماليك والملتزمين ويرى الكل من الأمراء إلى الكتاب والمساحين على حسابه . أما فى

عصر محمد على فقد تخلص الفلاح من استبداد هذه الطبقات وعرف مقدار ما عليه دفعه من الضريبة وحددت له قطعة الأرض التى يقوم بزراعتها والانتفاع بها وقيد ذلك فى السجلات الرسمية وهذا بلا شك خطوة مهدت فيما بعد لمنحه ملكية الأرض التى تحت يده . والواقع أن من الصعب فصل المنفعة عن الأرض نفسها ، وحتى مع وجود الاحتكار لم تكن الحكومة تستولى على المحصول عنوة واقتداراً وإنما كانت تشتريه منه مهما قيل في كيفية تحديد ثمن الشراء . وبعد سنة ١٨٤٠ حدث تطور كبير فى العمليات المتعلقة بانتقال الأرض وقروض الرهن بضمانة المحصول وتأيد هذا كله واكتسب الصيغة القانونية بمقتضى اللائحة الصادرة سنة ١٢٦١ هـ (١٨٤٦) م . ونظن أنه لو فرض وطبق محمد على مبدأ الملكية التامة على جميع الأراضى فمن المشكوك فيه نجاحه كثيراً فى وقت اتصف فيه الفلاح بالفقر والجهل مما كان يحول دون استثماره الأرض على الوجه الأكمل . حقيقة نجحت التجربة ابتداء من أيام سعيد باشا وهذا راجع إلى أن فترة التمهيد والانتقال من الحالة فى مصر العثمانية إلى النظام الجديد كانت كافية ، ومع ذلك لم يخل الأمر فى عهد سعيد باشا من ارتباك أصاب الفلاحين وأدى إلى خروج أراض من أيدى بعضهم إلى الأغنياء والأجانب . أضف إلى هذا أن محمداً عليا نفسه أكد نظام الملكية التامة فى أراضى الأبعديات والجفالك . ويخيل إلينا أن الرجل كان مقتنعاً تمام الاقتناع أن الوقت لم يحن لتعميم هذا المبدأ بالنسبة إلى جميع أنواع الأراضى .

ذكرنا أن إلغاء الالتزام جعل العلاقة بين الحكومة والفلاح مباشرة ، أما القول بأن فى نظام العهد رجوعا إلى أيام الالتزام فينم عن المغالطة والتعسف إذ لم يتمتع المتعهدون بما كان للملتزمين فى العصر السابق من امتيازات تمثلت فى الأواسى والسلطة على الأهالى التى أساءوا استخدامها . أضف إلى هذا أن المتعهد ما كان فى استطاعته أن يجبى من الأهالى أكثر من الضرائب التى قررتها الحكومة .

ولا ننسى كذلك أن عصر محمد على امتاز بنهضة عظيمة شملت كل مرافق البلاد تقريباً دعمتها رغبة أكيدة فى الاستقلال وتخللته سلسلة من الحروب فكان من الضرورى الإشراف الحكومى على فروع الإنتاج والزراعة منها بوجه خاص إذ هى مصدر معظم الثروة وعماد كثير من الصناعات، فكأن عمل محمد على من قبيل تعبئة موارد الدولة فى سبيل معركة الاستقلال والحضارة. والحق لقد كان عهد محمد على حرباً لا هوادة فيها ضد المساوىء والأخطار الداخلية

المادية والروحية وضد الدولة العثمانية ودسائس السياسة الأوربية . ويظهر أن الباشا كان مضطراً الى ذلك إزاء جمود الفلاحين وجهلهم وتمسكهم بالتقاليد القديمة .ومن المرجح أنه لو أعطاهم ملكية الأرض وحرية زراعة ماشاء وامن المحاصيل وبيعها لعجزوا عن شراء مايلزمهم من ماشية وآلات ولما زرعوا كثيراً من الغلات ذات الربح التجارى الوفير ولاستغلهم التجار والسماسرة وما تركوا لهم من الأرباح إلا القليل .

أما التهم التى وجهت إلى الاحتكار الزراعى من حيث قلة الإنتاج فلا يصح أن نأخذها على أنها حقيقة لاتقبل نقضاً . حقيقة تأثر الإنتاج فى بعض السنوات ولكن أسباباً أخرى تفسر هذه الظاهرة. ففى سنة ١٨٣١ بدأت حرب الشام الأولى وامتدت إلى سنة ١٨٣٣، وأصيبت البلاد بوباء فى الفترة (١٨٣١ — ١٨٣٥)وفى سنة (١٨٣٩ — ١٨٤٠)واجهت البلاد أشد محنة سياسية فى تاريخها الحديث فاشتعلت نار الحرب مع تركيا وتعرض محمد على للضغط السياسى من جانب إنجلترا والروسيا والنمسا . وأخيراً لانسى أثر تحويل جانب من الأيدى العاملة فى الزراعة إلى المصانع الجديدة التى أنشأها محمد على . وهذه النهضة الصناعية الواسعة النطاق بالنسبة إلى ذلك العصر لم تبدأ جدياً إلا بعد سنة ١٨٣٠ .

وأخيراً لكى يتسنى إدراك الأثر الذى خلفته سياسة محمد على هذه يحسن أن نذكر أن مساحة الأرض المزروعة زادت من ٩٠٠و٠٣١و٢ فدان سنة ١٨٢١ إلى ٩٩٧و١٢٣و٣ فدان سنة ١٨٣٣ وزادت الضريبة العقارية فى الفترة نفسها من ٥٤١و٦٦٠ جنيه إلى ٩٢٢و٠٨٤و١ . وكذلك أمكن استغلال الأرض فى الدلتا على مدار السنة وتنوعت المحاصيل وزادت الثروة الزراعية تبعا لهذا كله .

(٣) الصناعة

لم تقف جهود محمد على عند حد النهوض بالزراعة بأساليبه الخاصة بل نراه يعمل على إدخال الصناعة الحديثة فى مصر . والدوافع التى حملته على انتهاج هذه السياسة كثيرة مختلفة النواحى ، فنرى أنه كان يسعى إلى انشاء دولة جديدة لها شخصية مستقلة ويرمى إلى الأخذ بمظاهر الحضارة الأوربية ولا يتم هذا إلا إذا كان لهذه الدولة زراعتها وصناعتها وتجارتها، أى أنه أدرك بثاقب فكره أن الاستقلال السياسى الذى جاهد فى سبيل الحصول عليه لاتثبت دعائمه وتقوى أسسه إلا إذا صحبه استقلال اقتصادى أو كان الأخير أساساً له . فما دامت مصر بلاداً

زراعية تنتج حاجتها من الغذاء وتصلح تربتها لإنتاج كثير من المواداللازمة للصناعة كالقطن والكتان وقصب السكر فلا بد لها من القيام بصنع مايسد حاجة الاستهلاك المحلى . ومن العسير على محمد على الذى عاصر النصف الأول من القرن التاسع عشر ألا يحاول أن يحذو حذو الدول الأوربية التى عملت على الاهتمام بالصناعة أو بعبارة أخرى بدأت فى الأخذ بمظاهر الانقلاب الصناعى الحديث ، ولا يمكن أن يفوت حاكما كمحمد على المثل الذى ضربته انجلترا للعالم حين توسعت فى الصناعة فزادت ثروتها وقوتها ، وهو فى أشد الحاجة إلى هذين العنصرين .

ولا نستطيع أن نغفل أثر العامل المالى فى توجيه سياسة محمد على ، فلعله رأى بجلاء أن اعتماد البلاد من الناحية الصناعية على البلدان الأوربية معناه تسرب الاموال إليها وهو فى حاجة إلى المال ينفذ به مشاريعه المختلفة . أضف إلى هذا أن الباشا كان فى صدد إنشاء جيش وأسطول كبيرين ولهما مطالبهما من سلاح وذخيرة وملابس وآلات وغير ذلك ، والاعتماد على الخارج فى سبيل الحصول على هذه المواد سياسة غير حكيمة يبدو خطرها إذا ماتوترت العلاقات السياسية أو تعطلت سبل النقل وتعذر الاستيراد . فهو إذن لايريد أن يكون تحت رحمة الأجانب خصوصاً وأنه قد احتكر الغلات الزراعية يبيعها لهم بشروطه المخصوصة فلو ركن إليهم فى الحصول على المصنوعات لعاملوه بالمثل وجعلوه رهن ارادتهم . وأخيراً يخيل إلينا أن أغراض محمد على السياسية كانت أبعد من الرغبة فى نيل الاستقلال لمصر ، ويبدو لنا أن هذا الحاكم أراد أن يجعل مصر مركز إمبراطورية تشمل الشعوب التى تنطق باللغة العربية ، أو بعبارة أخرى أراد أن يخلق نوعاً من الوحدة العربية ولكنها وحدة تحت زعامة حكومة القاهرة ، وفى هذه الحالة تصبح مصر المصدر الذى يمون أجزاء تلك الإمبراطورية بما يلزمها من المصنوعات وما فضل منها يصدره إلى الدول الأخرى كما كان يفعل بتصدير خيوط الغزل إلى إيطاليا وتركيا وغيرهما وبذا تزداد مصر ثروة وقوة .

ولا ريب أن بعض مستشارى محمد على وغيرهم من الأجانب الرسميين وسواهم قد حبذوا هذا المشروع أو أوضحوا له منافعه وأهميته فأقدم على تنفيذه بإرادته الحديدية ، ولكن هناك عوامل أخرى شجعته على هذا منها نجاح تجربة زراعة قطن جوميل وتوافر عدد الأيدى العاملة فى مصر وانخفاض أجور العمال مما يضمن له نقصاً نسبياً فى نفقات الإنتاج وربحاً أكبر عند بيع ماتخرجه مصانعه المختلفة .

صناعة الغزل والنسج

أنشأ أول مصنع فى الخرنفش وأحضر إليه عمالا من الفرنسيين وأهل فلورنسا وأقيمت آلات تديرها الثيران ، وكان الغرض من هذا العمل غزل الحرير وعمل القطيفة والموسلين من الحرير (١) . ولم تنجح هذه المحاولة وهنا توافر قطن جوميل مبشراً بمحصول طيب فتحول المصنع ونقلت آلاته الأولى إلى مكان آخر وحلت غيرها (لغزل ونسج القطن) شملت ١٠٠ للغزل (منها ١٠ للسميك و٩٠ للرفيع) و٣٠٠ لنسج البافتة والباتستا وغيرهما . وبعد أن يتم نسج القماش يرسل إلى مكان آخر لإجراء عملية التبييض . ولم يكد يتم إنشاء هذ المصنع حتى أقيم آخر فى بولاق (بإشراف النساج الفرنسى Jumel) أطلق عليه اسم مالطة وكان به ١٨ آلة للغزل و ٢٠٠ آلة للنسج وبه تؤدى عمليات التبييض والطبع ، وكان فى المصنع ١٤ طمبوراً تديرها ٨ ثيران ويشتغل على الآلة الواحدة رجلان وثلاثة أطفال . وبجوار مصنع « مالطة » أقيم بناء للصباغة باللون الأحمر وقد تعلمها المصريون من الفرنسيين (٢) . وقد عارض رجال محمد على الأتراك والوطنيون فى هذه المشاريع ، لا عن بعد نظر كبير أو علم واسع بما فيه مصلحة البلاد، وإنما دفعهم إلى هذه المعارضة خوفهم التقليدى من كل عمل جديد (٣) ولكن الباشا لم يعبأ بموقفهم وسار فى تنفيذ مشروعه قدماً .

وقد بلغ عدد العمال فى المصنعين ٨٠٠ (٤) تدفع لهم أجورهم بالنسبة إلى عدد الأرطال التى يقومون بتمشيطها أو غزلها فى اليوم أو عدد الأذرع التى ينسجونها

---

(١) St John : Mohamed Ali and Egypt, P. 419.

(٢) Charles Roux : Le Production du Coton en Egypta, P. 59 etc,

(٣) St. John : Mohamed Ali and Egypt, P. 410.

(٤) Mengin: L'Egypte sous le gouvernement de Mohamed Ali, T. II q.378.

= وفيما يلى بيان بنفقات العمل فى مصنع الخرنفش فى الشهر :

ويلاحظ أن الإنتاج صيفاً كان يزيد عنه فى الشتاء بمقدار الثلث وهذا راجع بطبيعة الحال إلى اختلاف طول النهار فى الفصلين (١) .

وأنشأ الباشا مصانع أخرى من هذا النوع فى جهات مختلفة من القطر المصرى (٢)

=	نساجون	١٣٢٠١ قرشا
	غزالون	٧٩٤٥ »
		٧٠٠ »
	صبيان ميكانيكيون	٢٧٩٨ »
	موظفون	١٧٦٧ »
	مصاريف أخرى	٥٥٠ »
	المجموع	٢٧٤٦١ »
	بهائم	١٥٧٠ »
	الجملة	٢٩٠٣١ »

(١) Charels Roux : La Production de Coton en Egypte.

(٢) بلغ عدد المصانع فى سنة ١٨٣٧ «٢٩» موزعة كالآتى :

مصنعان فى القاهرة وثلاثة فى بولاق واثنان فى رشيد وواحد فى كل من :

سمنود ، دمنهور، على طريق شبرا ، فوه ، قليوب ، بنى سويف ، بنها العسل ، المنيا ، دمياط، ملوى ، المنصورة ، الفشن زفتى ، جرجا ، ميت غمر ، فرشوط ، نبروه ، قنا ، شبين الكوم ، إسنا ، المحلة الكبرى .

أنظر كتاب : Le Regne de Mohamed Ali d'Après Les Archives Russes, Tome II , p. 381.

وذكر جوليان أن مصر استوردت من فرنسا آلات بالمبالغ التالية (مقدرة بالفرنكات) :

سنة	فرنك	سنة	فرنك
١٨٢٦	٥٥٨٥٤	١٨٣١	٥٦٩٠
١٨٢٧	٩٠٤٩٤	١٨٣٢	٢٢٩٠
١٨٢٨	١٣٦٩٠	١٨٣٣	٣٥٠
١٨٢٩	١١٦٢٤٠	١٨٣٤	٥٢٩٠
١٨٣٠	٥٨٥٣٠	١٨٣٥	١٦٣٠

Charles Roux : La Production du Coton en Egypte

وذكر سنت جون أن المصانع فسيحة بالنسبة إلى العدد القليل من الآلات التى فى المصنع وبرغم اختلاف المصانع من حيث أبعادها فقد كانت مبنية على طراز واحد وجميعها فى أحسن المواقع . وبلغت تكاليف المصنع الصغير الواحد ٧٠٠٠ ج . ولكنه يرى عدم إمكان تقدير ثمن الآلات « Mohamed Ali and Egypt, p. 417 »

وفى سنة ١٨٢٩ كان فى مصانع القطن ١٤٥٩ آلة للغزل تشتغل بانتظام بلغ إنتاجها من خيوط الغزل ٢٧٦٤٠ رطل فى يوم الصيف ، ١٨٥٩٠ فى يوم الشتاء وكانت عدة آلات النسج ١٢١٥ تنتج ٦٠٧٥ ذراعا بلديا فى اليوم صيفاً ، ٣٦٤٥ يومياً فى الشتاء (١) . وقدر كامبل وبورنج عدد العمال فى المصانع بثلاثين ألفاً . وقد ذكر كامبل أن المصانع تكلفت منذ إنشائها إلى أن أنتجت ١٠٠,٠٠٠ كيس (أى مليون جنيه) وأن بها ٣٠٠٠ ثور يتكلف الواحد منها مبلغاً يومياً يتراوح بين أربعة وخمسة قروش(٢).

وكانت هذه الصناعة على ما تدل البيانات المختلفة مصدر ربح للحكومة فكانت قطعة القماش مثلا تتكلف ٤٩ قرشاً وبعد طبعها وتلوينها تباع بسعر يتراوح بين ١٠٥ و ١١٠ قرشاً ومعنى هذا أن ربح الحكومة حوالى ١٠٠٪ (٣). ويلاحظ أن هذه النسبة ظاهرية لأن المواد الأولية كانت الحكومة تشتريها بالأسعار التى تحددها وهى فى الحقيقة دون ما كان يبيع به الفلاح لو تركت السوق حرة. أضف إلى هذا أن هذه الأرباح تغفل حساب فائدة رأس المال الثابت الذى هو على هيئة آلات ومبان وخلافها .

ولا ريب أن الأرقام التى أسلفنا ذكرها تكفى للدلالة على اتساع نطاق هذه الصناعة . ولكننا برغم هذا ننسى ملحقات المصانع فقد كان محمد على فى أول الأمر يأتى بالآلات جميعها من الدول الأوربية ، ثم بعد ذلك أخذ فى صنع الكثير منها فى مصر. أضف إلى هذا أنه كانت هناك أجزاء خاصة لإصلاح الآلات .

صناعة السكر

فى سنة ١٨١٨ عهد محمد على إلى أحد الانجليز بإنشاء مصنع للسكر فى الريرمون (بالمنيا) على غرار مصانع جزر الأنتيل (٤) وتمتع هذا المصنع برخاء كبير واتسع نطاق العمل فيه . وبعد ذلك بسنوات أنشأت الحكومة مصنعين آخرين أحدهما فى ساقية موسى بالمنيا والآخر

---

(١) Charles Roux: Le Production du Cen Egypte

(٢) Ibid إلا أن بورنج الذى كتب سنة ١٨٣٨ جعل عدد الثيران ١٢٠٠٠

(٣) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p. 383.

(٤) Mazuel ; L'Industrie du Sucre en Egypte, p. 30.

بالروضة على مقربة من بلدة ملوى [١] وقد بلغ إنتاج مصنع الريرمون ١٢٩٩٥ قنطاراً فى سنة ١٨٣٣ ، وفى نفس السنة كرروا فى ساقية موسى ٥٢٠٠ قنطار وفى الروضة ٣٢٠٠[٢]. وأنشأ إبراهيم باشا مصنعاً للتقطير على الأساليب الحديثة بلغ إنتاجه : ١٤٠٠٠ قنطار [٣] فى سنة ١٨٣١. وبرغم جهود الحكومة كان إنتاج البلاد من السكر محدوداً لقلة رأس المال وعدم ميل المصريين إلى التجديد ، كما كان السكر المكرر الوارد من الخارج أقل سعراً وأحسن صنعة وأكثر حلاوة [٤].

صناعة النيلة :

وكانت هذه الصناعة كذلك موضع احتكار الحكومة ثم ألغت هذا النظام واشترطت على مشايخ القرى تسليم إنتاج جميع معامل النيلة فى جهاتهم مهما كان النوع إلى الحكومة بسعر ثلاثين قرشاً للأقة الواحدة [٥]

صناعات حربية :

واهتم محمد على كذلك بعمل الأسلحة والذخائر والبارود فى مصر لتزويد الجيش بما يلزمه . إلا أن أعظم ما عمله فى الحقيقة إقدامه على صناعة السفن فى القطر المصرى ، فأنشأ ترسانة فى الأسكندرية مساحتها ستون فداناً أشرف على العمل فيها فرنسيون (يعاونهم المصريون) من أمثال سيريزى وموجل بك، وأنزلت فى سنة ١٨٣١ أول سفينة صنعت فى مصر وتتابع الإنشاء بعد ذلك . وأنشأوا كذلك مصانع صغيرة لعمل الحبال وشراع السفن وغير ذلك . وهذا الأسطول الذى تم عمله فى مصر ليشهد بما تستطيع الإرادة القوية والإدارة الحازمة تحقيقه من الأغراض .

الصناعات الصغيرة :

تحدثنا عن الصناعات التى كانت قائمة فى البلاد قبل عصر محمد على واشتغل بها فريق من

---

(١) Clot Bey : Aperçu, I, p. 295.
(٢) Mazuel : L'Industrie de Sucre en Egypte, p. 239.
(٣) Ibid, p, 33 & D'Arminjon : La Situation Èconomique, p. 239.
(٤) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, T. II, p.
(٥) Ibid. T. II, pp. 385-386.

من السكان قدرت أرباحهم السنوية بثلاثين ألف كيس فى السنة (١) أى ١٥٠,٠٠٠ جنيه . ولكن يد الاحتكار امتدت إلى هذه الصناعات فأصبحت الحكومة تسلم المواد الأولية كالكتان والحرير والقطن إلى الصناع فيقومون بصنعها وتسليمها اليها، وكانت تحاسبهم على أى نقص فيها، أما أجورهم فكانوا يتناولونها حسب القطعة لا باليومية . ويرى البعض أن هذا العمل من قبل الحكومة سبب ضعف هذه الصناعات إذ رأى الصناع ما كانوا يجنونه من الأرباح يتسرب إلى جيوب غيرهم وانحدروا إلى مرتبة العمال الأجراء يسخرون لخدمة الحكومة فضلا عن تعرضهم لسوء المعاملة من جانب الموظفين المكلفين بالإشراف عليهم ووصل الأمر بالأخيرين إلى سوء معاملة النساء (٢) . ولا شك أن العوامل التى أوردناها هبطت بمستوى الصنعة إذ صرفت العمال عن توجيه العناية الواجبة إلى عملهم كما أن عدم الجودة يرجع كذلك إلى انعدام الأثر الطيب الناجم من توافر عنصر المنافسة . ولو أن الباشا ترك الصناع أحراراً واكتفى بفرض رسم تمغة على المصنوعات (٣) لعاد عليه هذا العمل بفائدة أكبر ولتخلص من نفقات هذا الاحتكار ممثلة فى الإدارة الكبيرة التى اختصت بالإشراف على هذه الصناعات الصغيرة ، ومع ذلك قال دوهامل فى التقرير الذى بعث به نسلرود (بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٨٣٧) إن تضاؤل هذه الصناعات راجع إلى إلغاء الاحتكار « ولا يبدو هذا الرأى غريباً بالنسبة إلى من يعرف المصريين وأن القهر والقوة وحدهما يستطيعان حمل هذا الشعب الكسول على النشاط كما أن شراء المواد الأولية يتطلب نفقات تفوق مواردهم المالية ». ولهذا الرأى وجاهته إلى حد ما برغم ما حمل به صاحبه على الشعب وما اتهمه به من الكسل والخمول .

انهيار الصناعات

هذا الصرح الذى شيده محمد على ما لبث أن أخذ فى الانهيار ، وليس من السهل أن نعزو هذه الظاهرة إلى سبب واحد ، كما أننا نرى من الظلم أن نعد محمد على عاملا فى هذا . فقد يخيل إلى البعض أن امتلاك الحكومة للمصانع وإشرافها الدقيق على الصناعة بواسطة نظام الاحتكار من أكبر العوامل . وهنا تعرض لنا مسألة : لو فرض وأهمل محمد على هذه

(١) Mengin : L'Histoire de l'Egypte, T. II. p. 375

(٢) Ibid. T, II. p. 375.

(٣) هذا الرسم سيدفعه المستهلك لا الصانع .

الناحية ، فمن المؤكد ان قيام الشعب بها كان فى حكم المستحيل بسبب الجهل ومعارضة الأساليب الجديدة ، أضف إلى هذا أن قيام الأفراد بانشاء المصانع الجديدة يستلزم وجود طائفة مستنيرة من أصحاب رؤوس الأموال ، وكذلك توافر عنصر الائتمان والادخار من جانب الشعب فتراكم الأموال لاستغلالها فى المشاريع الصناعية ، وهذه العناصر لم يكن لها وجود فى وقت انتشر فيه الفقر . ولا عبرة بالقياس على الحاضر فقد انقضى قرن تقريباً على أول محاولة لإدخال الثورة الصناعية فى هذه البلاد أصاب البلاد خلاله تطور شمل مختلف نواحى الحياة .

وسنحاول أن نعرض لبعض العقبات التى قامت فى سبيل هذا المشروع الضخم الذى أقدم عليه مؤسس مصر الحديثة :

أولا — عوامل طبيعية :—

وهذه تتصل بفقر مصر المعدنى ، إذ لايتوافر فيها الفحم والحديد مما يكلف إحضاره من الخارج كثيراً فى ذلك الوقت كما أن انعدام الفحم معناه أن البلاد تنقصها القوة المحركة . وقد استخدموا قوة الحيوان، ولهذه مساوئها، فمصر لم تكن من البلاد ذات المراعى الطبيعية ، وبذا كانت الماشية بها قليلة والحاجة إليها فى الزراعة شديدة بحيث لا يسهل الاستغناء عن عدة ألوف منها للصناعات القائمة. أضف إلى هذا أن الاعتماد على الحيوان معناه عدم انتظام السرعة، فالإسراع والبطء والتوقف عن العمل حسب إرادة العامل المشرف على هذه الحيوانات مما يؤدى إلى فساد الآلات ويسرع بتسرب العطب إليها .

ومن العوامل الطبيعية كذلك الغبار والجفاف والحرارة . والأول يتسرب إلى الآلات فيفسدها ويوقفها عن العمل ، أما الجفاف الشديد فيؤدى إلى تقطع خيوط الغزل فى وقت لم تكن أساليب علمية دقيقة قد استخدمت للتغلب على هذه العقبات . وكانت الحرارة وبخاصة فى فصل الصيف تؤثر فى الخشب . وقد تأثرت فعلا فى بادىء الأمر الآلات المستوردة من أوربا ولذا أمر محمد على بوضع الماء تحتها (١) . وأخيراً لم يكن يقدر لصناعة الأجواخ نجاح كبير بسبب عدم جودة الصوف المصرى .

---

(١) Mengin : L'Histoire de l'Egypte, T. II. p. 379.

وإذا قيل إن مثل هذه العقبات لم تعد ذات شأن كبير اليوم ، إلا أنه ينبغى أن نذكر أن التقدم الفنى فى ذلك العصر لم يكن قد نما بالشكل الذى هو عليه الآن ، ولهذا كانت تلك الصعاب من الأشياء التى عرقلت نجاح الصناعة فى عصر محمد على .

ثانيا — سوء الإدارة : (١)

وقد تجلى ذلك فى مظاهر متنوعة ، فقد كانت مصانع القطن تحت إشراف اثنين من الموظفين الأتراك أحدهما يختص بالوجه البحرى والآخر بالوجه القبلى . وعلى رأس كل مصنع ناظر لايفهم كثيراً فى الحسابات وتنظيم الأعمال والآلات وهمه أن يجعل كل شىء فى المصنع يعود عليه بالفائدة المادية أولا . ولاحظ الكثيرون ممن أقاموا فى مصر أو زاروها فى ذلك العصر أن الباشا كان منهوباً من الجميع ، فمديرو المخازن والنظار والوزانون وغيرهم يرتكبون السرقات يومياً . أضف إلى هذا أن الموظفين المكلفين بالإشراف على المصانع كانوا يجتهدون بكل ما فى وسعهم فى تخفيض نفقات صيانة الآلات بل إنهم كثيراً ما كانوا يستخدمون لهذا الغرض أحط أنواع الزيوت ، ويستطيع كل من له اتصال بهذه الأعمال فى المصانع أن يدرك الأثر السيىء لمثل هذا العمل .

ويتصل بسوء الإدارة نظام المركزية الذى يؤدى إلى إضاعة الوقت ، فطلب رطل زيت للتشحيم مثلا لابد أن يمر فى أدوار تستغرق أربعة أيام (٢) ولا بد من توقيع عدد كبير من الموظفين . ولا شك أن الغرض من كل هذا كان الحيلولة دون وقوع حوادث الغش والاختلاس . ومع ذلك ، وقد مضت أربعة عشر عاماً على إدخال صناعة القطن فى مصر ، يمكن تقدير النتائج التى أمكن الوصول اليها ، وهنا نجد أغلب المصانع فى حالة دمار تتراكم فيها الآلات (٣) ».

ثالثا — العمال :

أول ما نلاحظه فى هذا الصدد قلة الأيدى العاملة اللازمة للصناعة فى ذلك العصر إذ كانت الزراعة فى حاجة اليها كلها ، أضف إلى هذا أن الجيش والأسطول والأعمال العامة

---

(١) راجع المصدر السابق ص ٣٧٨ — ٣٧٩ و : St.John : Egypt and Mohamed Ali pp. 412– 420.

(٢) St. John : Egypt and Mohamed Ali, pp. 419—429.

(٣) Ibid, p. 421.

ألقت أعباء كثيرة على القوة الإنسانية بحيث لم يكن من الميسور أن تتمكن مصر بسكانها القليلين من مواجهة هذه المطالب الكثيرة . ومن جهة أخرى لاحظ الكثيرون أن حالة العمال النفسية لم تكن لتدفعهم إلى العناية وذلك راجع إلى الضغط والإرهاق وسوء المعاملة وانحطاط مستوى الأجور التى تدفع لهم . وقد ذكر الرحالة الإنجليزى سنت جون أن ثمن أكل العمال فى مصنع الخرنفش كان يخصم من أجورهم والمتبقى يدفع لهم نقداً أو قماشاً . وفى كثير من الأحوال كان يتأخر صرف ماهيات الموظفين (١) وأجور العمال وتعطى لهم بونات بها فتدفعهم حاجتهم إلى المال إلى بيعها للسرابين والتجار بخصم يتراوح بين ١٥ ٪ و٢٠ ٪ و٢٥ ٪ (٢) من قيمتها الاسمية وفى هذا غبن كبير عليهم . وكثيراً ما أظهر العمال كراهيتهم للعمل بوسائل انتقامية مختلفة منها تعطيل الآلات ، وقد أحرقوا عمداً مصنع أسيوط وكان يشتغل فيه نحو ٦٠٠ عامل (٣) هذا فضلا عن كثرة غيابهم عن العمل . ولم تجد معهم وسائل العقاب الشديد الذى كان يوقعه عليه رؤساؤهم .

رابعا — أسباب مالية :

إن مشروعا ضخما كالذى أقدم عليه محمد على باشا كان يتطلب ملايين الجنيهات الأمر الذى لم تكن موارد البلاد لتستطيع أن تحتمله . وكما أشرنا من قبل لم يكن فى البلاد رؤوس أموال أهلية يمكن استغلالها فى ميدان الصناعة ، ولو فرض وأباح محمد على لرؤوس الأموال الأجنبية تولى هذا العمل لانتفى الغرض الذى كان يرمى إليه من جعل كل شىء فى أيدى مصر نفسها .

خامسا — الكفاءة الفنية :

جرى محمد على فى أول الأمر على إحضار الفنيين من المهندسين والميكانيكيين وبعض العمال من مختلف بلدان أوربا كانجلترا وفرنسا وإيطاليا ، ثم عمل بعد ذلك على إحلال المصريين محلهم . ولكن الواقع أن التجربة لم تكن موفقة إلى الحد الذى كان يرجوه ،

---

(١) St. John: Egypt and Mohamed Ali, p. 418

(٢) Charles Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 65.

(٣) St. John : Egypt and Mohamed Ali, p. 413.

لا لعيب فى المصريين وذكائهم واستعدادهم الفطرى للتعليم ، فهذه حقائق حاول الأجانب إدخالها ضمن أسباب الفشل وأثبت بطلانها تاريخ الصناعة وغيرها فيما بعد . وإنما الواقع أن المصريين فى عهد محمد على كان ينقصهم الاستعداد الصناعى الحديث مما يؤهلهم لمسايرة النهضة الجديدة بعد تلك العصور الطويلة التى عاشوا فيها بمعزل عن التطور الأوربى بوجه خاص . فكان لابد إذن من السير بتؤدة حتى يتشبع فريق كبير بالروح الجديدة ويتفهم أسرار الأساليب الصناعية الجديدة ، وبذا تكون أصول الحركة الصناعية أكثر ثباتاً .

سادسا — الظروف السياسية :

أشرنا من قبل إلى أن رغبة محمد على فى مد جيشه وأسطوله بمطالبهما من الأسباب التى حملته على السعى إلى إدخال الصناعة فى البلاد . ولكن تحالفت ظروف حطمت آمال محمد على ، فقد حدد فرمان سنة ١٨٤١ عدد الجيش المصرى بـ ١٨٠٠٠ وحرم على مصر إنشاء السفن الحربية ، ومنذ ذلك الوقت أخذ محمد على ينصرف عن العناية السابقة بالصناعات خاصة بعد أن شاهد العقبات الكثيرة فى طريقه .

أضف إلى هذا أن صناعة مصر الناشئة لم يكن من السهل عليها أن تصبح منافساً جديا للصناعة الأوربية حتى فى الاستهلاك المحلى ، فكان لابد والحالة كهذا من العمل على تقويتها وراء ستار من الرسوم الجمركية أو بطريقة الاحتكار التى اتبعها محمد على وطبقها على مظاهر الحياة الاقتصادية ، إلا أن سياسة كهذه كانت تصطدم بمعارضة انجلترا التى سعت إلى تطبيق مبادىء الحرية الاقتصادية وانتهى الأمر بعقد معاهدة تجارية مع تركيا سنة ١٨٣٨ [1] طبقت فى مصر بعد سنة ١٨٤١ وساعدت على انهيار نظام الاحتكار ، وهذا الاتجاه الجديد كان عاملا هاما فى القضاء على الصناعات الباقية ، إذ فتح أبواب البلاد أمام منافسة الصناعة الأوربية بوجه عام والانجليزية بوجه خاص .

وأخيراً يخيل إلينا أن نجاح الصناعة كان يستلزم اولا إتمام الثورة الزراعية وتحرير الفلاح بصورة تامة وهو ما لم يحدث كله حينذاك .

هكذا كان نصيب أول محاولة كبيرة جدية فى تاريخ مصر الحديث للأخذ بأسباب الثورة الصناعية التى ميزت تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، وقد رأينا كيف تجمعت

---

(١) راجع ما كتبناه عن هذه المعاهدة فيما بعد .

عوامل مختلفة أدت إلى تلك النتيجة . ومع ذلك لم تكن محاولة محمد على خالية من الأثر الطيب ، فقد أثبت بجلاء أن مصر يجب أن تعنى بالصناعة إلى جانب الزراعة وأن هذا العمل ليس فى حكم المستحيل بل نجاحه مرجح إلى حد كبير إذا توافرت العوامل والظروف الملائمة . ولا ننسى أن كثيراً من الصناعات كالسكر والغزل والنسج والورق التى نمت فى مصر فيما بعد يرجع أساس نهضتها إلى عصر محمد على فكأنه مهد التربة المصرية لذلك . وأخيراً فقد تدرب عدد كبير من العمال المصريين على الأساليب الصناعية الحديثة سيبدو أثرهم فى عصر إسماعيل ، وبعبارة أخرى بذرت تقاليد جديدة كان مستقبل البلد الاقتصادى فى حاجة إليها فى نهضته الجديدة .

(٤) النظام المالى

عنى محمد على بتنظيم الادارة المالية وجباية الضرائب ونظام النقد حتى يتيسر له الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريعه السياسية والعمرانية . ولما كانت ضرائب الأطيان أهم مورد للحكومة إذ تعادل نحو ٤٥ ٪ من إيرادات الدولة كلها ، لهذا عمل محمد على بعد التعديلات التى أجراها فى نظم حيازة الأرض على تحديد فئات الخراج أو الميرى دون تفرقة بين أرض وأخرى ولم يعف منه إلا أراضى الأواسى التى أبقى للملتزمين حق الانتفاع بها مدى حياتهم (١) ، والأبعديات والجفالك مقابل قيام مقطعيها باصلاحها . أضف إلى هذا أن الحكومة أعفت مشايخ البلاد من هذه الضريبة على أساس ½ من زمام القرية (أى خمسة أفدنة فى كل مائة فدان) وذلك لقاء الخدمات التى يؤدونها للحكومة . وكان عمال الحكومة هم الذين يقومون بجباية الميرى . واتبع محمد على نظام التضامن وخلاصته أن أهل القرية يتضامنون فى دفع الضرائب العقارية كما كانت قرى المديرية تشترك فى هذا التضامن . ولا شك أن مثل هذا العمل يتنافى مع أبسط مبادىء المساواة والعدالة كما أنه يدفع الخامل إلى مواصلة الإهمال ، ولذا قرر الباشا إلغاء هذا النظام سنة ١٨٤٠ وأحل مكانه نظام «العهد» وبمقتضاه يتعهد أفراد معينون بتوريد الضرائب لخزانة الدولة بعد تقديم الضمانات الكافية إلى الحكومة . وقد حرص محمد على على ألا يجعل النظام مماثلا «للالتزام» الذى قضى عليه ، ولذا

---

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'apres les Archives Russes, Tome III,p.255

أمر ألا يستأدى المتعهدون من الأهلين أكثر من الخراج المضروب عليهم ولم يجعل لهم أية سلطة إدارية أو امتيازات من النوع الذى كان للملتزمين في العصر السابق لمحمد على .

وتعرضت الضرائب على الأراضى الزراعية إلى الزيادة بسبب مطالب محمد على المالية وبخاصة فى أوقات الحروب ، ولكننا نلاحظ على هذه الضريبة ازديادها باطراد نظراً إلى اتساع مساحة الأراضى الزراعية .

وبرغم شدة محمد على ودقته كانت الإدارة المالية تشكو من الاضطراب . ففى سنة ١٨٣٨ مثلا قدرت الإيرادات بنحو ٧٢٠,٠٠٠ كيس وبرغم ضخامة هذا المبلغ « فهو مستغرق فى الدين والخزانة خاوية لأن الباشا مدين للتجارة بأكثر من مليون ريال وتبلغ متأخرات الجنود نحو ١٢٠,٠٠٠ كما ارتفعت نفقات الصيانة — بما فى ذلك البحرية — إلى ١٥ الف كيس». وهذه الظواهر مردها إلى عدم دقة تنظيم الإدارة المالية وكثرة الحروب التى اشتبك فيها محمد على واختلاف أسعار السلع فى الأسواق الأوربية من سنة إلى أخرى وطروء ظروف طبيعية كنقص النيل مما يؤدى إلى قلة المحصول . ولما استقر مركز البلاد السياسى أخيراً (١) عمل الباشا على القيام بإصلاحات شاملة فيما بين عامى ١٨٤١ و١٨٤٦ . وبرغم هبوط أسعار الغلات المصرية فى الأسواق الأوربية هبوطاً كبيراً (١٨٤٣) نراه ينظر إلى المستقبل بتفاؤل كبير فيصرح لقنصل فرنسا بأن ديونه فى سنة ١٨٤٠ كانت ثمانين مليونا من الفرنكات ولكن سيعود التوازن سريعاً إلى مالية البلاد بفضل موارده العادية وحسن تصرفه وحكمته (٢). وقد دفعته رغبته الشديدة فى تحقيق الاصلاح المالى إلى استخدام M. Rousset الذى ترك خدمة وزارة المالية الفرنسية بموافقة حكومته (١٨٤٤) ليعاون محمد على فى إصلاح أحوال مصر . وعند وصوله كانت إدارة مصر فى يد مجلس كبير سادته الفوضى وانتشر فيه الفساد فتقرر إلغاء هذا المجلس (١٨٤٤) وأمكن تخليص إدارة الحسابات من كثير من القيود

---

(١) فى سنة ١٨٤١ صدر الفرمان الذى جعل وراثة عرش مصر فى أسرة محمد على ومنح البلاد بعض حقوق الاستقلال الداخلى .

(٢) Sabry : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, pp. 580-581 (d'après les Archives, Francaises).

والتقاليد القديمة ، وعمل المختصون على تبسيط الاجراءات باحتذاء مثال الأنظمة الفرنسية وطبق نظام للمراقبة والإشراف الدقيقين على الوزارات التابعة لها[١] . ولاشك أن هذا العمل كان خطوة طيبة فى سبيل الاصلاح. وأخيرا تألفت لجنة فى سنة ١٨٤٦ لاقتراح خير النظم الإدارية والمالية ووافق الباشا على مقترحاتها الأساسية وأهم ما فيها النص على إنشاء ميزانية للدولة [٢] وبذا دخل تحسين كبير على الإدارة المالية وأصبح فى الإمكان خلاص البلاد من آثار الارتباكات السابقة. وقد بلغت الايرادات فى تلك السنة ٨٤٠,١٦٠ كيس، والمصروفات ٤٠٩,٠٠٠ [٣].

ومن ضروب الإصلاح التى حققها محمد على قانون النقد الصادر سنة ١٨٣٤ وقصد به القضاء على حالة الفوضى السائدة فجعل وحدة العملة الذهبية قطعة تساوى ٢٠ قرشاً والعملة الفضية قطعة ذات عشرين قرشاً والنسبة بينهما ١٥½ : ١ ، ونثبت هنا أهم القطع المعدنية التى كانت تخرجها دار الضرب فى ذلك الوقت :

قطع ذهبية قيمتها (بالقروش)	١٠٠	٥٠	٢٠	١٠
« فضية «	٢٠	١٠	٥	٢
« من النيكل والبرونز قيمتها (بالبارات)	١٠	٥	١	[٤]

وبمقتضى هذا القانون أصبحت مصر تسير وفق نظام المعدنين . وفى الوقت نفسه أصدرت الحكومة فى المرسوم السالف الذكر تعريفة لأهم أنواع العملة الأجنبية المتداولة فى مصر إذ لاغنى عن إيجاد تناسب فى القيمة بين عملة البلاد الأجنبية والعملة المصرية ومنع تداول الأولى بأعلى أو أقل من القيمة المحدودة فى الدكريتو [٥] . وفيما يلى بيان بهذه التعريفة :

العملة الأجنبية	القيمة بالقروش
الجنيه الانجليزى	٩٧,٥

---

(١) Ibid, pp. 581-582
(٢) Ibid, p. 582.
(٣) Ibid, p. 583
(٤) راجع ما كتبه D'Arminjon والبيانات التى أوردها (ص ٣٥٥ — ٣٥٧)
(٥) D'Arminion : La Situation Economique et Financière de l'Egypte,p.686

المجر النمسوى	٤٥،٦٥
الوينتو الفرنسى	٧٧،٥١
الجنيه المجيدى	٨٧،٧٥
البندقى	٤٦،٢٤
الريال الأمريكى	١٩

ولكن الجنيهات المصرية التى أخرجتها دار الضرب كانت قليلة لاتكفى التعامل والتبادل التجارى كما كانت القطع الذهبية ذات الفئات الصغيرة لايرغب الناس فى استعمالها لهذا أخذت العملة الذهبية الأجنبية تسود التعامل ، ولما كان الجنيه الانجليزى أردأ أنواع العملة الأجنبية طغى على سواه وأصبح قاعدة التعامل من الناحية العملية .

أضف إلى هذا أن العملة المصرية الفضية كانت بسيطة الصنعة يسهل تقليدها [١] ولذا سنرى بعد عهد محمد على كيف استغل المزيفون الفرصة وأدخلوا الكثير من النوع المزيف فى الأسواق وخاصة حين هبط سعر الفضة . وأخيراً فقد كانت الحكومة تعيد من وقت لآخر تحديد العلاقة بين العملة المصرية والأجنبية الأمر الذى كان يؤدى إلى الارتباك الشديد . ولما كانت تقلبات أسعار العملة والمضاربة المستمرة فيها سبباً فى اضطراب التجارة خاصة وأحوال البلاد بوجه عام وافق محمد على (٢٧ يناير ١٨٤٣) على إنشاء نوع من « بنك الدولة » بالاسكندرية برأس مال قدره ٧٠٠،٠٠٠ ريال قدمت منه الحكومة ٤٠٠،٠٠٠ ريال بدون فوائد والباقى دفعه المديران وهما M. Pastrè الفرنسى و M. Tossizza اليونانى [٢] ، وكان الغرض من إنشاء هذا البنك تنظيم الأحوال المالية والقضاء على المساوىء الموجودة وتنظيم النقد ومنح التسهيلات للتجارة وتسلم الودائع من الدولة والأفراد وتشجيع الأغنياء على أن يضعوا ما اختزنوه من الأموال للتعامل ؛ ويبدو أن هذه المنشأة قد حققت إلى حدما الأغراض التى كانوا يتوخونها منها [٣].

وشملت الايرادات فى عصر محمد على :

---

(١) Charpentier : L'Egypte Moderne, pp. 124-125.

(٢) دكتو محمد فهمى لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة ص ١٢٣ .

(٣) Sabry : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, p. 581

١ ــ الضرائب المباشرة وهى :

(ا) الخراج أو الميرى على الأراضى الزراعية ومتوسطه على الفدان الواحد ٤٠ قرشاً ويختلف حسب خصب التربة وسهولة الرى فهو يتراوح بين ٣٠,١٥ قرشاً ويصل فى بعض جهات الوجه البحرى والوجه القبلى ونواحى القاهرة إلى ٧٨ قرشاً (١) . وقد بلغت الضرائب على الأراضى الزراعية نحو ٤٥ ٪ من مجموع الايرادات وذلك فى سنة ١٨٣٣ .

(ب) فردة الرؤوس وقيمتها بالنسبة إلى الموظفين وذوى الرواتب تعادل مرتب شهر ، وعلى الفلاحين تتراوح بين ١٠٠,٣٠ قرش ويختلف مقدار ما يدفعه التجار والصناع حسب ظروفهم . وعلى كل حال لم تزد عن ٥٠٠ قرش ولم تقل عن ١٥ قرشاً . وتقدر حصيلة هذه الضريبة كما أوردها كلوت بك بنحو ١٤ ٪ من مجموع الايرادات .

(حـ) الجزية التى يدفعها غير المسلمين .

(ء) ضرائب على النخيل

(و) ضريبة على آلات النسج قدرها ٣٦ قرشاً فى الشهر .

٢ ــ الضرائب غير المباشرة وتشمل :

(ا) الرسوم الجمركية التى تستخرج من جمارك بولاق ودمياط والاسكندرية ورشيد ومصر القديمة والسويس ، ويلاحظ أن دخلها لم يكن كبيراً وذلك لأن الحكومة كانت تحتكر نحو ٩٥ ٪ من الصادرات وتشترى لحسابها نحو ثلث الواردات.

(ب) عوائد الدخولية على البضائع التى تنقل فى داخل القطر وقيمتها ١٢ ٪ من قيمة البضاعة .

(حـ) رسوم مختلفة مثل ماكان مفروضاً على الصيد والملح والمراكب والأسماك والتركات وغير ذلك مما نجده مفصلا فى الميزانيات التى أوردها مانجان وسانت جون وغيرهما

٣ ــ أرباح الاحتكار :

وبلغت قيمتها ٢٨ ٪ من الايرادات ، فمثلا احتكرت الحكومة البن والنيلة فكانت

---

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p.405.

تشترى البن بسعر ١٤٠ قرشاً للقنطار وتبيعه بسعر ٤١٢ قرشاً ، ولما كان الاستهلاك السنوى ١٣٠٠٠ قنطار بلغ الربح الناتج من هذه العملية ٧٥٧٢ كيسا . وكذلك النيلة كان ربح الدولة ٣٨ قرشاً فى الأقة والاستهلاك السنوى فى البلاد ٨٦٠٠ أقة وبذا يبلغ المتحصل كله من هذه المادة ٦٥٣٨ كيساً (١) .

وإلى جانب هذا هناك أرباح الحكومة من بيع السلع المعدة للإصدار وتختلف مقاديرها حسب تفاوت الأسعار فى الاسواق الأوربية . ويمكن تكوين فكرة عن متوسطها بالبيان التالى عن سنة ١٨٣٦ (٢) : —

نوع السلعة	المقـــدار		سعر الشراء	سعر البيع « مقدرة بالقـــروش »	الأرباح
القمح	١٩٤٢٦	اردب	٦٩٩٣٣٦	٩٩٠٧٢٦	٢٩١٣٩٠
الفول	١٤٧٢٤	«	٣٥٣٣٧٦	٨٠٩٨٢٠	٤٥٦٤٤٤
الشعير	٢٤٩٥٧	«	٥٩٨٩٦٨	١٥٧٢٢٩١	٩٧٣٢٣
الأرز	١١١٩٢	«	١٣٩٩٠٠٠	٣٥٤٧٨٦٤	٢١٤٨٨٦٤
القطن	١١٠١٤٠	بالة	٤٨٦٤٩٦٠٠	١٠٧٠٢٩١٢٠	٥٨٣٧٩٥٢٠
الصمغ العربى	١٥٣٢١	قنطار	٧٦٦٣٧٥	٣٢١٧٤٨٠	٢٤٥١١٠٥
بذر الكتان	٢٧٢١٧	أردب	١٦٣٣٠٢٠	٢٩٩٣٨٧٠	٢٩٩٣٨٧٠
النيلة	٨٤٦١٦	أقة	٣٣٨٤٦٤٠	٥٥٨٤٦٥١	٢٢٠٠٠١١
الأفيون	٨٦٤٢	«	٨٦٤٢٠٠	١١٦٦٦٩٣	٣٠٢٤٩٣
		الجملة			١٣٧١٢٨ كيس

وفيما يلى ثبت ببعض الميزانيات (٢) فى عصر محمد على :

السنة	الايرادات « مقدرة بالكيس »	المصروفات « مقدرة بالكيس »
١٨٢١	٢٣٩٩٤٠	١٨٩٤٠٠
١٨٣٠	٤٩٨٧٩٤	٤٢١٩٧٠
١٨٣٦	٦١٢٨٦٠	٥٧٥٧٥١
١٨٤٢	٥٨٥٣٢٥	٤٣٥٣٧٢
١٨٤٦	٨٤٠١٦٩	٤٠٩٠٠٠

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II,p.408.

(٢) راجع المصادر التالية بخصوص الأرقام التى وردت فيها :

ويلاحظ أن الإيرادات تزيد عن المصروفات ، وترجع هذه الظاهرة إلى عدم إدراج بعض الاعتمادات فى أبواب المنصرف مثل نفقات الحروب والأعمال العامة من حفر وتطهير الترع وإنشاء القناطر وغير ذلك ، كما يلاحظ أن الحكومة (قبل تنظيم الميزانية) كثيراً ما كانت تقدر نسبة مرتفعة لما ينتظر أن تحصل عليه من الإيرادات وغالباً ما حدث أن جباية الأموال كانت تقل فعلا عما قدر لها .

(٥) المواصلات

وجه محمد على عنايته إلى تحسين طرق المواصلات فى البلاد حتى يتيسر له نقل الغلات الزراعية من داخل القطر إلى الموانى وحتى يسهل ارتباط أجزاء البلاد بعضها ببعض . أضف إلى هذا أنه رمى إلى هدف بعيد وهو إعادة التجارة الشرقية إلى طريق مصر وبذا يوفر على الأوربيين طريق رأس الرجاء الصالح وهو أكثر كلفة ويستغرق زمنا طويلا . ولا شك أن الباشا كان ينظر إلى ما تدره تجارة الترانسيت من ربح له فضلا عما تحدثه من حركة اقتصادية نشيطة فى البلاد . ولا شك أن انتشار استخدام السفن التجارية شجعه على المضى فى تحقيق سياسته هذه وخاصة بعد أن رأى مسارعة الشركات الأجنبية إلى الاتفاق معه فى هذا الشأن .

فاهتم بتقوية الجسور على جانبى النيل وتمهيدها حتى تصبح صالحة لسير العجلات والدواب وأنشأ عدداً من الطرق للغرض نفسه أطلق عليها اسم « الطرق السلطانية » ، وعنى بتطهير الترع الكثيرة التى فى الدلتا وذلك حتى تظل مفتوحة للملاحة . أما عن مشروع الطريق البرى (Overland Route) فقد بذل فى ذلك جهوداً موفقة . فقد استغل الأسطول الذى أنشأه قبل الحرب مع الوهابيين فى تأمين الملاحة فى البحر الأحمر بالقضاء على القرصان الذين اتخذوا من الشاطىء الغربى لشبه الجزيرة العربية وكراً لهم ، ولعل رغبته فى هذا الصدد من العوامل التى شجعته على القيام بحملته المعروفة فى بلاد

Mengin : Histoire de l'Egypte, Tome II, p. 387. =
St. John : Egypt and Mohamed Ali, p. 471.
Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p. 411-13.
Sabry : L'Empire Egyptien sous Mohamed Ali, p. 583.

العرب حتى تتم له السيطرة على جانبى البحر الأحمر . وبعد هذا عمل على تعبيد طريق (ا) القصير — قنا . (ب) السويس — القاهرة . وضرب على أيدى قبائل العربان وعصابات قطاع الطرق فى الصحراء الشرقية حتى أصبح السفر آمناً . وكان السفر من القاهرة إلى الاسكندرية بطريق الصحراء الواقعة فى غربى فرع رشيد، ولكنه عمل على ربط عاصمة القطر السياسية بعاصمتها التجارية بطريق مائى مباشر فحفر ترعة المحمودية وبذا وصل الاسكندرية بالنيل .

وفى سنة ١٨٣٠ منح محمد على إلى توماس وجهورن Thomas Waghorn امتيازاً بتسيير قوافل من الإبل على طريق « السويس — القاهرة » وكان غرض وجهورن نقل مقادير الفحم من موانى مصر الشمالية إلى السويس لتتزود بها السفن الآتية من البحر الأحمر، كما أنه قام بنقل البريد بين انجلترا والهند لقاء جعل معلوم هو خمسة شلنات (= ٢٤ قرشاً تقريباً) عن الرسالة الواحدة . وفى سنة ١٨٣٥ وصلت شركة الهند الشرقية الإنجليزية إلى اتفاق مع الحكومة المصرية على نقل البضائع والبريد والركاب بين انجلترا وأوربا والشرق عبر مصر . وعرضت شركة P. & O. على الباشا مشروع استخدام طريق مصر لهذا الغرض ورفع المستر أندرسن بالنيابة عنها كتاباً إلى الحكومة المصرية (١٠ سبتمبر سنة ١٨٤١) أوضح فيه البيانات التالية :

١ — ليس للمشروع أى صبغة سياسية بل الغرض منه تجارى بحت يرمى إلى تقصير الرحلة بين انجلترا والهند .

٢ — فى حالة تخفيض نفقات النقل فإن الشركة تقدر قيمة تجارة العبور بعشرة ملايين جنيه استرلينى .

٣ — والشركة تطلب ألا تزيد رسوم النقل على ١ ½ ٪ من متوسط قيمة البضائع ، وفى هذا تستفيد البلاد من النواحى الآتية :

(ا) يحصل الباشا من الضرائب (سوى الضرائب غير المباشرة) على عشرة آلاف كيس سنوياً (= ٥٠٠٫٠٠٠ جنيه) .

---

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'aprés les Archives Russes, T. III. pp.596-600

(ب) تبلغ نفقات نقل البضائع ٢٠,٠٠٠ كيس[١] .

(حـ) تقدر مصاريف المسافرين وما ينفقونه فى البلاد بنحو ٢٠,٠٠٠ كيس ، ومعنى هذا ازدياد النقد المتداول فى البلاد بنحو ربع مليون جنيه فى السنة منها حوالى ١٥٠,٠٠٠ جنيه تذهب إلى جيوب العمال فينفقونه ويزداد الاستهلاك مما يساعد على ازدياد الثروة الأهلية .

(ء) تشغيل ألوف من العربان وإبلهم، كما أن هذا النشاط التجارى من شأنه أن يزيد من اتصالهم بالحضارة الأوربية ، الأمر الذى يرفع من مستواهم ويعودهم العمل السلمى الهادىء وطاعة القوانين .

٤ — ومقابل هذا كله تطلب الشركة من الباشا :

(ا) تحسين الطرق من قنا إلى القصير ، ومن القاهرة إلى السويس حتى تصلح لسير العجلات، وهذا عمل لا تزيد تكاليفه عن بضع مئات من الريالات .

(ب) منحها بعض تسهيلات خاصة . وقد فسرتها الشركة فى مذكرة تفسيرية[٢] بأنها تشمل حرية إقامة المنشئات اللازمة للنقل عبر مصر ، والسماح بالملاحة فى النيل وترعة المحمودية بالمراكب أو السفن التجارية، والترخيص بأن تستأجر أو تشيد (على نفقتها) المخازن اللازمة وأن تنال هذه المنشئات ودواب الشركة وسفنها الحماية الكافية ، وكذلك تمنح الشركة امتياز حمل ونقل البضائع والرسائل والركاب من الصحراء بواسطة العربات أو أى طريق آخر .

وقد بعث بوغوص بك برسالة إلى المستر أندرسن (١٥ سبتمبر سنة ١٨٤١) ينبئه بموافقة الباشا على المشروع (لمدة سنة من أول يناير إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٤٢) ويعد بالحماية الكافية من قبل الحكومة المصرية للنقل بواسطة إعداد حاميات خاصة

---

(١) كان عدد المراكب النيلية سنة ١٨٣٩ نحو ٣٨٠٠ منها ٨٠٠ ملك الحكومة خاصة (الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى اسماعيل . ج ١ ص ٧٩ — ٨٠) .

(٢) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, T. III, pp. 600-601.

وإنشاء محطات بريد فى الطريق وتمهيد طريق السويس والقصير وتحديد أجور الإبل . وقد زاد استخدام الطريق البرى هذا فى السنوات الأخيرة من عهد محمد على نظراً لازدياد استخدام السفن التجارية والإصلاحات التى قام بها محمد على . وكان طريق « السويس — القاهرة — الاسكندرية » ذا محطات واستراحات كما أقيمت أبراج على الطريق بين القاهرة والاسكندرية لإرسال الرسائل بواسطة الإشارات ، وفى الحقيقة كانت إدارة هذا الطريق عبارة عن مصلحة قائمة بذاتها عرفت باسم (الترانسيت) إلا أنها مصلحة انجليزية بإدارتها وموظفيها . وما لبث محمد على أن تخلص من الانجليز وأحل محلهم المصريين فأصبحت مصلحة مصرية تابعة له (١٨٤٥) ، ولا شك أن ما عمله الباشا يتمشى مع سياسته القائمة على الاستعانة بالأجانب ما دامت الضرورة تقضى بذلك ، فاذا انتهت عمل على أن يتولى الأمر أهل البلاد أنفسهم ، فكأنه طبق سياسة تمصير الأعمال الاقتصادية وغيرها إذ هى أساس تقدم البلاد ورخاء أهلها .

وقد أشارت انجلترا على محمد على بالعمل على مد خط حديدى بين السويس والقاهرة فمال إلى المشروع ، وفعلا وردت بعض الآلات والقضبان اللازمة من أوربا ولكنه عاد فأهمل الأمر إذ رآه يتكلف أموالا كثيرة لا قبل لمالية مصر المحدودة أن تتحملها ، ولمس بوضوح معارضة فرنسا التى خشيت قيام شركة انجليزية بإتمام هذا العمل ، وأخيرا وجد أنه قد لا يكون عظيم القيمة فى نقل التجارة الهندية كما توقع من قبل . والواقع أن المشروع كان يقتضى نقل البضائع من السفن إلى القطار فى السويس وفى القاهرة تنقل إلى السفن النيلية ثم يعاد تفريغها وشحنها فى سفن أخرى تناسب ترعة المحمودية ، وهكذا تتوالى عمليات الشحن والتفريغ الأمر الذى يتطلب نفقات كثيرة .

(٦) التجارة

نشطت التجارة الخارجية لمصر فى عهد محمد على إلى حد كبير بالقياس إلى ما كانت عليه فى العصر السابق (أى فى القرن الثامن عشر) ويرجع هذا إلى عوامل مختلفة . فان الإصلاحات التى قام بها محمد على فى الرى والزراعة أدت إلى زيادة المساحة المنزرعة والإنتاج الزراعى تبعاً لذلك ، كما أن الإكثار من زراعة المحاصيل الصيفية وبخاصة القطن بث النشاط فى حركة الصادرات نظراً إلى حاجة الدول الأوربية وفى مقدمتها انجلترا إلى

هذه السلعة ، أضف إلى هذا أن مصانع محمد على وجيوشه وأساطيله ومشاريعه العمرانية والأعمال العامة المختلفة سببت ازدياداً واضحاً فيما تستورده مصر من البلاد الأجنبية . ومن المؤكد أن هذا التوسع التجاري ما كان ليصبح فى حيز الامكان بدون التحسين الذى أدخله الباشا فى سبل النقل البرية والمائية فى البلاد إذ سهلت نقل الغلات الزراعية من داخلية البلاد إلى الموانى بقصد الاصدار ، كما يسرت نقل تجارة المرور بالطريق المصرى . وكانت مصر فى هذا العهد تستورد من بلاد العرب الصمغ واللبان والبن وتصدر إليها الملابس والذخائر والمواد الغذائية ومبالغ كبيرة من العملة الأسبانية المعروفة باسم Colonnotes وهى العملة الوحيدة التى يرضى بها القوم هناك (١). وأهم الواردات من السودان الصمغ العربى والعاج من كردفان وسنار ودنقلة ولكنها خاضعة لمحمد على ، والعاج من دارفور . وكذلك كان يؤتى من السودان بالرقيق حيث يباع جانب فى مصر نفسها ويرسل الباقون إلى بلاد المشرق كالشام وتركيا . ونشطت تجارة مصر مع الدول الأوربية إذ تصدر إليها الغلات الزراعيـــة المختلفة وكثيراً من السلع الوارد من بلاد العرب والسودان وتستورد منها الفحم والآلات والسفن وغير ذلك . ونلاحظ على تجارة مصر الخارجية مع أوربا خاصة أن أهم الصادرات كانت القطن والحبوب وقصب السكر والنيلة أما الواردات فلا نجد فيها مقادير كبيرة من المواد المصنوعة والأقمشة وغير ذلك من السلع التى كانت تخرجها مصانع محمد على التى أنشأها فى مصر . وكانت المكانة الأولى لانجلترا فى ذلك العهد أيضاً لأنها أكبر مستورد للقطن المصرى ولحسن مواصلاتها البحرية كما أن الجنيه الاسترلينى الذهب أخذ يطغى على التعامل فى مصر للأسباب التى قدمناها من قبل .

ولم يكن لمصر على الساحل الشمالى من الموانى سوى دمياط ورشيد واسكندرية وقد تضاءلت أهمية دمياط بسبب تركيز الباشا عملياته التجارية فى الأسكندرية ، واقتصر نشاط دمياط على التجارة مع الشام حيث تستورد الحرير الخام والطباق والخشب وتصدر الأرز الذى ينمو فى منطقتها ، أما الأسكندرية فقد أصبحت مخزن الغلات المصرية ، وأدى إنشاء الكثير من المنشآت التجارية الأوربية وتدفق رؤوس الأموال اليها وكثرة ورود التجار الأجانب إلى أن صارت أعظم الموانى فى الليفانت (Levant) وزادت أهمية موانىء

---

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p. 386.

السويس والقصير بسبب التجارة الشرقية . وكانت معاملة محمد على مع التجار الأجانب تمتاز بالأمانة التامة (١) . وقد أنشأ محكمتين تجاريتين فى القاهرة والأسكندرية من أعضاء مصريين وأجانب تعرض عليهما كافة الشكاوى المتعلقة بالتجارة للفصل فيها (٢) .

ومن أهم ما يميز تجارة ذلك العهد نظام الاحتكار الذى أوجده محمد على وظل متمسكا به إلى أن تحالفت ظروف مختلفة فأدت إلى القضاء عليه . وقد بدأ العمل بهذا النظام ابتداء من سنة ١٨١٦ فأخذ الباشا يحتكر الغلات الزراعية واحداً بعد الآخر ، ثم توسع فى تطبيقه بعد سنة ١٨٢١ بعد أن شاهد الأرباح الكبيرة التى يجنيها من وراء هذا العمل حتى أصبحت جميع المحاصيل المصرية فى يده ، ولم يقتصر على هذا بل نراه يحتكر بعض السلع المستوردة من الخارج مثل العاج ، وفى سنة ١٨٣١ بدأ احتكار تجارة البن الوارد من بلاد العرب ولعل الرغبة فى هذا الاحتكار هى التى دفعته إلى إرسال الحملة على بلاد اليمن .

وكانت المحاصيل من مختلف أنحاء البلاد تسلم إلى عمال الحكومة فى الشون ويعطى للمنتجين أذونات بالثمن لتسلمه من الخزينة ثم ترسل المحاصيل من الشون إلى الأسكندرية حيث توزع على التجار . وقد أنشأ محمد على إدارة عامة للتجارة فى هـــذا الميناء برياسة بوغوص بك .

واختلفت الطرق التى اتبعها الباشا فى بيع المحاصيل . ففى أول الأمر جرى على بيعه للتجار مقدماً ويتسلم الثمن ممن يستطيع الدفع إلا أن هذه الطريقة سببت كثيراً من عوامل الارتباك ، إذ كان الباشا يعانى كثيراً فى تقدير المحاصيل التى ينتظر الحصول عليها ، وكثيراً ما تصادف أن كان ما يتسلمه يقل كثيراً عما تعاقد عليه (٣) ، ثم جرب طريقة بيع الغلات لحسابه فى أسواق أوربا وعين عدداً من الوكلاء لهذا الغرض ولكن لم تكن النتيجة داعية إلى الرضاء بسبب عدم توافر عناصر النزاهة والأمانة والثقة فى بعض هؤلاء الوكلاء فأقلع الباشا عن هذه الطريقة (٤) ولجأ إلى طريقة المزاد العلنى فى البيع وتمسك بها إذ اتضحت فائدتها بالنسبة اليه .

---

(١) St. John : Egypt and Mohamed Ali, p. 433

(٢) Ibid, pp. 420-430.

(٣) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p.389

(٤) يقول St. John إن ابراهيم باشا ـ وآراؤه الاقتصادية أسلم من آراء أبيه ـ هو الذى أشار بايقاف إرسال القطن إلى أوربا لبيعه هناك لحساب الحكومة .

وفى ظل نظام الاحتكار هذا تحكم محمد على فى نحو ٩٥ ٪ من تجارة الصادرات المصرية ولكنه لم يستطع تطبيق نفس هذه السياسة على تجارة الوارد حتى يستطيع حماية صناعاته الناشئة واستغلال هذه التجارة لمصلحته المالية . ويرجع عجزه فى هذا السبيل إلى سياسة الحكومة العثمانية ، ففى سنة ١٨٢٠ أصدرت هذه الحكومة فرماناً يخول التجار الأجانب حق استيراد السلع إلى كافة أنحاء الامبراطورية العثمانية مقابل رسم قدره ٣٪ وهكذا أصبح مركز هؤلاء التجار قوياً لايستطيع محمد على النيل منه ، وكان قناصل الدول حريصين على حسن تطبيق هذه السياسة (١). إلا أن مركز محمد على نفسه لم يكن يقل عن ذلك قوة لأنه يحتكر التجارة الداخلية ويكاد يفرض إرادته على الشعب فى شراء مايحتاج اليه أفراده من مصنوعات . أضف إلى هذا أن مطالب المصانع والجيوش والأساطيل والأعمال العامة جعلته أكبر مستورد فى البلاد ويتحكم فى نحو ثلث الواردات (٢) وقد بلغ مااستوردته الحكومة لحسابها فى سنة ١٨٣٦ مثلا ٤٠ ٪ من مجموع الواردات .

وكان من أثر سياسة الاحتكار أن توافرت الأموال فى يد محمد على بسبب الفرق الكبير بين سعر بيع المحاصيل للتجار والسعر الذى يشتريها به من المنتجين ، ولا ريب أن هذه الأرباح الوفيرة كانت عوناً له فى تنفيذ مشاريعه السياسية ومكنته من دفع مرتبات الجنود والقيام بأعمال الإصلاح المختلفة . ومن جهة أخرى لم يخل الأمر من مساوىء ، فالفلاح كان يبيع المحصول بالسعر الذى تحدده الحكومة ، وهو أقل بطبيعة الحال من سعر السوق ، وفى الوقت نفسه يسترد محمد على ما يدفعه الفلاح على هيئة ضرائب وثمن بذور وآلات وخلاف ذلك . ونلاحظ فى الوقت ذاته أن اشتغال محمد على بالتجارة لم يتح الفرصة لقيام طبقة جديدة من التجار الوطنيين بل إن عمله هذا ربما أدى إلى القضاء على طوائف من التجار . فمثلا احتكاره للبن عاد بأشد الأضرار على التجار الذين كانوا يشتغلون باستيراد هذه السلعة من اليمن وبيعها فى داخل البلاد وخارجها ، ولما كانت أسعار بعض المواد المحتكرة عالية الثمن انتهى الأمر بأن قلل الشعب من استهلاكه لها ، هذا فضلا عن أن الأرباح التى جناها محمد على ربما كانت فى حالة بعض السلع المستوردة كالبن أقل مما كان يجبيه عليها من رسوم جمركية . وقد أدى

---

(١) Crouchley ; The Economic Development of Modern Egypt, p.88.

(٢) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, p.398.

(٣) Crouchley : The Economic Development of Modern Eygpt, p. 89.

احتكار الباشا للعاج الوارد من دارفور إلى أن فضلت الأخيرة أن تتجه قوافلها رأساً إلى شمالى أفريقية (١) . وكانت بعض أنواع الاحتكار كريهة إلى نفوس الشعب ومثال ذلك الملح حتى أبطل الناس استعماله فى القرى « وهنا لجأ الباشا إلى دهائه فحدد لكل قرية المقدار الذى كانت تستهلكه من قبل واعتبر شيخ البلد مسئولا عن ذلك(٢) » .

انهيار الاحتكار التجارى :

ظل محمد على متمسكا بنظام الاحتكار وسيطرة الدولة على مرافق البلاد وتجارتها ولكن فى سنة ١٨٣٨ عقدت معاهدة بين انجلترا والدولة العثمانية تقررت فيها المبادىء الآتية (٣) :

١ — حرية الرعايا الانجليز ومن فى خدمتهم فى شراء أى نوع من السلع بلا استثناء من منتجات الزراعة والصناعة . ويتعهد الباب العالى بإلغاء كافة أنواع الاحتكارات الخاصة بمنتجات الزراعة وغير ذلك ، كما يلغى استعمال التذاكر (الترخيصات) التى يجب استخراجها من السلطات المحلية لشراء السلع ونقل ما يشترى من مكان إلى آخر ويعاقب كل من يخالف ذلك من موظفى السلطان (المادة الثانية) .

٢ — تحديد رسوم الاستيراد بـ ٥ ٪ والتصدير بـ ١٢ ٪ من قيمة البضاعة (المادة الرابعة والملحق الخاص بالمعاهدة المذكورة) .

٣ — موافقة الباب العالى على تطبيق نصوص المعاهدة فى كل أجزاء الإمبراطورية العثمانية فى أوربا وآسيا ومصر وبقية أملاك الدولة فى أفريقية . وكذلك توافق الحكومة العثمانية على ألا تقيم أى عقبة أو معارضة إذا ما طلبت الدول الأخرى أن تعامل تجارتها وفق نصوص المعاهدة .

٤ — يبدأ تنفيذ هذه المعاهدة من مارس ١٨٣٩ .

إلا أن محمد على لم يهتم بنصوص هذه المعاهدة ، ولكن فى سنة ١٨٤١ صدر الفرمان الذى يحدد علاقة مصر بالدولة العثمانية وأصبح على مصر العمل على تنفيذ الاتفاق التجارى . وفى

---

(١) Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes, Tome II, page 388.

(٢) St. John : Egypt and Mohamed Ali p. 436.

(٣) Le Règne de Mohamed Ali d'apèrs les Archives Russes, Tome III pp. 234-37.

٣ مارس سنة ١٨٤٢ رفع قنصلا انجلترا والنمسا مذكرة إلى الحكومة المصرية لأن الأخيرة قررت تطبيق شروط المعاهدة فيما يختص بسلع الاستيراد ولكنها تصر على اتباع سياستها القائمة على مبدأ الاحتكار بشأن الصادرات ، وهذا يتنافى مع حق حرية الاستيراد والإصدار التى تقررت لتجارة كل من بريطانيا وفرنسا . فكان رد محمد على أنه يعلم بمضار الاحتكار وأن الظروف هى التى أدت إلى اتباعه فى مصر وأن الذى صنعه من قبل من تقرير حرية التجارة هو وليد الظروف الخارجية ، ولكنه سبق أن أوضح للقناصل أنه لايستطيع القيام بالإصلاح إلا تدريجاً ، والكل يعلم أنه باستثناء القطن قد صارت جميع المنتجات الزراعية حرة . وفى ١١ مايو سنة ١٨٤٢ كتب بوغوص بك إلى القناصل بأنه ابتداء من المحصول الجديد ستكون تجارة القطن حرة .

وبرغم هذا نجد كريمر Kréhmer يشكو فى ديسمبر سنة ١٨٤٣ من أنه برغم المعاهدات والتعهدات من قبل الحكومة المصرية فإن جميع الغلات فى يدها « فحقيقة بيع المنتجات الزراعية حر طليق ولكن الباشا وأفراد أسرته وأنصاره يمتلكون مساحات واسعة من الأرض والفلاحون مضطرون ألا يبيعوا إلا بالأسعار التى تحددها الحكومة ، وهكذا نجد الاحتكار قائماً من الوجهة العملية (١) » . ومعنى ذلك أن الباشا لم ينزل تماماً عند رأى الأجانب وإنما حرص أن يقاوم بكافة السبل المباشرة كى يحتفظ بنظامه الذى يعتقد أن فيه مصلحة البلاد . ومع هذا لانزاع أن هذه السياسة أخذت تفقد قوتها بعد سنة ١٨٤١ خاصة وأن تقييد عدد الجيش ومنع إنشاء الأسطول الحربى ثم انحطاط المصانع ، كل ذلك كان من العوامل القوية التى عجلت بانهيار نظام الاحتكار .

---

(١) راجع Le Règne de Mohamed Ali d'après les Archives Russes. Tome III, pp. 614-15, 643-6. 49-55.

الفصل الرابع

عصر الحرية الاقتصادية والإصلاح

(١٨٥٠ — ١٨٨٠)

فى عام ١٨٤٩ انتقل محمد على إلى الرفيق الأعلى بعد أن خلف وراءه آثاراً عميقة فى حياة المجتمع المصرى من مختلف النواحى ، وبعد أن وضع الأساس الذى قام عليه تطور مصر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى منذ ذلك الحين ، ولهذا أطلق عليه الكتاب عبارة « منشىء مصر الحديثة » . وبموته ختم دور عظيم الأهمية فى تاريخ النهضة المصرية فى العصر الحديث ، وتعاقب على الحكم فى ظرف ثلاثين عاماً ثلاثة من أمراء الأسرة العلوية الكريمة ، ولكل منهم طابعه الخاص به وشخصيته ، وأهدافه وأساليبه التى ارتآها أدنى إلى حسن تحقيقها .

وخلال هذه الفترة التى تنتهى بالاحتلال البريطانى لمصر تم الانتقال من عهد سيطرت فيه الدولة على المرافق الاقتصادية ، وأحاطت حرية الأفراد فى ممارسة نواحى النشاط الاقتصادى بسياج من القيود ، إلى عصر اقتضت فيه طبيعة التطور أن يزول التقييد والاحتكار ، وأن تكف الحكومة عن التدخل الدقيق والإشراف الشديد ، ولا شك أن هذه الظاهرة تتفق مع الاتجاه السائد فى أوربا إذ ذاك حيث علا سلطان المبادىء الحرة (liberalism) فى ميادين الاقتصاد والسياسة ، وأخذت الحياة الاقتصادية تتحرر من القيود ، ومنذ سنة ١٨٦٠ بدأت سيادة مذهب حرية التجارة بأوربا . وهنا نجد أنه ما كان فى استطاعة مصر أن تعيش بمعزل عن هذه التيارات الجديدة ، وعن العالم الغربى بعد أن اتصلت به وبحضارته ، وبعد أن أصبح كل توسع فى تجارتها الخارجية وكل محاولة إصلاحية مما يبشر باحتمالات كبيرة فى ازدياد أواصر الارتباط والاتصال .

وتجلت العلاقة بين مصر والعالم الأوربى من نواح أخرى . فى القرن التاسع عشر ثبتت دعائم الثورة الصناعية فى انجلترا حتى أصبحت تلك الدولة أعظم بلاد العالم من حيث القوة الصناعية وصارت تدعى بحق « ورشة العالم » ، وانتقلت هذه الثورة الصناعية إلى الدول الأوربية الأخرى بدرجات متفاوتة من السرعة والشمول ، وزادت تجارة أوربا مع العالم الخارجى . وكانت الآثار المترتبة على هذا أن أصبح لبلاد المناطق الصالحة لإنتاج خامات الصناعة أهميـــة ، كما عظمت أهمية البلدان المتأخرة وأشباهها كأسواق للصناعة الأوربية . وما من شك أن القطن المصرى اكتسب أهمية لهذا السبب ، وبهذا نفسر التوسع فى زراعته لمواجهة الطلب المتزايد عليه ، ولا ريب كذلك أن من السبل المؤدية إلى توسيع نطاق زراعته تشجيع الزراع فى مصر على أن يتجهوا هذه الناحية بإطلاق العنان لعامل المنافسة ، والسير قدماً خطوات واسعة فى سبيل إقرار قواعد الملكية الفردية . ومن الطبيعى فى الوقت ذاته أن ينجم عن توسع التجارة الأوربية مع الشرق أن تتضح أهمية مركز مصر الجغرافى وبخاصة بعد انتشار المواصلات البحرية الآلية ، وهذا يفسر لنا إلى جانب أمور أخرى الاهتمام البالغ الذى نلمسه خلال هذه الفترة من تحسين المواصلات الحديدية فى مصر ومن البدء عملياً فى تنفيذ مشروع قناة السويس نظراً إلى أهميته للتجارة الدولية .

وشاهد التطور الاقتصادى فى أوربا منذ العقد السابع من القرن الماضى ظاهرة جديدة وهى تراكم رؤوس الأموال ونشوء الاحتكار وازدياد الصادرات من رأس المال . وهكذا أخذت الأموال تتدفق على مصر للاستثمار الداخلى أو على هيئة قروض للحكومة ، وبذلك ازداد سلطان رأس المال الأجنبى وعظمت سيطرته على حياة البلاد الاقتصادية والسياسية . لقد دخلت أوربا منذ أواخر القرن التاسع عشر فى مرحلة التوسع الاستعمارى ، وتنافست الدول العظمى على اقتسام أجزاء العالم التى لم تكن مملوكة لأحد حتى ذلك الحين ، وفى هذه الظاهرة نلق التفسير الاقتصادى للاحتلال البريطانى لمصر .

مما تقدم جميعه تبدو جسامة المهمة التى ألقتها الظروف على عاتق خلفاء محمد على المباشرين . وبرغم ما طبع عليه هؤلاء من إخلاص لهذه البلاد ، وما تشبعت به نفوسهم من رغبة فى السير إلى الأمام والعمل على ما فيه صالحها ، فقد كانت هناك عقبة حالت بينهم وبين أداء رسالتهم على الوجه الأكمل ، ذلك أنه كانت تنقصهم عبقرية محمد على وما امتاز به من طابع

الحذر الشديد وبخاصة فى كل ماله اتصال بالمسائل المالية والأجانب . ومن هنا نجد أن هذه الفترة وإن تميزت بضروب من الإصلاح الواسع النطاق فقد كانت مليئة بالأحداث التى أثرت فى مستقبل البلاد السياسى والاقتصادى والاجتماعى .

تولى عباس الأول العرش ، وهو رجل ذو تربية شرقية شديد الحذر كثير الشك حتى فى أقرب الناس إليه ، وبهذا نفسر محبته لحياة العزلة ، وهو قليل الثقة بمقدرة المصريين وكفايتهم ، ولذا غلب العنصر العثمانى والألبانى فى الإدارة والجيش ، وهو ضعيف الإيمان بالمدنية الغربية لأنه لم يعرف كيف يقتبس منها مايلائم الطبيعة المصرية وأحوال المجتمع الإسلامى فى تلك الأيام . ولذا نراه غريبا على مصر التى تحيا فى القرن التاسع عشر وذا وضع شاذ بين محمد على مؤسس النهضة الحديثة وإسماعيل مجددها وباعث النشاط فيها ، لأنه أراد إيقاف تيار دافق من التقدم ، ولأنه عجز عن أن يدفع بمصر حتى تكون عضواً جديداً فى عالم حى يسير بخطى سريعة نحو الأمام . ولا عبرة أن يقال إنه رجل قومى لأن القومية السليمة الأسس المستنيرة الصالحة هى التى توفق بين مقتضياتها وبين ظروف العالم التى هى جزء منه ، وإن تجاهل هذه الحقيقة الواضحة فيه معنى الجمود والانزواء .

على ضوء هذه الملاحظات نفسر خطة عباس إزاء الأجانب الذين خدموا العهد السابق بجد وإخلاص وساهموا فى النهضة المصرية ما وسعهم الجهد . ولم يقف عند هذا الحد بل إنه لم يحاول الاستفادة من كثير من المصريين الذين رباهم محمد على الكبير والذين اكتسبوا الكثير من المدنية الغربية وأفادوا البلاد بعلمهم وخبرتهم ، وسيعرف إسماعيل كيف ينتفع بالأحياء منهم فى عهده وكيف يخلق نفراً صالحاً على طرازهم . وأهمل عباس التعليم وأغلق معاهده القليلة وقصرها على واحد . وقد يمتدح البعض سياسة عباس إزاء الأجانب ، وفى هذا ينبغى أن نكون على الحذر المقرون بالإنصاف ، إذ هناك فرق بين الاستفادة من الأجانب فى مستهل النهضة وبين التمكين لهم فى حياة البلاد ، أما تحبيذ الابتعاد عنهم لأن فى الاتصال بهم بعض الخطر ولأن فى أسلوب حياتهم بعض النقائص فالعيب واقع على من يقتبس دون أن يحسن الاختيار .

وينسب هذا البعض إلى عباس أنه قضى على الاحتكار ووجه البلاد التوجيه السديد نحو الزراعة ، وأنه أفاد الصناعة المصرية بعد رفع يد الحكومة عنها ، وأنه أتاح البقاء

لطوائف أهل الحرف اليدوية التى تميز بها المجتمع الصناعى من قبل ، وأن الفلاح قد سعد نوعاً وحسنت حاله .

أما عن الاحتكار فقد عدل عنه محمد على فى أواخر أيامه للعوامل التى أشرنا إليها من قبل وأخذت البلاد توجه عنايتها إلى الزراعة وإلى الاستفادة من حاجة الأمم الصناعية إلى القطن الذى وسع محمد على زراعته وعممها فى الدلتا وبهذا بدأ عصر التخصص . وكان واجباً أن ينظم الوالى الجديد فترة الانتقال وأن يوجه النشاط فى مجاريه السليمة وأن يكفل للاتجاه الجديد الظروف الصالحة . ولكنه ترك الأمور تسير كما هى — وفترة الانتقال من أخطر العهود فى تاريخ الأمم وحياة الشعوب — ولذا لانسمع عن عناية حكومة عباس بأعمال الرى وتطهير الترع وإقامة الجسور وما إلى ذلك ، كما أنها لم تحدث أى تعديل فى أساليب الزراعة ونظم حيازة الأرض . ولاريب أن إغفال الأعمال العامة وإغلاق المصانع وإنقاص عدد الجيش دون الرقم المحدود فى فرمان ١٨٤١ بكثير وإهمال البحرية أو القضاء عليها ربما أراح الفلاح ، ولكنها فائدة غير مباشرة ، وأهم من هذا أنها حدثت على حساب المصلحة العامة ومستقبل البلاد .

وإذا رجعنا إلى سياسة عباس الأول إزاء الصناعة لرأينا بقية مصانع العهد السابق تنهار وتغلق أبوابها ، وقد كان المنتظر أن تدرس حكومة عباس الظروف المختلفة التى تكفل نجاح بعض الصناعات التى كانت ضرورية لرقى البلاد والتى تستطيع الثبات والبقاء . أما الحرف الصغيرة التى تعتمد على العمل اليدوى وتزاول الأساليب العتيقة القاصرة فما كان فى استطاعتها أن تسد حاجات بلاد آخذة فى النهوض ومطالب شعب يتزايد عدده باطراد . وما كان فى طاقتها أن تنافس المصنوعات الأجنبية الرخيصة الثمن المتقنة الصنعة والتى تنتجها المصانع الحديثة والآلات البخارية وتستغل فى إنتاجها رؤوس الأموال الضخمة والكفايات الفنية الممتازة ، وبخاصة فقد كانت أبواب البلاد مفتوحة بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية . وكنا نفضل لو عملت الحكومة فى ذلك العهد على الأخذ من الصناعة الحديثة بالقدر اللازم والنوع الصالح وبذا يتزن النشاط الاقتصادى ولا تسير البلاد فى اتجاه مهنة الزراعة وحدها . ومن هنا تبدو أهمية السنوات القلائل التالية لانتهاء عهد محمد على الكبير . أما النقابات الطائفية فلم تعد ذات أهمية فعلية فى إنهاض الصناعة لأنها من مخلفات عصور قديمة . ولذا

كان مصيرها إلى الزوال . والحق لقد كان عهد عباس متميزاً بالركود ولم يكن فيه توجيه اقتصادى بالمعنى المفهوم ولا سياسة اقتصادية مرسومة أو خطط موضوعة نتيجة دراسة فنية عميقة .

وخلف عباس الأول سعيد الذى نال قسطاً وافراً من التربية الأوربية فى مصر وفرنسا والذى امتاز بعطف شديد على المصريين يفسر سياسته الزراعية بنوع خاص ، ولكنه كان طيب القلب عظيم الثقة بالغير . ولما مات ولى العرش اسماعيل باشا الذى وضع نصب عينيه أن يجعل من مصر قطعة من أوربا وأن يستغل مهارة أهلها وكفاية مواردها لما فيه مصلحتها وأن يقترض لتحقيق هذا الغرض إذا أعوزته الموارد المالية المحلية . ولم يكن فى إمكانه النجاح بغير أن يستقر الوضع السياسى فى البلاد فسعى حتى عدل نظام الوراثة وجعلها فى أبنائه وحصل على أوسع حقوق الاستقلال الداخلى ، وهكذا تهيأ له المجال لتنفيذ سياسته فعنى بالزراعة والصناعة والمواصلات والتجارة فى النواحى الاقتصادية وقد وفق إلى حد وخانه الزمن إلى حد ، ومن هنا حدث الاضطراب الذى راح ضحيته فى النهاية .

ونستطيع أن نلمس المظاهر التالية التى تتميز بها الفترة التى نحن بصددها : —

(١) القضاء نهائياً على مظاهر التقييد والاحتكار

(٢) إقرار قواعد الملكية الفردية إلى حد كبير ، وقد استتبع هذا اقتباس القانون المدنى الفرنسى الذى ينظم مثل هذه العلاقة . .

(٣) التوسع فى تعميم نظام الرى الصيفى .

(٤) ازدياد أهمية القطن فى الاقتصاد الزراعى المصرى.

(٥) انتشار المواصلات الحديدية فى البلاد .

(٦) تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على البلاد .

(١) الزراعة

رأينا كيف تقدمت الزراعة بخطى واسعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بفضل السياسة الحكيمة التى ابتدعها ونفذها محمد على ، وكيف زادت العناية بالمحاصيل

الصيفية وبخاصة القطن الذى اكتسب أهمية جديدة عظمت عاما بعد آخر ، وشاهدنا كذلك أول تجربة على نطاق واسع لإدخال الصناعة الحديثة ، وشرحنا كيف تحولت السياسة واتجه الاقتصاد الأهلى إلى الاعتماد على الزراعة والتخصص فيها على ضوء التعديل الجديد لأنها المهنة التى تلائم سكان هذه البلاد .

وكان التقدم الزراعى فى عصر محمد على قد جاء الدافع عليه من الحاكم نفسه وبفضل أهدافه وشخصيته ، ولم يكن من المنتظر أن تظل هذه السياسة قائمة إذ ينبغى أو يحسن أن يكون الباعث ذاتياً أى يأتى من ناحية الأهالى أنفسهم وأن يقتصر عمل الحكومة على الحماية والإرشاد وإعداد السبل الصالحة بوسائلها الخاصة . ومن الطبيعى ألا يعنى الناس بعمارة الأرض وزيادة الإنتاج إلا إذا أدركوا أن كل ربح ينتج عما يبذلون من جهد يعود عليهم ولا تشاركهم فيه الحكومة إلا بالقدر الضرورى العادل . وبعبارة أخرى يجب أن يشعر المزارعون أن لهم مصلحة تربطهم بالأرض والزراعة . ومن هنا كان الاتجاه فى هذه الفترة (١٨٥٠ — ١٨٨٠) نحو تحقيق هذه الغايات . وكان عصر محمد على تجربة خطيرة نجم عنها زوال الالتزام بمساوئه وإخراج الزراعة ونظمها من الجمود القديم . وبعد ذلك أصبح من المتعين الاتجاه نحو إطلاق الحرية للفلاح يزرع المحصول الذى يعتقد أن فيه أكبر الربح بعد أن عوده محمد على عليه وأشعره بأهميته . وأصبح لزاماً أن يفسح المجال كذلك لبدء نظام التداول الحر سواء فى الأرض أو فى المحاصيل . وكانت سياسة سعيد إيجابية فى هذا الصدد ، وإذن لم يغال المؤرخون إذ وصفوا أيامه بالعهد الذهبى للفلاح .

ملكية الأرض :

ذكرنا أن المزارعين فى عهد محمد على لم يكن لهم سوى حق الانتفاع بالأراضى الخراجية وليس لهم شىء من التصرفات الشرعية وليس لهم كذلك أن يورثوها لأعقابهم . ونصت لائحة ١٨٥٤ « على أجل مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن فى الدعاوى والمطالبات المختصة بالأرض ، وألزمت شيخ البلد بأن يعطى النازح الذى يرجع إلى بلده مقداراً كافياً من الأرض لمعيشته . وقضت بوجوب إجراء كل تنازل على يد المديرية بموجب حجة شرعية . ومنحت ورثة المتوفي إن كانوا ذكوراً أن يستولوا على الأرض التى تركها

مورثهم . أما الورثة الإناث فإذا طلبن جزءاً من الأرض التى تركها المتوفى وأثبتن لزوم هذه الأرض لمعيشتهن فيجبن إلى ذلك بشرط أن يقدمن ضامناً يضمن وفاء خراج الأرض ، ولكن إذا صار لهن سبيل آخر للتعيش غير غلة هذه الأرض فتؤخذ هذه الأرض منهن[1] .

ثم حدث تطور هام حين صدرت اللائحة السعيدية المشهورة وأكسبت حائزى الأراضى الخراجية بعض الحقوق نذكر منها[2] :

١ — إذا مات شخص من أربابها فلبيت المال أن يوجهها لمن يشاء ، ولكن متى كان للبيت ورثة شرعيون فمراعاة لتعيشهم وعدم حرمانهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً ويكون أخذهم لها بنسبة تقسيم الميراث الشرعى بشرط أن يكونوا قادرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضى عن يد الحكومة .

٢ — من كانت تحت يده أطيان خراجية ذكراً كان أو أنثى ووضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقائم بتأدية ماعليها من الخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ضده بوجه من الوجوه .

٣ — يجوز رهن هذه الأطيان بالغاروقة من صاحب الأثر إلى من يريد بشرط أن يكون ذلك باطلاع المديرية .

٤ — يجوز لصاحب الأثر أن يؤجر لمن يريد بمعرفته ومدة الإجارة من سنة إلى ثلاث سنوات مع جواز تجديدها (ويشترط الحصول على سند ديوانى من المديرية) .

٥ — يجوز للزارعين فى الأطيان الخراجية أن يسقطوا حقوقهم ويفرغوها لغيرهم بموجب حجج شرعية .

٦ — يكون لمن يغرس أشجاراً أو يحفر سواقى أو ينشىء أبنية فى أراضيه الخراجية أو لورثته من بعده حصول التصرفات فيها بجميع التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك .

---

(١) و (٢) محمد كامل مرسى باشا : الملكية العقارية فى مصر ص ٨٨ وما بعدها .

ومن النصوص التى أوردناها نجد أن حائزى هذه الأراضى منحوا الحق فى إيجارها ورهنها وبيعها أى أنهم يملكونها بالفعل إلا من حيث جواز نزعها منهم على يد الحكومة دون تعويض لهم . غير أن حق الحكومة هذا لم يشمل الأراضى التى غرس فيها أربابها أشجاراً أو حفروا سواق أو أنشأوا أبنية . وهكذا أسبغت اللائحة السعيدية على الملكية الزراعية صفة الاستقرار لأول مرة فى العصر الحديث فكانت حافزاً للزارعين على بذل أكبر مجهود لديهم حتى يزداد الإنتاج . وكان من أثر هذا التعديل الخطير فى نظم الملكية أن عظمت رغبة الناس فى شراء الأراضى فارتفعت أثمانها إلى حد كبير . وقد دفعت هذه الرغبة الكثيرين إلى حد الاقتراض بضمانة الأراضى التى فى حيازتهم بفوائد باهظة فتكونت مصارف أجنبية تقوم بعمليات التسليف والرهن (١) . وسنرى إلى أى حد كان لهذه الظاهرة نتائجها السيئة .

وقد اكتسب أصحاب الأراضى الخراجية حقوقا جديدة فى عصر اسماعيل إذ أبيحت الوصية فيها (٢) . وفى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدرت لائحة المقابلة وجاء فى البند السادس منها مانصه : « من حيث أن الجارى فى الأطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لأربابها بالهبة والتوارث وإسقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الأوامر واللوائح ، فالآن من يريد دفع المقابلة على أطيانه ويطلب استخراج حجة شرعية مجدداً أو الشرح على حجته التى تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابلة على أطيانه لأجل امتيازها على ما سواها من الأطيان غير المدفوع عنها مقابلة وثبوت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والإسقاط والوصاية فتحصل له المساعدة على ذلك بعد معلومية تأدية المقابلة » . وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ صدر قرار بالغاء المقابلة ولكن جاء فى البند الخامس أن « جميع أحكام القانون المذكور المتعلق بجعل حقوق ملكية الأطيان للذين دفعوا عنها المقابلة تبقى مرعية الإجراء والعمل ودفع جزء من المقابلة يكفى للاستحواذ على حقوق الملكية التامة » . ولم تمض سنوات قلائل حتى اعترف القانون للملكية بالصفة المطلقة التى لها اليوم (٣) ، فقد جاء فى المادة السادسة من المجموعة الأهلية الصادرة فى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣ « تسمى ملكا العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام وتعتبر فى حكم الملك الأطيان الخراجية

---

(١) مثل The Mortgage Company of Egypt : Le Crédit Foncier Egyptien

(٢) لائحة ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ (٣٠ يناير ١٨٦٦) .

(٣) محمد كامل مرسى باشا : الملكية العقارية فى مصر ص ٩٣ .

التى دفعت عنها المقابلة اتباعا للمنصوص بلائحة المقابلة و بالأمر العالى الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ » .

وفى ١٥ إبريل سنة ١٨٩١ طبق هذا المبدأ على الأراضى الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة . وهكذا قبل أن ينتهى القرن التاسع عشر تقررت بصفة نهائية أسس الملكية العقارية كاملة مطلقة (١) .

الرى الصيفى .

نجح محمد على فى إدخال الرى الصيفى فى الدلتا وحدها وقد شاهد النصف الثانى من القرن الماضى بدء تعميم هذه السياسة المائية فى أراضى الوجه القبلى فقد أصلحت الترعة المحمودية وعمق غيرها من الترع فى عهد سعيد باشا بعد أن كاد الكثير يطمر بسبب سياسة الجمود التى بدت فى أيام عباس . إلا أن أعظم الأعمال قدر لها أن تتم فى خديوية

---

(١) وفيما يلى التعديلات التى أصابت الأنواع الأخرى من الأرض :

ا — الأراضى الرزقة : نزعت اللائحة السعيدية (١٨٥٨) ملكية الرقبة من أصحاب هذه الأراضى ، ولما صدر قانون الأراضى فى سنة ١٨٧٥ لا نجد ذكراً لأراضى الرزقة الأمر الذى يدل على أنها صارت فى حكم الأراضى الخراجية .

ب — أراضى الوسية : تقرر : (١٨٥٥) أن كل من يموت من أصحابها وله ذرية تقيد الأرض بأسمائهم وإلا آلت إلى الحكومة . وجاء فى اللائحة السعيدية « وأما الأطيان الأواسى التى توفى أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت أيديهم وتصير أثراً لهم ويصير الإجراء فى حقها بموجب البنود التى فى حق الأطيان الخراجية » . ونص الأمر الصادر فى سنة ١٨٥٩ على أن يكون توريث هذه الأراضى حسب الطبقات من الذرية ثم منح أربابها بمقتضى قانون المقابلة (١٢٧١ هـ) حقوق التصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والوقف وغير ذلك من سائر التصرفات المصرح بها لأرباب الأبعاديات العشورية (مقابل دفع المقابلة) . وقد احتفظ قانون التصفية لمن دفع المقابلة من أصحاب الأواسى بحقوق الملكية التامة .

ج — الأبعاديات والجفالك : وفرض عليها عشر المحصول صنفا وبذا أطلق عليها اسم الأطيان العشورية (١٢٧١ هـ — ١٨٥٤ م)

د — مسموح المشايخ : قررت اللائحة السعيدية (١٨٥٨) منح حائزى هذه الأراضى من الفلاحين حق المنفعة وصارت فى حكم الأطيان الخراجية (راجع كتاب الملكية العقارية فى مصر تأليف محمد كامل مرسى باشا (ص ٧٧ — ٨٨) وجرجس حنين بك : الأطيان والضرائب ص ١٩٢ — ١٩٦) .

اسماعيل إذ قام بإنشاء ١١٢ ترعة طولها ٨٤٠٠ ميل وبلغت نفقاتها اثنى عشر مليوناً من الجنيهات ومن هذه الترع الاسماعلية والابراهيمية ، وتصل الأولى منطقة قنال السويس بالنيل وتروى الأراضى الواقعة على جانبيها فى شرق الدلتا . ولكن أعظم هذه المجارى المائية بلا منازع ترعة الابراهيمية التى حفرها اسماعيل فى مصر الوسطى وبلغ طولها ٢٦٨ كيلو متراً وعرضها ١٤ متراً وأشرف على العمل فيها المهندسان المصريان بهجت باشا واسماعيل باشا محمد واشتغل بالحفر ١٠٠,٠٠٠ من الفلاحين مدة أربعة شهور فى السنة فيما بين عامى ١٨٦٧ و١٨٧٢ . وقد كان من أثر أعمال الرى هذه وما جرت عليه الحكومات من منح الأراضى البور للقادرين على إصلاحها أن زادت مساحة الأراضى الزراعية فى مصر من ٤,١٦٠,١٦٩ فداناً سنة ١٨٥٢ إلى ٤,٧٤٢,٦١٠ فدان فى سنة ١٨٧٧ .

القطن وقصب السكر :

على أن أشد المظاهر بروزاً فى الفترة التى نحن بصدد دراستها إنما هى التوسع الكبير فى زراعة القطن بسبب شدة إقبال الزراع عليه حتى كاد يطغى على ما عداه من المحاصيل كالحبوب والخضر . ومما يدل على مبلغ التقدم فى هذه الناحية أن المحصول ارتفع من ٣٦٠,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٥٠ إلى نحو ثلاثة ملايين قنطار فى سنة ١٨٨٠ وهى زيادة كبيرة القدر . وهذا الإقبال الشديد على زراعة القطن يرجع إلى عوامل مختلفة ، فهناك الأثر الطيب الذى نجم من توسيع حقوق امتلاك الأرض فأصبح المجتمع الزراعى أكثر استقراراً وأعظم اطمئنانا بحيث أقبل الناس على زراعة الأرض وهم واثقون من المستقبل . ومن العوامل الكبيرة الأثر الخطوة الحاسمة التى خطاها سعيد حين قرر نهائيا الإقلاع عن سياسة الاحتكار الزراعى وبذا أتيحت للفلاح حرية اختيار المحصول الذى يدر عليه أكبر ربح كما أنه لم يعد مقيداً بأن يبيع محصوله للحكومة بالسعر الذى تفرضه عليه بل أصبح واثقاً أن أى ارتفاع فى الأسعار ستعود فائدته عليه ولن تشاركه الحكومة فيه ولن تأخذ منه إلا الضريبة المقررة . وقد أدخل سعيد إصلاحا آخر إذ قرر أن يكون دفع الضرائب نقداً لا عيناً وفى هذا مصلحة لصاحب الأرض إلا أن أى توسع زراعى خصوصاً فى القطن وهو سلعة معدة للإصدار لم يكن ليتيسر

إلا إذا عملت الحكومة من جانبها على تسهيل وسائل النقل، وتم هذا بمد شبكة من الخطوط الحديدية يعزى إلى اسماعيل الفضل فى الجانب الأوفر منها . وبذا صار من الميسور نقل القطن من داخلية البلاد إلى الإسكندرية فى وقت قصير وبنفقة أقل . وكان لابد من حادث يحول المصريين ناحية القطن وقد تهيأ هذا الظرف فى العقد السابع من القرن الماضى وبدأ عصر سيادة هذا المحصول . ولم يكن هذا الظرف وليد إرادة المصريين وإنما أملته الحالة الدولية ، ذلك أن توتر العلاقات بين الولايات الشمالية والجنوبية الأمريكية انتهى بنشوب الحرب بينها وهذه الحرب سببت « مجاعة قطنية » فى أوربا وفى انجلترا بنوع خاص ، وصارت مصانع غزل القطن مهددة تهديداً خطيراً ، فاتجهت الأنظار إلى الهند وشمالى افريقية . ولما كانت مصر أكبر بلاد الإقليم الأخير إنتاجاً لهذه المادة الأولية فقد اشتد الطلب على القطن المصرى ووصل غايته فى المدة (١٨٦٣ — ١٨٦٥) وبعد أن كان الصادر لا يتعدى نصف مليون قنطار فى الفترة (١٨٥٠ — ١٨٦٠) قفز إلى مليونين ونصف قنطار ، وارتفع سعر القنطار إلى ٥٣ ريالا بعد أن كان متوسط السعر (١٠ — ١٢) ريالا (١) . وإزاء هذه الأحوال أقبل المصريون على زراعة هذا المحصول حتى أصيب المجتمع الزراعى بما يصح أن يسمى « حمى القطن » وأصبحت صادرات البلاد منها وكاد ينعدم إصدار الحبوب والخضر وغيرها ، وزاد الدخل الأهلى وتوافر المال فى أيدى الأهالى وأكثروا من شراء الأراضى والأخذ بمظاهر الحضارة الأوربية وانتهزت الحكومة الفرصة فزادت سعر الضريبة العقارية . وقد غر هذا الرخاء الناس فلم يعملوا حساباً لما يأتى به الغد كأنما الحرب ستدوم إلى ما شاء الله . وأخيراً توقفت الحرب فى سنة ١٨٦٥ فهبط السعر فى الحال كثيراً وأصيبت البلاد بأزمة عنيفة وعجز الكثيرون عن سداد الضريبة المستحقة للحكومة ودفع الديون التى عليهم لشركات الرهن وطائفة المرابين والمغامرين من الأجانب الذين وفدوا على البلاد . وإزاء هذه الظروف عم البؤس وخرجت كثير من الأراضى من أيدى أربابها أو انتقلت إلى أيدى كبار الملاك من المصريين وعدد كبير من الأجانب .

---

(١) Charles Roux : La Production du Coton en Egypte راجع ما كتبه عن هذه الفترة (ص ٧٤ — ١٠٤) وبخاصة ما كتبه عن أثر الحرب الأهلية الأمريكية .

إلا أن البلاد ما لبثت أن أفاقت من الصدمة وعاد الاهتمام من جديد بزراعة القطن ، إذ لم ينقطع عليه الطلب فى أوربا وثبتت سيادة هذه المادة الأولية اللازمة للصناعة الأوربية خصوصاً وأن الفلاحين وجدوا أن زراعة الحبوب غير مجزية ، والسبب فى ذلك أن مد شبكة الخطوط الحديدية فى أمريكا الشمالية جعل من الميسور نقل الحبوب إلى شاطىء القارة الشرقى ، ثم عملت التحسينات المختلفة فى بناء السفن التجارية وسرعتها وحجمها على تدفق القمح الأمريكى على بلدان أوربا وأصبح من الصعب على المنتجين المصريين المنافسة الناجحة فتحولوا إلى زراعة القطن وتزايد الانتاج منه بقصد الاصدار الى الخارج . والجدول التالى (١) يعطينا البيانات الكافية عما كانت تصدره البلاد فى الفترة (١٨٥٠ — ١٨٨٠) ، ولما لم تكن بالبلاد صناعة قطنية لها وزنها فيصح اعتبار هذه الأرقام تمثل تقريبا حالة الانتاج :

السنة	عدد القناطير	سعر القنطار بالريال	السنة	عدد القناطير	سعر القنطار بالريال
١٨٥٠	٣٦٤٨١٦	١١ ٣/٤	١٨٥٨	٥١٩٥٣٧	١٦ ١/٨
١٨٥١	٣٨٤٤٣٩	٨ ٣/٤	١٨٥٩	٥٠٢٦٤٥	١٢ ٣/٤
١٨٥٢	٦٧٠١٢٩	١٠ ١/٤	١٨٦٠	٥٠١٤١٥	١٢
١٨٥٣	٤٧٧٣٩٠	١٠	١٨٦١	٥٩٦٢٠٠	١٢
١٨٥٤	٤٧٧٩٠٥	٨ ١/٢	١٨٦٢	٧٢١٠٥٢	١٣
١٨٥٥	٥٢٠٨٨٦	٨ ١/٢	١٨٦٣	١١٨١٨٨٨	٢٣
١٨٥٦	٣٣٩٨٨٥	٩ ١/٤	١٨٦٤	١٧١٨٧٩١	٣٦ ١/٤
١٨٥٧	٤٩٠٩٦٠	١٠ ٣/٤	١٨٦٥	٢٠٠١١٦٩	٤٥
١٨٥٥	١٢٨٨٧٦٢	٢١ ١/٤	١٨٧٤	٢٥٧٥٦٤٨	١٨ ١/٢
١٨٥٧	١٢٦٠٩٤٦	٣٥ ١/٤	١٨٧٥	٢٢٥٦٤٤٣	٢٣
١٨٥٨	١٢٥٣٤٥٥	٢٢ ١/٢	١٨٧٦	٣٠٠٧٧١٩	١٥ ١/٨

(١) Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, pp.134,35
ويلاحظ أن الهبوط الذى حدث نتيجة انتهاء الحرب شمل الصادر والأسعار ثم عاد الاستقرار من جديد وأخذ الانتاج يزداد باطراد واستقرت الأسعار عند مستوى يعلو عما كان عليه فى المدة (١٨٥٠ — ١٨٦١) إلا أن الزيادة فى الإنتاج كانت أكبر منها فى الأسعار .

السنة	عدد القناطير	سعر القنطار بالريال
١٨٦٩	١٢٨٩٧١٤	١٩
١٨٧٠	١٣٥١٧٩٧	٢٢ ١/٣
١٨٧١	١٩٦٦٢١٥	١٩ ١/٣
١٨٧٢	٢١٠٨٥٠٠	١٥ ٣/٤
١٨٧٣	٢٠١٣٤٣٣	٢١
١٨٧٧	٢٤٣٩١٥٧	١٥ ٣/٤
١٨٧٧	٢٥٨٣٦١٠	١٣ ٣/٤
١٨٧٩	١٦٨٠٥٩٥	١٤ ٧/٨
١٨٨٠	٣٠٠٠٠٠٢	١٤ ١/٢

فى الوقت الذى سببت فيه الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة إقبالا لا نظير له من قبل على زراعة القطن ورخاء كبيراً للمشتغلين بها كان أثرها على زراعة القصب سيئاً بحيث كاد السكر المصرى يختفى من عداد الصادرات خلال الفترة (١٨٦٢ — ١٨٦٥). (١) ولما انتهت الحرب وحلت الأزمة بمصر بسبب عودة القطن الأمريكى إلى الأسواق أدرك اسماعيل خطورة الاعتماد على محصول واحد ولذا عول على زراعة قصب السكر على نطاق واسع فى مزارعه الواسعة وحفر لهذا الغرض ترعة الابراهيمية من أسيوط إلى بيا وطولها ٢٥٠ كيلو متراً وأقام جسراً طوله ٢٥٠ كيلو متراً لحماية مزارع القصب من عدوان الرمال . وقدرت المساحة المخصصة سنة ١٨٧٥ بنحو ٦٥,٦٥٠ فدان منها ٨٥٪ فى الوجه القبلى . وقد تناقصت المساحة فيما بعد فوصلت إلى ٤٠,٠٠٠ فدان سنة ١٨٨٠ وإلى ٢٠,٠٠٠ بعدها بعامين (٢)

(٢) الصناعة:

أشرنا إلى أثر الحرب الأهلية الأمريكية فى زراعة القصب بحيث كادت تنعدم صادرات البلاد من السكر بينما وجد السكر الفرنسى سوقا رائجة فى مصر كما يتضح من البيان التالى عن المقادير المصدرة من ميناء الأسكندرية فى الفترة (١٨٦٢ — ١٨٦٥) (٣) :

١٨٦٢ ١٨٦٣ ١٨٦٤ ١٨٦٥

---

(١) Mazuel (Jean) ; Le Sucre en Egypte, p. 34.
(٢) Ibid, p. 59.
(٣) Ibid, p. 34.

الوزن (بالقنطار)	٣٢٧٥٠	١٠٠٠	٤٠٠	٢٠٠
الثمن (بالجنيه المصرى)	٣٧٦٦٣/٦٥٨	٣٢٠٠	٤٠٠	٨٠٠

وقد عمل اسماعيل على التوسع فى زراعة القصب وإقامة صناعة السكر على نطاق كبير فلا يعتمد رخاء البلاد على عنصر واحد وحتى يزداد الدخل الأهلى ، فأقام خمسة عشر مصنعاً فى مصر العليا والوسطى والفيوم وكانت أهم مراكز الصناعة الروضة وبباو الفشن وأبو الوقف ومطاى والمنيا وأبو قرقاص والشيخ فضل وبنى مزار ومغاغه وأرمنت والمطاعنة وسنورس، ثم زاد عدد المصانع حتى قدر بأربعة وستين مصنعاً إلى نهاية العهد غير أن بعضها لم يفتح أبوابه للعمل . وقد تكلف انشاء هذا العدد الكبير ٦,١٠٠,٠٠٠ جنيه (١) وعظم انتاج البلاد من السكر حتى بلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ قنطار سنة ١٨٧٢ صدر منها ٤٥٦٨٥١ قنطار وقد وصل رقم الصادر إلى ٦٦١,٠٠٠ قنطار فى سنة ١٨٨٠ (٢) . ولا شك أن عمل اسماعيل هذا أوجد نشاطا زراعياً وصناعياً وتجارياً. غير أن هذه المصانع لقيت عقبات كثيرة من ارتفاع تكاليف الإنشاء وسوء الإدارة والحاجة إلى دفع فوائد القرض الذى عقده اسماعيل سنة ١٨٧٠ حتى يتسنى له إنفاذ المشروع، وفى الوقت نفسه كان السكر الأجنبى منافساً قوياً.

ولقيت صناعة النسيج بعض التشجيع من اسماعيل وكان بفوه مصنعان أحدهما للطرابيش والآخر للنسيج كما أنشئت مصانع كبيرة فى القاهرة واشتغل أحد المعامل فى الإسكندرية بدبغ الجلود وآخر ببولاق لعمل الورق ، وهذا فضلا عن دور الصناعة فى الإسكندرية والسويس للقيام بأعمال الإصلاح والترميم التى تحتاجها السفن .

وإذا استثنينا هذه المصانع يمكن القول إجمالا إن الفترة التالية لعصر محمد على لم تتميز بنهوض الصناعة ، فقد تعرضت مصانع محمد على لإغلاق أبوابها فى أواخر أيامه وقضى عباس على ماتبقى منها ولم يبذل سعيد جهداً فى هذه الناحية واقتصر نشاط اسماعيل على صناعة

---

(١) Sammarco (A.) : Histore de l'gypte Moderne, Tome III, pp. 278,88

(٢) Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt p. 185.

السكر وبعض معامل أخرى لصناعات قليلة العدد محدودة الغرض . ويمكن تفسير هذا الركود الصناعى بالأثر النفسى الذى أحدثه عدم استمرار التجربة التى أقدم عليها محمد على كما أن اتجاه العصر كان نحو التخصص فى الزراعة . وفضلا عن هذا فان فتح أبواب البلاد أمام المصنوعات الأجنبية جعل من العسير قيام صناعة قوية إن لم تكفل لها الحكومة الحماية الكافية وهذا ما كانت يدها مغلولة عنه أو ما لم تفعله باتباع سياسة جمركية مؤدية إلى تحقيق هذا الغرض مع أن اسماعيل نال امتيازات بعقد المعاهدات التجارية .

٤ — المواصلات

لعلنا لا نتهم بالمبالغة إذا قلنا إن الفترة (١٨٥٠ — ١٨٨٠) هى « عصر السكك الحديدية » فى مصر وقد بدأ العمل فى سنة ١٨٥١ حين تعاقدت حكومة عباس الأول مع George Stevenson على مد خط حديدى من الإسكندرية إلى القاهرة وهو الأول من نوعه فى مصر بل فى الشرق بأسره . وفى سنة ١٨٥٣ فتح الخط من الإسكندرية إلى كفر الزيات ثم مد إلى طنطا سنة ١٨٥٥ ووصل إلى القاهرة فى سنة ١٨٥٦ .

وقد كان لابد فى هذه الحالة من وصل القاهرة بالسويس حتى يتسنى للتجارة الشرقية استغلال هذا الطريق البرى القصير وقد تم هذا فى (١٨٥٦ — ١٨٥٧) واستفادت مالية الدولة من رسوم نقل البضائع . فلما ولى اسماعيل العرش كان طول الخطوط الحديدية فى البلاد ٢٦٣ ميلا فوجه أقصى عنايته إلى تعميم النقل الآلى إذ ذلك يتمشى مع سياسة العمران التى استنها ، إلا أن الأهم من هذا كله أن النشاط الزراعى وخاصة فى إنتاج القطن تطلب أعظم التسهيلات فى نقل المحصول إلى موانى الإصدار حتى لا تكدس البضاعة فى المخازن . وتعالت أصوات المزارعين والتجار والقناصل أنفسهم تطالب بذلك فقامت حكومة ذلك العهد بتحقيق هذه الرغبات ، ومد من الخطوط الحديدية ٩١٠ ميل بلغت نفقاتها ١٣,٣٦١,٠٠٠ جنيه . وقد شاهدت مصر فى النصف الثانى من القرن الماضى انشاء شبكة من الخطوط البرقية والتليفونية يعتبر الفضل فيما طوله ٢٥٠٠ ميل لاسماعيل (بينما كان طول ما مد قبل عهده ٥٨٢ ميلا فقط) ، ولم يقتصر الأمر على مصر بل بلغ طول ما أنشىء فى السودان ألفان من الأميال .

وقد أنفق اسماعيل فى هـذا الصدد ٨٥٣,٠٠٠ جنيه (١). ويحاول بعض الكتاب الانتقاص من أهمية هذا العمل فيقول إن اسماعيل كبل نفسه بديون طائلة فى عمل لم تستفد البلاد منه كثيراً . أما مسألة الدين وأسبابه وملابساته فسنعرض لهذا فى فصل خاص، وأما أن الوقت لم يكن مناسباً فتجن لا يبرره الواقع لأن الحالة الاقتصادية التى تميزت بنشاط الزراعة والتجارة كانت تقتضى حتما مثل هذه الأعمال الانشائية وقد بدا أثرها فى عصر اسماعيل ولكن الذى استفاد منها فعلا والى الحد الأقصى إنما هو العهد التالى .

ويتصل بالنقل الآلى السفن البخارية وقد أدرك سعيد أهمية ذلك العمل فمنح امتيازاً لشركتين أولاهما « الشركة المصرية للملاحة التجارية » (١٨٥٢) بين القاهرة والأسكندرية فطريق النيل وترعة المحمودية حتى أصبحت المسافة بين البلدين تقطع فى يوم ونصف يوم . أما الشركة الثانية وهى « المجيدية » فاشتغلت بالملاحة فى البحرين الأبيض والأحمر وخصوصاً فى الثانى حيث قامت بنقل الحجاج إلى سواحل الحجاز وحمل المتاجر فيما بين السويس والقصير من جهة وموانى شبه الجزيرة العربية وسواكن ومصوع من جهة أخرى . والذى نلاحظه أن هذه الشركات كانت بأيدى الأجانب وإن دعيت بأسماء مصرية . وقد كان من أثر هذا النشاط الملاحى فى البحر الأحمر أن أدخلت التحسينات على ميناء السويس وأضيف إليه حوض لإصلاح السفن .

وفى سنة ١٨٦٣ سمح إسماعيل بانشاء شركة للملاحة البحرية برأس مال قدره ٤٠,٠٠٠٠ جنيه وتنازل لها عن ثمانى سفن كانت ملكا للشركة المجيدية ثم وافق على ما طلبه مؤسسوها من زيادة رأس المال إلى ٨٠٠,٠٠٠ . وبرغم مالقيته من تعضيد الحكومة أشرفت على الافلاس وهنا تدخل الخديو فاشتراها وحول اسمها إلى «الشركة الخديوية» ونجحت نجاحاً كبيراً وصار أسطولها التجارى يحمل البريد والركاب والبضائع فيما بين موانى مصر والشام وتركيا

---

(١) Sammarco (ouvr. cit) p. 288.

واليونان وبلاد العرب . وقد عنى اسماعيل عناية كبرى بالاسكندرية فعمل على توسيع ميناها وتعميقه وإنشاء حوض كبير (١) .

(٤) التجارة

ولا ريب أن هذا الانقلاب فى وسائل النقل — الذى يدل على مدى تأثر مصر بمظاهر الثورة الصناعية — كان ذا أثر بالغ فى تقدم التجارة الداخلية والخارجية ، ولكن هناك أسباباً أخرى. فقد شاءت طبيعة سعيد الديمقراطية وسياسته تحرير مرافق الانتاج والثروة من القيود ففتح أبواب التجارة والصناعة والعمل بالغاء الاحتكار فأصبح الفلاح حراً فى زراعة المحصول الذى يعتقد أنه أكثر كسباً له من غيره وأصبح حراً كذلك فى أن يبيع محصوله لأى مشتر وبذا يستفيد من عنصر المنافسة. ومنح التجار حرية نقل ما يشترونه من المحاصيل بكافة الوسائل البرية والبحرية . وكذلك ألغى سعيد باشا عموم الدخوليات والرسوم الجمركية الداخلية التى كانت تنوء بعبئها التجارة الداخلية وقضى على القيود التى تضمنتها قوانين الموانى ، ومن ذلك ماسبق لعباس باشا تقريره من خروج السفن من السويس بالترتيب فكان من أثر هذا كله أن هبطت رسوم الشحن ورخصت البضائع فزادت حركة التبادل التجارى واستفادت طبقة التجار الوطنيين الذين لهم من مصريتهم امتياز العلم بأخلاق الأهلين وعاداتهم وتقاليدهم .

ومن العوامل الهامة فى تقدم التجارة ازدياد الانتاج الزراعى خصوصا القطن وهو السلعة التى لها سوق رائجة فى دول أوربا الصناعية ثم قصب السكر وما تلا ذلك من إنشاء المصانع لعمل السكر مما أتاح إصدار المقادير الكبيرة منه . وأخيراً لاننسى أثر تدفق الأجانب على مصر ورؤوس الأموال الأجنبية ، فكل هذا أحدث حركة تجارية واسعة . وقد كانت النهضة التى شاهدتها مصر فى عهد اسماعيل والأعمال العامة الكثيرة سبباً فى ارتفاع قيمة الواردات . وفيما يلى إحصاء بالحركة التجارية الخارجية (٢) .

---

(١) Sabry ; L'Empire Egyptien sous Ismail, pp. 115—116.

(٢) MacCoan : Egypt as it is, p. 478; Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, p. 137. دكتور لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادى ص ٢٢٥ .

السنة	الصادرات (بالجنيهات المصرية)	الواردات (بالجنيهات المصرية)	السنة	الصادرات (بالجنيهات المصرية)	الواردات (بالجنيهات المصرية)
١٨٥٠	٢,٠٤٣,٥٧٩	١,٦٢١,٣٦٩	١٨٦٦	٩,٧٢٣,٥٦٤	٤,٦٦٢,٢١٠
١٨٥١	٢,١٥٥,٤٢٠	١,٦٨١,٦٣٠	١٨٦٧	٨,٦١٣,٤٩٧	٤,٣٩٩,٠٩٧
١٨٥٢	٢,٢٧٠,٣٣٣	١,١٥٧٥,٣٧٤	١٨٦٨	٤,٠٩٤,٩٧٤	٣,٥٨٢,٩٦٩
١٨٥٣	١,١٤٨,٧٧٩	٢,٠٠١,٩١٣	١٨٦٩	٩,٠٨٩,٨٦٦	٤,٠٢١,٦٠١
١٨٥٤	٢,٠٨٧,٩٣٨	٢,١٤١,٩٦٤	١٨٧٠	٨,٦٨٠,٧٠٢	٤,٥٠٢,٩٦٩
١٨٥٥	٣,٢٨٦,٤٣٦	٢,٥٢٧,١٢٣	١٨٧١	١٠,١٥٢,٠٢١	٤,٥١٢,١٤٣
١٨٥٦	٤,٠٢٩,٥٤٣	٢,٥٦٨,٦٩٢	١٨٧٢	١٣,٣١٧,٨٢٥	٥,٠٠٥,٩٩٥
١٨٥٧	٣,١٠٤,٩٤٨	٣,١٤٣,٢٣٠	١٨٧٣	١٤,٢٠٨,٨٨٢	٦,١٢٧,٦٦٤
١٨٥٨	٢,٥٣٤,٩٠٧	٢,٧١٥,٢١٥	١٨٧٤	١٣,٤٢٤,٠٠٠	٥,٠٧٠,٠٠٠
١٨٥٩	٣,٥٦٥,٦٢٥	٢,٣٩٤,١٤٣	١٨٧٥	١١,٣٣٣,٣٣٤	٥,٦١٩,٤٦٧
١٨٦٠	٢,٥٣٥,٦٥١	٢,٦٠٤,٩٣٣	١٨٧٦	١٣,٦٥١,٢٨٦	٤,٢٦٣,١٩١
١٨٦١	٣,٤٢٢,٩٥٩	٢,٥٦٨,٥٣٩	١٨٧٧	١٢,٧٥٠,١٣٢	٤,٤٩٣,٤٤١
١٨٦٢	٤,٤٥٤,٤٣٥	١,٩٩١,٠٢٠	١٨٧٨	٨,٠٩٧,٢٧٧	٤,٨٤٤,٣٤٢
١٨٦٣	٩,٠١٤,٢٧٧	٥,٠٦٣,٤٨٧	١٨٧٩	١٣,٤٣٩,٠٥٩	٥,٠٠٢,١٦٣
١٨٦٤	١٤,٤١٦,٦٦١	٥,٣٠١,٢٩٧	١٨٨٠	١٢,٩٨٣,٢٠٤	٦,٥٤٩,٩٣٣
١٨٦٥	١٣,٠٤٥,٦٦٢	٥,٨٦٣,١٧٤			

ويلاحظ الآتى على الجدول السابق :

١ — اطراد الزيادة فى كل من الصادرات والواردات الأمر الذى يدل على الأثر الذى أحدثته إصلاحات محمد على الزراعية كما ينم عن مبلغ التقدم المنتظم فى الفترة التى يشملها الإحصاء المذكور.

٢ — تراوح مبلغ الصادرات بين ٢و٤ ملايين جنيه فى المدة (١٨٥٠ — ٦١) ثم قفز بخطوات سريعة إلى نحو أربعة أمثاله فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ وهذا راجع إلى شدة الإقبال على القطن المصرى بسبب الحرب الأهلية الأمريكية .

٣ — حدوث هبوط كبير (١٨٦٦ — ١٨٦٩) بسبب انتهاء الحرب والأزمة التى حلت بالبلاد وسببت اضطراب حال الفلاحين .

٤ — ابتداء من سنة ١٨٧٠ أخذ رقم الصادر فى الارتفاع وتراوحت قيمته بين ١٢ و١٤ مليوناً من الجنيهات إلى نهاية الفترة ، ويرجع هذا إلى أثر الإصلاحات التى قامت بها حكومة اسماعيل فى الرى والمواصلات الحديدية وأغلبها فى هذه الفترة ، كما نلاحظ كذلك أثر نشاط صناعة السكر وزيادة قيمة ماصدرت البلاد منه . وقد سجل عام ١٨٧٨ هبوطا كبيراً ويرجع هذا إلى أثر انخفاض النيل فقل المحصول .

٥ — قيمة الواردات فى عهد اسماعيل نحو ضعف ما كانت عليه من قبل، وهذا راجع إلى الرخاء الناتج عن نمو الانتاج الزراعى وازدياد عدد السكان وتحسن مستوى المعيشة وكثرة الأعمال العامة التى قامت بها حكومة ذلك العهد .

٦ — ومن الظواهر البارزة الفرق الكبير بين قيمة الصادرات والواردات مما يدل على أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر ، ولكن يعادل هذا خروج الأموال الكثيرة من البلاد وخاصة فى عصر اسماعيل بصفة أقساط وفوائد وسمسرة عن الديون الكثيرة التى عقدها. وهكذا تكون الزيادة التى نلاحظها من مراجعة جدول التجارة الخارجية زيادة لم تؤد إلى النتائج الطبية التى كان ينتظر منها .

والجدول التالى يوضح لنا أهم الصادرات والواردات (١) :

الصادرات	النسبة المئوية	الواردات	النسبة المئوية
قطن وبذرة	٧٢	منسوجات	٣١
مواد غذائية	١٩،١	مواد غذائية	١٥
عقاقير وعطور ومواد صباغة	٤،٣	عقاقير وعطور	٢
منسوجات	،٧	مواد البناء	١٠
محاصيل صناعية أخرى	،٢	وقود	٦
بضائع أخرى	٣،٧	محاصيل صناعية أخرى	١٣
		بضائع أخرى	٢٣
المجموع	١٠٠	المجموع	١٠٠

(١) دكتور لهيطة . تاريخ مصر الاقتصادى ص ٢٢٦ (نقلا عن تقرير لجنة التجارة والصناعة الصادر سنة ١٩١٦ وهو خاص بسنة ١٨٧٠) .

ومن هذا البيان يتضح أن أكبر نسبة فى الصادرات هى القطن والبذرة ولا ريب أن ازدياد العناية بالرى بعد سنة ١٨٧٠ ساعد على الاحتفاظ بهذه النسبة وتخطيها . ومما يجدر ذكره أنه بعد هذه السنة يصبح السكر من الصادرات الهامة ويظل محتفظاً بمكانته حتى نهاية عصر إسماعيل . ويدل بيان الواردات على أهمية المنسوجات ومواد البناء لمواجهة حركة الانشاء الكبيرة .

وظلت إنجلترا أكبر عميل لمصر خصوصه بعدأن زاد إنتاج الأخيرة من القطن ، وبسبب التوسع العظيم الذى لقيته الصناعة القطنية فى الأولى . ويتضح مدى علاقات مصر مع الدول الأجنبية من البيان التالى [١] وهو خاص بالصادرات من القطن بالقنطار :

	سنة ١٨٧٠	سنة ١٨٧١	سنة ١٨٧٢
إنجلترا	٩٩٦,٧٩٨	١,٤٠٩,٤٧٢	١,٦٦٧,٣٨٥
النمسا	٥٨,١٥١	١١٦,٨٦٧	٩١,١٤٠
فرنسا	٧٨,٠٣٥	١٣٥,٩٥٤	١٨٦,٤٢٦
إيطاليا	٩٨,٤٠٠	١٦٧,٠٧٣	١٤٣,٩٦٤
تركيا	٢,٥٣٢	٤,٨٠٦	—
روسيا	—	١١,١٣٠	٦٢,٦٧٦
الشام	—	١٥٠	—

ويتضح من هـــذا البيان أن انجلترا كانت تستولى على أكبر نسبة من محصول البلاد وفاقت فرنسا كثيراً بعد أن كانت النسبة بينهما متقاربة نوعاً فى عهد محمد على . ونلاحظ كذلك ازدياد العلاقات مع إيطاليا حتى اقترب الصادر إليها مما كان يرسل إلى فرنسا . وفى الوقت الذى تضاءلت فيه الصادرات إلى تركيا دخلت النمسا والروسيا إلى الميدان واجتذبتا جانباً من القطن المصرى اليهما وأخذت العلاقات معهما تنمو باطراد .

---

(١) Charles Roux : La Production du Coton en Egypte, p. 102.

الفصل الخامس

المالية العليا والغزو الاقتصادى

(١٨٥٠ — ١٨٨٠)

أوضحنا فى الفصل السابق كيف عمل خلفاء محمد على باشا على تحقيق مبادىء السياسة الاقتصادية المعروفة باسم laisser-faire والقائمة على إطلاق حرية التجارة والعمل، وشاهدنا الآثار التى ترتبت على تطبيق هذه السياسة الجديدة من اصلاحات كبيرة فى مختلف مرافق الحياة الاقتصادية ، ونشاط شمل الزراعة والمواصلات والتجارة ، وازدياد الثروة الأهلية ، وارتفاع مستوى حياة المجتمع نسبياً ، واتصال المصريين بالحضارة الغربية حتى يستطيعوا أن يقتبسوا منها محاسنها لو أحسن توجيههم . ولكن هناك ناحية أخرى قاتمة لهذه الصورة التى رسمناها ، إذ فى هذه الفترة عملت أوربا ممثلة فى حكوماتها والرأسماليين من أهلها على غزو هذه البلاد والسيطرة على اقتصادياتها . وأخذ الأوربيون ينظرون إلى مصر كمكان صالح للاستغلال . ولما تمكن لهم الأمر بفضل أموالهم عملوا على التدخل فى شؤون البلاد وبدأ صراع عنيف بينهم وبين اسماعيل باشا أحسن الدكتور محمد صبرى وصفه فى هذه العبارة : (١)

"Si la lutte entre Mohamed Ali et l'Europe avait été injuste et tragique, la lutte entre Ismail et l'Europe était, dans toute l'acception du mot, scandaleuse. D'un côté, on assiste au spectacle d'un viceroyauté diminué, de l'autre de gouvernements épousant la cause des usuriers et des aventuriers, afin dexploiter l'Egypte et de prendre sa succession dans toute l'étendue de la vallée du Nil".

وفى الحقيقة لقد بدأت عملية الاستغلال هذه على يد ما اصطلح الكتاب على تسميته « المالية العليا » la haute finance وأخذت مصر تنحدر سراعاً نحو الهوة التى حفرت

---

(١) L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 31.

لها وعجز أولو الأمر عن إدراك العواقب لسياسة اللين والتساهل والكرم مع غير المصريين من العناصر التى لاتعنى إلا بمصالحها الذاتية ، ولم تكن لهم الصلابة الكافية لإنقاذ الموقف والقضاء على الشباك المنصوبة . فانتهى الأمر بأن تولى الأوربيون الإشراف على المالية المصرية وتلا ذلك تدخل الأجانب لعزل اسماعيل عن العرش ، الأمر الذى كان صدمة عنيفة لشعور المصريين . وأخيراً تمت الخطوة النهائية عام ١٨٨٢ حين انتهزت انجلترا فرصة الأحداث الداخلية المعروفة بثورة عرابى وأطلق أسطولها نار مدافعه على ميناء الأسكندرية الأعزل ، وبدون أدنى استفزاز من جانب السلطات المصرية نزل الجنود الانجليز إلى البر ، وبذا بدأ الاحتلال البريطانى لهذه البلاد .

(١) الأموال الاجنبية فى مصر

خرجت مصر من عصر محمد على خالية من الديون ولكن الأموال لم تكن متوافرة فى أيدى الأهلين ، ولهذا لجأ خلفاؤه إلى الاقتراض حتى يتسنى لهم تنفيذ برامجهم الإصلاحية . كما أن نهضة مصر فى عهدهم وتقدم الزراعة والتجارة وغيرهما ، كل هذا أفسح المجال أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

وبسبب استقرار الأمن والنظام كثرت هجرة الأجانب إلى مصر وكانت الجالية اليونانية كبيرة العدد إذ كان اليونانيون حين استقلالهم معتبرين من الرعايا العثمانيين ثم كثر ورودهم أثناء القرن التاسع عشر (١) واستوطنوا الموانى والمدن الكبرى وتغلغلوا فى داخلية البلاد واشتغلوا بالتجارة وإقراض الأموال للفلاحين .

وكان من أثر ازدياد العلاقات التجارية فى عهد محمد على أن دب النشاط فى الإسكندرية حتى زاد عدد سكانها من ١٥,٠٠٠ نسمة فى سنة ١٨٢٠ إلى ٦٠,٠٠٠ سنة ١٨٤٠ . وكانت المؤسسات التجارية الهامة فى أيدى الأجانب ومنها مصارف تجارية وشغل الأجانب مركزاً ممتازاً فى البلاد غير أن نشاطهم لم يقتصر على الأعمال التجارية بل تعداه إلى القيام بعمليات التسليف سواء للحكومة أو الأفراد بسبب تحريم الشريعة الإسلامية الربا على أتباعها .

اقتصر عمل المصارف فى أول الأمر على المعاملات مع الحكومة والتجار الأجانب ،

---

(١) قدر كلوت بك عددهم بأربعين ألفاً فى سنة ١٨٤٠ .

ثم اتسع نطاق نشاطها بعد إصلاح سنة ١٨٧٥ الذى كفل الضمانات اللازمة للاعتراف قانوناً بالديون وفوائدها مع تحديد الحد الأقصى للفائدة القانونية بواقع ٩ ٪ ، غير أن جهل المصريين إذ ذاك بأعمال المصارف واستخدام اللغة الأجنبية فى المعاملات والمكاتبات وتمتع الأجانب بالامتيازات المختلفة ، كل هذه عوامل جعلت المصريين موضع الاستغلال ، وبذا خرجت أراض كثيرة من أيديهم . وإلى جانب المصارف المعروفة كان المقيمون الأجانب يقرضون الفلاحين بفوائد باهظة واشتدت عملية التسليف بعد هبوط أسعار القطن على أثر انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، كما تشددت حكومة اسماعيل فى جباية الضرائب الكثيرة وأحياناً فى غير المواعيد الملائمة مما يدفع بالملاك إلى الاقتراض ورهن أملاكهم مقابل ذلك .

وكان أول مصرف تأسس على نظام شركات المحاصة هو Bank of Egypt ثم جاءت حاجة الحكومة فى عهد اسماعيل إلى الأموال حافزاً على إنشاء كثير من البنوك (١) ، وعن طريقها تدفقت ملايين الجنيهات إلى مصر على هيئة قروض للحكومة بحيث وصل الدين العام فى نهاية الفترة التى نحن بصددها إلى مائة مليون من الجنيهات .

وإلى جانب المصارف تكونت شركات مختلفة للقيام بالخدمات العامة وبعض الأعمال الصناعية . ففى عهدى سعيد واسماعيل نال الأجانب امتيازات بمد القاهرة والاسكندرية بالماء والغاز ثم امتد الامتياز إلى مدن أخرى . وكان القائمون بالعمل فى بادىء الأمر جماعة من الماليين الفرنسيين ثم أعيد تأسيس شركة مياه الأسكندرية برأس مال انجليزى . وفى سنة ١٨٦٠ حصلت شركة انجليزية على امتياز إنشاء خطوط تليفونية فى مصر . ومن الشركات التى ظهرت فى هذا العهد شركة سكة حديد الرمل وتكونت فى عام ١٨٦٠ وتحولت بعد عامين إلى شركة الخطوط الحديدية بين الرمل والأسكندرية .

---

(١) تأسست Anglo-Egyptian Banking Company سنة ١٨٦٤ برأس مال قدره ½ مليون من الجنيهات ، وأنشىء فى سنة ١٨٦٧ فرع للبنك العثمانى الامبراطورى ، وفى نفس السنة تأسس « بنك الإسكندرية التجارى » وتلاه بعد زمن وجيز « البنك الفرنسى المصرى » وافتتح بنك Crédit Lyonnais فرعا له فى مدينة الإسكندرية ثم افتتح فرعا آخر بالقاهرة فى سنة ١٨٧٥ .

وأنشئت الشركة المجيدية للنقل البحرى فى البحرين الأبيض والأحمر والشركة المصرية للملاحة التجارية فى داخلية البلاد (١) . وكذلك أنشأ كثير من الأجانب مصانع لتحضير المنتجات المصرية كمحالج القطن ومطاحن الدقيق ومصانع تبييض الأرز . وكانت الآلات المستعملة فى مصانع السكر فرنسية وكذلك كان المهندسون المشرفون على العمل فيها من الفرنسيين .

٢ — قناة السويس

ليست فكرة وصل البحرين الأحمر والأبيض وليدة العصر الحديث ، إذ تحدثنا المصادر عما قام به القدماء من وصل النيل بالبحر الأحمر بطريق مائى . ولما فتح العرب مصر فى النصف الأول من القرن السابع الميلادى عمل عمر بن العاص على إعادة حفر هذه القناة التى كانت قد طمرت ، وسميت بخليج أمير المؤمنين ، وكان الغرض من هذا العمل تسهيل نقل الغلال إلى بلاد الحجاز . وظل الخليج قائما بأداء مهمته إلى أن تراءى للخليفة العباسى المنصور أن يقضى عليه فأمر بردمه ، قيل لأنه أراد أن يمنع وصول المؤن إلى بلاد الحجاز حيث نشبت ثورة علوية ، وقيل ليحول التجارة الشرقية عن طريق مصر لصالح بغداد . وتحالف الزمن ورمل الصحراء حتى جف هذا الطريق المائى . ويقال إن البنادقة فكروا فى حفر قناة عبر برزخ السويس حتى تعود التجارة الشرقية إلى طريق مصر بعد أن تحولت عنه نتيجة لكشف طريق رأس الرجاء الصالح .

ولما فتح الفرنسيون مصر فى نهاية القرن الثامن عشر أسرعوا بدراسة مشروع وصل البحرين وتوجهت بعثة علمية برياسة المهندس ليبير إلى منطقة برزخ السويس وقامت بابحاث هندسية قيمة اعتمد عليها فرديناند دلسبس فيما بعد . إلا أن خطأ حسابياً يتعلق بمستوى

---

(١) جاء فى كتاب « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة » للدكتور محمد فهمى لهيطه ص ٢١٤ ما يأتى: يبلغ عدد الشركات المنشأة فى عهدى سعيد واسماعيل ١٥ شركة ويبلغ رأس مالها الاسمى ١٢٠٣٤٥٠٠ من الجنيهات وإذا استبعدنا رأس مال شركة قناة السويس (وقدره ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) كان الباقى ٤٠٣٤٥٠٠ جنيه . فاذا حسبنا أرباحا بمعدل ٥ ٪ سنويا على هذ المبلغ (وهو أقل مايمكن تقديره) كان ما يخرج من مصر سنويا فى هذا العهد أرباحا لرؤوس الأموال الأجنبية ٢٠١٧٢٥ جنيها » .

البحرين أدى إلى توقف المشروع ، وبعد ذلك بسنوات صحح هذا الخطأ وعرض الأمر على محمد على باشا مع بيان المزايا التى تعود على بلاده من إتمام عمل من هذا القبيل ، ولكنه أبى الموافقة على المشروع حتى لاتصبح مصر عرضة لأطماع الدول . وبعبارة أخرى رفض أن يشق فى مصر بسفوراً آخر وهو يعلم أطماع الدول الكبرى فى الامبراطورية العثمانية بسبب المضايق . أضف إلى هذا أنه كان يعلم مدى معارضة انجلترا لمثل هذا المشروع خاصة وأن الذين سيتولون العمل من الفرنسيين الأمر الذى يزيد من نفوذ دولتهم فى مصر ويجعلها مسيطرة على طريق الوصول إلى المتلكات البريطانية فى الشرق . ولذا نرى محمداً علياً يرفض ماعرض عليه بطريقة تنم عن الدهاء والبراعة السياسية ، إذ اشترط موافقة جميع الدول التى يعنيها أمر مصر . وقيام مصر بحفر القناة على أن تؤول ملكية هذا الطريق المائى اليها . ومن بدهى القول أن هذه الموافقة الإجماعية من جانب الدول كانت ضرباً من المستحيل . كما أن نفقات المشروع لاقبل لمصر بتحملها مطلقا . وكذلك لم يكن من يهمهم الأمر وبخاصة من الفرنسيين يفضلون انتقال ملكية القناة إلى مصر .

ولما اعتلى عباس الأول العرش أعيد عرض الأمر عليه فأعرض عنه إعراضاً تاماً لأنه لايثق بفرنسا مطلقاً بعد موقفها من محمد على ، ولأنه ينفر من الأجانب ومشروعاتهم بطبيعته . كما أن نفوذ انجلترا فى عهده كانت له الغلبة . غير أن تولية سعيد باشا كانت نعمة الهية فى نظر فرديناند دلسبس الذى أسرع إلى مصر مهنئاً صديقه القديم . وانتهز الفرصة لإقناعه بفائدة المشروع . ونجح فى الحصول على امتياز بالعمل فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . وهنا أنعم الإمبراطور نابليون الثالث بوسام اللجيون دونور على سعيد باشا .

وكان المهم فى نظر دلسبس التغلب على معارضة الدول وبخاصة انجلترا . والسعى لدى الباب العالى حتى يصادق على المشروع . ولكن انجلترا أخذت تنصح الباب العالى بالرفض ونبهته إلى أن القناة قد تؤدى فى مستقبل الأيام إلى انفصال مصر عن الدولة العثمانية . أما حكومة السلطان نفسها فلم تكن لها ثقة بالموضوع إطلاقا وتخشى أن يثير نزاعا لا مصلحة لها فيه وأن يمكن لفرنسا فى البلاد ، وأرسل رئيس الوزراء خطاباً إلى سعيد باشا يرجوه الامتناع عن الإقـــدام على مشروع كهذا وجاءت فى كتابه العبارات التالية « وتذكروا الثمن الذى دفعه والدكم مقابل الثقة التى وضعها فى هذه الدولة . . . إن فرنسا

لأعجز عن أن تعمل شيئاً فيه خيركم أو ضرركم ، بينما تستطيع إنجلترا أن تلحق بكم الكثير من الأذى [١] » .

لم يصغ سعيد إلى هذه النصيحة إذ أدخل دلسبس فى روعه أن القناة ستخلد اسمه فى سجل التاريخ ، وتسبغ عليه مجداً لا يبلى على مر الزمان ! ، وأنها قد تحقق له الانفصال عن تركيا والحصول على الاستقلال . وكان رده على الإرشاد والتحذير أن منح صديقه الفرنسى امتيازاً آخر أكثر تفصيلا (٥ يناير ١٨٥٦) .

هكذا بدأ المشروع الذى أصبح خطراً على مصر الحديثة . فقد أوقع مصر فى الارتباك المالى وفتح أعين الدول وإنجلترا خاصة على أهمية مصر من جديد، وبذا مهد السبيل للاحتلال البريطانى. إن انجلترا التى لم تسع جدياً من قبل إلى احتلال هذه البلاد ما دامت أبعدت أى نفوذ أوربى قوى عنها وحالت بين محمد على والانفصال عن الدولة العثمانية أدركت بعد افتتاح القناة للملاحة الدولية أن لا بد لها من السيطرة على هذا الشريان المائى البالغ الخطر بالنسبة إلى امبراطوريتها . فلما بدأت حركة الاستعمار فى أواخر القرن التاسع عشر ، وهى من نتائج الثورة الصناعية ، وأخذت الدول الأوربية تسعى إلى إقتسام ما تبقى من العالم، رأت انجلترا أن مصر لا بد أن تكون من نصيبها .

ولعل أكبر خطأ وقع فيه سعيد أنه لم يحتط للمستقبل وذلك بشأن الطريقة التى تتبع فى الفصل فى أى نزاع قد ينشأ بينه وبين الشركة . وسنرى إلى اى حد كان إغفال هذا الأمر ذا نتائج خطيرة بالنسبة الى البلاد وإلى ماليتها .

أخذ دلسبس بصفة جدية فى تكوين الشركة التى تتولى العمل وبذا يوقف الدول أمام الأمر الواقع . وتقرر أن يكون عدد الأسهم ٤٠٠,٠٠٠ . وأعلنت فرنسا أنها تكتتب بما قيمته ٥٢ ٪ من الأسهم . وبرغم ما اشترته الدول الأخرى وما وعد سعيد بشرائه تبقى ٨٥٥٠٦ سهم وهى المخصصة لبريطانيا العظمى والولايات المتحدة . ولكن دلسبس أعلن أمام مجلس ادارة الشركة فى جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٥٨ أن رأس المال قد غطى

---

(١) Sabry ; L'Empire Egyptien sous Ismail, p. 57.

بأكمله . وكان هذا التصريح غير صحيح ولكنه صرح أن الباشا وعد بشراء الأسهم المخصصة لانجلترا وغيرها فى حالة عدم بيعها ، ومع ذلك لم تصادق تركيا على عقد الامتياز . وهنا لجأ دلسبس إلى الإمبراطور نابليون الثالث يطلب وساطته فى الأمر . وفى الوقت نفسه نجح فى حمل والى مصر على شراء ١٧٣,٦٤٢ سهم . ولما كانت الخزانة المصرية خاوية اضطرت الحكومة المصرية إلى الاستدانة واقترضت مبلغا كبيراً فى سنة ١٨٦٠ من أحد البيوت المالية الفرنسية . وفى سنة ١٨٦٢ عقـــد سعيد باشا قرضاً باسم الدولة قدره ٣,٢٩٣,٠٠٠ جنيه وهكذا كانت القناة حجراً أول فى بناء الدين المصرى .

لو أن سعيد باشا رفض شراء الأسهم الباقية لوجد تأييداً قوياً من الدولة البريطانية ولأخفق المشروع منذ البداية ولنجت البلاد مما تحملته من التضحيات الجسيمة ، ولكنه نظر إلى مجده الشخصى وآمن بما قيل له من أن القناة ستكون خطوة فى سبيل الانفصال عن الدولة العثمانية .

أما أهم شروط عقد الامتياز فهى :

١ — مدة الامتياز ٩٩ سنة تنتقل بعدها ملكية القناة إلى الحكومة المصرية .

٢ — تتولى الشركة حفر ترعة تخرج من النيل وتصل إلى منطقة القناة على أن تكون هذه الترعة العذبة ملكا للشركة .

٣ — بمقتضى المادة السابعة فى الفرمان الأول والعاشرة فى الفرمان الثانى تتنازل الحكومة المصرية للشركة عن جميع الأراضى اللازمة لحفر الترعتين دون أن تدفع لذلك ثمناً أو ضرائب . وعلى الشركة أن تدفع التعويض اللازم للأفراد الذين قد يقتضى تنفيذ هذا الشرط أن تنزع ملكية أراضيهم .

٤ — أما فيما يختص بالعمال اللازمين للعمل فقد جاء بشأنهم ما يأتى : « تقدم الحكومة المصرية العمال اللازمين بناء على طلب المهندسين وحسب حاجات العمل » .

٥ — للشركة الحق فى استيراد الآلات اللازمة للعمل مع الإعفاء التام من أى رسوم جمركية .

٦ — أما حصة مصر فهى ١٥ ٪ من صافى الأرباح.

وإن نظرة بسيطة إلى هذه الشروط ترينا مبلغ الاجحاف الذى تتميز به بالنسبة إلى مصر، وإلى أى حد لم تكن حكومة ذلك العهد تدقق فى منح هذه الامتيازات ذات الارتباط الوثيق بحياة البلاد ومستقبلها، ولسنا ندرى ما ذا يكون الحال لو أنها استعانت بفقهاء أجانب عرفوا كيف يناقشون هذه الشروط بما يتفق ومصلحة مصر.

وأول ما يسترعى التفاتنا طول مدة الامتياز إلى حد لا مبرر له، أما عن انتقال ملكية القناة إلى الحكومة المصرية فيما بعد فمسألة ليست من السهولة بالقدر الذى يخيل للكثيرين، فهناك نص على أن تقوم الحكومة المصرية بشراء المهمات وغيرها، ولا بد أن تغالى الشركة فى تقدير أثمانها مما قد تعجز الحكومة المصرية عن دفعها، ولو لجأنا إلى التحكيم فقد رأينا نتيجة مثل هذا العمل. وحتى فى حالة عودة القناة إلى مصر فان فائدتها قد تكون موضع الشك: أليس من الجائز إذن أن ترى الدول من صالح التجارة الدولية والتعاون السلمى العالمى أن تخفض رسوم المرور إلى حد لا يعود على مصر بفائدة لها قيمتها؟ وإذا قررت الدول ذلك فى مؤتمر عام فهل تستطيع مصر إذ ذاك أن ترفض التقيد بالقرار؟ وأليس من المحتمل أن تفكر دولة أخرى كبريطانيا مثلا أن تحفر قناة مقابلة تنتهى إلى خليج العقبة؟ هذه كلها أسئلة توضح لنا مبلغ صعوبة الأمر فى مستقبل الأيام، وإن كنا نرجو ألا يتحقق واحد منها.

أما عن الترعة العذبة فلا ريب أن هذه من الأعمال العامة النفع التى تتولاها الحكومات لأنها تتصل بمصالح الأهلين وقد تلجأ الشركة فى المستقبل إلى بيع ماء الرى للمصريين. وأغرب من هذا ذلك النص على انتقال ملكية جزء من أراضى الدولة إلى شركة القناة ولم يكن لسعيد أن يجيز هذا التنازل بموجب التبعية للدولة العثمانية. وإن معنى هذا النص — وبخاصة إذا توسعت الشركة فى تطبيقه — انشاء مستعمرة أجنبية فى شرقى الدلتا وبعبارة أخرى تكون هناك حكومة أجنبية داخل الحكومة الوطنية، وهو الأمر الذى لم يتنبه سعيد باشا لخطورته فى المستقبل.

وتعهدت الحكومة المصرية أن تساعد الشركة فى الحصول على عدد مناسب من العمال المصريين ولكن دلسبس فسر الأمر على أنه إلزام للحكومة بتقديم هذا العدد، ولما كان

الأجر الذى يتناولونه أقل من تكاليف استخدام الآلات ، لجأت الشركة إلى تسخير نحو ٢٠,٠٠٠ من الفلاحين ، وكانوا يشتغلون فى أحوال صعبة وجو قاس ، واضطر هذا حكومة مصر إلى استعمال السخرة على نطاق واسع حتى يتسنى إعداد العمال الذين يقضون حياتهم فى خدمة الشركة .

وكان إعفاء الواردات من الرسوم الجمركية ، واستغلال المناجم والمحاجر بلا مقابل ، أمراً فيه خسارة كبيرة على مالية الدولة . ومع كل هذه المزايا العظيمة التى أغدقت على الشركة لم تزد حصة مصر من صافى الارباح عن ١٥ ٪ ، وهو نصيب متواضع إلى حد كبير !

فلما اعتلى اسماعيل العرش كان أول شىء وجه إليه تفكيره واهتمامه هو شركة قناة السويس . ولم يكن اسماعيل من خصوم القناة أو ممن يقيمون العراقيل فى سبيل إتمام المشروع ، ولكنه أراد أولا إلغاء شروط الترعة العذبة والأراضى والعمال . والذى دفع الخديو إلى المعارضة أن فى شرط الأراضى اعتداء على السيادة المصرية ، وهو الشرط الذى حمل الباب العالى على عدم الموافقة على الامتياز كما أثار مخاوف انجلترا . وقد أرسلت الحكومة العثمانية مذكرة فى ٦ ابريل سنة ١٨٦٣ تحتج على هذا التنازل ، وجاء فيها أن أى حكومة لديها أدنى شعور بالاستقلال وأقل إدراك لواجباتها لا تستطيع الموافقة على عمل من هذا القبيل . أما عن مسألة العمال فقد رأى اسماعيل ألوفا من العمال ينزعون من القرى ويرسلون إلى العمل فى مشروع الشركة الأمر الذى يعود بالخسارة على الزراعة. أضف إلى هذا أن المرض كان ينتشر فى صفوفهم فإذا ما عاد الأحياء منهم إلى قراهم نقلوا معهم العدوى مما يعرض الحالة الصحية فى داخل القطر لأكبر الأخطار .

هنا تقدم إسماعيل إلى الشركة بمطالبه معتمداً على تأييد الباب العالى وإنجلترا له ، وبدأ صراع بين الطرفين ، إذ أخذ دلسيس يعارض فى قبول هذه المطالب ولجأ إلى وساطة الامبراطور نابليون الثالث ، وأخيراً وافق إسماعيل على تحكيم الامبراطور فقضى الحكم لمصر بتحقيق مطالبها على أن تدفع للشركة تعويضاً قدره ٣,٣٦٠,٠٠٠ جنيه . ولعل تاريخ التحكيم لا يحتوى على مثل هذا القرار فى ابتعاده عن جادة الحق والعدل ، ولكن الواقع أن الشركة كانت فى حالة مالية سيئة قد يتعذر معها إتمام المشروع فقضى لها نابليون بهذا المبلغ الضخم

حتى تتمكن من مواصلة العمل ، وبعبارة أخرى تعين على مصر أن تساهم بأكبر نصيب فى هذا المشروع .

واصلت الشركة بعد ذلك عملها بنشاط حتى تم حفر القناة ، وافتتحت للملاحة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ (١) باحتفال عظيم قيل إنه كلف الحكومة المصرية نحو مليون جنيه ، وبطبيعة الحال لم تكن الموارد العادية للبلاد فى حالة تسمح لها بإنفاق هذا المبلغ الضخم ، والذى لم تكن لها أدنى مصلحة فى إنفاقه .

بيع أسهم مصر فى قناة السويس وموقف انجلترا

بسبب قروض إسماعيل الخارجية والداخلية كان مركز المالية المصرية فى سنة ١٨٧٤ سيئاً إلى حد كبير وهبطت أسعار السندات المصرية هبوطاً كبيراً فى البورصة (نوفمبر) . وهنا فكر إسماعيل فى الحصول على المال عن طريق ما تملكه مصر من أسهم فى شركة قناة السويس . وقد كان فى الأصل يرمى إلى الحصول على قرض بضمانتها فلما أخفق فى هذا ألفى نفسه مضطراً إلى بيعها نهائيا ، وبدأت المفاوضات مع المسيو Edouard Dervieu المالى الفرنسى المقيم فى الاسكندرية ، وأخذ الأخير يتصل بالبيوت المالية فى باريس ولكنه لم يوفق إلى إتمام هذه العملية ، فلجأ إسماعيل إلى دلسبس الذى حاول أن ينال تأييد المسيو Léon Say وزير الخارجية الفرنسية ، وهذا تردد أولا وأنهى الخبر إلى إنجلترا التى ردت

---

(١) فيما يلى إحصاء بعدد السفن التى عبرت القناة فى سنوات مختلفة :

السنة	عدد السفن
١٨٧٠	٤٨٦
١٨٨٠	٢٠٢٦
١٨٩٠	٣٣٧٩
١٩١٠	٣٤٤١
١٩٢٦	٩٨٠
١٩٢٩	٦٢٧٤
١٩٣٥	٥٩٩٢
١٩٣٦	٥٨٧٧

وهذا أكبر عدد عبر فى عام واحد ثم هبط من سنة ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ وزاد بعد سنة ١٩٣٣ .

بأنها تعتبر ما تملكه فرنسا من أسهم الشركة كافياً . وهنا رأى ساى أن إتمام الصفقة على يد المصارف الفرنسية فيه إغضاب لانجلترا وهو حريص ألا يتم هذا وإلا زادت عزلة فرنسا وضعف مركزها كثيراً فى أوربا ، وهى لم تخلص بعد من آثار هزيمتها فى حرب السبعين .

فلما اطلعت انجلترا على رغبة اسماعيل فى بيع الأسهم بادرت الى العمل وبسرعة كبيرة . لقد كانت انجلترا طيلة القرن التاسع عشر حريصة على إبعاد نفوذ أى دولة أوربية عن مصر ، وقاومت مشروع القناة لأنها لم تكن واثقة تماماً من نجاحه ، كما أن تنفيذه على يد الفرنسيين معناه زيادة نفوذ دولتهم فى مصر ، ولكن لما فتحت القناة تغير موقف انجلترا وأخذت تنظر باهتمام الى هذا الشريان المائى العظيم الأهمية بالنسبة الى المواصلات الامبراطورية وتطلعت الى مصر . وينبغى أن نذكر أن أوربا فى أواخر القرن الماضى ، بعد أن تخلصت من كثير من مشاكلها الداخلية وأخذت بمظاهر الانقلاب الصناعى الحديث ، حدث فيها نشاط استعمارى كبير يرمى الى توزيع ما تبقى من العالم مما لم يصل اليه أو يسيطر عليه النفوذ الأوربى ، وفعلا بدأ تقسيم افريقية وغيرها ، واهتمت فرنسا بإقليم المغرب والجهات الواقعة إلى جنوبه ، واعتبرت انجلترا مصر وقناة السويس منطقة نفوذ لها . ومن المؤكد أن شراء الدولة البريطانية لأسهم القناة عمل له مغزاه السياسى .

بمجرد أن نمى الخبر الى الوزارة البريطانية أسرعت فأرسلت فى ١٦ نوفمبر تعليماتها إلى قنصلها فى مصر Major General Stanton أن يبذل جهده لوقف المفاوضات بين حكومة اسماعيل والماليين الفرنسيين ، وتوجه القنصل فعلا إلى نوبار باشا الذى وعد بإيقاف المباحثات الدائرة لمدة ثمانية وأربعين ساعة . وفى ١٩ نوفمبر دارت المفاوضات بين ستانتون والحكومة المصرية ، وانتهت فى ٢٣ من الشهر نفسه بموافقة الخديو على بيع ما تملكه مصر من الأسهم لإنجلترا وجاءت موافقة الحكومة الانجليزية فى صباح يوم ٢٤ وتمت العملية فى ٢٥ نوفمبر ، وفى اليوم التالى مباشرة نقلت الأسهم فى سبعة صناديق إلى دار القنصلية البريطانية ومنها حملت إلى لندن . أما الثمن الذى بيعت به الأسهم لانجلترا فهو ٣,٩٧٦,٤٠٠

جنيه (١) ، وتعهدت الحكومة المصرية أن تدفع سنوياً مبلغاً قدره ١٩٨،٨٢٨ جنيه لمدة ١٩ سنة مقابل فائدة الأسهم ، وكان اسماعيل قد رهنها من قبل .

ويلاحظ أن الوزير الانجليزى دزرائيلى أنهى هذه العملية دون الرجوع إلى البرلمان ولم يطلب موافقة أعضاء الوزارة . وحصل على المال بصفة شخصية من صديقه روتشيلد . ولما اجتمع البرلمان البريطانى وافق على هذا العمل بحماس شديد وذلك فى جلسة ٢١ فبراير سنة ١٨٧٥ . وكان للبرلمان الحق أن يغبط نفسه على نجاح دزرائيلى فى هذا العمل العظيم الشأن من وجهة نظر المصالح البريطانية . لقد كان الإجراء الذى اتخذه الوزير الإنجليزى شاذاً فى كافة مراحله إذ ليس له أن يعقد صفقة مالية بهذا القدر الكبير دون الرجوع إلى السلطة التشريعية ، فهو إذن قد خرج على التقاليد وعرض أموال الدولة للخطر بالاشتراك فى عمل تجارى قد يعود منه ربح أو ينتهى بخسارة . ولكن الرجل بعيد النظر فهو واثق أولا من نجاح الشركة مطمئن إلى مستقبلها ، وفى الوقت نفسه كان همه الأول أن يخدم انجلترا قبل كل شىء .

وليس أدل على الطابع السياسى الذى امتازت به هذه الحركة من قول صحيفة التيمس فى عددها الصادر فى ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ والذى أعلنت فيه نبأ شراء الأسهم : « إن الجمهور فى هذا البلد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذى قامت به الحكومة الانجليزية من نواحيه السياسية لا التجارية . سيعده مظاهرة وشيئاً أكثر من مظاهرة . سيعده إعلاناً لنياتنا وشروعا فى العمل على تحقيقها . إن من المستحيل أن نفكر فى شراء أسهم قناة

---

(١) يكفى لبيان الربح المادى الذى جنته انجلترا من هذه الصفقة أن نذكر أن هذه الأسهم التى اشترتها بمائة مليون فرنك فقط زادت قيمتها الى ٨٠٠ مليون فى سنة ١٩١٠ أى فى فترة ٣٥ عاما فقط . وقد دافع كرايتس عن العملية بقوله : « إن الأسهم التى كانت ملكا خاصاً له — أى لاسماعيل — لم تكن تدر عليه درهماً واحداً لأن الحكم الذى أصدره نابليون قضى بأن تستولى الشركة على كل درهم من الأرباح حتى سنة ١٨٩٤ تعويضاً لها عما خسرته باعادة الأراضى المختلف عليها إلى الحكومة المصرية » (اسماعيل المفترى عليه من ترجمة فؤاد صروف ص ٥٩) . ولا نعتقد أن الدفاع قوى فان سعيد اقترض لشراء الأسهم مبلغاً لحساب الحكومة ، كما أن حكم نابليون راجع إلى قبول اسماعيل التحكيم وكان فى إمكانه أن يطالب بتحكيم شخص غير امبراطور فرنسا ، وأما أن الأسهم لن تدر ربحاً إلا بعد ١٩ سنة فأمر لا يبرر التنازل عنها فقد كان المشروع يبشر بأرباح وافرة .

السويس منفصلا عن علاقة انجلترا المستقبلة بمصر ، أو أن نفكر فى مصير مصر منفصلا عما يحوم حول الدولة العثمانية من المخاوف ... فإذا أدت القلاقل أو الاعتداء الخارجى أو فساد الإدارة الداخلى إلى انهيار الدولة العثمانية مالياً أو سياسياً ، فقد نضطر إلى أن نحتاط للمحافظة على سلامة ذلك الجزء من أملاك السلطان الذى تربطنا به علاقة قوية (١) . وكان دزرائيلى غاية فى الصراحة حيث قال فى جلسة ٢١ فبراير إن الغرض من العمل الذى قام به سياسى يرمى إلى تقوية دعائم الامبراطورية (٢) .

وهنا يحق أن نتساءل عن أثر حفر القناة فى مصر . حقيقة أصبحت مساحات واسعة كانت عديمة السكان تقريباً من المناطق ذات الأهمية ، وبعثت ترعتا الوادى والاسماعيلية الخصب والنماء فى إقليم كبير فى شرقى الدلتا ، وقامت مدن كبورسعيد والاسماعيلية وبور توفيق وزاد عدد السكان فيها ، ووجد الألوف من الأهلين أعمالا تتصل بالقناة والملاحة وأصبحت مصر ملتقى السفن التى تسافر بين الشرق إلى الغرب ، واشتد الاتصال بالمدنية الأوربية ، وأصبحت المسألة المصرية ذات طابع دولى . ولكن هذا لاينفى أن المشروع كان ضرراً كبيراً على البلاد ، فقد قدر Sammarco ما أنفقته مصر بسبب القناة بمبلغ قدره ٦٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه وهو خارج عن ثمن الأسهم التى اشترتها (٣) ؛ وسبب المشروع ارتباكا ماليا كبيراً للحكومة المصرية فاقترضت من أجله فى عهد سعيد ثم دفعت الغرامة من الاقتراض وهذه كلها كانت تدفع عنها فوائد كبيرة. وهلك الألوف من أبناء البلاد . ولما فتحت القناة أثرت لمدة على أرباح الخطوط الحديدية التى كانت تنقل بها التجارة بين البحرين الأحمر والأبيض . ولما ساءت حالة اسماعيل المالية باع ما يملكه من الأسهم وكان يعادل ٤٤ ٪ من المجموع الكلى إلى الحكومة الانجليزية فأصبح لانجلترا مصلحة مباشرة وأخذت تمهد الطريق حتى يتسنى لها السيطرة على مصر . وتم لها

---

(١) تيودور روزشتين : تاريخ المسألة (Egypt's Ruin) ص ٩ (نقلا عن الصحيفة المشار اليها).

(٢) Sammarco : Histoire de L'Egypte Moderne Tome III , p. 349

(١) Histoire de L'Egypte Moderne, Tome III, p. 288.

ذلك فى سنة ١٨٨٢ . أما حصة مصر فى الأرباح فقد رهنها اسماعيل لقاء مبلغ زهيد ثم بيعت فى عهد توفيق (١) . وبذا فقدت مصر كل شىء كان لها فى القناة (٢) .

(٢) الدين المصرى العـــام

كانت الديون المصرية من المسائل التى تناولها الكتاب والباحثون بالدرس والاستقصاء بسبب الآثار الخطيرة التى ترتبت عليها . وقد حمل الكثيرون على هذه السياسة وانتقدوا الذين جروا عليها واستشهدوا برأس الأسرة العلوية الذى لم يلجأ إلى سبيل الاقتراض طيلة حكمه الطويل برغم ماقام به من حروب وما أدخله من إصلاحات . والحق إن فى الحملة كثيراً من المغالاة ، فقد كانت سياسة محمد على الاحتكارية آخذة فى الانهيار فى العهد الأخير من حكمه وأصبح على ولاة مصر من بعده أن يعتمدوا على الموارد العادية للقيام بضروب الاصلاح التى رأوها لازمة للنهوض بالبلاد ورفع شأنها. ولما لم تكن هذه كافية لسد حاجاتهم لجأوا إلى الاجانب . وهم لم يبتدعوا أمراً جديداً فقد كانت دول كثيرة فى أوربا وغيرها تحذو هذا الحذو . ولسنا نجد ما يحول دون الانتفاع برؤوس الأموال الأجنبية لترقية موارد البلاد الاقتصادية ما دامت الاموال غير متوافرة فى أيدى الشعب . ولكن الذى نأخذه على ولاة مصر بعد عباس إنما هو التوسع فى الاستدانة وعدم اتخاذ الاحتياطات الكافية فى عقد القروض وعدم قصر الاقتراض على الحالات الضرورية وحدها .

وقبل أن نبحث الديون المصرية وبيان نوعها ومقدارها ودراسة النتائج التى تمخضت

---

(١) بيعت فى مارس سنة ١٨٨٠ بمبلغ قدره ٨٨٠٫٠٠٠ جنيه الى البنك العقـارى الفرنسى الذى أنشأ شركة خاصة لاستغلالها باسم Société Civile pour le Recouvrement du Canal Maritime de Suez Attribués au Gouvernement Egyptien.

وقد ربحت الشركة من وراء هذه العملية أرباحا طائلة فقد بلغ ماجنته فى سنة ١٩٢٨ مامقداره ١١٠,٦٢١,٧٤٦ من الفرنكات الذهب مع أنها اشترت الحصة بثنين وعشرين مليونا من الفرنكات. ولما عصفت بالعالم الأزمة الاقتصادية الكبرى التى اشتدت فى سنة ١٩٣١ استطاعت الشركة أن تحصل على أرباح قدرها ٩١,٨٤٩,٠١٤ فرنك أى أكثر من مليون وعشرين ألف جنيه وذلك فى سنة ١٩٣٢ . ومن هذه البيانات يتضح لنا مبلغ الخسارة التى أصابت مصر ببيع نصيبها فى أرباح شركة قناة السويس .

(٢) عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس صدر به مرسوم فى ٣١ يوليه سنة ١٩٣٧ وبمقتضاه تدفع الشركة للحكومة مبلغا سنويا مقداره ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ، وتعين عضوين مصريين فى مجلس إدارة الشركة وتوظف المصريين فى أعمالها .

عنها يتعين علينا أن نعرض للظروف المختلفة والأسباب المتباينة التى أدت إلى الاستدانة . ثم إلى تراكم الديون حتى وصلنا إلى الحالة التى استدعت التدخل الأجنبى فى شؤون مصر الداخلية .

عمل خلفاء محمد على باشا على تحقيق مبادىء السياسة الاقتصادية المعروفة باسم Laissez-faire والقائمة على إطلاق حرية التجارة والعمل . ولقد أثمرت هذه الخطة الجديدة بما ترتب عليها من إصلاحات كبيرة فى مختلف مرافق الحياة الاقتصادية ونشاط شمل الزراعة والتجارة والموصلات ، وازدياد الثروة الأهلية ، وارتفاع مستوى حياة المجتمع ، واتصال المصريين بالحضارة الأوربية . غير أنه فى هذه الفترة (١٨٠٠ — ١٨٨٠) عملت الرأسمالية الأوربية على غزو هذه البلاد والسيطرة على اقتصادياتها وبدأت عملية الاستغلال على يد ما اصطلح الكتاب على تسميته بالمالية العليا La haute finance ووقفت الحكومات الأوربية فى صف أصحاب رؤوس الأموال وإلى جانب رعاياها الذين وفدوا على مصر ، وبدأ صراع بين مصر والرأسمالية انتهى بانتصار الأخيرة .

واتخذ غزو أوربا الاقتصادى لمصر مظاهر مختلفة منها تدخل القناصل بالنيابة عن رعايا دولهم لدى السلطات المصرية ، واستخدام وسائل الضغط الدبلوماسى فى سبيل الحصول على تعويضات مالية كبيرة القدر عن أضرار وهمية ادعى بعض الأفراد تعرضهم لها واعتبروا الحكومة المصرية مسئولة عن وقوعها . ولعل سياسة المطالبة بتعويضات من أغرب حوادث التاريخ المصرى فى القرن التاسع عشر لأنها استغلال لامبرر له . ويبدو أن أول حادث من هذا القبيل كان فى عهد عباس الأول حيث طالب رجل يدعى روستى بتعويض عما ادعاه من ضرر أصابه أيام محمد على باشا ، ولم يكن لديه أى دليل على ذلك ولم يكن فى استطاعته أن يبت دعواه إذ لم يتعرض الرجل لأذى مطلقاً ، بل على النقيض من ذلك فقد كان موضع العطف من محمد على الذى أقاله أكثر من مرة من عثراته . وقد وقف أغلب القناصل فى صفه وتدخلوا لدى عباس باشا كى يحكم للرجل بما أراد ، ولكن الوالى أبى أن يجاريهم . فلما تولى سعيد العرش سارع الممثلون الأجانب إليه فقبل عرض الأمر على هيئة تحكيم قررت استحقاق المدعى لتعويض قدره أربعة ملايين من الفرنكات . وهكذا فتح الباب أمام الأجانب وظهر سعيد أمامهم بمظهر الرجل الذى يسهل التأثير عليه . ويظهر أن الحالة فى

عهده أخذت تسير من سيء إلى أسوأ حتى ألح قنصل انجلترا عام ١٨٦٠ فى إنشاء محكمة مختلطة للنظر فى دعاوى التعويض كى يخرج الأمر من أيدى الأجانب ويصبح القضاء فى يد جماعة من رجال القانون فتكون أحكامهم أدنى إلى الحق والعدالة .

ووفد على مصر الكثيرون من الأجانب واستغلوا ما امتاز به سعيد واسماعيل من طيبة قلب ورغبة أكيدة فى النهوض ببلادهما فحصلوا على امتيازات بانشاء شركات والقيام بمشروعات اقتصادية انتهى الكثير منها بالإخفاق والإفلاس وحمل القناصل الحكومة المصرية على دفع تعويضات أو شراء أسهم الشركات التى أفلست .

فهذه السياسة التى جرى عليها سعيد أوقعت البلاد فى الارتباك المالى الشديد إذ لم يكن فى استطاعته الوفاء بهذه الالتزامات من موارد مصر العادية فلجأ إلى الاقتراض من الممولين بواسطة أذون على الخزانة المصرية ، ثم تورط فى مشروع قناة السويس وساهم بقدر كبير فى رأس مالها مما أرهق مالية البلاد إرهاقا دفع بها إلى الاستدانة ، واضطر فى ١٨٦٠ إلى اقتراض دين خاص من أحد المصارف الفرنسية مقداره ٢٨ مليوناً من الفرنكات حتى يتمكن من سداد أقساط أسهم الشركة ، وفى سنة ١٨٦٢ عقد أول قرض رسمى فى تاريخ مصر ومبلغه ٢,٩٣٠,٠٠٠ من الجنيهات . وهكذا كان سعيد أول من سبب هذا الارتباك المالى حتى أنه مات مخلفا وراءه من الديون الثابتة والسائرة خمسة عشر مليونا من الجنيهات ، فضلا عن التزامات أخرى قبل شركة قناة السويس . هذه هى الحالة المالية التى واجهت اسماعيل عند اعتلائه العرش .

وفى عهد العاهل الأخير كان مشروع القناة كذلك من عوامل الارتباك إذ دفعه خلافه مع الشركة إلى تحكيم الامبراطور نابليون الثالث الذى حكم على مصر بدفع غرامة تزيد عن ثلاثة ملايين جنيه . ولما افتتحت القناة رسمياً للملاحة أقيمت حفلات رائعة كلفت البلاد أكثر من مليون . ومن المستحيل أن يتمكن اسماعيل من دفع الغرامة والإنفاق على الحفلات من موارد البلاد العادية .

وقد كثر الاقتراض وتراكمت الديون إلى حد لامثيل له فى تاريخ مصر فى السنوات التى ولى فيها اسماعيل عرش مصر ، ويرجع هذا إلى أسباب كثيرة . فقد كان الرجل

شديد الرغبة ، صادق النية فى رفع شأن البلاد ولذا قام باصلاحات واسعة النطاق فى مختلف النواحى (١)

ويقول الكتاب أمثال سامار كو وكرابيتس وسواهما إن من المستحيل الظن بإمكان القيام بهذه الاصلاحات جميعها من موارد البلاد العادية ، فضلا عن مواجهة المصروفات الضرورية الأخرى للإدارة والتعليم ودفع الجزية وغير ذلك . ولا شك أن الأعمال الاصلاحية كانت ذات أهمية لمصر وإن كان من المستحسن تنفيذها على مراحل . واذا كانت أحوال مصر قد تحسنت فى عهد الاحتلال واستقرت المسائل المالية فينبغى أن نذكر أن الفضل فى ذلك للإصلاحات التى أدخلها اسماعيل وبدت آثارها العظيمة تبدو للعيان بعد عصره .

غير أننا نأخذ على اسماعيل كرمه ونفقاته الشخصية كما تدل على ذلك دلالة واضحة القصور التى شيدها والحفلات التى أقامها . ولعل من أكبر عوامل الارتباك شأناً عدم وجود مخصصات للخديو وميزانية للموظفين ، ولذا لم يكن الحاكم يفرق بين أمواله الخاصة وأموال الأمة . ولو كان بمصر شىء من هذا القبيل مع رقابة برلمانية لما كان هناك سبيل الى التوسع فى الاقتراض والافراط فى الانفاق . أما الإدارة المالية فلم تكن تمتاز بالدقة ، بل كان بعض

---

(١) الأعمال

	التكاليف مقدرة بالجنيهات المصرية
قناة السويس	٦,٧٠٠,٠٠٠ وهذا خارج عن ثمن الأسهم التى اشترتها مصر
الترع	١٢,٠٠٠,٠٠٠
القناطر والجسور	٢,١٥,٠٠٠
مصانع السكر	٦,١٠٠,٠٠٠
إصلاح ميناء الاسكندرية	٢,٥٤٢,٠٠٠
أعمال مائية نفذت فى الاسكندرية	٣٠٠,٠٠٠
الخطوط الحديدية	١٣,٣٦١,٠٠٠
خطوط التلغراف	٨٥٣,٠٠٠
المنارات التى أقيمت بالبحرين الأبيض والأحمر وعددها خمسة عشر منارة	١٨,٠٠٠٠
جملة التكاليف	٤٦,٢٦٤,٠٠٠

أعوان اسماعيل لا يتصفون بالنزاهة واستغلوا ثقة الخديو فى إرهاق الشعب والاثراء على حساب الأموال العامة مما يؤدى إلى نقصها والالتجاء إلى الاقتراض . ولعل اسماعيل صديق الشهير بالمفتش خير مثال لهذا الطابع من الرجال . وفضلا عما تقدم فقد أرسل اسماعيل كثيراً من الحملات حتى تم كشف أعالى النيل وامتلاك أجزاء واسعة فى السودان ، وبذل جهوداً مضنية وأنفق أموالا طائلة فى سبيل مكافحة تجارة الرقيق . وأخيراً اشتبك فى حرب مع الحبشة لم تعد على مصر بشىء سوى الخسارة المادية والأدبية إذ منيت الحملة الأولى بهزيمة عسكرية شديدة فى مناطق الحبشة الجبلية . وللأسف كانت نفقات هذه الأعمال الحربية فوق طاقة موارد البلاد مما جعل الاستدانة لأجلها أمراً لا غنى عنه .

وحين نعرض لمسئولية اسماعيل جدير بنا ألا نغفل شأن العامل السيكولوجى فى الموضوع فقد بدأ عهده بموجة كبيرة من التفاؤل سببها ارتفاع أسعار القطن المصرى بسبب الحرب الأهلية الأمريكية ، والعمل على تنفيذ مشروع قناة السويس ، وزيادة رؤوس الأموال الأجنبية المستغلة فى التجارة والصناعة فى مصر . وهذه كلها كانت ظروفا شجعت الخديو على النظر إلى المستقبل بعين التفاؤل ، فلم يأبه كثيراً لاضطراب الحالة المالية الذى ورثه عن سلفه واعتقد إمكان التغلب عليه سريعا وبذا تورط فى مشروعات كثيرة . ولما أخذت الأحوال فى التغير لم يكن من السهل عليه النكوص عما بدأ واضطر إلى الاقتراض لمواصلة هذه الأعمال ولم يستطع التوقف عن الاستدانة ، لأنها سلسلة متماسكة تأخذ كل حلقة فيها برقبة الأخرى .

وليس من شك فى أن مسؤولية كبرى تقع على عاتق تركيا بصفتها الدولة صاحبة السيادة على مصر فهى أولا قد أشركت مصر فى حروب لم تكن للأخيرة أدنى مصلحة فيها ومن ذلك حرب القرم وإخماد ثورة كريت ، وإلى جانب هذا ما اعتاده الباب العالى ورجاله من انتظار الهدايا والرشاوى يقدمها إليهم اسماعيل حتى يتسنى له نيل الامتيازات التى تؤدى إلى تحقيق الاستقلال حتى بلغ ما أنفقه الخديو فى هذا السبيل قرابة مليون جنيه . وكذلك لا نشك أن الدولة العثمانية قد أخطأت حين أطلقت يد اسماعيل فى الاقتراض بضمانة موارده دون الرجوع إليها .

وأخيراً لا يسعنا إلا أن ننحى باللائمة على الدائنين الأجانب ، فقد كان الأفراد

يقرضون اسماعيل بفوائد باهظة بحيث أن الدين السائر قدر فى نهاية عهده بخمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات وقيمته الأصلية لا تزيد عن عشرة ملايين . أما المصارف فكانت تقدم له القروض بفائدة لا تقل عن ٧ ٪ فى وقت كانت الدول الأوربية الأخرى تقترض بفائدة دون هذه النسبة المئوية بكثير . ومع هذا فلم تتسلم الحكومة المصرية هذه المبالغ مطلقا بل كانت هناك مصاريف خصم وسمسرة وغير ذلك مما كان يستهلك جانباً كبيراً من القروض كما يتضح من الجدول التالى :

السنة	البيت المالى	القيمة الاسمية	ما تسلمته الحكومة المصرية فعلا
			(الجنيهات المصرية)
١٨٦٢	فرولنج وغوشن	٣,٢٩٣,٠٠٠	٤,٦٤٠,٠٠٠
١٨٦٤	« «	٥,٧٠٤,٠٠٠	٤,٨٦٤,٠٠٠
١٨٦٥	الأنجلو اجبشيان	٣,٣٠٠,٠٠٠	٢,٧٥٠,٠٠٠
١٨٦٦	فرولنج وغوشن	٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٦٤٠,٠٠٠
١٨٦٧	البنك العثمانى	٢,٠٨٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠
١٨٦٨	أوبنهيم	١١,٨٩٠,٠٠٠	٧,١٩٣,٠٠٠
١٨٧٠	بيشفشايم	٧,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
١٨٧٣	أوبنهيم	٣٢,٠٠٠,٠٠٠	١٩,٩٧٣,٠٠٠
	الجملة	٦٨,٧٩٧,٠٠٠	٤٦,٧٠٠,٠٠٠

أما الحكومات فكثيراً ما استخدمت نفوذها والضغط السياسى لصالح الماليين من رعاياها ، كما أننا نعجب لهذه الحكومات تشجع رعاياها على إجراء هذه العمليات المالية الضخمة مع حكومة محدودة الموارد المالية . حقيقة كان للأفراد الحرية الكاملة فى استثمار أموالهم أينما شاءوا ولكننا لانظن أنهم كانوا يقدمون على تعريضها للخطر إلا إذا كانوا واثقين من أن حكوماتهم ستقف إلى جانبهم إذا جد الخطر .

وتنقسم الديون التى عقدت فى تواريخ وظروف مختلفة إلى أنواع ثلاثة :

(١) الثابتة . (٢) السائرة . (٣) الداخلية .

أما الديون الثابتة فهى التى عقدتها الحكومة المصرية مع البيوت والمصارف المالية . وسنحاول تحليل الظروف التى أدت إلى الاتفاق بشأنها وسنقصر كلامنا على ما اقترضه اسماعيل :

(ا) قرض ١٨٦٤ : فى هذه السنة كانت مالية البلاد تنوء بأعباء جسام، فهناك أقساط وفوائد الديون التى خلفها سعيد ، ثم حدثت اتفاقات سنة ١٨٦٣ مع شركة قناة السويس ونفقات زيارة السلطان عبد العزيز لمصر ، فضلا عن الأعمال العامة التى بادرت حكومة اسماعيل إلى تنفيذها . وقد تقدم الماليون الفرنسيون إليه بمقترحاتهم ، فتردد طويلا فى الاقتراض وهو الذى صرح فى أوائل عهده بأنه سيتوخى الاقتصاد الشديد ، إلا أن الظروف المحيطة به كانت قوية . وأخيراً تعاقد مع بيت فرولنج وغوشن المالى على مبلغ قدره ٥،٧٠٤،٠٠٠ جنيه بضمان الإيرادات المتحصلة من مديريات البحيرة والدقهلية والشرقية ، ولم يتسلم منه إلا ٤،٨٦٤،٠٠٠ ، ودفع من الالتزامات التى عليه ٣،٣٩٣،٠١٢ فلم يتبق لديه إلا ١،٤٧١،٠٥١ جنيه .

(ب) فى سنة ١٨٦٥ عقد اسماعيل قرضاً اسمه « دين الدائرة السنية الأول » بضمانة أملاكه الشخصية وقدره ٣،٣٨٧،٩٠٠ جنيه لم يتسلم منه إلا ٥،٧٥٠،٠٠٠ جنيه وأنفق منه مليون جنيه فى شراء أملاك الأمير عبد الحليم فى الوجه القبلى كى يستغلها فى زراعة قصب السكر ، ثم أنفق من القرض أيضاً على مصانع السكر .

(ح) قرض ١٨٦٦ : ويرجع السبب فى عقده إلى أن البلاد منيت بكارثة جسيمة بسبب انتشار وباء أصاب الماشية . ومثل هذا الحادث خطير الأثر بالنسبة إلى مصر فكان لا بد من شراء الماشية من مختلف الجهات وتزويد الفلاحين بها حتى لاتتعطل أعمالهم . أضف إلى هذا أن اسماعيل كان قد بدأ مشروع مد خطوط حديدية فى البلاد ، وهنا لجأ إلى مصرف غوشن واقترض ثلاثة ملايين من الجنيهات رهن مقابلها إيرادات السكك الحديدية المصرية .

(ء) قرض ١٨٦٧ من البنك العثمانى والغرض منه شراء أملاك مصطفى باشا .

(هـ) قرض ١٨٦٨ : فى ابريل سنة ١٨٦٦ سافر اسماعيل إلى الآستانة ، وكان غرضه من هذه الرحلة السعى إلى تعديل نظام الوراثة بحيث تنحصر فى أكبر أولاد الوالى ، وقد

أنفق فى هذا الصدد كثيراً من الأموال حتى استطاع الوصول إلى غايته . ومن جهة أخرى كان على اسماعيل بمقتضى الاتفاقات التى عقدها سنة ١٨٦٦ مع شركة قناة السويس أن يشترى أرض الوادى بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه وتعهد أن يدفع ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ فرنك فى تلك السنة و ٣٦,٧٠٠,٠٠٠ فرنك فى سنة ١٨٦٧ . وإلى جانب هذا كان على الخديوى أن يدفع أقساطاً وفوائد قدرها ٣٨ مليون فرنك وأن يجد المال اللازم لرفع مستوى الجيش . وكذلك أعد حملة لإرسالها إلى كريت استبقاء للعلاقات الودية بينه وبين السلطان . وإزاء هذه الظروف جميعها اقترض مبلغ ١١,٨٩٠,٠٠٠ جنيه من بنك أوبنهيم ولم يصله منه سوى ٧,١٩٣,٠٠٠ جنيه .

(و) ويحسن أن نشير إلى قرض آخر مع بنك Bishoffsheim فى سنة ١٨٧٠ وقدره ٧,١٤٣,٠٠٠ جنيه تسلم منه خمسة ملايين جنيه ورهن مقابل ذلك أملاكا خاصة له . وكان يرمى من وراء هذا القرض إلى تنمية زراعة قصب السكر فى مزارعه وإنشاء مصانع السكر .

(ز) وبرغم القروض الماضية وما اقترضه من الشعب وازدياد عبء الضرائب كانت المصروفات والالتزامات كبيرة كما تضخم الدين السائر بسبب فوائده التى وصلت أحيانا إلى ٢٠٪ . وهنا فاوض اسماعيل بنك أوبنهيم وانتهت المفاوضات بعقد قرض كبير قدره ٣٢ مليونا وكان سعر إصدار النصف الأول ٧٥٪ والنصف الثانى ٦٥٪ ولم يتسلم منه سوى مبلغ يقل عن عشرين مليونا ، والحق لقد كان هذا القرض نقطة تحول فى تاريخ الدين المصرى إذ أصاب ماليتها بارتباك كبير ، ومع ذلك لم يتمكن اسماعيل من معالجة مشكلة الدين السائر وظلت الحال تسير من سيء إلى أسوأ .

أما الديون السائرة فتشمل البواقى للشركات والمقاولين ، وما كانت الحكومة تحصل عليه من الأجانب فى مصر بفوائد باهظة . وكان هذا القرض فى تضخم مستمر ومصدر اضطراب مالى كبير .

وتشمل القروض الداخلية ما استدانته الحكومة من الشعب .

١ — فى ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ صدر قانون المقابلة وينص على أن يدفع المالك ستة

أمثال الضريبة العقارية السنوية المربوطة على أرضه ويكون ذلك على طريق السلفة ، ومقابل هذا تخفض الضريبة السنوية إلى النصف ، وتتعهد الحكومة كذلك ألا تزيد الضرائب على دافع المقابلة فى المستقبل فضلا عن امتيازات أخرى خاصة بحيازته للأرض . وكانت الفكرة فى هذا القانون أن تحصل الحكومة على مبلغ كبير يمكنها من التخلص من أعباء الدين العام .

ويلاحظ أن القانون يخالف أبسط المبادىء الاقتصادية السليمة ، إذ فى سبيل الحصول على مبلغ عاجل تعرض الحكومة إيرادها من ضرائب الأطيان لخفض كبير فى المستقبل . أضف إلى هذا أن التعهد بعدم زيادة الضريبة فى المستقبل أمر غريب لأن ربط الضرائب يتوقف على الحالة الاقتصادية العامة . وبرغم ما بذلته الحكومة من جهود لم تجمع إلا نحو ١٣ مليون جنيه ولم تفلح فى تخفيف أعباء الدين العام .

٢ — فى السنة التالية لعقد القرض الكبير اشتدت حاجة الحكومة إلى المال فأصدرت قراراً بأن كل من يقرض الحكومة مبلغا لا يسترده تدفع له فوائد ٩ ٪ فى السنة ، وعرف هذا باسم قرض الروزنامة وحصلت الحكومة بواسطته على نحو خمسة ملايين جنيه .

بيع أسهم مصر فى قناة السويس

برغم الأموال الطائلة التى اقترضها اسماعيل كان مركز المالية المصرية سيئاً للغاية فى عام ١٨٧٤ وهبطت أسعار السندات المصرية هبوطاً كبيرا فى السوق المالية. وهنا فكر اسماعيل فى التصرف فيما تملكه مصر من أسهم شركة قناة السويس وانتهى الأمر ببيعها إلى انجلترا على ما أوضحناه من قبل .

(٤) التدخل الأوربى

بعثة كيف (Stephen Cave)

بعد إتمام صفقة الأسهم طلب اسماعيل من انجلترا أن تبعث اليه بموظف عليم بالمسائل المالية والمبادىء الاقتصادية ليعاون ناظر المالية المصرية ويكون تحت إشرافه . وهذا خطأ من جانبه لأنه فتح الباب أمام التدخل فى أمور مصر المالية . وقد تباطأت انجلترا فى إجابة الطلب نحو ثلاثة أسابيع وأخيرا قررت إرسال بعثة برئاسة المستر «كيف». ولا شك أن الخديو لم يرغب فى وصول بعثة لدراسة أحواله المالية أو التفتيش عليها .

وصلت البعثة الانجليزية وبادرت إلى العمل ، ثم وضعت تقريرا يتضمن أسباب الارتباك المالى ، ومقترحاتها لاصلاح الحالة فى المستقبل ، ويشمل التقرير العناصر التالية :

أولا — تقسيم الدين المصرى إلى قسمين :

(ا) الديون القصيرة الأجل وهى التى عقدت فى سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ ويجب سدادها من ايرادات الحكومة العادية حتى عام ١٨٨١ مما يستلزم شدة الاقتصاد وضغط المصروفات .

(ب) الديون الطويلة الأجل وتسدد فى مدى خمسين سنة من كتابة التقرير .

ثانيا — توحيد الديون الطويلة الأجل بمقدار ٧٢ مليون جنيه وتكون فائدتها ٧ ٪ ونلاحظ أن مقدار الفائدة كبير لأن مصر لم تتسلم هذا الدين فعلا كما أوضحنا ذلك من قبل ، كما أنه فى مقابل إطالة المدة المعينة للسداد زيد مقدار الدين . وكان الواجب يقضى بانقاص الفائدة مقابل ذلك . وأخيرا فإن هذه الفائدة المرتفعة تؤدى الى عجز مصر المدينة عن الوفاء بالتزاماتها .

ثالثا — تحديد موارد إيراد معينة كضمان لسداد الديون وتوضع هذه الموارد تحت إشراف ادارة أجنبية ، وقد ألمحت البعثة إلى أنه يحسن أن يكون رئيس هذه الإدارة انجليزيا ، غير أن اسماعيل أبى قبول هذه المقترحات ولكنه قبل الاستعانة بخبرة موظف انجليزى هو المستر ريفرس ولسن .

سارعت فرنسا إلى إرسال المسيو Villet ليعاون الخديو فى إصلاح ماليته ، وهنا يبدأ النزاع بين الدولتين بسبب تضارب مصالحهما . ولما وصل المستر ريفرس ولسن أخذ يشير على اسماعيل بانشاء الرقابة المالية التى اقترحها التقرير فلم يصغ الخديو إلى هذه النصيحة وقام بإجراءات حاسمة من جانبه فأنشأ صندوق الدين وهو هيئة دولية يكون عملها مناقشة إيرادات الحكومة والتأكد من تسديد الأقساط فى مواعيدها ، ثم أعلن توحيد الديون القصيرة والطويلة الآجال فى دين واحد مقداره ٩١ مليونا من الجنيهات بفائدة ٧ ٪ ويتم سداده فى ظرف ٦٥ سنة . وقد صدرت هذه المراسيم فى عام ١٨٧٦ الذى شاهد الاتفاق على إنشاء المحاكم المختلطة التى لعبت فيما بعد دورا هاما فى مسألة الديون وفى تشجيع الأجانب

على استثمار أموالهم فى مصر . وقد سبق هذه الاجراءات من ناحية الخديو عمل أرادت به انجلترا أن ترغمه على قبول المقترحات الانجليزية فأبلغته رغبتها فى نشر تقرير بعثة كيف فعارض فى هذا محتجاً أن المفروض أن التقرير سرى ليس للجمهور أن يطلع عليه ، لأن الحكومة المصرية أتاحت للبعثة فرصة دراسة حالة البلاد المالية على حقيقتها فأى نشر لهذه المعلومات ليس من صالح مصر . ثم طلب تأجيل النشر على الأقل حتى يتسنى له الاتفاق، مع الماليين على عقد قرض جديد . وهنا سأل أحد أعضاء مجلس العموم عن السبب الذى من أجله لم ينشر تقرير البعثة فكان رد الحكومة أنها لا ترى مانعا ولكن اسماعيل هو الذى يعارض فى ذلك . ولا شك أن مثل هذا التصريح كان له أثر نفسانى شديد فى سوق السندات المصرية وهبطت أسعارها، إذ ساد الاعتقاد أن مصر فى حالة قريبة من الافلاس. وإزاء هذا أبرق الخديو إلى الحكومة البريطانية بألا مانع لديه من نشر التقرير ، ثم أجاب على العمل باصدار أمر عال فى ٧ أبريل بالتوقف عن الدفع لمدة ثلاثة شهور وتلا ذلك أمرا ٢ ، ٧ مايو العاليان وقد أشرنا إليهما من قبل .

بعثة غوشن وجوبير

لم تحز القرارات التى أصدرها الخديو رضاء الإنجليز الذين وجدوا أن أكبر المصلحة فى التسوية الجديدة تعود على حملة الدين السائر وجلهم من الفرنسيين . وتوقفت انجلترا عن تعيين مندوب عنها فى هيئة صندوق الدين إلى أن يتم الاتفاق على مقدار الدين وطرق سداده . وأخيراً اتفقت انجلترا وفرنسا على إرسال لجنة جديدة من المستر غوشن والمسيو جوبير إلى مصر للوصول إلى تسوية جديدة أقرب إلى وجهة النظر البريطانية ولجأت انجلترا إلى التهديد الخفى عن طريق قنصلها فى القاهرة وفى هذا يقول المستر Mc Caon : « إنه لمن الغريب جداً أن تكون الحال المصرية المالية الحالة الخارجية الوحيدة التى أوجبت تدخل وزارة خارجية بريطانيا العظمى فإنه فى نفس هذه السنة التى شدت فيها أزر إرسالية المستر غوشن والمسيو جوبير الشد كله الذى كان يمكن إبداؤه بكيفية ملائمة كان يوجد لا أقل من سبع عشر دولة مفلسة فى جدول نقابة حاملى الأسهم الخارجية الأسود وبلغت الديون المطلوبة منها ٤٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فلم يرو مطلقاً أن الحكومة البريطانية أبدت على إحداهن احتجاجاً ولو برسالة قنصلية فى مصلحة

المقرضين (١) . ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل إن المحاكم المختلطة حكمت فى القضايا التى رفعها الدائنون على الحكومة المصرية لصالحهم وبإلزام الحكومة بتنفيذ هـذه الأحكام ، فعارض اسماعيل وامتنع الموظفون عن التنفيذ مما أدى إلى توتر العلاقات بين الحكومة والمحاكم . وإزاء هذه الحوادث جميعها اضطر اسماعيل إلى الرضوخ ، وحضرت اللجنة واقترن مجيئها بحادث لا يزال يحوطه الغموض ألا وهو اختفاء اسماعيل صديق باشا ناظر المالية فى ذلك العهد . وفى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ صدر أمر عال يشمل القرارات التى اتخذتها البعثة :

(١) تحويل الدين السائر إلى دين ثابت وتعويض أربابه بمقدار ١٠ ٪

(٢) يضم دين الدائرة السنية إلى الدين السائر وتكون الفائدة ٥ ٪

(٣) إخراج قروض سنوات ١٨٦٤ ، ١٨٦٥ ، ١٨٦٧ على أن تعامل بمقتضى اتفاق خاص .

(٤) أما الباقى ويبلغ ٥٩ مليون جنيه فتدفع عن فائدة قدرها ٧ ٪

أما من النواحى السياسية فقد وافقت البعثة على صندوق الدين وإنشاء مراقبة مالية للايرادات والمصروفات من انجليزى وفرنسى ، ووضع السكك الحديدية وميناء الأسكندرية تحت ادارة مختلطة .

ويلاحظ أن هذه التسوية لم يراع فيها سوى صالح الدائنين إذ لم تحاول مطلقا انقاص القيمة بالنسبة إلى مصر ولا خفض الفائدة . والواقع كان من المستحيل أن تدفع مصر ٧ ٪ كفائدة دون أن يصيب ميزانيتها الاضطراب إذ معنى هذه النسبة أن تدفع البلاد سنويا ٦,٥٦٥,٠٠٠ جنيه لخدمة الديون أى ما يعادل ثلثى الإيرادات العامة .

وقد أخذت البلاد فى دفع الأقساط المستحقة ولكن استخدمت وسائل الضغط فى تحصيل الأموال الأميرية ، وفى هذا قال قنصل بريطانيا « لقد استطاعت مصر فى ثمانية أشهر أن تؤدى ما يقرب من ٦٠,٠٠٠,٠٠ من الجنيهات . وهذا كله يدل على كفاية المراقبة الجديدة ، غير أنى أخشى أن تكون هذه النتائج لم تتم إلا بما فيه هلاك الفلاحين ، من حملهم

---

(١) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا ج ٢ ص ٣٥٤ — ٣٥٥ .

على بيع محصولاتهم قبل حصادها وجباية الضرائب قبل مواعيدها . أما الموظفون الوطنيون الذين يقتضى صلاح الإدارة اطراد دفع مرتباتهم إليهم فقد ذهبوا ضحية الكوبونات ، وأصبحوا ولهم متأخرات عظيمة » (١) .

وبرغم الشدة فى جمع الضرائب كان مجموع الإيراد أقل دائما من المبالغ المقدرة له ، ولهذا ساد الاعتقاد لدى المراقبة الثنائية بأن جانبا من الإيراد كان يتحول رأساً إلى الخديو وأن اسماعيل لم يكن صادقا فى البيانات التى زود بها بعثة غوشن وجوبير ، ولهذا رفع الدائنون القضايا على الحكومة المصرية ، ومما زاد الحالة سوءاً انخفاض النيل . وهنا اقترح إرسال لجنة تحقيق دولية يكون من سلطتها درس نظام الحكومة المصرية وسؤال أى موظف أو وزير للوصول إلى تعرف أسباب الارتباك المالى ووسائل الاصلاح ، وقد تم تعيين هذه اللجنة برغم اعتراض الخديو وكانت برئاسة دلسبس ، ونظراً لكثرة تغيبه فى باريس كان رئيسها سير ريفرس ولسن .

لجنة التحقيق الدولية :

صدر الجزء الأول من تقريرها فى أوائل سنة ١٨٧٨ وكان قاسياً فى حكمه على الإدارة المصرية حاسما فى الاجراءات التى يشير بها . ويتلخص التقرير فى استنكار أداة الإدارة المصرية من حيث سيطرة الخديو المطلقة وانعدام التفرقة بين أموال الدولة وأموال الخديو ، ويقترح تنازل الخديو عن سلطته المطلقة لوزارة مسئولة فيها عناصر أجنبية وقبوله مرتباً ثابتاً وتنازله مقابل ذلك عن أملاكه وأملاك أسرته للدولة . أسرع اسماعيل إلى قبول هذه التضحيات ، وتألفت فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ وزارة نوبار ودخلها ريفرس ولسن وزيراً للمالية والمسيو دى بلنيير للأشغال العمومية ، وأوقفت المراقبة الثنائية . وكان من الواضح استحالة التعاون بين الخديو والوزارة وكان الشعب ينظر إلى الوزارة ساخطاً ويدعوها الوزارة الأوربية ، واستاء منها الموظفون الوطنيون بسبب التأخر فى دفع مرتباتهم . وأخيراً حدثت مظاهرة الضباط وانتهى الأمر باستقالة نوبار باشا وتأليف وزارة جديدة برياسة الأمير توفيق وأعطى للوزيرين الأجنبيين حق الفيتو (٢) أى المعارضة

---

(١) تاريخ المسألة المصرية تأليف تيودور روزشتين ص ٥٣ — ٥٤ .

(٢) معناه « أنا امتنع » وهى مشتقة من الكلمة Vetare

فى القرارات . ودلت الظواهر على أن الوزارة الجديدة لن تعمر طويلا وانتشرت الشائعات عما يعتزم الأجانب عمله من إلغاء قانون المقابلة ومنع الإعفاء من السخرة مقابل مبالغ معلومة . أضف إلى هذا نمو الحركة القومية فى البلاد بزعامة الأعيان من الملاك الزراعيين والتجار ورجال الدين وغيرهم ،ورفعت عريضة إلى الخديو أدت إلى سقوط الوزارة ودعوة محمد شريف باشا لتأليف أخرى من عناصر وطنية .

ثارت ثائرة الأجانب بسبب هذا العمل فأسرعت لجنة التحقيق فى نشر تقريرها وأهم ما فيه :

١ — بيان أن مصر فى حالة إفلاس منذ ١٨٧٦ .

٢ — مطالبة الخديو بخفض مخصصاته السنوية .

٣ — إعادة مسح الأراضى الزراعية وإلغاء التميز بين الأراضى الخراجية والعشورية من حيث نوع الضرائب .

٤ — عدم المطالبة بما تبقى من « المقابلة » وإلغاء الامتيازات التى منحها القانون الصادر بذلك من قبل .

٥ — التنازل عن متأخرات الضرائب وإعفاء المزارعين من ضريبة المهن وإلغاء ضريبة الرؤوس وعوائد الدخولية والطرق (فى الأرياف) والأسواق وغير ذلك من الضرائب مما يبلغ مجموعه ٤٠٠,٠٠٠ جنيه .

٦ — خفض سعر فائدة الديون إلى ٥ ٪ .

غير أن العلاقات توترت بين اسماعيل ودولتى فرنسا وانجلترا ، ولما أعلن بسمرك عزمه على التدخل ضغطت الدولتان على الباب العالى فأصدر أمره بعزل اسماعيل وتولية محمد توفيق باشا (٢٩ يونية ١٨٧٩) وبهذا بلغ التدخل الأوربى درجة كبيرة وأصبح المستقبل ينبىء باحتمالات خطيرة .

قانون التصفية :

أعيدت المراقبة الثنائية وأصبح المراقب الانجليزى سير افلين بارنج وتألفت لجنة التصفية فى آخر مارس سنة ١٨٨٠ ولم يصدر تقريرها المعروف بقانون التصفية إلا فى يولية . ولإ

هذه الفترة القصيرة أصيبت مصر بخسارة فادحة بسبب ضياع حصتها فى أرباح شركة قناة السويس وكانت ضامنة لقرض سبق أن عقده اسماعيل مع بنك فرنسى سنة ١٨٧٦ ولم يبق على سداده سوى ٨٨٠,٠٠٠ جنيه ولكن المراقبة الثنائية أبت التضحية بهذا المبلغ ، وبذا خسرت مصر آخر ما تملكه من وسائل الانتفاع من القنـــاة التى ضحت بالكثير من أجل إنشائها .

ويعتبر قانون التصفية محاولة لتسوية المشاكل المالية التى قاست البلاد منها كثيراً وأهم ما فى هذا القانون مايأتى :

١ — قدر دخل مصر بمبلغ ٨,٥٧٦,٠٠٠ جنيه وجعلت فائدة الدين ٤ ٪ وهكذا أدرك الأجانب أن الفوائد التى كانوا يتمسكون بها تحد من مقدرة البلاد المالية ، ومعنى الفائدة الجديدة أن الأموال المخصصة لخدمة الدين نقصت بمقدار مليونى جنيه .

٢ — أدمجت الديون السابقة التى عقدتها الحكومة المصرية فى تواريخ وظروف مختلفة فى دين واحد قسم (مع استثناء الدين السائر) إلى أربعة أنواع : الدين الممتاز ، الدين الموحد ، دين الدومين ، دين الدائرة السنية . ووضع النوعان الأخيران تحت إشراف إدارتين خاصتين تقومان بإدارة أراضى الأسرة الحاكمة المخصصة لخدمة الدينين واستهلاكهما بالمتحصل من تأجيرها وبيعها .

أما الممتاز والموحد فوضعا تحت إدارة صندوق الدين مباشرة وخصصت للأول الايرادات الصافية لسكك حديد الدولة والتلغرافات وميناء الاسكندرية . وفى حالة عدم كفاية هذه الايرادات لذلك تضمن بالأفضلية بالايرادات المخصصة للدين الموحد . ويخصص للدين الموحد المتحصل من الضرائب المفروضة على مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط . فإذا لم تكف هذه الايرادات فعلى الحكومة أن تدبر النقص الذى يحصل . وقد حدد القانون طريقة استهلاك الدين الممتاز ، أما الموحد فلم ينص على نظام لاستهلاكه .

٣ — اقتراض مبلغ ٥,٦٠٠,٠٠٠ جنيه يضاف إلى الدين الممتاز الذى أصبح بذلك ٢٢,٥٣٠,٠٠٠ جنيه .

٤ — إلغاء قرض المقابلة مع دفع تعويض لدافعيه بمعدل ١٥٠,٠٠٠ جنيه سنويا لمدة خمسين سنة ومعنى ذلك تضحية مصالح الدائنين الوطنيين .

٥ — قسمت ميزانية الدولة إلى قسمين :

(ا) إيرادات خاصة بخدمة الدين ويحصل عليها صندوق الدين مباشرة .

(ب) إيرادات خاصة بالحكومة وتحصل عليها نظارة المالية مباشرة .

فإذا أربت الأولى على المقدار المطلوب احتفظ صندوق الدين بهذه الزيادة ، أما إذا جاوزت إيرادات القسم الثانى المبلغ المقدر لمصروفات الحكومة تحولت الزيادة إلى صندوق الدين . وهذا التقسيم ضار بالحكومة فى وقت انتشرت فيه الاضطرابات بمصر والسودان مما ألجأ الحكومة إلى الاقتراض مع وجود احتياطى كبير لدى صندوق الدين .

وهكذا سويت المشكلة المالية على هذا الوضع وأصبح الاستقرار المالى فى حيز الإمكان . وبرغم إعادة المراقبة الثنائية فقد اقتصر أمر المراقبين على الإرشاد إذا طلب منهما ذلك ، ولم يعد لهما التدخل فى الأمور الإدارية ، ثم ألغيت وظيفتهما بعد الاحتلال البريطانى اكتفاء بوجود انجلترا فى مصر ، ومن جهة أخرى خفضت الفائدة على الدين لصالح مصر . غير أننا نأخذ على القانون محاولة استيفاء ديون الأجانب كاملة ، وكانت العدالة تقضى بالتنازل عن جانب منها حتى تستطيع البلاد السداد ، خاصة وأنها لم تتسلم هذه المبالغ كلها فى الأصل ، وفضلا عن هذا فقد ضحيت مصالح دافعى المقابلة الأمر الذى أثار استياءهم وكان من عوامل السخط فى أوائل عهد توفيق إذ اعتبروه مسئولا عن إغفال مصالحهم فى الوقت الذى حصل فيه الأجانب على حقوقهم كاملة .

الفصل السادس

عصر سيادة التخصص الاقتصادى

١٨٨٢ - ١٩١٤

رأينا كيف عدل محمد على عن سياسة الاستقلال الاقتصادى والاحتكار فى أواخر عهده ، وأخذت البلاد توجه عنايتها ونشاطها صوب الزراعة ، أى الحرفة التى تعدالظروف الطبيعية أكثر ملاءمة لها . غير أن الفترة التالية للاحتلال البريطانى شاهدت انتصار سياسة التخصص هذه وبلوغها غايتها ، ووضحت للعيان المزايا الكثيرة التى عادت على البلاد من اتباع هذه السياسة ، فقد نفذت مشاريع الرى الكبرى وتوافرت مقادير الماء اللازمة للرى ، فزادت المساحة المنزرعة من ٤,٠٠٠,٠٠٠ فدان إلى ٥,٢٠٠,٠٠٠ ، وعظم الإنتاج الزراعى وبخاصة فى المحاصيل الصيفية وعلى رأسها القطن الذى أصبح عماد الثروة ، وأصبحت المساحة المخصصة لزراعته ١,٠٠٠,٠٠٠ فدان سنة ١٩١٢ بعد أن كانت ٩٠٠,٠٠٠ فى أوائل هذه الفترة ، وتكاثر عدد السكان ، وتوافرت الأموال ، وزادت إيرادات الحكومة وتوازنت ميزانيتها ، واستقرت الأحوال المالية بعدالاضطراب الذى تميز به العصر السابق .

إلا أنه إلى جانب هذه المزايا أخذت تبدو بجلاء المساوىء التى ترتبت على سياسة التخصص ، وارتفعت الأصوات بنقدها واستعدت الأذهان للإقلاع عنها ، وخاصة بعد أن أظهرت الحرب العالمية الأولى جسامة عيوبها . ولعل من أولى هذه العيوب الانصراف التام إلى الزراعة على حساب غيرها من مظاهر النشاط الاقتصادى ، بل إن هذا الانصراف نفسه لم يكن متسما بطابع التوازن إذ وجهت أقصى العناية إلى المحاصيل الصيفية والقطن على وجه الخصوص . وبرغم أرباح هذا المحصول المعد إذ ذاك للإصدار فانه تحكم فى حياة البلاد الاقتصادية وأصبح رخاؤها وشقاؤها متوقفا على غلة واحدة يرتبط

تحديد أسعارها بظروف عالمية وهذا يخالف المبادىء السليمة . أضف إلى هذا أن العناية بالمحاصيل الصيفية كانت على حساب المحاصيل الشتوية وبخاصة الحبوب . ونجم عن هذا أن أصبحت مصر لأول مرة فى تاريخها عاجزة عن توفير الغذاء لأهلها ، وصار من الضرورى استيراد مقادير كبيرة من القمح لسد حاجة سكان المدن الذين أخذ عددهم فى الازدياد .

أما الصناعة فقد أهملت ، ولم تستطع البلاد الاستفادة من التقدم الفنى الذى حدث أو نما منذ أواخر القرن الماضى ، بل إن الصناعات الصغيرة أصبحت عاجزة عن منافسة الصناعة الأجنبية فأصابها الاضمحلال . ومعنى هذا أن المشتغلين بها تحولوا إلى الأرض يكسبون منها عيشهم . وتعين على الزراعة أن تعول الشعب المتزايد فى عدده وبهذا انحط مستوى المعيشة بين الأفراد . وظهر خطر إهمال الصناعة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وتعذر الاستيراد وأحست البلاد نقصاً كبيراً فى المصنوعات وما فى حكمها مما كانت تستورده من الخارج .

وكان من أثر انصراف المصريين إلى الزراعة وحدها أن تركوا ميدان الصناعة والتجارة للأجانب ، فزادت رؤوس أموالهم المستثمرة فى البلاد ، وأصبحت سيطرة الأجانب لا تقل شأنا ولا خطراً عن التحكم السياسى الأجنبى .

وأخيراً نلاحظ أن التقدم الزراعى لم يصحبه تقدم مماثل له فى نواحى الحياة الاجتماعية . وبرغم ازدياد عدد السكان وزيادة أرباح الزراعة لم يتحسن مستوى المعيشة ، بل كانت الأغلبية الساحقة من الشعب تعيش عيشة امتازت بالبؤس من حيث المأكل والملبس والمسكن . أما التعليم فلم يلق العناية الواجبة ، وحتى أهدافه لم تكن لتساعد على تحقيق آمال البلاد فى النهوض والإصلاح .

١ — الزراعة

وجهت البلاد أقصى جهودها إلى الزراعة فتقدمت إلى حد كبير . وكان التقدم أمر لابد منه نتيجة للتقدم الفنى الذى تميز به العصر الحديث فتقدم فنون الهندسة والزراعة والميكانيكا جعل فى الإمكان بناء القناطر والخزانات فزادت المساحة المنزرعة ، وأظهر لنا أهمية الدورة الزراعية وفائدة انتقاء البذور وإنشاء المصارف ، وجعلنا قادرين على القاء مياه

المصارف إلى البحر واستخدام الآلات فى عمليات الزراعة . ولا شك أن التخصص فى الزراعة عجل بظهور هذه الآثار المترتبة على التقدم الفنى ، كما فرضت سياسة حرية التجارة هذا التخصص فى فلاحة الأرض .

مشروعات الرى :

كانت القناطر الخيرية أولى هذه المشروعات وقد تم اصلاحها فى سنة ١٨٩١ . والغرض منها رفع منسوب ماء النهر فوق مستوى الرياحات . ويلاحظ أن انسياب ماء الفيضان فى الرياحات يؤدى إلى ترك الرواسب فى قاعها مما يجعل من الضرورى تطهيرها سنويا بواسطة الفلاحين عن طريق السخرة . ولما تم إصلاح إحدى ناحيتى القناطر فى سنة ١٨٨٦ ألغيت السخرة وتقررت أجور يومية للعمال المشتغلين فى التطهير تجبى من ضريبة جديدة فرضت على الأهالى . ولكن هذه الضريبة ألغيت بعد إصلاح ناحية القناطر الثانية ، وعاد من اصلاح القناطر خير كبير اذ أصبح الرى بالراحة ممكنا وأمكن الرى الصيفى فى جهات نادراً ماوصلها ماء الفيضان وبذا زادت مساحة الأراضى التى تروى رياً صيفياً من ربع مليون فدان قبل سنة ١٨٧٣ إلى ٦٠٠,٠٠٠ فدان فى سنة ١٨٨٣ . ثم إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ والى ١,٥٢٠,٠٠٠ فدان بعد أن تم إصلاح ناحيتى القناطر واستخدامهما . وظهرت فائدة القناطر من جهة أخرى إذ أمكن تفادى نتائج هبوط سعر القطن فى العقد العاشر من القرن الماضى وانخفاض قيمة الصادرات تبعاً لذلك . والسبب زيادة كمية المحصول بتعميم الرى الصيفى فى بعض جهات الوجه البحرى وعلى ذلك استقر الرأى على إنشاء ثلاث قناطر أخرى . ففى سنة ١٩٠٢ تم بناء قناطر أسيوط وانسابت مياه النهر فى ترعة الابراهيمية والترع الخارجة منها . وبذا عم الرى الصيفى فى مصر الوسطى . وأنشئت قناطر زفتى فى سنة ١٩٠٣ مما عمم نفس النظام فى الدقهلية وجزء من المنوفية ، وهى الأراضى التى كانت معروفة باسم «الشراقى» ، وفى سنة ١٩٠٨ تم تشييد قناطر إسنا والغرض منها أن تضمن أراضى قنا المياه اللازمة لرى حياضها حينما يهبط منسوب ماء الفيضان دون المتوسط .

وكان لابد من حفظ بعض ماء الفيضان للانتفاع به فى أوقات التحاريق ولهذا أنشىء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ الذى جعل فى الإمكان خزن مليار طن من الماء وصارت الاستفادة بهذا المقدار ميسورة بعد إتمام القناطر السالفة الذكر ، غير أن تعميم الرى الدائم فى الدلتا ومصر

الوسطى زاد من الحاجة إلى الماء الصيفى وهنا قامت الحكومة بتعلية الخزان فى سنة ١٩١٢ وصار فى المستطاع خزن ٢٣٠٠ مليون طن من المياه .

هذه الأعمال الهندسية زادت المساحة المنزرعة من ٤,٧٠٠,٠٠٠ فدان فى أول هذا العصر إلى ٥,٢٠٠,٠٠٠ فدان تقريباً فى نهايته . كما صار فى الإمكان زراعة أراض كثيرة أكثر من مرة واحدة فى السنة . وهنا يتعين علينا أن نفرق بين اصطلاحى «المساحة المنزرعة» و « مساحة المحصول » فبينما لم تزد الأولى إلا بنسبة قليلة زادت الثانية بمقدار ثلاثة ملايين فدان تقريباً (١) .

القطن :

كان من أثر ازدياد المساحة المنزرعة وتعميم الرى الدائم أن زادت كمية الغلات الزراعية التى تنتجها البلاد سنوياً ، غير أن نسبة الزيادة لم تكن واحدة فى المحاصيل المختلفة فمثلا كان الشعير يشغل ١١,٥ ٪ من المساحة المنزرعة فى أول هذه الفترة ولكنه لم يحتل سوى ٤,٨٪ تقريباً فى أواخرها بينما زادت نسبة أراضى القطن إلى المساحة المنزرعة من ١١,٥٪ تقريباً إلى ٢٢,٥٪ مع العلم أن المساحة المنزرعة العامة زادت خلال الفترة نفسها . وقد ظل القطن أهم المحاصيل الزراعية بل زادت أهميته كثيراً إذ بسبب حرية التجارة أصبح الاعتماد عليه فى سداد ثمن مشتريات مصر من البضائع الأجنبية ودفع ماعليها من ديون وهكذا إذا انخفض سعر القطن وأرادت البلاد استيراد بضائع بنفس القيمة السابقة لخفض السعر تعين عليها أن تزيد من المساحة المخصصة لهذا المحصول . وفيما يلى جدول يلقى الكثير من الضوء على مركز القطن : —

السنة	الأفدنة المنزرعة زراعة شتوية	الأفدنة المنزرعة زراعة صيفية	الأفدنة المنزرعة زراعة نيلية	المجموع بالأفدنة
١٨٧٩	٢ر١٣٩ر٣٢٨	٨١٣ر٠١٢	٨٠٩ر٩٣٨	٤ر٧٦٢ر١٧٨
١٨٩٩	٣ر٩٠٦ر٢٩٩	١ر٧١٢ر٢٧٦	١ر٤١٤ر١٣٦	٧ر٠٣٢ر٧١١
١٩١٣	٣ر٧٢٨ر٧٦١	٢ر٢٠٥ر٩٥٩	١ر٧٧٧ر٦٩٢	٨ر٧١٢ر٤١٢

Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, p. 153.

(١) مساحة المحصول Crop Area

(١) الفترة	(٢) متوسط المساحة المنزرعة قطناً فى السنة (بالفدان)	(٣) متوسط غلة الفدان بالقنطار	(٤) متوسط الصادر السنوى بالقنطار	(٥) متوسط ثمن القنطار بالريال	(٦) متوسط قيمة صادرات القطن وبذرته سنويا بالجنيه
١٨٧٩ — ١٨٨٢	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٢ر٧٧	٢ر٦٠٠ر٠٠٠	١٤ر٣٢	٩ر٠٠٠ر٠٠٠
١٨٨٢ — ١٨٩٢	١ر٠٧٧ر٠٠٠	٣ر٢٩	٣ر٤٥٣ر٠٠٠	٩ ر ١١	٩ر٥٢٩ر٠٠٠
١٨٩٣ — ١٩٠٢	١ر١٣٢ر٠٠٠	٥ر٠٥	٥ر٦١٨ر٠٠٠	٦ ر ٩	١٢ر٢٩٩ر٠٠٠
١٩٠٣ — ١٩١٢	١ر٥٧٥ر٠٠٠	٤ر٢٦	٦ر٦٥٢ر٠٠٠	١ ر ١٦	٢٣ر٤٧٠ر٠٠٠

ومن هذا الجدول تتضح أمور عـــدة منها ازدياد المساحة المنزرعة قطناً باستمرار بفضل مشروعات الرى التى زادت من « مساحة المحصول » المنزرعة زراعة نيلية ، وازدياد المقدار الصادر سنوياً بنسبة أكبر من نسبة زيادة المساحة بسبب ارتفاع مقدار غلة الفدان الواحد .

أما أسعار القطن فكانت عرضة للتغيير تبعاً لظروف العرض والطلب العالمية كما كانت تتأثر إلى حد بعيد بسياسة الولايات المتحدة القطنية . ففى سنة ١٨٨٢ صدرت مصر ٢,٨٠٠,٠٠٠ قنطار ثمنها ٩ ملايين من الجنيهات تقريباً . وفى ســـنة ١٨٩٧ صدرت ٦,٤٠٠,٠٠٠ قنطار باعتها بعشرة ملايين ونصف مليون جنيه تقريباً . والسبب فى ذلك أن سعر القنطار فى السنة الأولى كان ١٤ر٢٤ ريال فهبط فى الثانية إلى ٧ر١٨ ريال. ويلاحظ أن زيادة مقادير الصادرات حتى آخر القرن الماضى ترجع فى الأغلب الى ارتفاع متوسط غلة الفدان ، بينما السبب الرئيسى فيه منذ أول القرن الحالى هو زيادة المساحة المنزرعة قطناً .

ونلاحظ كذلك توالى هبوط سعر القنطار حتى أوائل القرن الحالى ثم عودته الى الارتفاع بعكس ما نشاهده على متوسط غلة الفدان . ويرجع انخفاض الغلة إلى عوامل مختلفة :

(أولا) تعميم نظام الرى الدائم مما جعل الترع الفرعية تمتلىء بالماء معظم السنة وبذا فقدت وظيفتها كمصرف على عكس ما كان عليه الحال فى ظل نظام الحياض . وترتب على هذا ارتفاع منسوب المياه فى الأرض حتى أصبح سنة ١٩٠٨ على بعد متر واحد من

سطح الأرض بعد أن كان على بعد ستة أمتار قبل اتباع الرى المستديم . ولما وضح الخطر أخذت الحكومة توجه أنظار الفلاحين إليه وتشير عليهم بضرورة انشاء المصارف الفرعية ، وشقت بدورها مصارف جديدة فى الوجه البحرى وعمقت ماكان موجوداً منها . ولما كانت المصارف دون مستوى البحر والبحيرات الشمالية تعين إقامة « طلمبات » قوية لدفع الماء ، وشرع فعلا فى هذا العمل غير أن نشوب الحرب فى سنة ١٩١٤ عطل هذه الإجراءات .

(ثانيا) بسبب نظام الرى الدائم أصبح الفلاح يزرع الأرض باستمرار مما أجهد التربة بينما كانت الأرض فى عهد الحياض تستريح زمنا فضلا عن استفادتها من الرواسب التى يخلفها ماء الفيضان ، ولهذا كان من الضرورى استعمال الأسمدة ، ولكن نفرا قليلا من الفلاحين أدرك أهميتها فى العصر الذى نحن بصدده .

(ثالثا) القطن يجهد الأرض ولهذا تعين اتباع نوع من الدورة الزراعية . وقد تنبه المزارعون إلى ذلك فى آخر العصر فكانوا لا يزرعون القطن فى قطعة واحدة من الأرض فى عامين متعاقبين ، كما عمدوا إلى زراعة محصول يفيد الأرض مثل البرسيم .

(رابعا) ظهور الحشرات التى تفتك بالمحصول ، وبخاصة دودة القطن . ويعزى خطرها إلى أنها تبقى فى الأرض مدة طويلة ما لم يعمل الفلاح على إبادتها ، ويساعدها على ذلك غمر الماء للأرض معظم فصول السنة . وقد تمكنت الحكومة بواسطة الأهالى وبعد تحمل تضحيات كبرى من الحد من خطر هذه الحشرة ، ويدل على نجاحها أن متوسط ما يغله الفدان أخذ يرتفع بعد سنة ١٩١٠ ولو أن الارتفاع كان طفيفا .

الحبوب

برغم تضاعف عدد السكان فيما بين عامى ١٨٧٩ و ١٩١٣ ارتفعت المساحة المخصصة للقمح بنسبة أقل أى من ٨٩٠,٠٠٠ الى ١,٣٠٠,٠٠٠ فدان تقريباً ، وفى الوقت نفسه هبطت من ٢٠,٦ ٪ إلى ١٦,٩ ٪ من مجموع الأراضى المنزرعة . ومما يستوقف النظر أن الواردات من القمح والدقيق زادت من ١٢٥,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ إلى ٢,١٩٦,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ وكان الاستيراد من جمهوريات أمريكا اللاتينية وكندا وأستراليا . ودلالة هذه الظاهرة واضحة إذ فقدت مصر مقدرتها التقليدية على سد حاجات

أهلها من الغذاء والذى نراه فى صدد هذا أن عدد السكان فى المدن ارتفع كثيراً وزاد عدد الأجانب وهؤلاء مع بعض المصريين الميالين إلى التقليد كانوا يفضلون القمح الأجنبى على المصرى وبخاصة أن الفرق لم يكن كبيراً بين ثمن الصنفين . وعلى هـذا نستخلص أن زيادة الاستيراد ليست دليلا على ارتفاع مستوى الشعب بصفة عامة بحيث فضل القمح إذ لو حدث هذا حقيقة لتمشت الزيادة فى مساحة القمح مع مثيلتها فى السكان ويؤيد هذا الرأى ازدياد المساحة المخصصة للذرة من ١,٩٠٠,٠٠٠ فدان تقريباً (١٨٧٩ — ١٩١٤) وأصبحت تشغل ٢٦ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة وصار هذا المحصول الغذاء الأساسى للفلاحين وهم الأغلبية الساحقة من الشعب ، وقل الاعتماد على الشعير ونقصت المساحة المخصصة له بمقدار ١٢٠,٠٠٠ فدان رغم ازدياد مساحة المحصول (١) ويرجع هذا إلى إحلال الذرة محل الشعير بعد توافر المياه النيلية على أثر إنشاء القناطر وخزان أسوان . ونقصت المساحة المنزرعة فولا فهبطت من ٦٠٠,٠٠٠ فدان تقريباً إلى ٤٧٠,٠٠٠ فدان . فكأننا فى الواقع أمام ظاهرة تناقص أهمية الغلات الغذائية بالقياس إلى تقدم زراعة القطن وازدياد المساحة المنزرعة ومساحة المحصول وتكاثر السكان ، أما الأرز فزادت مساحة أراضيه من ٤٠,٠٠٠ فدان إلى ٢٠٠,٠٠٠ فدان بفضل توافر المياه الصيفية نتيجة لإنشاء خزان أسوان وكانت معظم الأراضى المخصصة له فى شمال الدلتا لأن زراعة الأرز مفيدة للأرض الجديدة التى لم تزرع زراعة كثيفة من قبل . فهذه الأراضى كانت متروكة دون زراعة من قبل وكانت تحتوى على بعض الأملاح المضرة بالزرع ، وحيثما تزرع أرزاً يغمرها الماء مدة طويلة ثم يصرف فيذيب الأملاح وينقلها إلى المصارف التى تلقى بها إلى البحر والبحيرات الشمالية .

---

(١) إذا اعتبرنا الذرة والشعير سلعتين بديلتين ، فانما نوازن بين نسبتى الزيادة فى إنتاجها وانتاج القمح والذى توضحه الإحصائيات أن المساحة المخصصة للذرة والشعير زادت خلال هذا العصر من مليون فدان إلى ما يقرب من مليونين وثلث مليون فدان بينما أصبح ما يزرع من القمح منذ نهاية العصر ما بين ١ ½ ، ١ ⅓ مرة عما كان عليه فى أوله ولا يمكن اعتبار الكمية المستوردة من القمح ودقيقه كافية لتعويض الفرق بين النسبتين خصوصاً إذا ذكرنا أن عدد الأجانب قد زاد كثيراً . ومن هنا نجد أن هـذه الملاحظات تثبت أن زيادة الوارد من القمح ليس سببها ارتفاع مستوى المعيشة .

محاصيل متنوعة :

تضاءلت المساحة المخصصة لزراعة قصب السكر فى هذا العصر عما كانت عليه قبله و بلغت حوالى ٤٨,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٣ وهذا راجع إلى ظروف صناعة السكر ، وأهملت زراعة الكتان و نقصت المساحة فى هذه الفترة من ٥٧٠٠٠ فدان إلى ٤٠٠٠ فدان ، وقضى على زراعة النيلة وغيرها من نباتات الصباغة بسبب منافسة مثيلاتها المستوردة من الهند وكذلك الأصباغ الكيماوية.

وحرمت زراعة الدخان فى عهد توفيق باشا حتى تستفيد الخزانة من الرسوم الجركية المفروضة على الواردات من هذه السلعة ويبدو أن ظروف المناخ والبيئة لا تلائم إنتاج أنواع جيدة وفى هذه الحالة يستخدم الإنتاج للاستهلاك المحلى . وقد تباينت الآراء فى الموضوع من الناحية الفنية ، وقد نشرت وزارة الزراعة حديثاً تقريراً تصف فيه محاولاتها المتعددة لتحسين الأصناف التى تنتجها أرض مصر ، كما أذاعت التقارير التى وردت اليها من المعاهد العلمية الأوربية وكلها تشير إلى رداءة هذه الأنواع بالقياس إلى الدخان اليونانى أو التركى أو الأمريكى .

الملكية الزراعية

يسود نظام الملكيات الكبيرة بلاداً كانجلترا بينما تعد فرنسا مثلا موطن الملكيات الصغيرة ، ولكل من النظامين مزاياه وعيوبه ، ولكل منهما أنصاره وخصومه . وقبل أن نتحدث عن الاتجاه السائد فى مصر يحسن بنا أن نثبت الجدول التالى الذى يوضح لنا حالة الامتلاك الخاص فى سنتى ١٨٩٤ ، ١٩١٤ .

مساحة الملكيات	سنة ١٨٩٤			سنة ١٩١٤		
	عدد الملاك	٪	المساحة بالفدان	٪	عدد الملاك	٪	المساحة بالفدان	٪
من ١ إلى ٥ أفدنة	٥١٢ر١٦٠	٧٧ر٦	٩٣٠ر٦٠٠	١٩ر٨	١ر٤١٤ر٩٢٠	٩٠ر٧	١ر٤٢٥ر٠٦٠	٢٦ر١
« ٥ « ١٠ «	٧٥ر٢٤٠	١١ر٤	٥٤٩ر٩٠٠	١١ر٧	٧٦ر٤٤٠	٤ر٩	٥٢٩ر٦٢٠	٩ر٧
« ١٠ « ٢٠ فداناً	٣٩ر٦٠٠	٦	٥٥٤ر٦٠٠	١١ر٨	٣٧ر٤٤٠	٢ر٤	٥٠٧ر٧٨٠	٩ر٣
« ٢٠ « ٣٠ «	١٣ر٢٠٠	٢	٣٢٤ر٣٠٠	٦ر٩	١٠ر٩٢٠	٠ر٧	٢٦٧ر٥٤٠	٤ر٩
« ٣٠ « ٥٠ «	٨ر٥٨٠	١ر٣	٣٤٣ر١٠٠	٧ر٣	٧ر٨٠٠	٠ر٥	٣٣٣ر٠٦٠	٦ر١
أكثر من ٥٠ «	١١ر٢٢٠	١ر٧	١ر٩٩٧ر٥٠٠	٤٢ر٥	١٢ر٤٨٠	٠ر٨	٢ر٣٩٦ر٩٤٠	٤٣ر٩
المجموع	٦٦٠ر٠٠٠	١٠٠	٤ر٧٠٠ر٠٠٠	١٠٠	١ر٥٦٠ر٠٠٠	١٠٠	٥ر٤٦٠ر٠٠٠	١٠٠

وأول مانلاحظه على الجدول السابق ازدياد عدد الملاك بدرجة كبيرة فى مثل هذه الفترة الوجيزة بحيث وصل الى أكثر من مليون و نصف مليون مالك بعد أن كان أقل من ثلثى مليون مالك ، غير أن الزيادة الكبيرة حدثت نتيجة لكثرة صغار الملاك الذين يملك الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة بحيث صار عددهم فى عام ١٩١٤ ما يقرب من ثلاثة أمثاله فى عام ١٨٩٤ . وقد تجمعت عوامل مختلفة أدت إلى انتشار الملاك ، منها الرغبة من جانب الفلاحين فى حيازة أى مساحة من الأرض بسبب حداثة عهد البلاد بنظام الامتلاك الخاص المطلق من القيود ، وهناك أثر نظام الوراثة القائم الذى إذا أضيف إليه ما كان سائداً من شيوع عادة تعدد الزوجات وعدم تقييد التناسل نتج عنه ازدياد المالكين فى فترة قصيرة من الزمن ، ولما كانت البلاد قد اتجهت بكليتها صوب الزراعة ولم تكن الصناعة والتجارة ميدانا يدخله المصريون اتجه الأخيرون إلى استثمار أموالهم فى شراء الأراضى لأنها تعد فى نظرهم أكثر أمناً وضماناً ، وفضلا عن هذا كله عملت حكومة ذلك العهد على تعميم الملكيات الصغيرة ودعمها لأنها تربط الفلاح بالأرض وتزيد من إقباله على العمل ورغبته فى الزراعة وتحقق جانباً من العدالة الاجتماعية وتساعد على الاستقرار ، وهى كلها ظروف تزيد من الإنتاج فى رأى أصحاب هذا النظام وأنصاره . وهاك مثالا لما كانت تقوم به الحكومة من توزيع الأراضى بعد اصلاحها على صغار الملاك بواسطة الشركات العقارية ، ففى قرية بيلا من أعمال مديرية الغربية أصلحت مساحة قدرها ٦٣٦ فدانا قسمت ١٣٤ قطعة وبذا نال كل حائز خمسة أفدنة تقريبا .

حقيقة زاد عدد الملاك ولكنها زيادة أكبر منها فى المساحة المنزرعة كما يتضح من موازنة البيانات التى بالجدول السابق . ويرى البعض أن مصر فى ذلك العصر اتبعت نظام الملكية الصغيرة ويستشهد على هذا بالعدد الكبير من صغار الملاك وبسياسة الحكومة التى أشرنا إليها وإلى ماقامت به من اجراءات لدعم هذا النظام كما يبدو من الغرض الذى أدى إلى صدور قانون الخمسة أفدنة الذى لا يجيز نزع ملكية المزارعين الذين يحوز الواحد منهم أقل من خمسة أفدنة . وهذا القانون حمى صغار الملاك من خطر ضياع أملاكهم نتيجة تورطهم فى الاستدانة وعجزهم عن السداد ، وهى الآفة التى يجدر إيجاد السبل العملية للقضاء عليها ما أمكن ذلك .

وهنا نتساءل : هل حقيقة يسود مصر نظام الملكيات الصغيرة ؟ ونقصد بها ذلك القدر الذى يكفل للحائز مستوى محترما من المعيشة وليست هذه المساحات الصغيرة جداً والتى لا ترتفع بصاحبها عن منزلة العامل الأجير .

فمن حيث طبقة الملاك الأولى وهى التى يحوز الواحد منها ما بين فدان وخمسة أفدنة نلاحظ أن عددهم زاد بنسبة أكبر وأسرع من الزيادة فى مساحة ما يملكون بينما قلت نسبة الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانا وارتفعت نسبة مساحة الأراضى التى فى حيازتهم . وبينما هبط متوسط ما يملكه الفرد من الطبقة الدنيا من المزارعين ارتفع هذا المتوسط بالنسبة لأفراد طبقة كبار الملاك كما يتضح من البيان التالى من مقارنة عامى ١٨٩٤، ١٩١٤ :

	النسبة المئوية للزيادة فى العدد	النسبة المئوية للزيادة فى المساحة	متوسط ما يملك الفرد الواحد بالفدان
صغار الملاك	١٨،١	٦،٣	هبط من فدانين إلى فدان واحد تقريبا
كبار الملاك (نقصت بمقدار) ٠،٩		١٠٤	زاد من ١٧٨ إلى ١٩٢ تقريبا

فكأن الزيادة الكبيرة هى فى الملكيات الكبيرة وكأننا نتجه نحو خلق طبقة من الارستقراطية الزراعية حيث ١٢،٤٨٠ مالك يملكون ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية وهنا يبدو الفارق الهائل بين صغار الملاك وكبارهم ويتجلى عدم المساواة إلى حد كبير ونتج عن هذا اختلاف بين شاسع فى مستوى المعيشة بين الطرفين فمن فقر يصل إلى حد الحرمان إلى غنى يقرب ، من التخمة ولا عجب إذن أن كان التقدم الاجتماعى فى مصر خلال هذا العهد غير متوازن مطلقاً مع التطور الاقتصادى وبخاصة فى الزراعة . ومن الطبيعى أن يكون مستوى المعيشة شديد الانخفاض إذ كان متوسط ما لدى الفرد من ٩٠،٧ ٪ من الملاك فدانا تقريبا وإذا قدرنا متوسط أفراد الأسرة بأربعة (وهو تقدير متواضع) أمكن أن نكون فكرة عن ايراد كل واحد منهم فى اليوم أو الشهر وهو مبلغ زهيد جدا . ويزداد هبوط مستوى المعيشة إذا ذكرنا أن هذه الملكيات الصغيرة جداً تتضاءل فى الصغر تدريجاً بسبب نظام الميراث ، كما يختلف هذا المتوسط المنخفض من مكان إلى آخر نتيجة تباين قدرة الأرض الإنتاجية فى مناطق القطر .

هذه الملكيات الصغيرة إلى حد كبير لا نعتقد أنها تساعد بصفة جدية على تحقيق مزايا هذا النظام فطبقة صغار الملاك وهى الأغلبية الساحقة لا تتمتع بأى قدر من الرخاء ولا نعتقد بتحقيق التوازن الاجتماعى نظراً للفوارق الهائلة بين الصغار والكبار ، كما أن هذه المساحات الضئيلة مضافاً اليها قوة التقاليد وشيوع الجهل وعدم معرفة معنى التعاون لا تكفل كثيراً زيادة الانتاج بسبب عدم التمكن من استخدام الاساليب والطرق الحديثة فى الزراعة . وحتى الملكيات الكبيرة لم تحقق كثيراً فى ذلك العصر النتائج الطيبة التى تترتب على انتشار هذا النظام بسبب جهل أغلبية كبار الملاك واتباعهم الأساليب العتيقة والتجاء معظمهم إلى تأجير الأراضى إلى الصغار وعدم إشرافهم بأنفسهم على الزراعة .

وإذا حسبنا عدد الذين يملكون من فدان إلى ٥٠ فدانا من أفراد الطبقة الوسطى لوجدنا هبوطاً مطرداً فقد انخفضت نسبتهم من ٩,٣ ٪ سنة ١٨٩٤ إلى ٣,٦ ٪ سنة ١٩١٤ وهؤلاء هم الطبقة التى تعد عماد المجتمع الراقى وعموده الفقرى . ولكن هذه الفئة الأساسية اللازمة للتوازن والاستقرار والتقدم أخذت فى الاختفاء ، بينما كان الواجب يقضى بتشجيعها على البقاء على حساب كبار الملاك .

٢ — الصناعة:

أصيبت الصناعة فى هذه الفترة بالاضمحلال ولم تستفد من التقدم الفنى الذى حدث فى أواخر القرن العشرين ، وهبطت مكانتها بالنسبة إلى الزراعة وفى الاقتصاد الأهلى ، واندثرت حرف وصناعات يدوية كانت من قبل على جانب من الرواج ، وفى هذا يقول اللورد كرومر « من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة يرى بونا شاسعا وفرقا مدهشا . فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وحياكين وصباغين وخياطين وصانعى أحذية . . الخ . . قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه المحال من القهاوى والحوانيت الغاصة بالبضائع الأوربية » أما الصانع المصرى فتضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن وأصبح ميالا إلى الدعة نفوراً من بذل المجهود ، وفسد لديه ذلك الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة وكنت إذا تأملت فى عمله ألفيته لا يفقه معنى

الإتقان بل كان يقنع ويرضى بكل ما قارب الغاية (١) . وقد تحالفت ظروف متباينة أدت إلى هذا الانحطاط الصناعى نجملها فيما يلى :

(١) اتجاه المصريين الى الزراعة

وجه المصريون جهودهم إلى الزراعة وشراء الأراضى ورغبوا عن زراعة المحاصيل التى لها اتصال وثيق بالصناعات الزراعية وأهملت زراعة قصب السكر والكتان وقلت العناية بتربية الأغنام وكان اهتمام الفلاح يقتصر على إنتاج القطن الذى لقى رواجاً كبيراً فى الأسواق الخارجية ودر على المنتج المال الوفير الذى هو فى أشد الحاجة إليه .

(٢) سياسة الحكومة

أوضحنا فى كلامنا عن الزراعة أن خطة الحكومة الجديدة (عصر الاحتلال) قامت على التوسع الكبير فى تطبيق مبدأ تخصص مصر فى الزراعة وبخاصة زراعة القطن وبذا تصبح البلاد سوقا طيبة للمصنوعات الانجليزية ، وقد صرح اللورد كرومر أن من الواجب الحد من كل ما يعطل أو يقلل الإنتاج الزراعى ، وتمشياً مع هذه السياسة لم تبذل الحكومة أى معونة للصناعة وكان « دخل الحكومة ينصرف جميعه أو جله — بعد اقتطاع النفقات العامة — إلى تنمية الثروة الأرضية واستغلالها » (٢) .

(٣) الرسوم الجمركية

تقررت كما قلنا على أساس مالى بحت وهو زيادة إيراد الحكومة . وقد كانت الرسوم « لا تتعدى ٨ ٪ من قيمة الواردات سواء أكان ذلك الوارد من الضروريات أو الكماليات أو كان من المواد اللازمة للصناعة المحلية أو من المواد المصنوعة التى تنافس مصنوعاتها المحلية » (٣) . وهكذا كانت سياسة الباب المفتوح سببا فى تدفق المصنوعات الأجنبية على الأسواق المصرية مما جعل من المتعذر نجاح الصناعة المحلية ، ولم تتمتع المصانع الحديثة الطراز والقليلة العدد التى ظهرت فى ذلك العصر بأى قدر من الحماية الواجبة مع أن بعضها أثبت نجاحه وقامت إلى جانبها صناعات ضرورية فيما

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة التى تألفت عام ١٩١٧ ص ٥٠

(٢) مقال لاسماعيل صدقى باشا (الكتاب الذهبى للهلال) .

(٣) حافظ عفيفى باشا (نفس المصدر السابق) .

بعد حين عادت مصر إلى الأخذ بسياسة الاستقلال الاقتصادى وعدلت سياستها الجمركية .

(٤) الضرائب

فى عام ١٨٩٠ فرضت ضريبة الباتنتا Patentes ، وبرغم الغائها فى عام ١٨٩٢ فقد ساعدت على تفكيك عرى الصناعات المحلية الصغيرة . وفى عام ١٩٠١ فرضت الحكومة ضريبة تعادل مقدار الرسوم الجمركية التى كانت تحصل من الغزل والأنسجة القطنية المستوردة ، وقد كان من أثرها إخفاق شركة الغزل والنسيج المصرية الانجليزية بعد أن تحملت فيما بين عامى ١٨٩٩ ، ١٩١١ خسارة قدرت بحوالى ١١٢,٠٠٠ من الجنيهات .

(٥) المنافسة الأجنبية

وحتى الصناعات التى قدر لها الوقوف على قدميها تعرضت للمنافسة ، فكثير من الحكومات الأجنبية كانت تمنح الإعانات المالية للشركات المشتغلة بانتاج السكر من البنجر الأمر الذى أضر بصناعة السكر المحلية ، أضف إلى هذا أن صناعة السجاير المصرية تعرضت لرفع الرسوم الجمركية عليها فى الخارج ويدل على ذلك هبوط قيمة الصادرات منها إلى المانيا من ٢٩٤,٨١٨ جنيه سنة ١٩٠٥ إلى ٢٣٢,٢٣٥ جنيها سنة ١٩٠٩ .

(٦) رؤوس الأموال

بسبب الاضطراب المالى الذى عانته البلاد فى عصر اسماعيل عم الفقر وبذا لم تتوافر رؤوس الأموال الوطنية اللازمة لنجاح أى نهضة صناعية خارج دائرة العمل الحكومى .

وكان لابد من انقضاء وقت طويل حتى تستقر الأحوال وتزول مظاهر الاضطراب وأسبابه وتتوافر الأموال فى الأيدى .

(٧) العوامل النفسية

رأينا كيف كان مصير المحاولة الكبرى التى قام بها محمد على لإدخال الصناعة الحديثة وكيف تعرضت مصانع السكر التى أنشأها اسماعيل لأمر مماثل . وكان الأثر النفسى من جراء ذلك شديداً إذ وقر فى أذهان الكثيرين أن مصر لا تلائم ظروفها نهضة الصناعة أسوة بالدول الأخرى . وكان لابد من مرور وقت حتى تنمحى هذه الفكرة ولابد من مؤثر

قوى يشعر البلاد بالحاجة إلى الصناعة ، وسيأتى هذا المؤثر أثناء الحرب العالمية الأولى كما سنوضحه بعد .

عدد المشتغلين بالصناعات

بلغ عدد المشتغلين بالصناعة فى أواخر هذه الفترة ٣٨٠,٠٠٠ (منهم ٢٠,٠٠٠ من الإناث والباقون من الذكور) وهذا يعادل ٣.٤ ٪ من مجموع السكان ، وتزداد هذه النسبة ضآلة إذا عرفنا أن المعدات الرأسمالية فى مصر لم تستعمل بنفس القدر الذى كانت عليه فى البلدان الأخرى . والسبب فى هذا أن القوة الإنتاجية الصناعية تعتمد على عدد المشتغلين بالصناعة وعلى مقدار المعدات الرأسمالية وكفايتها الإنتاجية ، فاذا زاد أحد هذين العنصرين ولم يزد الآخر لما زادت القوة الإنتاجية الصناعية بنفس النسبة التى زاد بها أحد العنصرين .

وينقسم المشتغلون بالصناعات فى مصر فى هذا العصر إلى طائفتين : (ا) أرباب الصناعات الصغيرة وهم أكثر عدداً (ب) والمشتغلون بالصناعات الكبيرة التى تستخدم الآلات الحديثة . وفى الجدول التالى المأخوذ من إحصاء سنة ١٩٠٧ بيان بعدد المشتغلين بالصناعة وتوزيعهم على الحرف المختلفة (١) .

اسم الصناعة	عدد العمال
استخراج المعادن	٤١١٢
النساجة	٨٣٢٣٨
أشغال الجلود والمواد الصلبة المستخرجة من الحيوانات	١٢١٨
أشغال الخشب	٧٥٠٦
أشغال المعادن	٣٠١١١
الفخار	٩٦٥٣
المصنوعات الكيمائية وما شاكلها	٦٩٠
صناعات الأطعمة	٤٠٦٦٩
صناعات الملابس وأدوات الزينة	٧٦٤٠٧
صناعات الأثاث	٥٤٢٠

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥٢ .

صناعة البناء	٩٤٩٢٥
صناعة معدات النقل	٣٨٦٦
إنتاج ونقل القوى الطبيعية	٨٦٠١
صناعات أخرى	١٤٠٣٥
المجموع الكلى	٣٧٦٣٤١

وعرفت لجنة الصناعة الصناعات الصغيرة بأنها التى تقتصر على ورشة صغيرة يشتغل فيها عدد يسير من العمال ، أو هى التى يزاولها أصحابها فى حوانيت ضيقة يشتغلون فيها عادة على ذمتهم بمعونة بعض الصبيان . والواقع أن هذه الطائفة من الصناعات هى برغم اسمها صاحبة المقام الأول لأنها تضم الشطر الأعظم من الصناع ، ولأنها منتشرة فى جميع أنحاء القطر ومدائنه ، وأهم الصناعات الصغيرة النجارة والحدادة والنسج وعمل الأثاث والزيت والصابون والدقيق والبناء ، وكانت موزعة على جميع بلدان القطر ، وتوطن بعضها فى مناطق معينة ، فتخصصت المحلة الكبرى فى النسيج ، ودمياط فى عمل أحذية الرجال والنجارة ، وقنا فى صناعة الفخار . وكان بعض هذه الصناعات منتشرا فى جميع أنحاء القطر كنسج الصوف ودبغ الجلود والصباغة والحدادة والنجارة . وقد أصاب هذه الحرف الصغيرة الاضمحلال تدريجاً حتى رثى لحالها اللورد كرومر نفسه ، ويرجع تدهورها إلى الأسباب الآتية :

١ — كانت هذه الصناعات يعوزها رأس المال وميزة استخدام الآلات الحديثة وكانت أساليبها التقليدية طابعها الجمود . وهذه الظروف جعلتها عاجزة عن منافسة الصناعات الكبيرة والواردات الصناعية .

٢ — زيادة الاتصال بمظاهر الحضارة الأوربية كان لها أثرها فى تغيير ذوق فئة كبيرة من الشعب أخذ أفرادها يفضلون المصنوعات الأوربية .

٣ — كانت ضريبة المهن الحرة التى فرضت عام ١٨٩٠ عاملا على إضعاف هذه الصناعات بسبب عجز الكثيرين من الصناع عن احتمالها نتيجة فقرهم وقلة مكاسبهم .

٤ — أخذ نظام الطوائف فى الزوال ، فإنشاء المحاكم الأهلية كان ضربة لنفوذ مشايخ الصناعات ، كما تقررت عام ١٨٩٠ « حرية الفرد فى ممارسة أية مهنة أو صناعة أو تجارة أو حرفة » وهذا عمل على هدم نظام الطوائف والقضاء على روح التضامن بين أفرادها .

وبرغم انحطاط شأن هذه الصناعات بوجه عام عن ذى قبل فقد شاهد بعضها رواجاً ، فصناعة البناء مثلا تأثرت بازدياد الرخاء وانتشار المدنية مما أدى الى الإكثار من تشييد المبانى ، ويدل على هذا العدد الكبير الذى ورد فى إحصاء سنة ١٩٠٧ عن المشتغلين بهذه الحرفة وما يتصل بها . وكذلك نشطت صناعة النسيج بسبب ارتفاع مستوى الشعب المادى نتيجة ازدياد الثروة . وسنبحث أهم الصناعات على قدر من التفصيل .

صناعات الغزل والنسج والصباغة

كانت صناعة النسج منتشرة فى أنحاء القطر ولم يختص بها إقليم معين (١) . ولم تخل قرية وبخاصة فى الوجه القبلى من جماعة ينسجون الغزل الذى يمدهم به الفلاح وأسرته ، وبذا يمكن اعتبار النسج « صناعة ريفية » « والغزل صناعة منزلية » . وكذلك فى المدن اعتمد النساجون على ما تمدهم به العائلات من الخيوط وأقاموا فى الجهات التى يسهل عليهم فيها الحصول على الغزل . وبرغم وجود قلة من المصانع التى يضم الواحد منها ما يناهز خمسين عاملا فقد كانت الأغلبية من النوع الذى يتراوح فيه عدد العمال من أربعة إلى عشرة ، إلا أن جهات معينة توافرت على إنتاج أنواع خاصة من النسيج فكانت المحلة الكبرى والقاهرة ودمياط أعظم مراكز نساجة الحرير واختصت إخميم وقليوب وكوم النور بالقطن ومدن قنا وأسيوط والفيوم بالصوف وعرفت المنزلة بأنها مركز مهم لغزل الخيوط

---

(١) فيما يلى بيان مستمد من إحصاء عام ١٩٠٧ عن أهم مراكز النسج وعدد العمال فى كل منها :

المحلة الكبرى	٣١٨٣	القاهرة	٢٨٦٩
قليوب	٢٤٠٥	منوف	٢٣٩٤
شبين الكوم	١٦٢٨	سنورس	١٥٣٠
دمياط	١٤٣١	إخميم	١٢٦٦
بلبيس	١٢٣٠	أبو تيج	١١٥٧
قوص	١١٠٨	ميت غمر	١٠٨٤
إمبابة	١٠٥٧	طهطا	١٠٣٥

وقدرت لجنة التجارة والصناعة عدد الأنوال الموجودة فى بعض المراكز كالآتى :

المحلة الكبرى ٢٤٥٥ إخميم ٤٥٠ دمياط ٣٩٠ قليوب ٢٠٠٠

نقادة (مديرية قنا) ١٠٠٠ . وترى اللجنة أن عدد الأنوال بالقاهرة لا يقل بأى حال من الأحوال عنه فى المحلة الكبرى .

الحريرية واشتهرت مدن الشرقية بالمنسوجات الصوفية التى يطلق عليها اسم الزعابيط وصنعت فى بنى عدى وبنى سويف والفيوم وقنا أكلمة من الصوف (١) .

واعتمدت صناعة النسيج فى ذلك العصر على الغزل الوارد من البلدان الأجنبية ، فاستوردت البلاد معظم الخيوط الصوفية الرفيعة والخيوط القطنية والكتانية من انجلترا وإيطاليا ومعظم خيوط الحرير من الصين وإيطاليا . وكان النساجون يستوردون بعض هذه الخيوط بعد صباغتها ، إلا أن معظمهم ، وبخاصة نساجى الحرير ، كانوا يصبغونها فى مصانعهم الخاصة . وترجع ظاهرة الاستيراد هذه إلى عدم كفاية الإنتاج المحلى من الغزل ، كما أن نوع هذه الخيوط لا يصلح لبعض نواحى هذه الصناعة التى تحتاج إلى خيوط رفيعة لم يستطع الغزال المصرى صنعها . وتفسير هذا كله ينحصر فى أن صناعة الغزل كانت « منزلية » بعكس صناعة النسج التى برغم بقائها يدوية كانت تزاول فى مصانع صغيرة (أى ورش) ، كما أن الغزال الذى يستعمل المغزل اليدوى لا يستطيع صنع الفتلة الرفيعة التى يحتاجها بعض النساجين خصوصاً إذا كانت الصناعة تزاول فى المنزل . ولما كانت الصناعة المنزلية يشترك فيها أفراد الأسرة لم يكن من المنتظر أن يحذق كل منهم هذه الحرفة .

وكانت المغازل والأنوال من النوع العتيق الذى يصنع فى داخل القطر ، واستخدم بعض النساجين فى المدن الكبرى أنوالا يدوية أكثر مقدرة على الإنتاج ولكنها كانت قليلة العدد ، ولم تستخدم الأنوال والمغازل الآلية إلا فى مصنع واحد . ويلاحظ أن مصر خلال ذلك العصر تخصصت فى إنتاج أنواع من النسيج لا تعرفها أوربا (٢) وإذن فهذا يفسر لنا بقاء هذه الصناعة لعمل أنواع تتطلبها أغلبية الشعب ، ولم تكن المصانع الأوربية تهتم بها لأن الطلب عليها محدود ولأن إنتاجها يخضع لعامل الذوق والمصانع الأوربية كانت معنية بإنتاج الأنواع التى تلقى قبولا عاما .

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٢٣ .

(٢) مثل الشاهي الذى تصنع منه الملابس الشرقية التى يرتديها الموسرون ومركز صناعتها القاهرة والمحلة الكبرى ، والخيطان والأشرطة التى تتخذ منها حواشى ملابس الأغنياء ومركزها القاهرة ، والقماش الحرير المعروف باسم « الكريشة » (دمياط) وينسج منه نوعان : نوع فاخر رقيق لملاءات سيدات المدن والآخر أقل رقة لعمل ملاءات الفلاحات الموسرات ، والقماش المعروف باسم الغزلية لعمل القفاطين ، والأقمشة الصوفية المعروفة باسم الزعبوط والدفية .

وقامت مصانع الصباغة بجانب محال النسج لأن الأولى صناعة « مكملة » للثانية وبخاصة إذ كانت الثانية تنتج الأقمشة اللازمة للاستهلاك ولذا كان لا بد من القرب من السوق . وقد جاء فى تقرير لجنة التجارة والصناعة أن صناعة الصباغة تقوم فى القاهرة والاسكندرية والمحلة ودمياط وإخميم وأسيوط ولكن « يوجد كذلك فى كل قرية تقريباً صانع واحد على الأقل يشتغل بالنيلة ويصبغ باللون الأزرق الملابس القطنية التى يرتديها الفلاحون مما ينسج فى المصانع المصرية أو فى البلاد الاجنبية » .

وكانت معظم المواد المستعملة فى أواخر هذا العصر تستورد من الخارج (١) وكذلك فضلت النيلة الصناعية المستوردة من ألمانيا لأنها أسهل استعمالا وأقل كلفة من الطبيعية وإن لم تقل عنها جودة . وبرغم هذا استمر الصباغون يستعملون الأصباغ الطبيعية واعترض البعض على الأنواع الصناعية وذلك بحكم التقاليد القديمة والتعصب الفنى والاعتقاد الخاطىء بأفضلية الأصباغ الطبيعية .

صناعة الجلود

استوردت مصر الجلود المدبوغة فى الخارج بسبب الطلب الجديد على نوع لاتستطيع المدابغ المحلية إنتاجه ولهذا كانت صناعة الأحذية الجيدة تعتمد على الأنواع الأجنبية ، وبلغت قيمة الواردات من الجلود فى آخر هذا العصر ١٥٠,٠٠٠ جنيه . وكانت مصر تصدر بعض جلودها إلى أوربا بعد تنظيفها وتجفيفها وتمليحها كى تدبغ هناك . وما تبقى يعالج بالصناعة فى داخل البلاد أو يرسل إلى المدابغ المحلية التى لم يتجاوز عددها المائتان ، ربعها تقريباً فى القاهرة والأسكندرية ، وكان معظمها ناقص المعدات يشتغل بأجهزة عتيقة ويتبع الأساليب البلدية .

ومن أسباب رداءة الجلود المصرية العيوب التى تصيبها قبل وصولها إلى المدابغ (٢) واستخدمت الجلود فى عمل الأحذية وصناعة السروج والأطقم ومع ذلك فقد استوردت

---

(١) على نقيض ما كان عليه الحال فى العصور السابقة .

(٢) من ذلك كى الحيوان بالحديد المحمى ، والدودة التى تصيب جلود الماشية وتحدث ثقوبا فى الجزء الأعلى من الرقبة ، والخروق التى تحدث فى الجلود بسبب إهمال القصابين أوقلة مهارتهم .

مصر فى سنة ١٩١٣ مامقداره ٧٩٢,٠٠٠ زوج من الأحذية بسبب ازدياد عدد سكان المدن ، وانتشار مظاهر الترف بين الموسرين والمتعلمين .

صناعة الخشب

وجدت خلال العصر « ورش » كثيرة لأشغال الخشب فى القاهرة والأسكندرية ودمياط وطنطا والمنصورة ، وقلما خلت قرية من دكان لأحد النجارين . وفى أواخر العهد أنشأت الحكومة مصانع كبيرة لعمل عربات النقل والمركبات وعربات السكك الحديدية وكافة أنواع الأدوات الخشبية[1] . وأقامت مصلحتا المساحة والصحة ورش نجارة ولكنها أقل شأنا .

وكانت الأخشاب تستورد من الخارج وبلغت قيمة الواردات منها فى سنة ١٩١٣ ١,٢٣١,٥٣٧ من الجنيهات . ولم تتأثر هذه الصناعات كثيراً بسبب السياسة التجارية المتبعة ولم تتعرض لمنافسة جدية من الخارج . والسبب فى ذلك أن الأدوات الخشبية كبيرة الحجم تشغل مساحات واسعة نسبياً عند شحنها وبذا يفرض عليها رسم مرتفع ، كما أنها تحتاج إلى إحكام حزمها والعناية بشحنها وتفريغها . وكل هذه عوامل تزيد من أثمانها بالنسبة إلى المنتجات المحلية . غير أن هذا لم يمنع أن تستورد مصر سنة ١٩١٢ ماقيمته ١٤٤٤٣٦ جنيها بسبب إقبال بعض المصريين على التشبه بالأجانب من حيث اقتناء الأثاث المصنوع على النمط الأوربى ، ولم يكن لدى الصانع المصرى الاستعداد الكافى لمواجهة هذا الطلب الجديد .

واحتفظت صناعات الخشب فى القرى بطابع الخشونة والبداءة فكانت فى معظمها سليبة من بهجة الصقل والتهذيب . ولهذا رأت الحكومة فى أواخر هذا العصر ضرورة العمل على تثقيف الصانع المصرى وتهذيب ذوقه ، فعلاوة على إنشائها بعض الورش فتحت عدداً من المدارس الصناعية مما كان له أثر فى تقدم الصناعات بعدئذ .

---

(١) كان بعنابر السكك الحديدية فى بولاق قسم للنجارة يضم بين جدرانه نيفاً وألفاً من النجارين معظمهم من المصريين .

صناعات البناء

استخدم فيها فى نهاية هذا العصر مايقرب من ٩٥,٠٠٠ عامل معظمهم بالمدن الكبرى. وكان الاعتماد — وبخاصة فى المبانى الحديثة — على خامات مستوردة من الخارج (١). ولم تستعمل المواد المحلية من الجرانيت والرخام لأن نفقة النقل كانت باهظة. وكان معظم الذين يتولون أعمال البناء الكبرى من المهندسين والمعماريين والصناع والمهرة والشركات البنائية الكبرى من الأجانب. وكذلك فإن هؤلاء الصناع من غير المصريين اشتغلوا فى أعمال مهمة كتصوير الحليات من الجص والعمارة الدقيقة وزخرفة المنازل واحتكروا أيضاً صناعات تركيب المعدات الكهربائية والأدوات الصحية وأجهزة الماء والغاز وغير ذلك.

وصف لحالة أرباب الصناعات الصغيرة

إن كان الصانع من أهل القرى فهو يشتغل فى كوخ قذر، وإن كان من سكان المدن مارس مهنته غالباً فى ورشة منزوية فى بعض الأحياء القذرة من المدينة. ولم يكن الصناع يهتمون بالنظام أو بحسن الهيئة أو بالشروط الصحية، إذ كانت غايتهم متجهة إلى تدبير مكان لعملهم ذى إيجار رخيص. ومن أسباب تأخرهم شدة تشبثهم بالقديم ونفورهم من كل مستحدث وجديد ومثابرتهم على اتباع مادرج عليه آباؤهم وأجدادهم الأولون (٢). ولا ريب أن هذه الظروف جميعها كانت تساعد على ركود الحرف والصناعات وتدهورها تدريجاً وعجزها عن الوقوف فى سبيل الصناعة الأوربية والأجنبية الحديثة.

(ب) الصناعات الكبيرة

هى الصناعات التى تتناول كميات وفيرة من الخامات وتباشر فى مصانع كبيرة تدار بالقوة الآلية مع استخدام عدد عظيم من العمال. وقد كان بهذا القطر طائفة أخرى من المنشآت الصناعية ظهرت فى البلاد على أثر استفاضة رؤوس الأموال واحتدام صورة المعاملات فى العشرة أعوام الأولى من هذا القرن، فلم يراع فى إنشائها وتكوينها شىء من التأنى والتبصر،

---

(١) فيما يلى بيان بقيمة بعض ما استوردته مصر فى سنة ١٩١٣ (مقدرة بالجنيهات):
خشب المبانى والنجارة الجسيمة ١,٣٥٧,٣٩٧٠٦، الرخام والأحجار ٦٢٠٠٠، زجاج النوافذ ٣٩٧٠٩، القرميد ٥٥٤٤.

(٢) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ٥٣ — ٥٤.

بل كان بعض هذه المشروعات أشبه بالمضاربة منه بالاستثمار ، ذلك فضلا عن أن مؤسسيها — الذين كانوا فى أكثر الأحيان لا يحفلون بشىء سوى الحصول على ربح من بيع أسهم الشركات — كانوا لا يهتمون على الإطلاق بمستقبل مشروعاتهم . فلا غرو أن جاءت هذه الشركات الناقصة التكوين المختلة التدبير وهى تحمل فى ذات نفسها بذور فشل محكم وقضاء مبرم»[١].

صناعة الغزل والنسج

تأسست شركة الغزل والنسج المصرية الإنجليزية ، وأنشأت مصنعين أحدهما بالقاهرة والآخر بالأسكندرية ، ثم حملتها خسائرها على إغلاق الأول والتنازل عن الثانى لشركة الغزل الأهلية . وفى سنة ١٩١١ أعيد إنشاء شركة الأسكندرية باسم شركة الغزل والنسج الأهلية ، وظلت تتعثر فى عملها وتصطدم بالعقبات الى حين نشوب الحرب عام ١٩١٤ . وأهم الصعاب فى وجه هذه الصناعة عدم دعمها بالحماية الجمركية نتيجة للسياسة التجارية السائدة وصدور مرسوم ١٣ أبريل ١٩٠١ الذى يقضى بفرض ضريبة قيمية مقدارها ٨ ٪ على الخيوط والأنسجة المصنوعة فى مصر . وفضلا عن هذين العاملين كان تحريم استيراد الأنواع الرخيصة من القطن الأجنبى[٢] ميزة للصناعة الأجنبية التى تستخدمها مما ساعدها على المنافسة فى السوق المصرية .

صناعة السكر

فى عام ١٨٨١ أنشأ جماعة من المصريين فى الحوامدية مصنعاً للتكرير ، وفى سنة ١٨٩٣ قررت عمل السكر الخام أيضاً وأطلقت على نفسها اسم « شركة السكر والتكرير المصرية » . وفى سنة ١٨٩٢ تألفت « الشركة العامة لمصانع السكر فى الوجه القبلى » وأقامت مصنعاً فى الشيخ فضل وشرعت سنة ١٨٩٥ فى إنشاء آخر بنجع حمادى . ثم اتحدت الهيئتان سنة ١٨٩٧ واتخذت اسم « الشركة العامة لمصانع السكر والتكرير بالقطر المصرى » وما لبثت أن حازت المصانع التسع التى كانت تابعة للدائرة السنية على ألا تنتقل الملكية إلا بعد دفع المبلغ برمته ، وكان مقسطا على أقساط نصف سنوية كل منها ٥٦,٠٠٠ جنيه على أن تدفع فى مدى ٢٥ عاما ، ماعدا قسطى آخر سنة فإن مبلغ كل منهما ٢٤,٩٥٠ جنيها . غير أنه فى

---

(١) شرحه ص ٥٨ .

(٢) Andrè Eman : L'Industrie du Coton en Egypte, pp. 28,29.

سنة ١٩٠٥ انحصرت صناعة السكر فى مصانع ثلاثة من المعامل التسع المشار إليها وفى اثنين آخرين من الثلاثة التى كانت الشركة قد أنشأتها . وكادت الشركة تنهار بسبب المضاربات التى قام بها رئيسها (١) ، ولذا أعيد تكوينها فى سنة ١٩٠٦ واختيرت لها إدارة جديدة ابتعدت عن المضاربات واعتصمت بأشد وسائل الاقتصاد وعنيت باتقان أساليب الصناعة والزراعة ، وأسفرت هذه الجهود عن نتائج باهرة ، غير أن زراعة القصب لقيت منافسة قوية من جانب القطن فى الصعيد الأوسط مما اضطر الشركة إلى إغلاق مصنع مطاى ، ولم يكن ثمت بد من انتقال الصناعة شطر الجنوب مع النفقات التى يتطلبها ذلك العمل، ولذا أنشأت الشركة مصنعاً على قواعد متينة ثابتة فى كوم امبو (٢) فى سنة ١٩١٠ .

وكانت مقادير القصب المستغلة فى المصانع تختلف حسب المساحة المنزرعة ، وهذا بطبيعة الحال يؤثر فى إنتاج السكر . وكان الهبوط شديداً فى سنة ١٩٠٧ بسبب أزمة خطيرة تعرضت لها الشركة . ويدل على ذلك أن مقادير القصب التى استعملت كانت ٢٥٤,٠٠٠ طن ولم يزد الإنتاج عن ٢٥٠٠٠ طن ثم تحسنت الحالة بعدذلك بحيث ارتفعت هذه المقادير فى سنة ١٩١٤ إلى ٩٧٨,٧٧٨ طناً ، من القصب ٩٨٩,٦٤٠ من الزكائب زنة الواحدة مائة كيلو جرام (٣) .

وبلغ المتوسط السنوى للصادرات من السكر المصرى المكرر فى الفترة (١٨٨٤ — ١٨٩٠) ٣٥٠٠٠ طن ثمنها ٤٦١,٧٢٣ من الجنيهات المصرية . وفى الفترة (١٨٩٠ — ١٨٩٥) ٥٣٧٠٠ طن قيمتها ٦٣,٠٠٠ جنيه منها ١٠٠٠٠ طن من السكر الخام ، وفى السنوات التالية وصل المتوسط إلى ٧٢٦٠٠ طن منها ٧٥٤٥ من الخام الذى يستخدم فى صناعة الحلوى ولم يتعد الصادر منه ٣٠,٠٠٠ طن فى أول القرن الحالى يذهب أربعة أخماسه إلى انجلترا والباقى إلى بلاد الجزائر . وكانت تركيا وانجلترا من أهم عملاء مصر . وفيما بين ١٩٠٠، ١٩٠٥ هبطت واردات انجلترا من السكر المصرى كثيراً بسبب قيام هذه الصناعة فى جزر الأنتيل البريطانية

---

(١) من أسباب اضطراب الشركة النفقات الكبيرة فى إنشاء وتحويل المصانع ، والخسائر التى ترتبت على إغلاق بعض المصانع بسبب انخفاض مساحة القصب ، وإيجار الأراضى ، ومحاولات إدخال البنجر ، والمغالاة فى الإنتاج بقصد غزو الأسواق الأجنبية ، وكثرة التغيير فى المشرفين على العمل وانعدام المسئولية .
Mazuel : Le Sucre en Egypte, pp. 45—46 (d'après Paul Nèville.)

(٢) راجع تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٨٨ — ١٨٢ .

(٣) Mazuel : Le Sucre en Egypte , pp. 142—143.

وظلت إيطاليا إلى عام ١٨٩٠ من أحسن العملاء ولم تقل قيمة مااستوردته عن ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة ثم تناقصت إلى ٩٨٠٠٠ (١٨٩٣) و٣٢٩٠٠ (١٨٩٥) و١٨٠٠٠ (١٨٩٧) و ١٧٠٠ (١٩٠٠) . وهذا الهبوط راجع إلى ماإتخذته الحكومة الإيطالية من إجراءات لضبط وتقييد عملية خروج رؤوس الأموال وماقامت به من تشجيع صناعة السكر فى بلادها . وأثناء ثورة كوبا كانت الولايات المتحدة المشترى الرئيسى للسكر من وادى النيل وبلغ المتوسط السنوى لمشترياتها ٤٥٠,٠٠٠ جنيه خلال المدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠١ بل إنه وصل إلى ٥٦٦٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٩٩ . ولما انتهت الثورة اختفى هذا العميل بسرعة وفجأة وحلت محله الممتلكات البريطانية فى الشرق الأقصى التى ارتفعت قيمة مشترياتها من ٢٠,٥٠٠ جنيه سنة ١٨٩٧ إلى ١٧١,٠٠٠ سنة ١٩٠٥ ولما أخذت الأسواق الأوربية تغلق أبوابها تدريجاً فى وجه صناعة السكر المصرية اضطرت هذه الى البحث عن مجال آخر فى افريقية الوسطى وآسيا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط (١) .

وقد تعرضت صناعة السكر بمصر لتقلبات وصعاب كثيرة أهمها : — (٢) .

(١) قلة المساحة المنزرعة بسبب شدة الإقبال على القطن .

(٢) ضياع أسواق ايطاليا والولايات المتحدة .

(٣) قيام هذه الصناعة فى جهات متعددة كالروسيا وجزر الأنتيل البريطانية وغيرها .

(٤) قيدت فرنسا وانجلترا مشترياتهما تدريجاً وهكذا أخذت مصر تفقد شيئاً فشيئا أسواقها فى القارة الأوربية .

(٥) منافسة الحكومات الأجنبية التى كانت تنتج بلادها السكر من البنجر بفضل تقديمها الإعانات السخية لزراع هذا النبات القليل القيمة والكثير المحصول والمادة السكرية

(٦) ارتفاع ثمن سكر القصب بالنسبة إلى ثمن سكر البنجر ثم اختراع مواد سكرية أخرى مثل السكارين .

(٧) قلة الاموال المخصصة لاستخراج السكر من القصب كما كانت هذه العملية أصعب منها بالنسبة إلى البنجر .

---

(١) Mazuel : Le Sucre en Egypte, pp. 195—197.

(٢) Ibid, p. 197 ، كتاب « الصناعة » فى مصر للدكتور حسين على الرفاعي ص ٢٦٤ و ٢٦٥ — ٢٦٧

صناعة الزيوت الكبرى

فى عام ١٨٨٩ أسس جماعة من رجال الأعمال بالاسكندرية « شركة الزيت والصابون المصرية » برأس مال يسير لصناعة الزيوت وأقراص بذرة القطن والصابون وأنشأت مصنعاً متواضعاً لهذا الغرض فكان النجاح حليف الشركة وتهافت الغير على مجاراة هذا العمل بحيث لم تمض سنوات قلائل حتى أنشئت أربعة مصانع كبيرة منها اثنان فى الاسكندرية والآخران فى كفر الزيات ، وسرعان ما اتسع نطاق هذه الصناعة حتى ارتفع مقدار ما يعصر من ٦٠٫٠٠٠ أردب فى أول الأمر إلى ١٫٢٢٠٫٠٠٠ أردب من بذرة القطن سنة ١٩١٤ (١) .

ولولا وجود معاصر زيت القطن لما تقدمت صناعة الصابون التى استطاعت بذلك الحصول على مادة أولية بسعر مقبول . وكذلك انتعشت زراعة الصابون بعمل الصودا الكاوية التى تنتجها شركة الملح والصودا المصرية .

صناعة السجاير

ازدهرت هذه الصناعة ووصل عدد شركاتها إلى أربعين . وبلغ عدد المشتغلين بها نحو ٣٠٠٠٠ معظمهم من الأروام والسوريين ، وصدرت البلاد من السجاير ما قيمته ٣٩٤٧٩٨ جنيها فى سنة ١٩١٣ .

صناعة الأسمنت

تكونت شركة الأسمنت المصرية التى أنشأت مصنعاً بالمعصرة سنة ١٩٠٠ ومعظم المادة الأولية اللازمة بمصر . وهذا المصنع آلى ، وكان متوسط الإنتاج السنوى ٢٠,٠٠٠ طن تقريبا . واستخدم المصنع العمال المصريين ومعظمهم من سكان القرى المجاورة له . وكان الأسمنت الذى يصنع به لا يقل جودة عن المستورد من الخارج . ويرجح نجاح هذه الصناعة برغم السياسة التجارية إذ ذاك الى عظم نفقة النقل بالنسبة الى الثمن الكلى فى حالة استيراد هذه المادة ، وكذلك توجد معظم المادة الأولية اللازمة فى مصر .

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٨٣ وما بعدها .

(٣) التجارة الخارجية

أول ما يسترعى النظر السياسة الجمركية التى اتبعتها مصر ، وتعد سنة ١٨٨٤ ذات أهمية إذ صار لمصر أن تعقد اتفاقات تجارية مستقلة عن الدولة العثمانية. ولم تشأ دول أوربا فيما عدا اليونان الاعتراف بهذا الحق وفضلت التمتع بنصوص المعاهدة التى أبرمت بين فرنسا وتركيا عام ١٨٦١ والتى ينتهى أجلها فى سنة ١٨٨٩ . ولكن هذه الرغبة لم تدم طويلا حيث قبلت انجلترا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرتغال والنرويج التعامل بلائحة الجمارك المصرية مقابل منحها معاملة الأمة الأولى بالرعاية . ومع أن مصر عقدت اتفاقات تجارية مع كثير من الدول إلا أن فئة التعريفة الأقل التى كان يتفق عليها مع دولة تسرى على الدول جميعاً بسبب نص الدولة الأولى بالرعاية .

حاول الساسة المصريون التخلص من فئة (الثمانية فى المائة) التى فرضتها التبعية للدولة العثمانية فحددوا الرسم على الواردات بعشرة من المائة وذلك فى الاتفاق المبرم مع انجلترا عام ١٨٨٩ وهذا بالنسبة إلى عدد معين من السلع ، أما بالنسبة إلى باقى السلع فقد احتفظوا لأنفسهم بالحق فى فرض الرسوم بما يحقق مصلحة البلاد . غير أن هذا الاتجاه نقضته الاتفاقات التالية وبخاصة الاتفاق المعقود مع ألمانيا سنة ١٨٩٢ حيث تعهدت الحكومة المصرية ألا تزيد الرسم على السلع الألمانية عن ١٠ ٪ . ولا شك أن انجلترا استفادت من هذا القيد نظراً لوجود نص الدولة الأولى بالرعاية . وفى سنة ١٩٠٢ أبرم اتفاق مع فرنسا هبط بهذه النسبة إلى ٨ ٪ ، وبطبيعة الحال استفادت بقية الدول المتعاقدة مع مصر .

هكذا حددت الرسوم بمبلغ ٨ ٪ (فيما عدا بعض السلع كالتبغ والمشروبات الروحية التى استثنيت من هذه القاعدة) . وبهذا سارت مصر وفق تعاليم مدرسة منشستر واتبعت سياسة حرية التجارة فى الوقت الذى أخذت معظم الدول ، والناشئة منها بوجه خاص ، فى نبذ هذه السياسة والسير فى اتجاه الحماية الجمركية . وأكثر من هذا أن مصر توسعت كثيراً فى تطبيق نظام الحرية لأن معاهدة Cobden-Chevalier التى كانت بشيراً بنقض سياسة التجاريين حددت رسم الوارد فى أول الأمر بمقدار ٣٠ ٪ ولما خفض فيما بعد إلى ٢٤ ٪ اعتقد الناس فى فرنسا أن حكومتهم تمادت فى التهاون بمصالح المنتجين

فى سبيل كسب صداقة الإنجليز . فالتعريفة التى فرضتها مصر فى هذا العصر لا يمكن عدها تعريفة مانعة ، وتنحصر أهميتها فى صفتها الإيرادية .

وقد أدت السياسة الجمركية التى اتبعت فى هذا العصر إلى توجيه نشاط الأفراد شطر ناحيـة معينة ، وإلى توزيع موارد الجماعة على نواح معينة ، وإلى حفظ مستوى معيشة الأفراد عند حد معين ، وإلى بقاء الإصلاح الاجتماعى فى حالة ركود سواء أكان ذلك من ناحية التعليم أو ساعات العمل وشروطه والأجور أو من ناحية الصحة العامة . لأن انخفاض الرسوم على الواردات إلى هذا الحد معناه انهيار الصناعات المحلية القائمة وعدم قيام الصناعة الحديثة واتجاه نشاط السكان نحو الزراعة مما أدى إلى اختلال النسبة التى كانت قائمة بين عدد كل من المشتغلين بالزراعة والصناعة ، إذ فضلا عن تحول بعض العمال من الصناعة إلى الزراعة زاد عدد السكان زيادة كبيرة وأصبح من الضرورى أن تستخدم الزيادة من الأيدى العاملة . ونلاحظ كذلك عدم توزيع موارد الأمة توزيعاً عادلا بين الصناعة والزراعة مما أدى إلى اكتناز المصريين للأموال . وليست هذه الظاهرة مقصورة على المصريين أو أنها عادة انتشرت نتيجة الجهل والخوف من احتمال المسئولية ، بل إن مردها عدم وجود المشروعات الصناعية التى تجتذب إليها مدخرات الأفراد وذلك بخلاف الزراعة وخصوصاً فى حالة انتشار الملكية الصغيرة وعدم قيام النظام التعاونى . وأدى اضمحلال الصناعة إلى عدم ظهور التشريعات الاجتماعية التى تميزت بها البلاد التى أخذت بأسباب الانقلاب الصناعى ، وكذلك لم يصبح للعمال قوة أو شخصية اقتصادية مهمة .

وأهم ما يلفت النظر فى تجارة مصر الخارجية فى هذا العصر المسائل التالية :

أولا — تقدم تجارة مصر الخارجية إلى درجة كبيرة سواء فى الصادرات أم فى الواردات فأصبحت قيمة الأولى فى نهاية العصر ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه فى أوله (١) ، وزادت قيمة الواردات من ٨ مليون جنيه تقريباً فى سنة ١٨٩٣ إلى ٩ مليون فى سنة ١٨٩٣ ، ١٦ مليوناً فى سنة ١٩٠٣ .

ثانيا — كانت الزيادة فى الواردات متمشية مع مثيلتها فى الصادرات لأن معظم الأخيرة من محصول واحد هو القطن ، فعظم هذه النسبة مضافا إلى ازدياد حجم الصادرات دليل على أن البلاد استغلت معظم مواردها فى إنتاج سلع الصادر ، ونظراً إلى أن الكمية

---

(١) Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt. (Appendix 5 B), P. 265

التى تستهلك فى الداخل كانت ضئيلة إذا قيست بالإنتاج الكلى فإن مكافأة عوامل الإنتاج التى اشتركت فى إنتاج هذه السلعة يدفعها بلد أجنبى ، وثمن البضائع لا يمكن أن يدفع ذهبا لمدة طويلة ، وإذن فلا بد من دفعه بشكل سلع وبخاصة إذا يممت الصادرات وجهها

	متوسط غلة الفدان من القطن بالقنطار	محصول القطن بآلاف الجنيهات	صادرات القطن بآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	قيمة صادرات القطن والبذرة بآلاف الجنيهات	مجموع صادرات مصر بآلاف الجنيهات
١٨٨٤ — ٨٥	٣و١٣	٣و٥٩١	٣و٥٤٠	١٢و٣٧	١١و٠٤٣	١٢و٥٥٣
١٨٨٥ — ٨٦	٢و١٩	٢و٧٩٢	٢و٧٨٨	١١و٧١	٧و٨٥٤	١١و٤٥٤
١٨٨٦ — ٨٧	٢و٨٨	٢و٨٧٢	٢و٨٦٤	١٢و٣٧	٨و٥٢٦	١٠و١٩٩
١٨٨٧ — ٨٨	٢و٩٨	٢و٩٩٦	٢و٩٦٤	١٢و٣٥	٨و٦٥٩	١٠و٩٦٤
١٨٨٨ — ٨٩	٢و٤٩	٢و٧٢٣	٢و٧٨٠	١٣و٢٧	٨و٧٢٢	١٠و٥٣٠
١٨٨٩ — ٩٠	٣و٠٦	٣و٢٣٨	٣و٢٠٣	١٣و٤٠	٩و٧٩٩	١٢و٠٦٦
١٨٩٠ — ٩١	٣و٩٧	٤و١٥٩	٤و٠٥٤	١١و٥٢	١٠و٧٦٧	١٢و٠٠٤
١٨٩١ — ٩٢	٤و١٩	٤و٧٦٥	٤و٦٦٢	٩و٠٦	١٠و٤٢٢	١٤و٠٢٠
١٨٩٢ — ٩٣	٥و٣٠	٥و٢٢١	٥و١١٨	٩و٣٠	١١و٤٠٨	١٣و٥٠٦
١٨٩٣ — ٩٤	٤و٦٢	٥و٠٠٣	٥و٠٧٣	٨و٤٩	١٠و٤٦٣	١٢و٩٥٤
١٨٩٤ — ٩٥	٤و٥١	٤و٦١٩	٤و٨٤٠	٨و٤٦	٨و٤٨٤	١٢و٠٧٨
١٨٩٥ — ٩٦	٥و٢٩	٥و٢٧٦	٥و٢٢٠	١٠و٠٣	١١و٥٥٥	١٢و٨١٧
١٨٩٦ — ٩٧	٥و٦٠	٥و٨٧٩	٥و٧٥٦	٨و٦٨	١١و٤٨٣	١٣و٤٤٢
١٨٩٧ — ٩٨	٥و٨٠	٦و٥٤٤	٦و٣٩٩	٧و١٨	١٠و٥٨٢	١٢و٥٥٣
١٨٩٨ — ٩٩	٤و٩٨	٥و٥٨٨	٥و٦٠٤	٧و٩٠	١٠و٢٧٨	١٢و٠٧٠
١٨٩٩ — ١٩٠٠	٥و٦٤	٦و٥١٠	٦و٥١٢	١٠و٨٤	١٥و٥٦٥	١٥و٢٥٩
١٩٠٠ — ١٩٠١	٤و٤٢	٥و٤٣٥	٥و٣٩١	١٠و٨٧	١٤و٠٢١	١٧و١٢٤
١٩٠١ — ٠٢	٥و١٠	٦و٣٧٠	٥و٥٢٦	٩و٨١	١٤و١٠٧	١٦و١٥٤
١٩٠٢ — ٠٣	٤و٥٨	٥و٨٣٩	٥و٨٦٠	١٣و٦٥	١٦و٤٥٨	١٨و٠٤٧
١٩٠٣ — ٠٤	٤و٨٨	٦و٥٠٦	٦و١٤٧	١٤و٤١	١٩و٣٤٧	١٩و٥٤٠
١٩٠٤ — ٠٥	٤و٣٩	٦و٣٤٣	٦و٢٧٦	١٢و١٨	١٧ر١٢٧	٢٠و٨١١
١٩٠٥ — ٠٦	٣و٨٠	٥و٩٦٠	٦و٠٣٣	١٥و٩٨	١٨و٨٧٢	٢٠و٣٤٣
١٩٠٦ — ٠٧	٤و٦١	٦و٩٤٩	٦و٩٧٧	١٦و٨٧	٢٥و٥٦٤	٢٤و٨٦٢
١٩٠٧ — ٠٨	٤و٥١	٧و٢٣٥	٦و٩١٣	١٤و٤٢	٢٣و٢٧٧	٢٨و٠١٣
١٩٠٨ — ٠٩	٤و١٢	٦و٧٥١	٦و٨١٣	١٣و٤٤	٢٢و٥٦٣	٢١و٣١٣
١٩٠٩ — ١٠	٣و١٣	٥و٠٠١	٥و٠٤٦	٢١و٤٩	٢٢و٨٢٥	٢٥و٩٩١
١٩١٠ — ١١	٤و٥٧	٧و٥٠٥	٧و٤٧٧	١٧و٦٠	٢٩و٦١٧	٢٨و٨٩٥
١٩١١ — ١٢	٣و٣٢	٧و٣٨٦	٧و٣٦٧	١٧و٢٥	٢٧و٩٩٢	٢٨و٥٣١
١٩١٢ — ١٣	٤و٣٥	٧و٤٩٩	٦و٣٧٥	١٨و٢٨	٢٩و٥١٧	٣٤و٤٨٦
١٩١٣ — ١٤	٤و٤٤	٧و٦٦٤	٧و٣٦٩	١٩و٠٢	٢٩و٦٩٢	٣١و٥١٣

شطر ناحية واحدة فى جميع السنوات . كذلك كانت انجلترا طيلة هذا العصر أكبر مشتر للصادرات المصرية ، ومعنى هذا أن تقبل مصر الثمن على هيئة بضائع انجليزية وإلا أصبح ميزان التجارة فى غير صالح الدولة الإنجليزية .

ثالثاً — كانت مصر تصدر معظم محصولها من القطن بسبب ضآلة الاستهلاك المحلى كما يتضح من البيانات التى أوردناها ونقتبس بعضها على سبيل المثال :

السنة	المحصول بآلاف القناطير	الصادر من القطن بآلاف القناطير
١٨٨٤ — ٨٥	٣,٥٩١	٣,٥٤٠
١٨٩٢ — ٩٣	٥,٢٢١	٥,١١٧
١٩٠٢ — ٠٣	٥,٨٣٩	٥,٨٦٠
١٩٠٣ — ١٤	٧,٦٦٤	٧,٣٦٩

رابعاً — كانت معظم صادرات مصر من محصول واحد إذ بلغت نسبة ما يصدر من القطن وبذرته نحو ٨٥ ٪ من مجموع الصادرات (١) . والاعتماد على محصول واحد لدفع قيمة الواردات يعرض البلاد لخطر جسيم إذا أخفق هذا المحصول لأسباب طبيعية أو هبط سعره ، وكانت مصر عرضة لهذا الخطر ولم يكن ينقذها منه سوى ارتفاع أسعار القطن فى السوق العالمية . ففى سنة ١٩٠٩ هبط متوسط غلة الفدان إلى ٣,١٣ قنطار بسبب الدودة التى فتكت بالمحصول ، ولكن لحسن الحظ ارتفع ثمن القنطار إلى ٢١ ريالا بعد أن كان ١٣ ريالا . وكان من أثر ذلك أن قيمة الصادر من القطن وبذرته لم تقل عما كانت عليه بل احتفظت بنسبتها .

---

(١)

المدة	قيمة صادرات القطن وبذرته	قيمة مجموع الصادرات	النسبة المئوية
١٨٨٥ — ٨٩	٨٬٩٠٠٬٠٠٠	١١٬٠٤٣٬٠٠٠	٨١
١٨٩٠ — ٩٤	١٠٬١٩٠٬٠٠٠	١٢٬٩١٣٬٠٠٠	٨٠
١٨٩٥ — ٩٩	١١٬١٠٤٬٠٠٠	١٣٬٣٠٨٬٠٠٠	٨٣
١٩٠٢ — ٠٤	١٥٬٩٩٤٬٠٠٠	١٨٬٣٣٥٬٠٠٠	٨٧
١٩٠٥ — ٠٩	٢١٬٩٧١٬٠٠٠	٢٤٬١٢٩٬٠٠٠	٩١
١٩١٠ — ١٤	٢٩٬٤٩٨٬٠٠٠	٣١٬٦٦٢٬٠٠٠	٩٣

Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, p. 169.

خامساً — تغيرت نسبة الصادرات من الحاصلات الزراعية الأخرى ، فهبطت فى حالة السكر من ٧٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٨٥ إلى ١٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٣ . وتعدلت هذه النسبة وأصبحت فى صالح بعض المحاصيل الأخرى مثل الأرز والبصل . ويمكن القول إن صادرات مصر فى مختلف البضائع (عدا القطن وبذرته) لم تتجاوز ١٥ ٪ من المجموع الكلى .

سادساً — زادت قيمة ما كانت تستورده البلاد من البضائع التامة الصنع ، كما درجت على استيراد بضائع جديدة لم يكن لها عهد بها من قبل . فارتفعت الواردات من المنسوجات القطنية من ٢,٦٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٧ ملايين جنيه ، ومن الفحم والخشب من ٩٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ما يقرب من ٤ ملايين ، ومن السلع الحديدية والصلب من ٧٠٠,٠٠٠ جنيه إلى ٣ مليون جنيه تقريباً . ولا ريب أن هذه السلع المختلفة زادت مقاديرها بسبب تكاثر السكان وازدياد مطالبهم وحاجياتهم نتيجة لتحسن المستوى الاجتماعى عما كان عليه قبل هذا العهد ، كما أن الأعمال والمنشئات العامة التى قامت بها الحكومة والشركات والأفراد تطلبت بضائع من هذا القبيل .

سابعاً — استيراد بعض الغلات الزراعية ، كالدخان والقمح والدقيق والسكر . وذلك راجع إلى أن العناية الفائقة بالقطن والتوسع فى الذرة إنما كان على حساب القمح ، وكذلك حرمت زراعة الدخان للأسباب التى أشرنا إليها فى موضع آخر .

ثامناً — احتلت الدولة البريطانية طوال هذا العصر المكانة التى كانت للدولة العثمانية فى سنة ١٨٣٦ ، وبعبارة أخرى كان لها المقام الأول فى تجارة مصر الخارجية كما يتضح من البيان الآتى : —

المدة	النسبة المئوية للواردات من المملكة المتحدة	النسبة المئوية للصادرات إلى المملكة المتحدة
١٨٨٤ — ١٨٩٣	٣٦ من مجموع الواردات	٦٢ من مجموع الصادرات
١٨٩٤ — ١٩٠٣	٣٥	٥٢
١٩٠٤ — ١٩١٣	٣٢	٥٠

وترجع هذه الظاهرة إلى أنها أولا نتيجة طبيعية لازدياد العلاقات التجارية بين البلدين منذ عصر محمد على باشا ، كما أن مصر فى الفترة التى ندرسها وجهت غاية جهدها إلى إنتاج القطن الذى كان يلقى رواجا كبيراً فى انجلترا وهى أعظم الدول إنتاجاً للنسوجات القطنية ، وساعد على نمو الصلات التجارية المركز السياسى الذى شغلته انجلترا بعد الاحتلال ، ووجود كبار الموظفين الإنجليز فى الوظائف الرئيسية التى تتصل بالأعمال والمنشئات العامة ، وفضلا عن هذا فقد كانت سيادة الجنيه الإنجليزى من العوامل العظيمة الأهمية . ولا شك أن إصدارنا لمعظم ما لدينا إلى انجلترا يجعلنا نستورد قدراً كبيراً من حاجياتنا من تلك البلاد على هيئة بضائع .

ومن الأشياء الجديرة بالنظر أن تجارة انجلترا أخذت فى التناقص تدريجاً كما يتضح من البيان السالف الذكر ، والسبب فى ذلك أن دول أوربا اقتبست النظم الصناعية الحديثة وحمت صناعتها بسياج من الرسوم الجمركية ، ثم أخذت بعد ذلك تنافس انجلترا فى مختلف الأسواق . وكان من الطبيعى أن يتأثر مركز انجلترا فى مصر التى ظلت متعلقة بسياسة الحرية التجارية ، ولهذا زادت وارداتنا من المانيا من ١ ٪ إلى ١٣ ٪ ، ومن أمريكا من ٢ ٪ إلى ٨ ٪ تقريبا ، وكذلك من اليابان وسويسرا وإيطاليا والروسيا . وبرغم هذا كله ظلت انجلترا أكبر مشتر للقطن المصرى ، كما أن نصيبها من واردات مصر كان أكبر بكثير من نصيب أية دولة أخرى .

٤ — الضرائب

شاهدت الفترة التالية للاحتلال البريطانى إصلاحات وتعديلات خطيرة فى نظام الضرائب وتقديرها وجبايتها مما كان له أبلغ الأثر فى استقرار الأحوال الاقتصادية واطراد التقدم .

١ — الضرائب المباشرة :

ضرائب الأطيان .

مهد السبيل لتعديلها بالقضاء على التفرقة السابقة بين الأراضى الخراجية والعشورية ، وتقرر مبدأ المساواة فى أداء الضريبة على كلا النوعين ، وقد صار أساس الضريبة المساحة

العمومية للأراضى الزراعية التى بدىء بها سنة ١٨٩٢. وقدحدد الأمر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٨٩٩ فئات للضرائب على أساس ٢٨,٦٤ ٪ من القيمة الإيجارية للأراضى .

وقد تقرر فى عام ١٩٠٢ زيادة الضريبة التى تحصل من الأراضى التى استفادت من مشروع خزان أسوان وسواه من المشاريع الفرعية . وبمقتضى القرارات الصادرة فى ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ وأول يوليه ١٩١٣ تقررت رسوم لمجالس المديريات ، تنفقها هذه الهيئات المحلية على التعليم والمنافع العامة . وتتراوح قيمة هذه الرسوم بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪ من الضرائب .

وفى سنة ١٩٠٤ قضى القانون الصادر بعدم جواز أى تعديل فى ضرائب الأطيان ينتج عنه خفض قيمتها إلى أقل من أربعة ملايين من الجنيهات إلا بعد موافقة الدول ذوات الامتيازات .

عوائد المبانى :

ويجرى تحصيلها فى المدن المصرية بمقتضى أوامر صادرة بذلك . وهى عبارة عن ٨,٥ ٪ من قيمة الإيجار السنوى فيما عدا القاهرة حيث تجبى هذه الضريبة على أساس ١٠ ٪ من قيمة المبنى الإيجارية . ويعفى من عوائد المبانى ما لا يزيد إيجاره فى السنة عن ٥٠٠ قرش ، وما يستخدم لإقامة القنصليات والمفوضيات التابعة للدول الأجنبية ، وما يخصص للأغراض العامة ، والخيرية والثقافية التى لاتدر ربحاً على أحد . ولصاحب المبنى أن يطالب برفع الضريبة إذا خرب البناء أو تهدم ، أو ظل شاغراً لمدة ستة أشهر على الأقل .

٢ — الضرائب غير المباشرة :

كانت هذه أقل قيمة من المباشرة ففى سنة ١٨٨٠ بلغت حصيلتها ١,٨٧٣,٣٩٣ جنيه مقابل ٥,٤٢١,١٠٧ جنيه من الضرائب المباشرة . غير أن تقدم البلاد الاقتصادى عمل على زيادة مقدار الضرائب غير المباشرة فبلغت قيمتها ٥,٤٣٨,٨٨٢ جنيه فى سنة ١٩٠٠ مقابل ٥,٥٣٩,١٦٧ جنيه من الضرائب المباشرة . وبمرور الوقت واتساع نطاق تجارة مصر الخارجية وازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة أصبحت الضرائب غير المباشرة تغل قدراً أكبر بكثير من ضرائب النوع الآخر حتى أصبحت الآن المورد الأساسى للحكومة.

وأهم عنصر فى الضرائب غير المباشرة الرسوم الجمركية . وقد عقدت مصر عدداً من الاتفاقيات التجارية مع الدول جعلتها لا تستطيع أن تزيد هذه الرسوم عن ٨ ٪ . وإلى جانب هذه الرسوم تحصل الحكومة على مبالغ كبيرة من الموارد التالية : رسوم الموانى والمنائر والصيد والتمغة ورسوم القضاء والقيد وضريبة القطن وبدل الخدمة العسكرية ورسوم إنتاج على الكحول والجعة والسكر والبنزين ورسوم الامتحانات العامة وجوازات السفر وإيرادات قلم تحقيق الشخصية والمراهنات وغير ذلك من الإيرادات المنوعة .

نقد نظام الضرائب :

يلاحظ أن ضرائب الأطيان وعوائد الأملاك المبينة حددت لمدة طويلة وبذا فقدت المرونة وهى الطابع الذى ينبغى أن يميز نظام الضرائب فى أى دولة حتى يتمشى مع تطور أحوالها الاقتصادية ، وينطبق نفس الأمر على الرسوم الجمركية إذا استثنينا الضريبة على الطباق والتى كانت الحكومة تلجأ إليها من وقت لآخر فترفع فئاتها حتى تزيد من حصيلتها .

وفضلا عن هذا فان الضرائب غير المباشرة كان عبئها على الطبقات الفقيرة من الشعب أكثر منه على الطبقات الغنية وهو ما لا يتفق مع القواعد الاقتصادية السليمة ومبادىء العدالة. وضريبة الأطيان التى يدفعها الملاك الزراعيون لم يتبع فى شأنها النظام التصاعدى الأمر الذى تنفر منه أبسط مبادىء العدالة الاجتماعية والذى يزيد بمرور الوقت فى إيجاد فوارق بعيدة الغور بين طبقات المجتمع . ومما كان مثار النقد من جانب الكثيرين أن الأجانب كانوا لا يقومون بأداء نصيبهم إزاء الخزانة المصرية بالقياس إلى ثرواتهم واستفادتهم من الأعمال العامة أسوة بالمصريين . حقيقة كانوا يدفعون عوائد الاملاك المبنية ويساهمون مع غيرهم فى الرسوم الجمركية وبعض غيرها ، ولكننا نلاحظ أن أغلب الأجانب كانوا من المشتغلين بشؤون التجارة والصناعة والمال ويجمعون من وراء ذلك ثروات طائلة لا يدفعون عنها قدراً كافياً لعدم وجود ضرائب الدخل . أما تقييد حرية الحكومة المصرية فى زيادة الرسوم الجمركية — باستثناء الطباق — فمعناه استحالة قيام صناعات فى مصر حتى ولو كانت الظروف الأخرى مواتية لنجاحها لأنها فى ظل الرسوم الجمركية الضئيلة تكون عاجزة عن منافسة مثيلاتها الأجنبية . حقيقة كانت الظروف أميل إلى التخصص الزراعى الذى عاد على البلاد بفوائد كبيرة ، ولكننا لا ننكر أن تحديد الرسم الجمركى بنسبة ٨ ٪ ضار بالصناعة لو استمر التقيد بذلك زمنا طويلا .

٥ — الدين العام

لم يمض زمن طويل على تسوية المشكلة المالية حتى حدثت الثورة العرابية التى أدت إلى الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ وبهذا أصبحت أكبر الدول الدائنة لمصر مسئولة عن حل المسألة المالية . وقد وفقت إلى ذلك إلى حد وساعدها عليه تحسن الادارة المالية وازدياد ثروة البلاد بسبب المشروعات المختلفة فى الرى واتساع نطاق التجارة الخارجية . وقد كان أول عمل قامت به الدولة المحتلة إلغاء المراقبة الثنائية اكتفاء بوجودها فى مصر ، الأمر الذى سبب الاحتكاك الدائم بين انجلترا وفرنسا . ثم تألفت لجنة من الخبراء الماليين فى لندن (١٨٨٤ — ١٨٨٥) لتعديل قانون التصفية حتى يكون أقرب إلى صالح مصر . وأهم التعديلات التى أدخلت على القانون المذكور : -

(١) زيادة المبلغ المخصص لمصروفات الحكومة إلى ٥,٢٥٠,٠٠٠ جنيه تقريبا فى السنة .

(٢) تعديل نظام الميزانية بحيث يسمح للحكومة بالاستيلاء على جزء من احتياطى صندوق الدين لسداد مايحدث من العجز فى مصروفاتها .

(٣) تقسيم ماتبقى من هذا الاحتياطى مناصفة بين صندوق الدين والحكومة لتمكين الأخيرة من القيام ببعض الإصلاحات التى تتطلبها محاولة تنمية ثروة البلاد الحقيقية .

(٤) عقد قرض جديد عرف باسم الدين المضمون ومقداره تسعة ملايين من الجنيهات بفائدة ٣ ٪ وقد ضمن سداد هذا الدين ألمانيا وانجلترا وامبراطورية النمسا والمجر وفرنسا وإيطاليا والروسيا . كما أوقف القانون الجديد استهلاك الدين الممتاز والموحد ، وكان القصد من الدين المضمون الصرف على الطوارىء المستعجلة مثل تعويضات الاسكندرية ، وسداد عجز ميزانيات الحكومة فى السنوات السابقة ومقداره ٤ مليون جنيه والقيام ببعض الإصلاحات فى الرى وتكلفت نحو مليون جنيه .

أخذت انجلترا بعد ذلك فى العمل على تحسين الأحوال فى البلاد برغم ما لقيته من موقف فرنسا العدائى ، وعملت على ضغط المصروفات وزيادة الإيرادات حتى تمكنت من موازنة الميزانية ولهذا كانت سنة ١٨٨٨ عظيمة الأهمية لأنها نهاية الارتباك المستمر فى الأحوال المالية .

وقامت الحكومة المصرية بعدة تحويلات خففت العبء السنوى لفوائد الدين ، ووفقت إلى هذا بفضل ازدياد الثقة بمركز البلاد المالى . فقد خول الأمر العالى (٦ يونيو ١٨٩٠) تحويل الديون الثلاثة : الممتاز والدائرة السنية والدومين كيلا تتعدى فائدة إحداها ٤ ٪. ثم حددت فى اليوم التالى الفائدة الجديدة للدين الممتاز بمقدار ٣½ ٪. ، ولدين الدائرة السنية ٤ ٪. (٥ يوليه) وفى ١٨ مارس ١٨٩٣ حددت فائدة قرض الدومين فصارت ٣٥ ,٤ ٪. بعد أن كانت ٥ ٪. ، ونص دكريتو سنة ١٨٩٠ على عدم البدء فى سداد الديون الثلاثة المزمع خفض فائدتها قبل مضى ١٥ سنة ، على أنه أبدى تحفظاً بصدد قرض الدومين والدائرة السنية كيما يستمر استهلاكهما ببيع الأراضى المخصصة لهذا العمل ، وزيد كذلك الدين الممتاز بمليونى جنيه سبق اقتراضهما فى سنة ١٨٨٨ ثم أضيف مبلغ آخر قيمته ١,٣٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زيد عليه أيضاً مبلغ وقدره ١,٧٠٠,٠٠ جنيه فى عام ١٩٠٠

قانون ٢٨ نوفمبر عام ١٩٠٤ :

أخذت حالة التوتر بين انجلترا وفرنسا تخف تدريجاً حتى انتهت بالاتفاق الودى المعقود بين الدولتين فى عام ١٩٠٤ ، وكان هذا الاتفاق حادثاً عظيم الأهمية بالنسبة إلى مصر من الوجهة الاقتصادية إذ صدر قانون نوفمبر من السنة نفسها ، وبمقتضاه ألغيت الإدارة الأجنبية على المصالح التى كانت ضامنة لأقساط الديون وأهمها الجمارك والسكك الحديدية ، وألغى تقسيم الميزانية فصارت الحكومة وحدها هى التى تتولى جباية إيرادات الدولة وتتصرف فيها دون أى تقييد سوى تعهدها بعدم خفض ضريبة الأطيان فى القطر كله عن ٤ مليون جنيه ، ذلك أن القانون خصص جزءاً من حصيلة الضرائب العقارية لجميع المديريات (عدا قنا وضريبة النخيل) كضمان لخدمة الديون . وتنازل صندوق الدين عما يملكه من الاحتياطى وقدره أحد عشر مليونا من الجنيهات للحكومة واقتصرت سلطته على الإشراف العام على شئون البلاد المالية دون التدخل فى تفصيلاتها .

وترك القانون مسألة قرضى الدومين والدائرة السنية للحكومة ، وقد سدد الثانى فى ١٥ أكتوبر ١٩٠٥ ، أما الأول فتم استهلاكه فى أول يونيه ١٩١٣ .

الحالة منذ صدور القانون :

كان القانون السالف الذكر كسباً كبيراً لمصر وأطلق يد الحكومة بعد أن كانت مغلولة واطرد التحسن فى الأحوال عامة ، وكانت الحرب العالمية الأولى أكبر عون لمصر على

امتلاك الجانب الأكبر من الدين العام ولعل من أكبر حسنات الحرب وعهد الاستقلال إقبال المصريين على شراء سندات الديون المصرية ، فقد أوضح الإحصاء أن توزيع فوائد الدين فى أول نوفمبر ١٩٢٥ كان ٦٠ $\frac{١٥}{١٦}$ ٪ فى مصر والباقى فى باريس ولندن ، وأن توزيع فوائد الدين الممتاز بنسبة ٥٠,٧٥ ٪ فى مصر ثم تضاءل مقدار الفوائد التى تخرج من مصر بحيث أصبحت النسبة حوالى ٣٦ ٪ فى عام ١٩٣٧ مما جعل هذه القرض توشك أن تكون ديونا داخلية ، وقد حاولت الحكومة المصرية استهلاك أجزاء من الدين كما وظفت جزءاً من احتياطيها الكبير فى سنداته . ثم قامت دعوة فى البرلمان ترمى إلى الغاء صندوق الدين وجرت مفاوضات طويلة فى هذا الصدد لإزالة هذا المظهر الماس بالسيادة والمتنافى مع متانة مركز المالية المصرية وحسن سمعتها ، وكذلك لتوفير نفقاته السنوية التى كانت تبلغ أربعين ألف جنيه فى السنة . وأخيراً كللت المساعى بالنجاح ، مما سنعرض له بعد .

(٦) النظام النقدى

بعد إصلاح سنة ١٨٣٤ عاد الاضطراب إلى النظام النقدى بسبب رداءة المسكوكات إذ كانت دار الضرب لا تملك آلات لهذا الغرض كما أنها لم تسك سوى مقادير قليلة لا تسد حاجة التعامل ، أما القروش فبرغم وفرتها كان تزييفها شائعاً حتى قلت ثقة الناس بها . ونظراً لقلة القطع الفضية من ذات العشرين قرشا والعشرة قروش برغم شدة الحاجة إليها وبخاصة فى موسم القطن فقد كان الصيارفة يبيعونها للفلاحين بأعلى من قيمتها كثيراً وبهذا يحصلون على المحصول بأثمان بخسة .

وقد نتج عن قلة النقود المصرية التى تسكها دار الضرب أن تدفقت العملة الأجنبية لسد مطالب التعامل ، وتمتع الجنيه الإنجليزى بمركز ممتاز . ثم حدث أن هبطت قيمة النقود الفضية بشدة منذ عام ١٨٧٠ بسبب كشف مناجم جديدة من الفضة وزيادة المقادير المستخرجة من هذا المعدن . وقد أرادت حكومة اسماعيل معالجة الأمر فأمرت بسك مقادير إضافية من النقود الفضية على أساس النسبة الجديدة بين المعدنين فلم ينتج عن المحاولة سوى توالى انخفاض النقود الفضية .

ولما وضحت هذه العيوب المختلفة تألفت لجنة فى عام ١٨٨١ أخذت تستطلع آراء الإخصائيين فى الخارج ثم رفعت تقريرها فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٨٥ وصدر الأمر العالى بالموافقة فى ١٤ نوفمبر من السنة نفسها .

اصلاح سنة ١٨٨٥

ينص القانون الصادر المشار إليه بما يأتى : —

(١) اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود المصرية وبذا صارت مصر تسير على نظام المعدن الفردى أسوة بما كان سائداً فى أوربا . ولو لم تفعل مصر ذلك لمنيت بخسائر كبيرة نتيجة لتوالى انخفاض العملة الفضية إذ تضطر بسبب علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى أن تقبل عند تسوية الميزان الحسابى نقوداً فضية منخفضة القيمة . وقد تقرر أن وزن الجنيه الجديد ٨,٥ جراما من الذهب وعياره ٠,٨٧٥ ويقسم إلى مائة قرش . وكذلك نص الأمر العالى على سك قطع ذهبية من ذات الخمسين قرشا والعشرين قرشا والعشرة والخمسة قروش .

(٢) سك نقود فضية من فئات ٢٠ قرشاً ، ١٠ ، ٥ ، ٢ ، ١ ، ½ ، ¼ قرش وذلك بمقادير تكفى التعامل على أن تسحب العملة الأجنبية من التداول بالتدريج . وحدد وزن الريال بثمانية وعشرين جراما من الفضة وجعل عياره ٠,٨٣٣ وتقرر حد أقصى لما يسك من النقود الفضية فلا يزيد عن ٢,٧٢٠,٠٠٠ جنيها باعتبار ٤٠ قرشاً لكل فرد من السكان وهذا التحديد الغرض منه الحيلولة دون إفراط الحكومة فى سك هذه النقود حتى يزيد ربحها بسبب الفرق بين قيمتها القانونية وقيمتها كمعدن له سعر فى السوق . وقد اعتبرت النقود الفضية نقوداً مساعدة بمعنى أن قوة إبرائها للدين محدودة فلا يجبر الفرد على أن يتسلم منها أكثر من ٢٠٠ قرش .

(٣) تقسيم القرش إلى مليمات وسك نقود من النيكل من فئة ٥ مليمات ومليمين ومليم ، وأخرى من البرونز من فئة نصف المليم وربعه . ونصف ما يسك من هذه النقود يكون على أساس ثمانية قروش لكل فرد من السكان ، وألا يجبر أحد على قبول أكثر من عشرة قروش منها .

الحالة بعد الاصلاح النقدى

أخذت الحكومة فى سحب النقود القديمة من التداول ومنعت استيراد النقود الفضية الأجنبية ولم يمض وقت قليل حتى اختفت من التعامل نهائياً ، وحلت محلها النقود المصرية الجديدة التى كانت تضرب فى أوربا ، وبذا خلت من العيوب السابقة من حيث الوزن والعيار والشكل . وكانت الحكومة تراقب حالة السوق مراقبة دقيقة حتى يتسنى التوفيق بين حاجة التعامل ومقادير النقود الفضية اللازمة .

أما النقود الذهبية فكان مصيرها مختلفاً ، فالقطع من الفئات الصغيرة كانت صغيرة لا تصلح للتعامل وانتهى الأمر بأن أصبحت تستخدم فى أغراض الزينة والإهداء وما إلى ذلك . ومن حيث الجنيه ، وهو وحدة التعامل ، فقد ظل نادراً . ففى سنة ١٨٨٩ ضربت الحكومة ٥٢٠٢٤ جنيهاً ، ومن سنة ١٨٨٩ إلى سنة ١٩١٦ لم يسك من النقود الذهبية شىء ومعنى هذا أنه لابد من الاعتماد على العملة الذهبية الأجنبية . والجدول التالى يوضح لنا النسب بين العملات الذهبية التى كانت شائعة فى التعامل :

العملة الذهبية	القيمة القانونية	القيمة المعدنية	النسبة المئوية
الجنيه المصرى	١٠٠ قرش	١٠٠ قرش	٠٠٠٠
الجنيه الإنجليزى	٩٧,٥ »	٩٨,٤٤٤ »	٠,٩٥٩
الوينتو	٧٧,١٥ »	٧٨,٠٦٩ »	١,١٧٧
الجنيه المجيدى	٨٧,٧٥ »	٨٨,٩٤٢ »	١,٣٤٠

ويتضح من هذا الجدول أن الجنيه المصرى أردأها ، غير أن ندرته لم تجعله عاملا ذا أثر ، ولذا اقتصر الامر على الجنيه الإنجليزى والوينتو والجنيه المجيدى وأردأ الثلاث نسبياً هو الجنيه الإنجليزى ولهذا حل فى التعامل بفعل قانون جريشام ، ومما ساعد على ذلك أن انجلترا كانت تتبوأ مركزاً ممتازاً فى تجارة مصر الخارجية وجرت العادة بجلب مقادير كبيرة من الجنيهات الذهبية الإنجليزية فى فصل الخريف لتمويل محصول القطن وقد قدر متوسط ما كان يرد إلى البلاد سنوياً إلى حين نشوب الحرب العالمية الأولى بسبعة ملايين من الجنيهات تقريباً ترد فى وقت واحد تقريباً ولكنها تخرج من البلاد تدريجاً أثناء السنة . ويلاحظ أن

جانباً منها كان يتبقى فى البلاد بدافع الاختزان والحاجة إلى استخدام الذهب فى الزينة والحلى حتى قدر البعض الفرق بين الوارد من الذهب والصادر منه بمبلغ يتراوح بين ٢٠،٣٠مليونا من الجنيهات لغاية سنة ١٩١٤ .

وقد كان لسيادة الجنيه الانجليزى نتائج طيبة أهمها :

(١) مرونة العملة الذهبية فى البلاد فيرد منها مايلزم لتمويل القطن ثم يخرج جانب منها بعد ذلك لدفع مشتريات مصر من الخارج .

(٢) نظراً لأن ضرب الجنيهات الذهبية بالمجان فى انجلترا فقد توفر على الحكومة المصرية نفقات كبيرة فيما لو كان الاعتماد على الجنيهات المصرية المضروبة فى مصر أو الخارج .

إلا أنه إلى جانب هذه المزايا يجب ألا ننسى أن مصر صارت تابعة للنظام النقدى الانجليزى وتحت رحمة الظروف الاقتصادية المختلفة التى تؤثر فى سوق النقود بانجلترا . وقد اكتسب الجنيه الإنجليزى مركزاً ممتازاً من الوجهة التشريعية حينما صدر قانون ١٩١٦ وينص على قبول الجنيه الإنجليزى فى التداول بسعر قانونى يحدده وزير المالية المصرية .

البنك الاهلى المصرى

ويتصل بموضوع النظام النقدى انشاء البنك الأهلى المصرى فى يونية سنة ١٨٩٨ . ويرى الدكتور محمد رفعت (١) أن إنشاء هذا البنك لم يكن فكرة جديدة ، ذلك أنه قبل التوقف عن الدفع فى ابريل من عام ١٨٧٦ اقترح الفرنسيون إنشاء بنك يتولى الإشراف عليه ثلاثة مراقبين ينتمون إلى دول إيطاليا وفرنسا وانجلترا ، ولكن المحاولة أخفقت بسبب موقف انجلترا التى خشيت أن يؤدى ذلك العمل إلى زيادة نفوذ الفرنسيين فى مصر . ولكن الدكتور حسين فهمى يقول إنه : «لايصح أن نعتبر هذا البنك محاولة سابقة فى سبيل إنشاء البنك الأهلى ، لأن هذه المنشاة المقترحة لم تكن بنكا بالمعنى المفهوم للقيام بالأعمال المصرفية . بل هى منشأة للوكالة عن الدائنين فى خدمة الدين العام ومراقبة تحصيله ! فالتشابه القائم هو فى الاسم والاسم فقط » (٢) . ويعتقد الكاتب كذلك أن الغرض الحقيق من البنك الأهلى كان ينحصر فى أن يقوم بمهمة البنك المركزى ، إذ لو كان الهدف الحقيق أن

---

(١) The Monetary System of Egypt, p. 105.

(٢) إصلاح البنك الأهلى المصرى ص ١٥ (حاشية رقم ١) .

يكون بنكا تجاريا لما كان هناك داع الى ذلك فقد كان هناك بنك انجليزى آخر كان يدعى البنك المصرى وظل يمارس أعماله كبنك للودائع [١] . ويستدل المؤلف على صحة رأيه بالعبارة التالية التى وردت فى الخطاب السنوى الذى ألقاه محافظ البنك فى مارس من عام ١٩٤٤ : « من جيل مضى لم يكن بمصر بنك تستطيع أن تسميه بنكها الخاص ، أو تستطيع الحكومة أن تعتمد عليه فى تصريف شؤونها المصرية . وقد كانت مصر تعتمد قبل الحرب على الأموال تستحضرها سنويا من الخارج لتمويل محصولاتها ، وقد يحدث أن تزاد كمية النقود فى أوربا فى بعض السنين فينقل بعضها الى مصر لاستثماره ، وقد يكون أكبر مما تحتاج اليه البلاد فعلا فيحدث تضخما فى الائتمان وترتفع القيم وخصوصا أثمان الأراضى وتشتد المضاربات . . . كما قد يقف تصدير رؤوس الأموال فى بعض السنين الأخرى ، بل قد يسترجع بعضها من مصر وهو عين ما حدث فى سنة ١٩٠٧ مما سبب خسائر جمة لرجال الأعمال .. والواقع أن هذه العيوب هى التى أدت فعلا الى إنشاء البنك الأهلى فى سنة ١٨٩٨ » .

ونصت المادة الرابعة من قانون إنشاء البنك على أنه يضطلع بالمهام الآتية :

(١) إصدار أوراق تدفع لحاملها وعند تقديمها .

(٢) تقديم سلفيات للمزارعين برهن حيازى أو بدونه ، للقيام بنفقات البذور والزراعة اللازمة للمحاصيل السنوية .

(٣) إقراض الدولة والحكومة السودانية والبلديات والمنشآت العامة .

(٤) خصم الكمبيالات والسندات الإذنية وعلى العموم جميع الأوراق والسندات المالية التى تدفع بمصر والتى لا يتجاوز استحقاقها سنة .

(٥) خصم وتقديم سلفيات على التعهدات المضمونة ببوالص أو إيصالات عن البضائع .

(٦) فتح حسابات جارية للأشخاص المقيمين بمصر أو السودان الذين اشتهروا بحسن السمعة المالية على أن تصفى هذه الحسابات فى ميعاد سنة .

(٧) قبول الودائع ، نقود وأسهم وسندات ومعادن .

(٨) التحصيل ومباشرة جميع أعمال الخزائن .

---

(١) المصدر السابق ١٦.

(٩) التعهد باصدار أسهم وسندات مالية للمؤسسات المصرية أو السودانية .

(١٠) شراء وبيع وتداول الكمبيالات والسندات من أى نوع تدفع فى مصر أو فى الخارج

(١١) وعلى العموم مباشرة جميع الأعمال التجارية أو المالية أو الصناعية فى مصر أو السودان عن الأعمال العقارية أو الخاصة بأموال ثابتة أو بمشروعات أجنبية عن البلدين المذكورين .

ويعنينا فى هذه الأغراض كلها ما تعلق باصدار أوراق نقدية . أما من حيث غطائها فقد نصت المادة الخامسة على أنه « يجب أن يقابل بصفة دائمة قيمة الأوراق المتداولة لحاملها أو التى تدفع لدى تقديمها :

أولا لغاية النصف على الأقل ذهبا .

ثانيا والنصف الآخر سندات تقوم بسعر لا يتجاوز السعر اليومى ، وعلى الأكثر بحسب قيمتها الاسمية بشرط أن تكون مملوكة للبنك ، وأن يحتفظ للحكومة وحدها بأمر اختيارها وتعيينها ، دون أن يترتب على استعمال هذا الحق فى أية حالة من الأحوال أو فى أى وقت مسئولية على الحكومة .

وفى حالة عدم توفر مثل هذه السندات كلها أو بعضها يجب أن يزاد نسبياً رصيد الذهب فى الخزانة الخاصة بمرفق إصدار أوراق البنك بحيث تكون جملة الأوراق المتداولة لها مقابل بكامل قيمتها . ويتضمن الرصيد ذهباً أو سندات ... رهناً خاصاً لصالح حملة أوراق البنك . وفى حالة تصفية البنك يستخدم هذا الرصيد لتأمين سحب هذه الأوراق دون غيرها ويودع هذا الرصيد ذهباً كان أو سندات بمركز البنك .. ويجوز أيضاً إيداع السندات كلها أو بعضها بترخيص من وزارة المالية فى بنك انجلترا ، أو بأحد بنوك لندن بشرط موافقة الوزير » .

غير أن تداول البنكنوت كان يجرى على نطاق ضيق فلم يتجاوز الإصدار قبل نشوب الحرب العظمى ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ويرجع ذلك الى أن الجنيه المصرى كان على قاعدة الذهب كما أن تصدير الذهب أو استيراده كان حراً مباحا لا يحده قيد .

٧ — الأموال الأجنبية

إذا استثنينا الملايين الكثيرة من الجنيهات التى افترضتها حكومة اسماعيل ، نلاحظ أن الأموال الأجنبية التى استغلت فى الأعمال الصناعية والخدمات العامة وشركات الأراضى والنقل والمصارف المختلفة كانت قليلة القدر حتى عام ١٨٨٣ ، وتلت ذلك فترة ركود استمرت إلى العقد الأخير من القرن الماضى ، ثم تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية بنسبة كبيرة منذ عام ١٨٨٢ . ولكنها تزايدت كثيراً وارتفعت قيمتها منذ مستهل القرن الحالى ، كما يتضح من البيان التالى :

السنة	شركات الأراضى والنقل والصناعة	المصارف (الرهن . الودائع . الأعمال التجارية ... الخ)
	القيمة بالجنيهات	
١٨٨٣	٧٣١,٠٠٠	٥,٦٦٩,٠٠٠
١٨٩٢	١,٢٨٩,٠٠٠	٥,٢٢٨,٠٠٠
١٩٠٢	١١,٩٤٣,٠٠٠	١٢,١٩٩,٠٠٠
١٩١٤	٣١,٤٧٠,٠٠٠	٥٠,٥٦٩,٠٠٠

ويرجع تدفق هذه الأموال الأجنبية إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية ، فمن حيث الأولى نلاحظ أن أغلب بلدان أوربا أخذت بأسباب الانقلاب الصناعى فى أواخر القرن التاسع عشر متأثرة بالرخاء العظيم الذى تمتعت به انجلترا ، ولهذا كانت صناعاتها فى حاجة إلى الأموال لتغذيتها ، فلما نمت هذه الصناعات واستقرت إلى حد كبير ، اتجهت الأموال إلى البلاد التى كان مجال الاستثمار فيها واسعاً وحيث الفائدة المنتظرة أكبر .

أما الأسباب الداخلية فكثيرة . ففى هذا العصر تزايد عدد السكان فى مصر وبدأت نهضة اقتصادية واشتدت الحاجة إلى تنفيذ الكثير من المشروعات العامة التى تتصل بالنقل والمواصلات وإنارة المدن ومدها بالمياه وغير ذلك . وهذه المشروعات الغرض الأساسى منها خدمة الشعب ، وينبغى أن يحصل الشعب على هذه الخدمات بأقل الأثمان ، ولهذا تتولاها فى العادة الحكومات أو الهيئات المحلية ، ولما كانت الحكومة

مقيدة بالاتفاقات الدولية من الناحية المالية نراها عجزت عن القيام بهذه المشروعات ، فعملت على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وعهدت إلى الشركات الأجنبية بأعمال مختلفة ، فتأسست شركات الترام وأخرى للرهن والعقار بفضل الأموال البلجيكية ، وقامت الأموال الإنجليزية بإنشاء سكة حديد ضيقة وإقامة الأسواق المنظمة فى المراكز الزراعية وتأسيس بنك شبه مركزى ، وعنيت رؤوس الأموال الفرنسية بأعمال الرهن وصناعة السكر ، وساهم الألمان فى مد الخطوط الحديدية ، واهتمت رؤوس الأموال السويسرية بتشييد المصانع والفنادق .

وكان تقدم الزراعة والعمل على إصلاح الأراضى ونمو التجارة المصرية الخارجية واتساع السوق الداخلية نوعا بسبب تحسن مستوى المعيشة عن ذى قبل ، من الأسباب التى شجعت الأجانب على استثمار أموالهم فى هذه النواحى ، وساعد على ذلك الاستقرار السياسى بعد الاحتلال البريطانى وانتشار الامن والنظام وسيادة القانون . والواقع كان المجال شبه احتكار للأجانب الذين تسلطوا عن طريق الأعمال العامة والصناعية والتجارية والمصرفية على حياة البلاد الاقتصادية بشكل لا نظير له من قبل ، لأن رؤوس الأموال الوطنية كانت ضئيلة المقدار ، وحين كثرت فضل أربابها استغلالها فى شراء الأراضى وإقامة المبانى ، وهكذا ابتعد المصريون عن الميادين التى تدر الأرباح الكبيرة .

واستفادت البلاد من رؤوس الأموال الأجنبية لأنها ساهمت بنصيب فى تنفيذ المشروعات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية . غير أن هناك ناحية قاتمة لهذه الصورة حيث أقبلت الأموال الأجنبية واشتغلت فى أعمال الإقراض والرهن ، وتوسع المصريون فى الاستدانة ونتج عن ذلك ازدياد عبء الديون على البلاد ، وخروج مساحات واسعة من الأراضى إلى أيدى الأجانب من أفراد وشركات ، ورهن مساحات أكبر للمقرضين وبهذا نشأت مشكلة خطيرة تحملت بسببها البلاد الكثير من التضحيات .

وقد اعتاد الفلاح بسبب فقره أن يولى وجهه شطر المرابين من اليونانيين وسواهم للحصول على حاجته من المال بفوائد كانت تتراوح أحيانا ما بين ٢٪ و٥٪ فى الشهر . وفى سنة ١٨٨٠ بدأت بنوك الرهن أعمالها فى مصر ، وساعدها على ذلك استقرار نظم حيازة الأرض والاعتراف القانونى بالفائدة . ففى هذه السنة تأسس بنك Crédit Foncier

بأموال فرنسية وزاد رأس المال المدفوع من ٨٤ مليون فرنك فى سنة ١٨٨٣ الى ٢١٦ مليون فرنك فى سنة ١٩٠٢ وفى سنة ١٨٨٠ نفسها أنشئت شركة الأراضى والرهن المصرية وهى مؤسسة انجليزية رأس مالها ٩٠٠,٠٠٠ جنيه وإن لم يزد رأس المال المدفوع عن ٦٠٠,٠٠٠ جنيه . ولما تم إصلاح القناطر الخيرية اشتد الاقبال على حيازة الأراضى الزراعية وعظمت هذه الرغبة بفضل مشروعات الرى المختلفة وبخاصة خزان أسوان ، وكانت النتيجة ارتفاعاً كبيراً فى أثمان الأراضى ، وأخذت الشركات المختلفة تشترى وتملك مناطق واسعة وتقسمها قطعاً صغيرة تتولى بيعها بالتقسيط مع تسهيلات فى الدفع (١) . ونجحت هذه العمليات نجاحاً كبيراً واتجهت رؤوس الأموال صوب هذه الناحية ولم يمض زمن طويل حتى أربت الأموال المستثمرة فى بنوك الرهن وشركات الأراضى على خمسين مليونا من الجنيهات .

أقبل الناس على الاقتراض بقصد شراء الأراضى فحدث ارتفاع فى أثمانها وفى أسعار القطن . ولم يعبأ الكثيرون باحتمالات المستقبل وانتشرت روح المضاربة بشكل بارز وبخاصة فقد سهلت البنوك عملية الإقراض واجراءاتها وشروطها ، وأخيراً حدثت الأزمة سنة ١٩٠٧ واضطر الكثيرون ممن حازوا الأرض عن طريق الاستدانة إلى بيعها متحملين خسائر فادحة حتى يتسنى لهم الوفاء بما عليهم من الالتزامات وعجز كثيرون أيضا عن التخلص من الأزمة ، ولهذا امتازت الفترة (١٩٠٧ — ١٩١٤) بكثرة التفاليس والبيوع الجبرية (٢) ، ولولا نشوب الحرب العالمية الاولى لساءت الحال كثيراً .

أما الشركات الصناعية فلم يزد عددها إلا فى أواخر القرن التاسع عشر ، فتأسست شركة بلجيكية لصناعة السجاير ، وأخرى إنجليزية للفنادق ، وشركتان بلجيكيتان لعمل الجعة ،

---

(١) قامت شركات الأراضى بشراء الأراضى الجديدة وإصلاحها وبيعها ، وهذا يتمشى مع خطة حكومة عهد الاحتلال فى تعميم الملكية الصغيرة . واشتركت بعض رؤوس الأموال المصرية فى هذه الشركات ولكن على نطاق ضيق ، ومن أمثال هذه المؤسسات شركة أبو قير برأس مال إنجليزى لتجفيف البحيرة التى عرفت الشركة باسمها ، وشركة الدائرة السنية المؤسسة سنة ١٨٩٨ لتوزيع أملاك هذه الدائرة على صغار المزارعين . وكان رأس مال هذه الشركات ٢٢١,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ وزاد إلى ١٢,٢٣٢,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٤ .

(٢) لعل هذه الأزمة والخوف على صغار الملاك من الأسباب التى حملت الحكومة على إصدار قانون الخمسة أفدنة المعروف .

ومثلهما إنجليزيتان لغزل القطن وغير ذلك . وقد نشرت الغرفة التجارية بمدينة الاسكندرية تقريراً فى سنة ١٨٩٩ جاء فيه أن عدد الشركات بلغ إذ ذاك ٦٧ شركة منها أربع كانت فروعاً لشركات فى الخارج . ويدل على نشاط هذا النوع من المؤسسات ازدياد رأس مالها فى السنوات المختلفة :

السنة	رأس المال بالجنيهات	السنة	رأس المال بالجنيهات
١٨٨٣	٦٦٩,٠٠٠	١٩٠٢	٥,٩٣٥,٠٠٠
١٨٩٢	٩٢٣,٠٠٠	١٩١٤	١٣,٤٠٥,٠٠٠

أما عن شركات المشاريع العامة فنلاحظ أن الحكومة لم تمنح سوى امتياز واحد فيما بين سنتى ١٨٧٥ و ١٨٩٤ .

ثم بدأت موجة النشاط الكبير وظهرت شركات كثيرة نذكر منها :

(١) تكونت شركة الترام بالقاهرة فى سنة ١٨٩٥ برأس مال بلجيكى وكانت مدة الامتياز ٥٢ سنة .

(٢) شركة سكة حديد (قنا — أسوان) المساهمة فى سنة ١٨٩٥ ، ولما تم مد الخط فى سنة ١٨٩٨ استولت عليه الحكومة المصرية مقابل دفعات سنوية حتى نهاية مدة الامتياز .

(٣) شركة بلجيكية لمد خط حديدى طوله ١٠٠ كيلو متر تقريباً من بلدة المطرية إلى المنصورة ، وفى الوقت نفسه حصلت شركات أجنبية أخرى على امتياز مد السكة الحديدية الضيقة فى الوجه البحرى ، وتكونت شركة مصرية لمد سكة حديد ضيقة فى مديرية الفيوم ، ولكنها تنازلت عنه فى سنة ١٩٠٦ إلى شركة أجنبية .

(٤) شركة الترام بالأسكندرية وحصلت على امتيازها فى سنة ١٨٩٧ .

(٥) شركة الأسواق الإنجليزية وتأسست فى سنة ١٨٩٨ .

(٦) فى سنة ١٨٩٩ حصلت شركة الملح والصودا على امتياز استخراج النطرون ، وفى نفس السنة خول لشركة انجليزية حق استخراج الملح .

وكانت الحكومة تمنح الامتيازات لمدة معينة على أن يتضمن العقد بضع شروط بقصد حماية مصالح الجمهور ، كأن ينص على ألا يزيد ثمن الخدمة عن حد معين إلا بترخيص

من الحكومة ، كما اشترط أن تؤول جميع معدات الشركة إلى الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز ، غير أن الحكومة ، رغبة منها فى تشجيع القيام بهذه المشروعات ، لم تجعل هناك حداً أعلى للأرباح التى يجوز توزيعها على المساهمين ، وكان يجدر بالحكومة أن لاتغفل ذلك خصوصا وأن عدد السكان كان فى طريق الزيادة السريعة ، كما أن الدخل كان آخذاً فى الازدياد ، وقد حققت معظم الشركات أرباحاً كبيرة وما زال بعضها يسير حتى اليوم على نفس الخطة التى جرى عليها فى أول الأمر برغم استهلاك معظم رؤوس أموالها الثابتة ، إن لم يكن جميعها .

وكان تكوين البنك الأهلى فى سنة ١٨٩٨ خطوة لها أهميتها ، ويلاحظ أن الغرض من إنشاء بنوك الودائع قبل ذلك كان تمويل التجارة الخارجية ، وكانت البنوك قبل نهاية القرن التاسع عشر صغيرة تبعاً لقلة مقدار التجارة الخارجية . وترمى المصارف إلى اجتذاب ودائع الأفراد كى تستعملها كرأس مال عامل ، ولولا أن الحكومة المصرية وحكومة السودان وسكك حديد الحكومة المصرية وبعض الهيئات الأخرى أودعت أموالها فى هذه المصارف لما تسنى للأخيرة النمو بسبب فقر الأهالى وتفضيلهم الاحتفاظ بمدخراتهم فى بيوتهم ، ولم تتعد ودائع الأفراد أموال موظفى الحكومة وبعض كبار الملاك .

وازداد عدد المصارف التجارية إلى درجة كبيرة وكان معظمها فروعاً لأخرى خارجية ، وانحصرت مهمتها فى تمويل محصول القطن ، ولم تسمح بأى تدخل يحد من نشاطها أو يوجهه شطر ناحية معينة . وعجزت الحكومة بسبب نظام الامتيازات الأجنبية عن سن قانون للبنوك والإشراف عليها ، ولم تسر هذه على سياسة واحدة إذ كان كل منها يتبع سياسة المركز الرئيسى ، وبما أن الفروع الرئيسية كانت فى دول مختلفة لهذا اختلفت سياسة كل منها . ويمكن القول إنه لم يكن بمصر فى العصر الذى ندرسه أى نظام مصرفى ، واقتصرت مهمة الهيئات الائتمانية الأخرى على عقد القروض بضمان الأرض أو العقار .

وكانت هذه الهيئات تستورد مبالغ كبيرة من الخارج لإقراضها فى مصر ، ولم تكن لها سياسة مشتركة ، ولم تمول الزراعة ، ولم تقرض الفلاح كى يتسنى له إدخال التحسينات على

الأرض وأساليبه الزراعية ، فكانت كل قروضها إما استهلاكية وإما لدفع ديون قديمة . وقصرت نشاطها على كبار الملاك، فلم تتعامل مع صغارهم الذين ظلوا تحت رحمة المرابين . وقد بلغ رأس مال البنوك والهيئات الائتمانية ٦ ملايين من الجنيهات فى سنة ١٩١٤ بعد أن كان ٦٨١,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٨٩٢ .

والخلاصة أنه « فى سنة ١٩١٤ بلغ الاستثمار الاجنبى فى مصر ذروته ووقف الدين العام عند ٩٤,٩٠٠,٠٠٠ وكان ١٠ فى المائة منها فى حيازة أشخاص غير مقيمين فى مصر . وازداد رأس المال المدفوع فى شركات المحاصة التى تعمل فى مصر وحدها أو التى مراكزها الرئيسية فى مصر حتى بلغ ١١٦,٣٧٠,٠٠٠ جنيها ، وكانت رؤوس الاموال الأجنبية تسيطر على ٩٥ فى المائة من هذه الشركات . وقدرت أسهم هذه الشركات وسنداتها المملوكة فى الخارج فى ذلك الوقت بما يربو على ٨٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيهاً . إذن كانت رؤوس الأموال الأجنبية تمثل فى الدين العام وشركات المحاصة وحدها مبلغ ١٧٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيها . ولكنها كانت بعيدة كل البعد عن المجموع الاجمالى وفضلا عن ذلك فقد كان هناك عدد من الفروع العظيمة الأهمية للشركات الأجنبية . ويجب أن ندخل فى حسابنا ٧٠٢,٨٧٠ فداناً يملكها ٧٧٨١ مالكا من الأجانب »[1] ويمكن اعتبار المصالح الأجنبية فى مصر فى سنة ١٩١٤ تمثل ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيها ويحتمل أن يكون المجموع الحقيق أكثر من هذا التقدير بكثير. وقدر المبلغ السنوى الذى يستحق لمصر لحساب الاستثمار الأجنبى بنحو ٩ ملايين من الجنيهات فى السنة. ويتضح من أرقام ميزان التجارة فى هذه المدة فضلا عن أنها كانت بعيدة كل البعد عن تحقيق التوازن فإنها تركت بواقى من الفوائد المستحقة تتراكم عام بعد عام فتجمدت فى شكل ديون جديدة[2]

٨ — السكان

وصل عدد سكان البلاد إلى أكثر من الضعف فى فترة لاتتجاوز أربعين عاما كما يتضح من الإحصاء التالى :—

---

(١) دليل الاسكندرية التجارى والصناعى ص ١٩٣

(٢) نفس المصدر ص ١٩٣ — ١٩٤

السنة	عدد السكان	متوسط الزيادة السنوية لكل ١٠٠٠ شخص
١٨٧٣	٥,٢٥٠,٠٠٠	—
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٢١	٢٩,٢٣
١٨٩٧	٩,٧١٤,٥٢٥	٢٤,٠٣
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٩	١٥,١٣
١٩١٤	١٢,٢٩٢,٠٠٠	١٢,١٧

وتقع مصر على رأس قائمة بلاد العالم فى ارتفاع نسبة المواليد ، إذ كانت (ولا تزال) حول ٤٣ فى الألف وكان من الممكن تزايد عدد السكان إلى درجة خطيرة لولا أنه مقابل ذلك نجد نسبة الوفيات عالية جداً ، فقد كان متوسطها ٢٦ فى الألف فى الفترة (١٩٠١ — ١٩٠٥) . وهذه نسب تقريبية بسبب عدم دقة إحصائيات المواليد والوفيات إذ ذاك . والذى نلاحظه على الجدول السابق هو هبوط نسبة الزيادة فى السكان تدريجياً .

ويعزى تكاثر السكان إلى هذا الحد فى عهد قصير إلى أسباب متنوعة ، منها انقضاء عهد المجاعات والأوبئة بعد التحكم فى النيل وضبط مياهه وحسن توزيعها على أثر تنفيذ مشروعات الرى المختلفة ، وتحسن الحالة الصحية بوجه عام عن ذى قبل وإن كان التحسن دون ما كان منتظراً ، وساهمت إدارة الصحة فى ذلك بالإكثار من عدد الأطباء والمستشفيات والصيدليات ، وأصبح الناس أكثر دراية بالأمور الصحية وبخاصة فى المدن بفضل انتشار الحضارة الغربية وعناية الحكومة بالمدن ، وتخلصت البلاد من مخلفات النظم الإقطاعية التى كانت سائدة فى القرون السابقة بفضل الروح الإنسانية التى تجلت فى تصرفات إدارة العصر ويقظة المصريين ، وبخاصة الطبقة المثقفة ، إلى وجوب حماية الطبقات الدنيا من المجتمع وبهذا أمن الناس إلى حد كبير على أرواحهم وأموالهم وأرباحهم وبخاصة بعد إنشاء المحاكم الأهلية وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه . ومن العوامل الأخرى تقدم الزراعة وازدياد المساحة المنزرعة واستقرار نظام الامتلاك الخاص وتوافر المال وتحسن مستوى الحياة ولو بقدر ضئيل بين صفوف صغار المزارعين وهذه ظروف تشجع كلها على الزواج وكثرة النسل ، ويضاف الى هذا جميعه عدم وجود قوانين تحدد سن الزواج للذكور والإناث ، وكذلك انتشار عادة تعدد

الزوجات وبخاصة فى الريف المصرى حيث احتفظت التقاليد القديمة بقوتها وشدتها .

وكانت ظروف المغالاة فى التخصص فى حرفة الزراعة داعية الى ظهور عدة من الإصلاحات كلها ترمى الى حماية الفلاح وهو من أهم عوامل الإنتاج وعليه مدار التقدم والرخاء ، ففى سنة ١٨٨٦ صدر قانون بتحريم السخرة ، وكان معظم أهل الريف قبل الغائها يرغمون على العمل عدة أسابيع فى تطهير الرياحات والترع من الرواسب بدون أن يعطى لهم أجر عن هذا أو يزودوا بالأدوات اللازمة ، بل كان عليهم شراء هذه الأدوات وما يلزمهم من مأكل وأغطية من مالهم الخاص الضئيل القدر ، وفى سنة ١٩١٢ صدر قانون الأفدنة الخمسة فإذا قلت المساحة التى يملكها الفرد عن هذه النسبة حرم على المرابين أن ينزعوا ملكيتها ، وشمل الإعفاء منازل هؤلاء الملاك الصغار ، والآلات اللازمة للفلاح فى زراعة الأرض وحيوانين مما يملك ، ولعل هذا من خير الإصلاحات التى ظهرت فى هذه الفترة . وفى سنة ١٩١٣ أنشئت « الحلقات » مما أدى إلى حماية المالك الصغير والمستأجر من الغش فى الوزن والكيل وتحديد ثمن البيع بطريقة تعود عليهم بالغبن ، وحاولت الحكومة بكافة الطرق القضاء على مساوىء الإدارة ، فألغى استعمال الكرباج ، وحوربت الرشوة ، وبذلت الجهود الصادقة لتوزيع مياه الرى بالعدل بين طوائف المزارعين .

غير أن التقدم الاجتماعى كان بطيئاً إذا قيس بنظيره فى الزراعة مثلا ، فأقام أغلب السكان فى القرى التى لم يتغير طابعها كثيراً عما كان عليه ، ولم تتحسن كثيراً حالة الفلاحين وبخاصة الأجراء وصغار الملاك من حيث المسكن والمأكل والملبس ، وظلت الخرافات فاشية فى صفوفهم نتيجة الجهل والبعد عن الحضارة الأوربية ، ولم توجه العناية الواجبة إلى التعليم ، وظلت نسبة الأمية عالية إلى حد كبير ، أى أن هذا العهد لم يعن كثيراً بغير الناحية المادية من حياة الأفراد . وحتى فى المظاهر السياسية ظل الحكم النيابى شبحاً لاحقيقة ولم يتحسن الأمر كثيراً بإنشاء الجمعية التشريعية فى سنة ١٩١٣ ، ولم يعود الأفراد فى الأقاليم على الإدارة المحلية الصحيحة برغم إنشاء مجالس المديريات إذ كان نفوذها قاصراً عن أن يحقق الهدف الحقيقى من هذا النظام .

ونرى أن إغفال شأن الصناعة كان ذا أثر فى بطء التقدم فى مظاهر الحياة الاجتماعية ، فأغلب مشاريع تخطيط المدن وإقامة المبانى وغيرها مما نجد له مثيلا فى الأمم التى سبقتنا فى مضمار الرقى كان من نتائج الانقلاب الصناعى الذى أخذت تلك البلاد باسبابه .

والواقع أن توطن الصناعة فى البلد يدعو إلى ازدياد قوة الرأى العام والشعور بمساوىء المجتمع فيطالب المشتغلون بالصناعة بالحقوق السياسية وتعميم التعليم ، وتظهر نقابات العمال وتصدر الحكومة التشريعات المختلفة التى تتصل بالعمل ، وتدعو الصناعة إلى ترقية وسائط النقل ، بل إنها لتقضى على شرور منها قوة العصبية وانتشار المحسوبية فى العلاقات والمعاملات إذ يغلب فى المجتمع الزراعى أن يكون الولاء للأسرة شديداً بحيث قد يتدخل فى سير المصلحة العامة . ونعتقد أنه لو أن البلاد قسمت جهودها بنسبة معقولة بين ميادين النشاط الاقتصادى المختلفة لكان نهوض البلاد أقوى وتقدمها أسرع ، ولكانت أهدافها أدنى إلى التحقيق (١) .

---

(١) فى الجدول التالى بيان بالمشتغلين بالمهن المختلفة فى عام ١٩٠٧ : —

الحرفة	عدد المشتغلين بها	النسبة المئوية إلى مجموع السكان
الزراعة	٢و٤٤٠و٠٠٠	٧٣
الصناعة	٣٨٠و٠٠٠	١١و٥
التجارة والمواصلات	٢٦٢و٠٠٠	٣و٩
الحرف	١٤٤و٠٠٠	٤و٣
مجموع السكان العاملين	٣و٣٣٢و٠٠٠	١٠٠
مجموع السكان	١١و٢٨٧و٣٥٩	

(Dr. Mohamed Aly Rifat : The Monetary System in Egypt, p. 34)

ومن هذا الجدول يتضح أن نسبة المشتغلين بالصناعة لم تتجاوز ١٢ ./. من مجموع السكان العاملين أو ما يزيد قليلا عن ٥و٤ ./. من مجموع السكان الكلى . ولا يفوتنا أن نذكر أيضاً أن عدداً كبيراً من الأجانب وفد إلى مصر قدر بنحو ٢٨٦و٠٠٠ فى سنة ١٩٠٧ اشتغل أغلبهم بالصناعة والتجارة ، ومن هذا يتضح لنا ضآلة عدد المصريين المشتغلين بالصناعة .

الفصل السابع

من الحرب العالمية الأولى حتى الكساد الكبير

(١٩١٤ — ١٩٣٠)

قد يبدو من المبالغة فى القول أن نعزو الحروب إلى أسباب اقتصادية بحتة ، ومع هذا لايسعنا إغفال شأن الاعتبارات الاقتصادية فى العلاقات والمسائل السياسية ، وفى الخلافات والحروب التى تنشأ بين الدول . ومن المشاهد أنه خلال الحرب تعمد الحكومات إلى تعبئة موارد البلاد ، وتجنيد جهود الأفراد على خير الأساليب الاقتصادية ، وذلك بغية القضاء على الإسراف ، وبقصد زيادة طاقة الجماعة على الإنتاج ، ويترتب على هذا جميعه أن يبلغ التخصص غايته فى البلدان المحاربة ، وبذا يزيد إنتاج السلع إلى حد كبير . وكذلك يسير التقدم الفنى بخطوات واسعة ، إذ للسبق فى الابتكار أثر عظيم الشأن فى إحراز النصر . وبخلاف ما يحدث فى أوقات السلام ، لا تخشى الحكومة الأخذ بكل مستحدث ، وتطبيقه بمجرد التيقن من صلاحيته . وقد لا تستخدم طرق الإنتاج الفنية الجديدة التى كشفت خلال الحرب ، إذ قد تعد من أسرار الدولة فلا يتاح الانتفاع بها للمصانع التى تنتج سلع الاستهلاك لغير المحاربين ، وهى مصانع فى ظل إدارة غير حكومية . فاذا ما وضعت الحرب أوزارها كشفت الحكومة عن هذه الأسرار الفنية فتستغلها الصناعة فى عهد السلام ، وقد يؤدى التقدم الفنى إلى تغيير النظام الاقتصادى فى بعض البلدان ، أو إلى تعديله على الأقل. وكذلك يترتب على الصعاب فى استيراد بعض السلع الصناعية أن تعمد الدول التى تشكو هذا النقص إلى تشجيع صناعة هذه السلع أو بعضها ، حتى إذا ما انتهى الصراع المسلح عملت الحكومات على الإبقاء على بعض الصناعات ، وتشجيعها بوسائل مختلفة ، وحمايتها من المنافسة الخارجية اذا لزم الحال ، وذلك بفرض رسوم جمركية جديدة ، أو رفع الموجود منها فعلا .

(١) الزراعة

أدى نشوب الحرب إلى توقف برنامج أعمال الرى . ولهذا لم تتغير المساحة المنزرعة ومساحة المحصول خلال الحرب . وكل ما حدث تغير النسب للمحاصيل المختلفة كما يتضح من الجدول التالى (١) :

المحصول	١٩١٤	٪	١٩١٥	٪	١٩١٦	٪	١٩١٧	٪	١٩١٨	٪
القطن	١،٧٥٥	٣٢،٢	١،١٨٦	١٥،١	١،٦٥٦	٢١،٧	١،٦٧٧	٢١،٨	١،٣١٦	١٨،٨
الذرة	١،٨٢٠	٢٤،١	١،٧٧٦	٢٢،٨	١،٦٧٤	٢٢	١،٦٢٣	٢١،١	١،٧٤٥	٢٢،٣
القمح	١،٢٥٣	١٦،٥	١،٥٣٤	١٩،٦	١،٣٩٤	١٨،٣	١،٠٧٦	١٤	١،٢٢٩	١٥،٨
البرسيم	١،٥٤٠	٢٠،١٧	١،٥٤٥	٢٠،٢٦	١،٥٣٠	١٩،٥٥	١،٥٧٥	٢٠،٦٦	١،٦٠٠	٢٤،٩٨
الفول	٤٣٥	٥،٦٦	١٥٦	١،٩٧	٥٠٨	٦،٦٦٠	٥٠٠	٦،١٤	٤٩٥	٦،٨
الشعير	٣٣٨	٥،١	٤٤٦	٥،٧	٤٢٣	٥،٥	٤٧٩	٦،٢	٣٢٤	٤،١
الأرز	٤٢	٠،٦	٣٢	٤،٠	١٤٨	١،٩	٢٦٣	٣٤	٢٧١	٤،٧
قصب السكر	٤٨	٠،٦	٥٢	٠،٧	٥٩	٠،٨	٦٢	٠،٨	٦٤	٠،٨

(١) Hussein Kamel Selim : Twenty Years of Agricultural Development in =

فعندما أعلنت الحرب وجمع محصول القطن الجديد هبطت الأسعار من ١٩ ريالا للقنطار فى سنة ١٩١٣ إلى ١٢ ريالا فى سنة ١٩١٤ ، وعلى ذلك تدخلت الحكومة مشترية فى سوق القطن ، كما عمدت إلى تحديد المساحة المنزرعة قطناً بثلث « الزمام » ، وكان الغرض من هذا التحديد تحويل الأراضى إلى زراعة الحبوب وتقليل الإنتاج من القطن حتى يرتفع سعره ، وكذلك حرمت الحكومة اصدار المواد الغذائيةفنقصت مساحة القطن من ١,٧٥٥,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٤ إلى ١,١٨٦,٠٠٠ فدان فى سنة ١٩١٥ ، وارتفعت مساحة القمح فتوافرت المواد الغذائية وأبيح إصدارها فى ابريل سنة ١٩١٥ ، وبيع قطن موسم (١٩١٥ — ١٦) بسعر ١٩ ريالا للقنطار مما دعا إلى الغاء تحديد زراعته (١٩١٥) غير أن الحكومة عادت فحرمت تصدير المواد الغذائية ، وإصدار بعضها من البلاد إلى الشرق الأوسط ، وازدياد مساحة القطن لارتفاع ثمنه ، وتلا ذلك تحديد المساحة المزروعة قطناً فى سنة (١٩١٨) بالرغم من ارتفاع سعره كثيراً ، ولذا زادت مساحة الأراضى المخصصة للقمح ، ثم ألغى هذا القرار مرة أخرى فى سنة (١٩١٩) حتى يستفيد الزراع من الارتفاع الهائل حتى وصل ثمن القنطار فى تلك السنة إلى أربعين جنيها بل وزاد عن ذلك ، ويلاحظ من الجدول السابق أن كل خفض فى مساحة القطن يزيد النسبة التى يشغلها الأرز مما يدل على أن كمية الماء التى يحتفظ بها للرى الصيفى لا تكفى التوسع فى المحصولين فى وقت واحد .

وكان من نتيجة الرخاء الذى عم المزارعين أثناء الحرب وحين الارتفاع الكبير فى أسعار القطن فى سنة ١٩١٩ أن هبطت قيمة الديون العقارية إلى ٣٠ مليوناً من الجنيهات فى سنة ١٩٢٤ بعد أن كانت ٤٥ مليوناً تقريباً قبل الحرب ، وهناك ما يحمل على الظن أن قيمة هذه الديون كانت فى سنة ١٩١٩ أقل منها فى سنة ١٩٢٤ لأنه بعد هبوط أسعار القطن فى سنة ١٩٢٠ عمد الكثيرون إلى الاقتراض على زعم أن الانخفاض ظاهرة مؤقتة ، ومما يدل على ذلك ازدياد المبالغ التى للبنك العقارى المصرى من ٧٠٠٠,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩١٩ إلى ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ جنيه فى العام التالى : غير أن عدم عودة الأسعار إلى الارتفاع حمل المزارعين على الالتجاء من جديد إلى بنوك الرهن .

Egypt, p. 27 — & : Crouchley : Economic Development of Modern = Egypt, pp. 223,261

والمساحة المذكورة أمام المحاصيل المختلفة مقدرة بآلاف الأفدنة .

ويلاحظ أن سياسة رعاية الحكومة للأهالى منذ نشوب الحرب حتى سنة ١٩٣٠ تمثلت فى العمل على تيسير تصريف القطن المصرى كما حدث عند بدء الحرب وكما حدث أيضا حينما تعرض المزارعون لخفض الأسعار وخطر الإفلاس أو الارتباك المالى ، واضطرت الحكومة إلى منح القروض أو التدخل فى سوق القطن مشترية كعلاج مؤقت لسوء الحال وقد تكرر هـذا التدخل فى سنوات ١٩٢١ و ١٩٢٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٥ و ١٩٢٦ و ١٩٢٩ ، وقيام الحكومة بالتسليف على القطن فى سنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ . وكانت هذه الحلول نتيجة اعتقاد خاطىء بأن انخفاض أسعار القطن راجع إلى ألاعيب تجاره والمتعاملين به . وقد أظهرت الأيام عقم هـذه السياسة غير الثابتة الأصول ، فتحملت الخزانة خسارة ماليـة كبيرة من جراء هذا التدخل ، كما تعرضت البلاد لكثير من الارتباك والاضطراب من جراء عدم الاستقرار فى الأسعار وتوالى هبوطها وتدهورها . ولولا الأرباح الكبيرة التى نعمت بها البلاد إبان الحرب بسبب الرواج والرخاء الشديد الذى تمتعت به حينذاك لكانت نتيجة هـذه الأزمات المتوالية أسوأ بكثير مما حدث فعلا . ولهذا نرى أنه برغم ذلك بقى المركز المالى للحكومة قويا ، كما أن الميزان الحسابى لم يتأثر تأثراً سيئا .

ولما بدأ الكساد الكبير أيقنت الحكومة بفساد خطتها ، وأدركت ضرورة اتباع سياسة اقتصادية شاملة سليمة الأسس والقواعد ، ورأت الفائدة التى تجنيها هى والبلاد من إنشاء البنوك الزراعية .

الرى والصرف :

استؤنفت أعمال الرى بعـد انتهاء الحرب مباشرة ، وقد قدرت حاجة مصر السنوية من المـاء فى سنة ١٩٢٠ بحوالى ٣٤ مليونا من الأمتار المكعبة ، وقام السـير مردوخ مكدونلد فى هذه السنة بأبحاث دلت على أن مصر فى حاجة إلى كمية إضافية من المـاء قدرها ١٦٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة حتى يتسنى لها تنفيذ سياسة الرى بها (١) .

شرعت السلطات فى إقامة خزان سنار على مقربة من مكوار الواقعة على النيل الأزرق وانتهى العمل فى ١٩٢٥ ، وكان الغرض منه توفير الماء اللازم لزراعة القطن فى أراضى

---

(١) Husseitn Kamel Selim : Twenty Years of Agricultural Development in Egypt, p. 35.

الجزيرة بالسودان والتى تبلغ مساحتها ٣٠٠,٠٠٠ فدان ، والذرة التى هى الغذاء الأساسى للأهلين ، وحفظ جانب من الماء للرى الصيفى فى مصر .

ومن أهم أعمال الرى فى الفترة القليلة التالية للحرب الماضية انشاء قناطر نجع حمادى[١] وهى فى منتصف المسافة بين أسيوط وإسنا ، وكان الغرض منها رفع الماء بمقدار أربعة أمتار فى زمن الفيضان وأربعة أمتار ونصف متر فى زمن الصيف ، وذلك بقصد تحسين رى الحياض فى مديريتى جرجا وجنوب أسيوط ، وتحويل معظم هذه الحياض إلى الرى الصيفى بمجرد توافر المقادير الإضافية من الماء الصيفى . وقد ترتب على القناطر حفر ترعتى الفاروقية والفؤادية [٢] . غير أن أهم أعمال الرى إنما حدثت بعد هذه الفترة ولذا نرجئ الحديث عنها إلى الفصل التالى .

أما عن الصرف ، الذى وضحت أهميته كما أشرنا إلى ذلك من قبل ، فقد قررت الحكومة فى سنة ١٩٢٧ بناء ١٨ محطة من محطات الطلمبات [٣] .

وقد زادت مساحة المحصول فى أثناء هذه المدة فبلغت ٨,٦٣٤,٣٢٤ فداناً سنة ١٩٣٠ بعد أن كانت ٧,٧١٢,٤١٢ فدانا فى سنة ١٩١٣ . والسبب فى ذلك تعميم نظام الرى الدائم ، وازدياد عدد السكان ، وشدة ضغطهم على الأراضى الزراعية ، وحفر كثير من الآبار الارتوازية . وكانت أثمان المحاصيل الزراعية مرتفعة نسبياً فى أغلب سنى هذه الفترة مما دعا إلى استغلال الأراضى التى تركت بدون زراعة حينما حل الكساد الكبير .

---

(١) تحول اسمها إلى قناطر فؤاد الأول فى سنة ١٩٣٨ .

(٢) Hussein Kamel Selim: Twenty Years of Agricultural Development in Egypt, p. 39.

(٣) كان توزيعها بالشكل الآتى :

٥ فى مديرية الدقهلية — ٦ فى شمالى شرق مديرية الغربية

٤ فى شمالى غرب مديرية الغربية — ٣ فى مديرية البحيرة

وهذه الطلمبات تدار بالكهرباء المستمدة من ثلاث محطات قوية فى السرو وبلقاس والعطف على التوالى . وقد تم بناء هذه المحطات فى عام ١٩٣٤ (المصدر السابق ص ٥٥ — ٥٩)

ويلاحظ أنه لم يطرأ تعديل يستحق الذكر بصدد نسب المحاصيل المختلفة (١) ، ولم تزد المساحة المنزرعة بنفس القدر الذى زادت به مساحة المحصول ، لأن الزيادة لم تتجاوز ٣٥٠,٠٠٠ من الأفدنة :

الملكية الزراعية

قبل أن نتحدث عن حالة الملكية الزراعية خلال هذه الفترة نورد البيانات الخاصة بها أولا :

سنة ١٩١٤

مساحة الملكية بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة بالفدان	٪
من ١ إلى ٥	١,٤١٤,٩٢٠	٩٠,٧	١,٤٢٥,٠٦٠	٢٦,١
« ٥ « ٥٠	١٣٢,٦٠٠	٨,٥	٥,٤٦٠,٠٠٠	٣٠,٠
أكثر من ٥٠	١٢,٤٨٠	٠,٨	٢,٣٩٦,٩٤٠	٤٣,٩
الجملة	١,٥٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٤٦٠,٠٠٠	١٠٠,٠

(١) ظلت محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم تشغل ثلاث أرباع المحصول تقريبا ، وبقيت الأنواع الأخرى تحتل ربع المساحة نفسها . ويلقى الجدول التالى الضوء على نسب المحاصيل المختلفة :

المساحة التى يشغلها من « مساحة المحصول » (مقدرة بالأفدنة)

المحصول	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٠
القطن	١,٧٢٣,٠٠٠	١,١٨٢,٠٠٠
الذرة	١,٨٥٢,٠٠٠	١,٨٢٦,٠٠٠
القمح	١,٣٠٦,٠٠٠	١,٤٦٦,٠٠٠
البرسيم	١,٤٠٩,٠٠٠	١,٤٦٤,٠٠٠
الشعير	٣٦٩,٠٠٠	٣٣٢,٠٠٠
الأرز	٢٤٢,٠٠٠	٣٤٦,٠٠٠
الفول	٤٧٨,٠٠٠	٤٢٤,٠٠٠
قصب السكر	٤٨,٠٠٠	٥٤,٠٠٠
محاصيل متنوعة	٢٨٥,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠
الجملة	٧,٧١٢,٠٠٠	٨,٦٣٤,٠٠٠

(Crouchely : Economic Development of Modern Egypt, p. 223)

سنة ١٩٣٠

مساحة الملكية بالفدان	عدد الملاك	٪	المساحة بالفدان	٪
من ١ إلى ٥	٢,١٤١,٣٣٤	٩٣,١	١,٨٧٤,٣٠٤	٣١,٦
« ٥ « ٥٠	١٤٦,٠٤٦	٦,٣	١,٧٥٨,٧٨١	٢٩,٧
أكثر من ٥٠	١٢,٥٩٩	٠,٦	٢,٢٨٥,٣٠٥	٣٨,٧
الجملة	٢,٢٩٩,٩٧٩	١٠٠,٠	٥,٩١٨,٣٩٠	١٠٠,٠

وتتضح من الإحصائيات السالفة الأمور التالية :

أولا — الزيادة الكبيرة فى عدد صغار الملاك ، ولكنها أكبر منها فى مساحة ما يملكون ، مما أدى إلى هبوط متوسط ما يحوز الفرد من فدان تقريبا إلى ٠,٨ من الفدان . غير أن الذى يلفت النظر أن الذين يملك الواحد منهم فدانا فأقل منه يبلغون مليونا ونصف فى حوزتهم ما لا يزيد عن ٦٠٠,٠٠٠ من الأفدنة ، وبهذا يصبح متوسط ما يملك الفرد لا يربو على ٠,٤٣ من الفدان ، الأمر الذى لايشجع مطلقا على ارتفاع مستوى المعيشة . والملاحظ أيضاً أن هذه الفئة زادت بنسبة ٧٠٪ ، بينما لم تتعد الزيادة فى الطائفة الأخرى (١ — ٥) ١٧٪ .

ثانيا — زيادة عدد أفراد الطبقة (٥ — ٥٠) بما يقرب من ١٣٠٠٠ ، وزادت فى الوقت نفسه مساحة أملاكهم ١٢٠,٠٠٠ من الأفدنة تقريباً ، وهبط متوسط ما يملك الفرد من ١٢,٤ إلى ١٢ فدانا .

ثالثاً — زادت الطبقة الغنية عدداً ، ولكن نقصت مساحة أملاكها ، ونقص المتوسط من ١٩٢ إلى ١٨١ فدانا .

فكأن أكبر الزيادة هى فى أفقر جماعات الملاك ، ولا يعتبر ما يملك الواحد منهم وحدة اقتصادية ، وكثير منهم يلجأ إلى العمل لدى الغير أو الى استئجار بعض الأرض . ومع ذلك فهؤلاء هم قسم كبير من الشعب ، وعليهم عماد هذه البلاد !

٢ — الصناعة

كان لنشوب الحرب العالميـــة الأولى أثر قوى فى بدء النهضة الصناعية بصفة جدية ، فبسبب اختلال التبادل التجارى ، والصعاب المختلفة القائمة فى سبيل استيراد المصنوعات ، أدركت البلاد خطر اعتمادها على الصناعة الأجنبية ، واضطرتها الظروف أن تسعى جاهدة إلى صنع جانب من حاجياتها . وكان ارتفاع الأسعار ، نتيجة لتعذر استيراد السلع ، عاملا أغرى على إنتاج بعضها فى داخل البـلاد ، وفعلا نشطت صناعات الغزل والنسج والسـكر والكحول والدباغة والأدوات الجلدية والأثاث ، وتوافر العمل لعدد كبير من الأفراد ، واستفاد كثيرون من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماما بسبب سياسة «الباب المفتوح» . أما الشركات المؤسسة من أوائل القرن الحالى ، والتى كثيراً ماهـددها الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها ، وتغطية خسائرها ، وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية ، فكأن الحرب كانت بمثابة تعريفة مؤقتة حامية للسلع التى تنتجها البلاد على نطاق ضيق .

حقيقة أتاحت الحرب الفرصة للمنتجين لإنشاء المصانع ، ولكن رغبتهم فى عرض السلع فى السوق فى أقصر وقت جعلتهم يغفلون الأخذ بأساليب الإنتاج الحديثة ، وذلك لأن الآلات ذات الكفاية الإنتاجية الكبيرة لا تصنع فى مصر ، وتعذر استيرادها بسبب ظروف الحرب ، وحتى إذا كان الحصول عليها ميسورا فلابد من انقضاء بعض الوقت قبل إنتاج السلعة وعرضها فى الأسواق ، وقد تنتهى الحرب قبل أن يتحقق ذلك فيتعرض المنتج للخسارة بسبب المنافسة الأجنبية . ويلاحظ كذلك أن إنشاء المشاريع الصناعية على الأسس العلمية السليمة يخضع لعامل « التوقع » الطـويل الأجل . فالرغبـة فى الحصول على الأرباح الاستثنائية تعمل على ارتفاع سعر الفائدة ، والصناعات الكبيرة تحتاج إلى اقتراض كثير من الأموال ، فاذا كان سعر الفائدة المتوقع أثناء السلم الذى قرب عهده أقل من سعرها أثناء الحرب فان مؤسسى المشروع لا يغامرون ببدء تنفيذه قبل استقرار الحالة الاقتصادية . وفضلا عن هذا فالصناعات الكبيرة تتجنب دائما المضاربة ، وهى الظاهرة التى تشوب معظم نواحى الأعمال فى فترة الحرب . لهذه الأسباب مجتمعة كان معظم المشاريع التى ظهرت لمواجهة ظروف الحرب من النوع الفردى المحدود الموارد ، والذى يتبع نظم الإنتاج

الفنية العتيقة ، والذى يعجز عن الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية ، ولهذا لم تكد تنتهى الحرب وتفد على البلاد المصنوعات الأجنبية الأكثر إتقانا وأقل ثمناً حتى عجز كثير من الصناعات عن الثبات وماتت تدريجا . وبرغم هذا فقد نبهت الحرب الأذهان ، وفى سنة ١٩١٧ شكلت «لجنة التجارة والصناعة» التى قالت بإمكان قيام بعض الصناعات واقترحت الأمور الآتية:

(١) تعديل نظام الجمارك . (٢) فتح المدارس الصناعية .

(٣) إعفاء الصناعات من جانب من الضرائب الداخلية .

(٤) التوسع فى خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ، وفى منح التسهيلات الخاصة لنقل المصنوعات المعدة للإصدار والاستهلاك المحلى فى بعض الأحوال .

(٥) منح الأفضلية فى المناقصات الحكومية للحاصلات والمصنوعات المصرية مادامت الأثمان مناسبة . (٦) منح إعانات مؤقتة أو امتيازات بشروط سهلة لبعض المشروعات الصناعية أو الخاصة باستخراج المعادن مما يكون ذا منفعة عامة أو يؤدى إلى تنمية موارد البلاد . (٧) تقديم القروض (مكفولة برهن أو بغيره على سبيل الضمان) بقصد تمكين الأفراد من إحراز المال الكافى لإنشاء بعض الصناعات أو ترقيتها أو تحسينها .

(٨) التوسع فى منح المساعدات المالية للمشروعات ذات المنفعة العامة مادامت مفيدة للصناعات المصرية . (٩) إنشاء : (ا) معهد للأبحاث الصناعية يتكفل بالنفقات والأعمال التمهيدية اللازمة لإيضاح الأساليب الجديدة وغيرها مما يعجز عنها الأفراد ، ويقدم المعلومات الفنية أو الصناعية . (ب) معمل فنى لتحليل المواد وإجراء التجارب وعمل المباحث العلمية . (١٠) إقامة المعارض والمتاحف التجارية والصناعية مما يكفل تنشيط الرقى الصناعى بفضل مايمنح فيها من الجوائز . (١١) المساعدة على إنشاء النقابات والمعاونة فى حسن إدارتها . (١٢) تعيين طائفة من الإخصائيين بصفة معلمين ومفتشين متجولين للمساعدة على ترقية الصناعات الصغيرة بالإرشادات وسبل الإيضاح . (١٣) نشر المعلومات العامة المتعلقة بالمسائل الصناعية والتجارية .

(١٤) إنشاء مصرف أو فرع فى أحد المصارف القائمة بقصد مساعدة الصناعة .

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الحكومات المتعاقبة بكثير من توصيات اللجنة وعملت على تنفيذها تدريجا .

(٣) عوامل التقدم الصناعى منذ الحرب العالمية الاولى

قلنا إن الحرب كانت نقطة تحول ، وبالفعل أخذت الصناعة الحديثة تقوى وتثبت أقدامها باطراد كما يبدو من الاحصائيات التالية عن أنواع الواردات فى سنتى ١٩١٣ ، ١٩٣٧ :

السلع	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٧
المواد الغذائية	٢٦٥٣٤٤٢	١٨٩٢٨٠٠
« شبه المصنوعة	٣٨٥٥٢٥٨	١٩٥٩٠٠٠
« الأولية	٦٤٠٤٩٠٩	١١٧٦٦٩٠٠
« المصنوعة	١٣٩٣٧٢٠٠	٢١٩٧١٤٠٠

والأرقام السابقة تظهر لنا الحقائق التالية : (أولا) التناقص البين فى الواردات من المواد الغذائية مما يشهد بتقدم كبير فى صناعة حفظ الأغذية . (ثانياً) ازدياد قيمة الواردات من المواد الأولية ، أما ارتفاع قيمة السلع المصنوعة فيمكن تعليله بالإكثار من استيراد الآلات والوقود مما تستلزمه الصناعات الجديدة وكذلك السلع التى لم يتم صنعها مثل ألواح الحديد والصلب للصناعات الآلية والأنواع المختلفة من الورق لمواجهة تقدم صناعة الطباعة نتيجة لانتشار التعليم الذى يعد من مظاهر النهضة الأخيرة فى عهد الاستقلال . ولا ريب أن التقدم الصناعى فى السنوات التالية للحرب راجع إلى ظروف مختلفة منها :

(١) لما نشبت حرب سنة ١٩١٤ « انسد » أغلب المسالك فى وجه المنتجات الأجنبية التى كنا نعتمد على مايرد منها فى إشباع حاجياتنا الحيوية »[١] ، فكان ذلك درساً قاسياً للبلاد نبهها إلى خطر الاعتماد على الزراعة وحدها ، وإلى ضرورة دعم الزراعة بصناعة تعينها ، كأن تكون بالبلاد صناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة المحفوظات الغذائية وغير ذلك من الصناعات اللازمة لإشباع حاجات الشعب الذى قاسى الكثير من جراء نقص السلع بسبب ظروف الحرب .

---

(١) اسماعيل صدقي باشا . التطور الصناعى فى مصر (محاضرة مطبوعة) ص ٥

(٢) أدت الحرب وسنوات الرخاء التى تلتها إلى تراكم رؤوس الأموال ، فأخذ أربابها يتجهون صوب الصناعة بعد أن انخفضت الأرباح الناتجة من الزراعة نتيجة هبوط أسعار القطن والغلات الزراعية .

(٣) ازدياد السكان المطرد بعث على التفكير ، إذ أصبح من الواضح أن الزراعة وحدها ستعجز حتما فى المستقبل عن استغراق كافة الأيدى العاملة ، فلا بد والحالة هذه من تحويل جانب منها إلى ميدان الصناعة . وفضلا عن هذا فان الملاحظ أن مستوى المعيشة فى البلدان الصناعية أعلى منه فى البلاد الزراعية .

(٤) تزايد حاجات الشعب المتمشية مع انتشار العمران ومواصلة التأثر بالحضارة الأوربية . كما أن الاتصال بالغرب كان له أثر آخر ذلك أن الدول الغربية وغيرها فى مختلف بقاع العالم أخذت بمعالم الصناعة الحديثة واستطاعت أن تتقدم كثيراً ، ولم ينس المصريون مثل هذا الدرس .

(٥) ازدياد نفقات الحكومة مما استدعى البحث عن موارد جديدة للإيراد لا تستطيع الأرض الزراعية تحملها .

(٦) كان للاعتراف باستقلال البلاد (تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢) نتائج خطيرة ، إذ أخذ المسؤلون عن السياسة المصرية ومستقبل الشعب يدركون بوضوح أن هذا الكسب السياسى لاثبات له إلا إذا صحبه نوع من الاستقلال الاقتصادى، وهو ماعرفه وحاول تحقيقه مؤسس مصر الحديثة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وقد شمل هذا الشعور الجميع ، فكان المغفور له الملك فؤاد الأول من أكبر المشجعين للصناعة القومية والمناصرين لها وللقائمين بها ، ولا غرو فى ذلك فقد كانت عنايته بأمرها بعيدة العهد ترجع إلى أيام كان أميراً حيث فكر فى سنة ١٩١٠ فى إنشاء جمعية الصناعات الأهلية التى عرفت فيما بعد باسم الاتحاد المصرى للصناعات ، أما الحكومة والبرلمان فلم يدخرا وسعاً فى عمل ما فيه تشجيع الصناعة المصرية ، وسرت هذه الروح إلى أفراد الشعب وأصبح تشجيع الصناعة المحلية

والمصنوعات المصرية من الأهداف والأمانى الوطنية ، وكان كل عام يمر يزيد هذه الروح قوة وثباتاً (١).

(٧) أدى انتشار التعليم وكثرة الخريجين إلى البحث عن نواح جديدة من النشاط الاقتصادى تتفق ومستواهم الجديد الأمر الذى لا تهيئه لهم البيئة الزراعية فى الريف المصرى ، كما أن هؤلاء المتعلمين أخذوا ينظرون بغيرة إلى تسلط الأجانب فى ميدانى الصناعة والتجارة .

(٨) تحولت نظرة المصريين تدريجاً فأخذوا يدركون أن الصناعة صارت من مصادر الثروة والربح ، وتلاشت تدريجاً نظرة الشك القديمة المسيطرة على العقول من جهة أهميتها ، ولذا بدأوا يستثمرون أموالهم فى المشروعات الصناعية المختلفة . ولم يقف الأمر عند حد كبار أصحاب الأموال بل تعداه إلى صغار الممولين والمدخرين .

(٩) الدعاية الواسعة التى قام بها جماعة من الاقتصاديين المصريين أمثال طلعت حرب باشا واسماعيل صدقى باشا . وفى سنة ١٩٢٤ أنشىء الاتحاد المصرى للصناعات وظل يطالب بتعديل السياسة الجمركية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة وغير ذلك من ضروب الاصلاح وقد كللت المساعى بالنجاح إلى درجة كبيرة .

(١٠) كان إنشاء بنك مصر أول عمل إيجابى فى صدد إنهاض الصناعة ، وقد حذا حذو المصارف الأمريكية والألمانية فى أواخر القرن التاسع عشر فى تمويل الصناعات الجديدة ، وكانت سياسته موضع النقد الشديد وأهم هذه الانتقادات : (أولا) أن البنك قد يعرض ودائع الأفراد للضياع إذا ما أخفقت المصانع التى ساهم فى إنشائها. (ثانياً) أن البنك قد ينصح عملاءه ويوجههم إلى المساهمة فى المشاريع الصناعية حتى ولو كانت غير متينة الأسس. (ثالثاً) بسبب عقده القروض الطويلة للصناع يصبح عرضة للأزمة المالية فى حالة الكساد

---

(١) لم تضعف هذه الروح بل قويت حتى اليوم وأدرك ذلك الأجانب قبل المصريين ، ويدل على ذلك دلالة واضحة تقرير الغرفة التجارية البريطانية وقد نشرت له خلاصة وافية صحيفة Egytian Gazette فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٤٥ وقد تكلمت فيه الغرفة عن تقدم الصناعة المصرية ونوهت بالميول القومية المتطرفة أو على حد تعبيرها Ultra-nationalistic tendencies واعتبرتها من العوامل التى تهدد بالخطر لمصالح الأجنبية الصناعية والتجارية فى مصر .

الصناعى . (رابعاً) قد يسبب تدخله ضرراً كبيراً للمجتمع ، إذ فى هذه الحالة لاتؤدى المنافسة وظيفتها كاملة وهى الوظيفة التى تضمن بقاء الأصلح من المشاريع الصناعية .

وقد تكون هذه الاعتراضات وجيهة من الناحية النظرية ولكنها غير ذلك فى حالة مصر بالذات ، فهذه البلاد لم تعرف كثيراً الصناعة الحديثة قبل هذا الوقت ، فكان لزاما أن يقوم الاقتصاديون الوطنيون بإظهار أهميتها وإمكان نجاحها . وفضلا عن هذا لم تكن بالبلاد هيئات خاصة مهمتها تمويل المصانع الكبيرة التى تتبع الطرق الفنية الحديثة فى الانتاج ، ولاشك أن نجاح الصناعة فى مصر بعد إنشاء هذا البنك يعتبر أكبر دليل على سلامة سياسته . والحقائق الثابتة شاهد ناطق ، فقد تأسس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ وظهر أول مشروع صناعى له فى سنة ١٩٢٢ ، ولم يأت عام ١٩٢٨ حتى كان قد أنشأ عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة أخذت فى تنظيمها وإدارتها بأحدث النظم العلمية . وثمت فائدة أخرى وهى أن هذه المشروعات قصرت ملكيتها على المصريين حتى لايعمد الأجانب المسلحون بنظام الامتيازات إلى المضاربة بالأسهم مما قد يؤدى إلى قتل البنك وشركاته فى المهد .

وتمكن البنك من اجتذاب ودائع الأفراد الذين لم يتعاملوا من قبل مع المصارف كما أن الأفراد الذين ساهموا فى شركاته لم يسبق لمعظمهم مثل ذلك فى الشركات الصناعية والتجارية . وتوخى القائمون بالأمر فى البنك غاية الحذر فى أعمالهم وقراراتهم لأن غرضهم كان بعيداً عن تحقيق ربح المضاربة ، فعملوا على تكوين احتياطى خاص بقصد تقليل عامل الخطر ، وجعلوا تعهداتهم مقصورة على مالا يزيد عن ٤ ٪ من قيمة الودائع ، واستخدم الاحتياطى الخاص ، والذى كان يزداد سنوياً عن طريق الأرباح فى إنشاء الصناعات الأهلية . وبلغ هذا الاحتياطى فى سنة ١٩٣٢ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ من الجنيهات وهذا المبلغ أكبر من مجموع الأموال التى ساهم بها البنك فى المشاريع التى أنشأها حتى سنة ١٩٣٢ بثلاثة آلاف جنيه تقريباً . واشترك البنك فى بعض الشركات الأجنبية التى رغبت فى التعاون معه باخلاص ، وذلك للانتفاع بخبرتها ، ولكنه فى هذه الحالة كان يقسم رأس المال قسمين : أكبرهما للمصريين وأسهمه اسمية ، وأصغرهما للأجانب وأسهمه لحاملها .

١١ — سايرت الحكومات المتعاقبة الرغبة القومية فى تشجيع الصناعة ، ففى سنة ١٩٢٠

أنشئت مصلحة التجارة والصناعة (١) ، وفى سنة ١٩٢٢ خطت الحكومة خطوة موفقة بتقرير مبدأ التسليف الصناعى الحكومى فقررت فى ٢٦ يونيو من السنة نفسها تخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه تودع فى بنك مصر بقصد إقراض الصناعات الصغيرة ، ثم أخذ المبلغ المخصص لهذا الغرض يتزايد عاما بعد آخر وتسهل الإجراءات والشروط اللازم توافرها فى طلب السلفة . ولم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل أصدرت التعليمات المختلفة فى سنوات ١٩٢٢ ، ١٩٢٨ ، ١٩٣٠ وغيرها إلى مصالحها المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة معينة (٢) .

١٢ — إلا أن أعظم عمل قامت به الحكومة المصرية فى صدد تشجيع الصناعة القومية كان القضاء على النظام الجمركى العتيق بعد أن انقضى فى سنة ١٩٣٠ أجل آخر اتفاق تجارى .

١٣ — توجيه عناية كبرى إلى التعليم الصناعى (٣) ، وأنشأت الحكومة عدداً من المصانع النموذجية وأحضرت الخبراء الأجانب وأرسلت البعوث من وقت إلى آخر إلى أوربا لدراسة أحدث النظم والأساليب الصناعية .

(٤) دراسة تحليلية لبعض الصناعات

يعتبر مصنعا شركة الغزل الأهلية وشركة مصر للغزل والنسيج أهم المصانع المشتغلة بصناعة غزل ونسج القطن للاستهلاك المحلى . ويمر القطن الخام بعدة عمليات لا يشترط القيام بها تحت سقف واحد ، بل إنها قد تتم فى مدن مختلفة أو بلاد مختلفة . والمصانع الكثيرة التى تقوم بعملية أو عمليات متشابهة يطلق عليها لفظ قسم أو صناعة . وهناك أربعة أقسام رئيسية : الحلج والغزل والنسج والتشطيب . والعوامل الأساسية فى اختلاف

---

(١) تحولت بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٤ إلى وزارة « لكى تكون أعمالها أنفذ أثراً وأوسع نطاقا ولكى تجعل للسياسة الاقتصادية للبلاد ما تتطلبه من العناية والأهمية » (المرسوم الملكى) .

(٢) ١٠ ٪ حسب القرار الصادر فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ .

(٣) يدل على اتساع نطاقه البيان التالى عن عدد الطلبة فى معاهده :

السنة	١٩٢٥	١٩٢٨	١٩٣١	١٩٣٤	١٩٣٧	١٩٤٠
العدد	٦١٦٦	٧٣٥٢	٨٢٣٤	١٣٥٦٦	١٧٥٥٨	١٥٧٠٠

حجم المشروعات من قسم إلى آخر هى : الطلب والإدارة (بما فيها عنصرا البيع والشراء) والعامل الفنى والتمويل .

صناعة الحلج

يدعو عامل الطلب على البذرة والقطن الشعر إلى كبر حجم المشروع ، لأن الطلب عليهما غير مرن فثباته يقتضى أن يكون حجم المشروع كبيراً لتتحقق مزايا الإنتاج الكبير، كما أن العامل الفنى يؤدى إلى ذلك أيضاً لأن العمل فى هذا القسم أصبح آلياً والآلات الكبيرة ذات الإنتاج العظيم أقل كلفة من الصغيرة . أما عامل الإدارة فليس قويا . وكذلك نجد أهمية عاملى البيع والشراء قليلة ، لأن هذه العملية تتم فى سوق منتظمة ، على أن العامل المهم الذى يحد من حجم المشروع هو أجرة النقل .

هذه الأسباب تفسر لنا تركز صناعة الحلج فى هذا الوقت فى عدد صغير نسبيا من المصانع الكبيرة وعدم توطن الصناعة فى منطقة واحدة . فكان عدد المصانع حتى سنة ١٩٣٠ حوالى ١٣٠ مصنعاً موزعة على أهم المراكز التى تزرع القطن ، ومتوسط ما يحلجه الواحد سنوياً ٦٥٠٠٠ قنطار . وتستعمل هذه الصناعة الآلات الكبيرة ، ولم تتأثر بالمنافسة الأجنبية إذ لا بد من الحلج على مقربة من مراكز الإنتاج حتى يتسنى « كبس » القطن فلا يحتل مساحة كبيرة في السفن عند إصداره ، وتركزت صناعة الكبس فى أربعة مصانع كبيرة فى مدينة الأسكندرية التى يصدر منها معظم القطن المصرى .

صناعة الغزل

يعد الطلب على الفتلة غير مرن نسبياً ، فضلا عن كبر حجم الآلات المستعملة وارتفاع ثمنها ، وتعدد عمليات الغزل. والعامل الفنى يدعو إلى كبر حجم المشروع . وبما أن معظم الطلب لا يتغير كثيراً من سنة إلى أخرى لهذا كان هذا العامل داعياً إلى كبر حجم المشروع (١) ولم تظهر صناعة الغزل حتى سنة ١٩٣٠ إلا فى مصانع شركة الغزل الأهلية وشركة مصر

---

(١) يمكن التمييز بين المصانع التى تغزل الفتلة المستعملة فى المنسوجات الرفيعة (٧٠ فى البوصة) وتلك التى تنتج الفتلة اللازمة للمنسوجات الخشنة . فالمصانع التى من النوع الأول تحتاج إلى رأس مال أكبر قليلا ، وذلك لأسباب فنية تتعلق بنوع الآلات المستعملة .

للغزل والنسيج وفى بعض المصانع الحكومية الصغيرة ، ومعظم آلاتها كانت غير حديثة ، ولهذا كانت مصر تستورد سنوياً مقادير كبيرة من الغزل .

صناعة النسيج

يتغير الطلب على الأنواع المختلفة من النسيج ،والآلات المستعملة رخيصة الثمن نسبياً . لهذا كان كبر حجم المشروع فى هذه الصناعة عن حد معين مخاطرة كبرى من الصانع ويتحدد القدر الذى يمكن تصريفه بالقدرة على الابتكار والتجديد ، وهذه تحدد حجم المشروع ، كما أن انخفاض ثمن الآلات يدعو إلى ظهور عدد كبير من المتنافسين . ويتعين علينا أن نميز بين المصانع التى تنتج المنسوجات البيضاء أو الرمادية وتلك التى تصنع المنسوجات ذات الألوان الزاهية ، إذ أن حجم المشروع فى حالة الأولى أكبر .

وقد أقام بعض المصريين مصانع للنسيج واستوردوا لها الآلات التى تديرها القوى المحركة إذ أن ثمن هذه الأنوال صغير نسبيا ، كما أن المنظمين يعتبرون إلى حد ما فى مأمن من المنافسة الأجنبية إذا ركزوا إنتاجهم فى الأنواع التى لا تصنع فى الخارج .

وكانت شركتا الغزل الأهلية ومصر للغزل والنسيج تستعملان الأنوال الآلية ، ولكن صناعة النسيج الآلية لم تنتشر انتشاراً كبيراً بسبب منافسة صناعه النسيج « الريفية » لها .

صناعة المسطيب

وأهم فروعها الصباغة ، وعامل الطلب يدعو إلى صغر حجم المشروع ، واتبع بعض الصباغين فى هذه المدة الطرق العلمية وأهم المصانع كانت موجودة فى مصانع الشركتين .

وصناعات القطن متعددة مع اتصالها ، واتبعت الشركتان الجمع بينها تحت سقف واحد أسوة بالدول الحديثة (١) . وكانت شركة الغزل الأهلية تملك ٢٠,٠٠٠ مغزل، و٦٥٠ نولا تديرها آلة بخارية قوتها الف حصان وآلة احتياطية قوتها ٥٦٠ حصاناً ، وكان عدد عمالها ٨٠٠ من المصريين ، ووزن ماتغزل فى السنة أثناء الحرب ٣٥٠٠ رطل انجليزى « وتنتج

---

(١) من مزايا هذه الطريقة تقليل عدد الوسطاء والاقتصاد فى نفقات النقل ، والقضاء على الاحتكار الذى نتج عن المغالاة في التخصص ، ومن عيوبها أن التخصص لا يبلغ غايته وبذلك لا تنخفض النفقات إلى الحد الأدنى المستطاع غير أن سياسة الشركتين أملتها الظروف من حيث حداثة عهد البلاد بهذه الصناعة .

مايتراوح بين ثمانية وتسعة ملايين ياردة من النسيج وبذلك زاد إنتاجها بما يتراوح بين ١٥٪ و٢٠٪ عما كان عليه قبل الحرب (١) ، غير أن انتهاء الحرب عرضها للمنافسة الأجنبية ، ولم تستقر أحوال الشركة إلا بعد سنة ١٩٣٠ .

وتأسست شركة مصر للغزل والنسيج فى سنة ١٩٢٧ للاغراض الآتية : —

أولا — القيام سواء لحسابها أولحساب الغير فى مصر والخارج بصناعات الغزل والنسج والتبييض والصباغة والاعداد النهائى ، وبكل صناعة من هذا القبيل تتعلق بالقطن والمواد الليفية الاخرى .

ثانياً — القيام بتجارة الخيوط والمنسوجات (٢).

وأقامت الشركة مصنعها فى المحلة الكبرى مراعاة لرطوبة الجو وسهولة المواصلات ووفرة الأيدى العاملة ، وشهرتها من القدم فى صناعة النسيج . واستعانت الشركة بالخبراء من أجانب ومصريين فى وضع المواصفات واختارت الآلات والعدد التى تفى بالغرض وبدأت بتركيبها فى غضون سنة ١٩٢٩ وأوائل سنة ١٩٣٠

وكان رأس مال الشركة عند تأسيسها ٣٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زيد إلى نصف مليون جنيه فى أكتوبر من سنة التأسيس . وبلغت مغازلها ٢٣٠,٠٠٠ فى نهاية سنة ١٩٣٠ وعدد أنوالها ٤٨٤ . وأوفدت الشركة قبل أن يبدأ المصنع فى الإنتاج اثنين من المصريين إلى أوربا ليطلع أحدهما على صناعة الغزل والآخر على النسج ، وأرسلت الشركة ثلاثين طالباً من خريجى الأقسام الآلية بالمدارس الصناعية للتمرن على الغزل والنسج فى بلجيكا وعادوا جميعاً فى سنة ١٩٢٩ . واستحضرت الشركة مديراً فنياً وثمانية أسطوات من النمسا وتشكوسلوفاكيا ولم يبدأ المصنع فى الإنتاج إلا فى آخر سنة ١٩٣٠ .

صناعة السكر

انتعشت هذه الصناعة أثناء الحرب بسبب انقطاع الوارد من سكر البنجر . إلا أن الشركة لم تستطع سد مطالب القطر إلا بعد سنة ١٩٣١ . وعلى ذلك كانت مصر تستورد سنوياً مختلف أنواع السكر :(٣)

---

(١) تقرير لجنة التجارة والصناعة ص ١٧٥–١٧٦ .

(٢) وعلى الأخص شراء وبيع هذه المواد فى مصر والخارج ، والاتجار بمصنوعات الشركة ، وإنشاء وشراء مصانع ، للغزل والنسج والتبييض ، والصباغة ، وتأجير واستئجار المصانع واستغلالها .

(٣) الدكتور حسين على الرفاعى : الصناعات فى مصر ص ٢٦٨

الاصناف	المقدار بالكيلو سنة ١٩٢٧	المقدار بالكيلو سنة ١٩٢٩
سكر خام	٢,٠٤٩,٩١٦	٠٠٠٠٠
« مكرر	٢٠,٩٣٧,٩٣٥	٥٣,٠٧٢,٣٧٣
« البنجر	٢٨,٧٩٠,٨٦٤	٤,٧٠٤
« ناعم	١,٢٧٨	٤٤,٧٢٩,٤٢٧
« نبات	٢٠٨,٥٠١	١٨٣,٣١٣
« مدنى وسكارين	١٥,٩٢٧	٩,٢٢٣
الجملة	٥١,٩٩٤,٢٧١	٩٧,٩٩٩,٠٤٩

وقد تضاءلت كمية الوارد السنوى من السكر فبلغت ٧٤٧٣ طنا فى سنة ١٩١٦ قيمتها ٢٠٩,٣٢١ جنيهاً . بعد أن كانت الأرقام ٤٩١٧١ طناً و ٥٨٤,٩٩٢ جنيهاً فى سنة ١٩١١ . ولما انتهت الحرب زادت الكمية من جديد فكانت ٤٣٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٤ .

وبرغم عدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المحلى فقد كانت مصر تصدر القليل من السكر المكرر :

السنة	الكمية بالأطنان	القيمة بالجنيهات
١٩١٤	١٣,٦٧٠	٢٣٠,١٤١
١٩١٦	٣٣,٥٠٠	٦٤٠,٦٤٠

وكانت تصدر ذلك إلى انجلترا والسودان وبلاد الشرق الأوسط . ولما وضعت الحرب أوزارها هبطت كمية الصادر إلى ٧٥٠٠ طن فى سنة ١٩٢١ وإلى أقل من ٣٠٠٠ طن فى سنة ١٩٢٧ . والسبب فى هذا عودة المنافسة الأجنبية ، وتحول كثير من الزراع من زراعة القصب إلى إنتاج القطن . وابتداء من سنة ١٩٢٩ استغنت مصر عن السكر الخام الوارد من الخارج وهذا دليل واضح على نجاح هذه الصناعة وبدء عهد جديد (١).

(١) استوردت مصر فى هذه السنة مقادير كبيرة من السكر المكرر بسبب تقدم صناعات الحلوى كحفظ الفواكه وتجفيفها وعمل المربات وغيرها من المواد الغذائية التى تحتاج الى السكر . وكان تقدم هذه الصناعات أعظم من قوة انتاج المصانع المحلية (الدكتور حسين على الرفاعي : الصناعات فى مصر ص ٢٦٨) .

(٥) التجارة الخارجية

لم تعدل مصر عن خطتها الماضية ولم تنبذ سياسة الباب المفتوح . وأدت الحرب إلى قيام بعض الصناعات غير أن الفترة لم تكف لنموها وبخاصة بسبب صعوبة استيراد الآلات اللازمة لانصراف البلدان الأخرى الى الإنتاج الحربى . وكان شراؤها بعد الحرب فى الإمكان لولا خوف الصناع من المنافسة الأجنبية إذ لم تكفل لهم الحكومة الحماية بعد .

ولدى نشوب الحرب أصيبت الواردات بهبوط (١) ، وكذلك انخفضت قيمة الأقطان والبذرة المصدرة من ٢٩ مليون جنيه تقريباً (١٩١٣ — ١٤) إلى ١٧ مليوناً (١٩١٤ — ١٥) وذلك بسبب انخفاض ثمنه من ١٩ ريالا تقريباً فى السنة (١٩١٣ — ١٤) إلى ١٢ ريالا فقط فى (١٩١٤ — ١٥) غير أن الطلب زاد على القطن من جانب الدول ، وحددت الحكومة المساحة المنزرعة ولذا ارتفع الثمن إلى ١٩ ريالا تقريبا للقنطار (١٩١٥ — ١٦)، ولكن قيمة الأقطان المصدرة لم تبلغ مستواها سنة ١٩١٣ بسبب تحديد المساحة.

والجدول بالصفحة التالية يبين مقدار الناتج والصادر من القطن وبذرته وثمن البيع . ويتضح من الجدول أنه ابتداء من أول موسم (١٩١٥ — ١٦) أخذت أسعار القطن فى الارتفاع، وبلغ الارتفاع غايته فى موسم سنة (١٩١٩ — ٢٠) حينما تكونت شركات المطاط فى الولايات المتحدة وكانت فى حاجة إلى القطن الطويل التيلة لاستعماله فى صنع إطارات السيارات . وبعد ذلك انخفض ثمن القطن انخفاضاً شديداً، ثم عاد إلى الارتفاع حتى موسم سنة (١٩٢٥ — ٢٦)، ثم هبط بعد ذلك حتى بلغ متوسط ثمن القنطار ١٠ ريالات فقط فى موسم سنة (١٩٣١ — ٣٢)

وفى أثناء هذه المدة تغيرت الكمية الصادرة من القطن من سنة إلى أخرى ، وذلك لأن الحكومة كانت تقيد زراعته ثم تعود إلى إطلاقها . وكان الغرض من التحديد تقليل الكمية الناتجة ليرتفع ثمنه ، أو زيادة المساحة المخصصة لزراعة الحبوب . غير أن سياسة التحديد

---

(١)

	قيمة الصادرات بالجنيهات	قيمة الواردات بالجنيهات
١٩١٣	٣٣ مليوناً	٢٧ مليونا
١٩١٤	٢٤ »	٢١ »

السنة	متوسط غلة الفدان من القطن بالقنطار	محصول القطن بآلاف القناطير	الصادر من القطن بآلاف القناطير	متوسط ثمن القنطار بالريال	قيمة الصادر من الأقطان بما فى ذلك بذرة القطن بآلاف الجنيهات	قيمة جميع صادرات مصر بآلاف الجنيهات
١٩١٤ — ١٥	٣,٦٧	٦,٤٥١	٦,٣١٩	١٢,٠١	١٧,٦٥٧	٢٣,٧٥٧
١٩١٥ — ١٦	٤,٠٢	٤,٧٧٥	٥,٥٣٢	٢٩,٢٨	٢٣,٩٩٧	٢٦,٣٥٦
١٩١٦ — ١٧	٣,٠٦	٥,٠٦٠	٤,٨١٦	٣٧,٨١	٣٩,٣٠٤	٣٧,٣٤٧
١٩١٧ — ١٨	٣,٧٥	٦,٢٩٣	٥,٤٥٥	٣٨,٥٢	٤٣,١٨١	٤٠,٩٨٩
١٩١٨ — ١٩	٣,٦٦	٤,٨٢١	٤,٤٩٧	٣٧,٢٠	٣٨,٤٩٤	٤٥,٣١٢
١٩١٩ — ٢٠	٣,٥٤	٥,٥٧٢	٦,٣٣٨	٨٧,٨١	١٠٥,٤٣٣	٧٥,٨٥٨
١٩٢٠ — ٢١	٣,٣٠	٦,٠٣٦	٣,٤٠١	٣٤,٥٠	٢٦,١٨٤	٠٠,٠٠٠
١٩٢١ — ٢٢	٣,٣٧	٤,٣٥٣	٥,٨٠٧	٣٤,٢٩	٤٠,٨٤٤	٣٦,٣٤٥
١٩٢٢ — ٢٣	٣,٧٣	٦,٧١٣	٧,١٧٣	٣٠,٧١	٤٦,٦١١	٤٨,٨٠٥
١٩٢٣ — ٢٤	٣,٨١	٦,٥٣١	٧,٠٢٠	٣٩,٨٠	٥٧,٢٨١	٥٨,٣٦٦
١٩٢٤ — ٢٥	٤,٠٧	٧,٢٧٤	٧,٠٨٤	٣٩,٤٩	٦١,١٦٩	٦٥,٧٠٠
١٩٢٥ — ٢٦	٤,١٤	٧,٩٦٥	٧,٢٠٣	٣٠,٤٦	٤٦,٦٥٠	٥٩,١٩٦
١٩٢٦ — ٢٧	٤,٢٩	٧,٦٥٢	٧,٧٠٦	٢١,٥٣	٣٨,٦٦٦	٤١,٣٢٣
١٩٢٧ — ٢٨	٤,٠١	٦,٠٨٧	٦,٦٧٧	٢٩,٦٨	٤٤,٦٣٨	٤٧,٧٩٤
١٩٢٨ — ٢٩	٤,٦٤	٨,٠٨٦	٧,٩٣٩	٢٥,٨٨	٤٧,٧١١	٥٥,١٠٧
١٩٢٩ — ٣٠	٤,٦٣	٨,٥٣١	٦,١٤٠	٢٠,٣٦	٣٢,٢٦٤	٥٠,٨٣٠

بالنسبة للغرض الأول لم تكن ناجحة . لأن إنتاج مصر من هذه السلعة ضئيل جداً بالنسبة إلى الإنتاج العالمى . والدليل على ذلك أنه فى سنوات التحديد لم يرتفع ثمن القطن ، وفى موسم (١٩١٩ — ٢٠) كانت كمية القطن أعظم منها فى أى سنة من هذه السنين ومع ذلك ارتفع الثمن ارتفاعا لامثيل له . وحتى إذا فرضنا أن إنتاج مصر كله من الأقطان الطويلة التيلة فلا تفيد سياسة التحديد ، لأن بعض البلدان الأخرى تنتج هذه الأنواع أو مايشابهها ، والتقدم الفنى بدوره يقلل من أهمية الميزة الاحتكارية ، لأنه يمكن الصناع من تحويل آلات الغزل والأنوال من إنتاج المنسوجات التى تستعمل القطن الطويل التيلة إلى تلك التى تستخدم التيلة القصيرة ، وذلك دون أن يتحمل المنظم نفقات طائلة ، وكذلك يساعد تقدم الفن فى الغزل والنسج على خلط الأقطان من النوعين واستخدامها فى إنتاج المنسوجات التى كانت تصنع من قبل باستخدام القطن الطويل التيلة . وكذلك يؤدى فن الكيمياء إلى اختراع ألياف تحل محل القطن الطويل التيلة فى صنع بعض أنواع المنسوجات .

وفى أثناء الفترة بقى القطن العامل المقرر فى تحديد قيمة الصادرات والواردات . والجدول التالى يبين العلاقة بين قيمة الصادر من القطن وبين قيمة جميع صادرات مصر وواردتها :—

الفترة	متوسط قيمة الصادر من القطن وبذرته سنويا	متوسط قيمة مجموع الصادرات فى السنة	متوسط قيمة مجموع الواردات فى السنة	متوسط نسبة مايصدر من القطن وبذرته إلى مجموع الصادرات
١٩١٤ — ١٨	٣٢,٥٢٦,٠٠٠	٣٥,٤٤١,٠٠٠	٣١,٣٠٩,٠٠٠	٪٩١
١٩١٩ — ٢٣	٥٥,٢٧٠,٠٠٠	٦٤,٣٦٩,٠٠٠	٥٨,٥١٥,٠٠٠	٪٨٦
١٩٢٤ — ٢٨	٢٨ ٧٦٦,٠٠٠	٥٥,٩٩٩,٠٠٠	٥١,٩٠٧,٠٠٠	٪٨٥

وفى أثناء الحرب أصبح ميزان الدفع فى صالح هذه البلاد وذلك لوجود الجيوش المتحالفة التى أنفقت مبالغ طائلة ولم يستطع المصريون صرف رصيد ميزان الدفع فى الحصول على السلع الاجنبية ، لذلك استعمل الرصيد حتى انتهاء الحرب فى دفع المتأخر على الفلاحين من الضرائب وأقساط الديون العقارية ، كذلك هرع الناس إلى اقتناء الأراضى والمنازل مما أدى إلى ارتفاع أثمانها ارتفاعا كبيراً ، وأقبلوا على شراء الأوراق الحكومية ، واكتنز العامة الذهب .

ولما انتهت الحرب زادت قيمة الواردات زيادة لامثيل لها من قبل ، وأنفق الذين سافروا من المصريين إلى الخارج أموالا طائلة ، ولولا الارتفاع الكبير فى أسعار القطن (١٩١٩ — ٢) لعجزت صادرات البلاد عن دفع قيمة الواردات وفائدة الأموال الأجنبية المستثمرة فى مصر وفوائد الديون . ومن سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٢٩ استقرت الحالة الاقتصادية وكانت قيمة الصادرات والواردات فى هذه المدة أكبر من أية قيمة بلغتها قبل الحرب بسبب ارتفاع أسعار القطن عما كانت عليه قبل الحرب . وإذا استثنينا موسم سنة (١٩٢٠ — ٢١) الذى هبط فيه ثمن القطن انخفاضاً كبيراً ، وموسم سنة (١٩٢٢ — ٢٤) ، وموسم (سنة ١٩٢٤ — ٢٥) اللذين ارتفع فيهما ثمن القطن ، فان متوسط ثمن القنطار كان حوالى ٤٠ ريالا ، وكذلك زادت الكمية الصادرة من القطن بعد موسم (١٩٢٢ — ٢٣) . فارتفاع ثمن القطن وازدياد الكمية الصادرة منه عملا على زيادة قيمة الصادرات والواردات فانتعشت الحالة فى مصر ، واستطاعت الحكومة أن تقوم بتنفيذ كثير من مشاريع الإصلاح ، واستمرت حالة الرخاء حتى حل الكساد الكبير فانخفضت قيمة الصادرات انخفاضاً كبيراً ، وبالتالى قيمة الواردات .

(٦) النظام النقدى

قلنا إنه لما أنشىء البنك الأهلى خول له حق إصدار نقود ورقية ولكنها لم تكن إلزامية . وبرغم أنها قابلة للصرف بالذهب فإن المصريين لم يطمئنوا إلى هذه العملة ، واقتصر استخدامها على فئات قليلة من أهل المدن وعلى الاجانب ، ولذا ظل تداولها محدوداً بحيث لم يزد الموجود منها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى عن ٢,٢٠٠,٠٠٠ من الجنيهات . وقد نص قانون البنك الأهلى على أن يكون غطاء أوراق النقد على أساس النصف من الذهب والنصف الآخر من أوراق مالية تحددها الحكومة المصرية ، فلما أعلنت الحرب بدت استحالة استيراد الجنيهات الذهبية من انجلترا ، وأقبل الناس على المصارف يستردون ودائعهم ويصرفون ما بأيديهم من أوراق النقد بما يقابلها من الذهب حتى عم الخوف من استنفاد الرصيد الذهبى فى البنك الأهلى وهنا اضطرت الحكومة إلى التدخل ، فصدر مرسوم فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل تداول النقود الورقية إلزامياً وأعفى البنك مؤقتاً من دفع قيمة مايقدم إليه من أوراق النقد مع بقاء الشرط الخاص بالغطاء على ماهو عليه . غير أن نشاط الأعمال على

أثر بيع محصول القطن فى سنة ١٩١٤ ، وتزايد نفقات الجيوش فى مصر ، جعل الحاجة ماسة إلى الاكثار من مقادير الأوراق النقدية . وهنا سمح للبنك الأهلى بالاحتفاظ بجانب من الرصيد الذهبى فى بنك انجلترا لاستحالة الحصول على الذهب بسبب ظروف الحرب . وهكذا سارت مصر على نظام « الصرف بالذهب » Gold Exchange Standard (١) . إلا أن الطلب فى الداخل على النقود الفضية تزايد كثيراً حتى ارتفع مقدار ماضرب من هذه العملة من مليونين ونصف مليون جنيه فى سنة ١٩١٤ إلى أربعة ملايين ونصف مليون فى فبراير سنة ١٩١٥ ، ووردت إلى البلاد مقادير من الروبيات الهندية . وإزاء التهافت الذى لا مبرر له من قبل الشعب على اختزان العملة الفضية المساعدة أصدرت الحكومة فى سنة ١٩١٨ أوراقا مالية من فئات العشرة والخمسة قروش .

وفى أكتوبر سنة ١٩١٦، أخطر بنك انجلترا البنك الأهلى المصرى بعدم استطاعته تقديم ما يلزم من الذهب غطاء لأوراق النقد المصرى ، وإذ كان محصول القطن على الأبواب صدر قرار من الحكومة المصرية فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ يعدل نظام الغطاء ويسمح للبنك الأهلى أن يستبدل بالذهب أذونات على الخزينة البريطانية ، وهذه الأخيرة كانت تدفع بالجنيهات الإنجليزية من الورق . ومعنى هذا التغيير البالغ الأهمية بالنسبة إلى مصر أنها أصبحت تتبع نظام «الصرف بالجنيه الانجليزى Exchange System Sterling (٢) أى ارتبط الجنيه المصرى بالاسترلينى . وبمقتضى هذا النظام تمكنت انجلترا من الحصول على النقد المصرى اللازم لها لشراء محصول القطن وغيره من الغلات المصرية ، ولسداد نفقات جيوشها بالقطر المصرى ، دون أن تصبح بها حاجة إلى التنازل عن جزء من الذهب الذى فى حوزتها . ولا ريب أن مثل هذا الوضع جعل فى يدها قوة شرائية لا حد لها .

---

(١) « كان التداول الداخلى يقوم على النقود الورقية الإلزامية ، على حين أنه فى المعاملات الخارجية كان البنك الأهلى يبيع لمن يريد كمبيالات بالجنيهات الانجليزية بسعر التعادل مسحوبة على رصيده الذهبى فى لندن ، أى أنه كان يبيع بسعر ثابت سكوكا على الخارج قابلة للصرف بالذهب ، وكذلك كان يشترى بسعر التعادل الكمبيالات المسحوبة على لندن . وبهذه الطريقة أمكن تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا على أساس القيمة الأصلية للعملة المصرية » (الدكتور أحمد محمد ابراهيم : النظريات والسياسات النقدية ص ٢٠٥) .

(٢) لم يظهر خطر هذه التبعية للجنيه الانجليزى إلا منذ سنة ١٩١٩ . حيث أخذ سعر الأخير يتدهور سراعا . حتى بلغ مقدار هذا التدهور أكثر من ٣٠٪ من قيمته سنة ١٩٢٠ . وقد ترتب على ذلك هبوط الجنيه المصرى بالنسبة نفسها . ولولا هذه التبعية لما هبطت قيمة الجنيه المصرى هكذا . إذ كان =

وقد تزايدت مقادير الاوراق النقدية المتداولة بسرعة كبيرة (١). وترجع هذه الظاهرة النقدية إلى عوامل مختلفة :

(١) ارتفاع أسعار القطن من ١٤ ريالا للقنطار سنة ١٩١٣ إلى ٣٨ ريالا فى (١٩١٧)، و ٢٠٠ ريال فى (١٩٢٠) . وهكذا توافرت الاموال فى الأيدى ، ولم يقف الامر عند حد القطن بل ارتفعت كذلك أسعار كثير من الغلات الزراعية لازدياد الطلب عليها .

(٢) المبالغ الطائلة التى أنفقتها القوات البريطانية فى القطر المصرى .

(٣) زيادة قيمة الصادرات كثيراً بالنسبة إلى الواردات ، وبذا كان الميزان التجارى فى صالح مصر طوال سنوات الحرب واستمر ذلك إلى أوائل سنة ١٩٢٠ .

(٤) تثبيت سعر الصرف بين مصر وانجلترا ، فقد ترتب على الصلة بين الجنيهين المصرى والانجليزى أن كان البنك الاهلى المصرى يشترى الكمبيالات المسحوبة على لندن بسعر التعادل ، ثم يصدر مقابلها أوراقا نقدية فى مصر ، ويودع فى لندن مايعادلها من أذونات الخزينة البريطانية .

= الميزان التجارى فى صالح مصر من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢٠ . وذلك نتيجة لكثرة مشتريات انجلترا والحلفاء من القطن المصرى وارتفاع أسعاره . ومن المرجح أن ميزان الدفع إذ ذاك كان فى مصلحة مصر نظراً لزيادة الصادرات على الواردات من السلع من جهة ، ولكثرة ما أنفقته الجيوش البريطانية فى مصر من الأموال من جهة أخرى . (المصدر السابق ص ٢٤٩) .

(٢) الجدول الآتى يوضح كمية النقود المتداولة فى مصر :

السنة	الأوراق النقدية	النقود المعدنية المساعدة	أوراق العملة الرسمية المساعدة	الجملة
١٩١٤	٧٠٢٠٠٠٠	٣٤٥٢٠٠٠	—	١٠٩٧٢٠٠٠
١٩١٥	١٠١٢٠٠٠٠	٤٦١٨٠٠٠	—	١٤٧٣٨٠٠٠
١٩١٦	١٩٨٧١٠٠٠	٥٧١٢٠٠٠	—	٢٥٥٨٣٠٠٠
١٩١٧	٢٨٨٣١٠٠٠	٧٠٧٠٠٠٠	—	٣٥٩٠١٠٠٠
١٩١٨	٤٣٥٧٣٠٠٠	٩٠٤٧٠٠٠	١٠٢٠١٠٠٠	٥٣٨٢١٠٠٠
١٩١٩	٦٣٩٥١٠٠٠	٩٠٤٩٠٠٠	١٠٦٢٢٠٠٠	٧٤٦٢٢٦٠٠

Crouchley : The Economic Development of Modern Egypt, p. 270,

وقد نجم عن هذا التضخم (١) ارتفاع نفقات المعيشة كما تدل على ذلك الأرقام القياسية لأسعار الجملة إذ زادت من ١٠٠ (سنة ١٩١٣) إلى ٢١١ (سنة ١٩١٨) و٢٣١ (سنة ١٩١٩) و٣١٦ فى أوائل (سنة ١٩٢٠) . وقد وقع عبء ارتفاع نفقات المعيشة على الطبقات الفقيرة من العمال والفلاحين وأصحاب الدخل الثابت من الموظفين وأرباب المعاشات ولذا عمدت الحكومة إلى زيادة مرتبات الموظفين . غير أن هناك طبقات استفادت من جراء التضخم فقد زادت ثروات المشتغلين بالصناعات ، وتوافر لديهم احتياطى لما بعد الحرب ، وهذه الأموال الوفيرة التى وصلت إلى أيدى الكثيرين كانت عاملا له أهميته فيما بعد . إذ صار من الميسور استثمارها فى المشروعات الصناعية ، وفضلا عن هذا فقد تمكن الكثيرون من المدينين بمبالغ ثابتة من تسديد ديونهم كلها أو جانب كبير منها .

أخذت ظاهرة التضخم فى الاختفاء منذ سنة ١٩٢٠ (٢) حين تدهور سعر القطن وتضاءلت

---

(١) هذا التضخم لم تظل آثاره باقية لمدة طويلة بعد انتهاء الحرب . كما أن علاجه لم يكلف الحكومة والشعب ذلك القدر من التكاليف اللازمة لمعالجة آثار التضخم المقوت الذى عانته كثير من الدول الأخرى . بل إن القضاء على التضخم الذى وجد فى عقب الحرب العالمية الأولى زاد من إشباع الناس للحاجات إذ أن كل جنيه مصرى سحبه بنك الاصدار من الناس مكنهم من استيراد سلع أجنبية بنفس القيمة .

(٢) ابتداء من هذه السنة أخذت قيمة النقد المتداول فى التناقص تدريجا : —

السنة	الأوراق النقدية	النقود المعدنية المساعدة	اوراق العملة الرسمية المساعدة	الجملة
١٩٢٠	٣٧و٨٨٩و٠٠٠	٩و٢٥٤و٠٠٠	١و٥٧٧و٠٠٠	٤٨و٧٢٠و٠٠٠
١٩٢١	٣٤و٣٠٤و٠٠٠	٧و٦٤٥و٠٠٠	٢٥٣و٠٠٠	٤٢و٢٠٢و٠٠٠
١٩٢٢	٣١و٧٠٨و٠٠٠	٦و٤٢٦و٠٠٠	٩٧و٠٠٠	٣٨و٢٣١و٠٠٠
١٩٢٣	٣٥و١١١و٠٠٠	٦و٧٨٢و٠٠٠	٦٨و٠٠٠	٤١و٩٦١و٠٠٠
١٩٢٤	٣٩و٩٣١و٠٠٠	٧و٠٣٥و٠٠٠	٥٩و٠٠٠	٤٧و٠٢٥و٠٠٠
١٩٢٥	٣٣و٥٧٦و٠٠٠	٦و٩٩٤و٠٠٠	٥٦و٠٠٠	٤٠و٦٢٦و٠٠٠
١٩٢٦	٢٧و٥٢١و٠٠٠	٦و٣٦٩و٠٠٠	٥٢و٠٠٠	٣٣و٩٤٢و٠٠٠
١٩٢٧	٢٧و٤٣٣و٠٠٠	٦و٤٦٨و٠٠٠	٥١و٠٠٠	٣٣و٩٥٢و٠٠٠
١٩٢٨	٣٠و٢٩٢و٠٠٠	٦و٥٦٠و٠٠٠	٥١و٠٠٠	٣٧و٠٠٣و٠٠٠
١٩٢٩	٢٦ ٤٩٠و٠٠٠	٦و٢٦٧و٠٠٠	٥١و٠٠٠	٣٢و٨٠٨و٠٠٠
١٩٣٠	٢٠و٩٤٤و٠٠٠	٦و٥٦٧و٠٠٠	٥١و٠٠٠	٧٢و٥٦٢و٠٠٠

الصادرات وزادت الواردات عليها ، وتحول الميزان التجارى إلى غير صالح مصر، وتناقصت القوة الشرائية العامة ، وهبط النقد الورقى فى ختام عام ١٩٢٢ إلى ٣٢ ، ٢٠٠ ، ٠٠٠ من الجنيهات وإن عاد فارتفع قليلا فى العامين التاليين . وقد تبع رجوع انجلترا إلى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ أن استعاد الجنيه المصرى قيمته الأصلية ولكن عودة انجلترا إلى نظام الذهب كان ذا نتائج خطيرة بالنسبة إلى الصناعة الإنجليزية وعاد ذلك بالضرر على مصر اذ انحطت أسعار القطن المصرى الذى أصبح فضلا عن ذلك عرضة للمنافسة الشديدة من جانب الحرير الصناعى والدول الأخرى التى زاد انتاجها من القطن وأصبحت مصر تئن من أزمة وانحطت القوة الشرائية كما يستدل على ذلك من توالى هبوط الصادر من أوراق النقد .

ارباح عملية الاصدار

رأينا كيف تضخم الصادر من الأوراق النقدية منذ نشوب الحرب وهو أمر ترتبت عليه زيادة الأرباح الناجمة من عملية الإصدار ، وهنا عقدت الحكومة المصرية اتفاقا فى سنة ١٩١٦ يستمر حتى سنة ١٩٢٧ ، بشأن اقتسامها الأرباح مع البنك الأهلى وفق القواعد التالية:

(١) بالنسبة للملايين الثلاثة عشر الأولى يستولى البنك على كل ارباح الإصدار للملايين الثلاثة الأولى ، ويستولى الحكومة على أرباح اصدار الملايين الخمسة التالية . وبالنسبة للخمسة الأخيرة تأخذ الحكومة من فوائد السندات ٣ ٪ أقل من سعر الخصم فى بنك انجلترا ويؤول الباقى للبنك بشرط ألا تقل حصته عن ١ ٪ .

(٢) واذا زاد الإصدار عن ١٣ مليونا يأخذ البنك ½ ٪ عن فوائد السندات ، ويكون الباقى للحكومة .

وقد الغى الاتفاق المذكور فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٧ وحل محله اتفاق آخر انتهى العمل به فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ثم جرى تجديده ، وفيما يلى قواعده :

---

(١) عهدت الحكومة المصرية إلى المجلس الاقتصادى بدراسة مركز الجنيه المصرى . فرأى إبقاء السعر الإلزامى ، وزيادة الغطاء الذهبى من ٣ر٣ إلى ٨ ملايين ، فى حدود طاقة الميزانية ، وبواقع مليون جنيه سنويا . غير أنه نظرا للظروف المالية التى اكتنفت البلاد لم تزد القيمة الاسمية للغطاء حتى سنة ١٩٣٢ عن ٦ر٢٤٠ر٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

(أولا) يستولى البنك وحده على أرباح السندات البالغ قيمتها ١ر٥ مليون جنيه ، المخصصة لغطاء نصف الملايين الثلاثة الأولى من الإصدار .

(ثانيا) توزع أرباح السندات المودعة كغطاء لما يزيد عن الثلاثة الملايين الأولى كما يأتى :-

(ا) اذا لم تتجاوز الأرباح مليوناً من الجنيهات ، يكون نصيب الحكومة بنسبة ٨٩ر٥ ٪ ونصيب البنك ١٠ر٥ ٪ .

(ب) اذا زادت الأرباح عن مليون جنيه تكون نسبة التوزيع كما تقدم فيما يختص بالمليون جنيه الأول ، والباقى يوزع بنسبة ٩١ر٥ ٪ للحكومة ، ٨ر٥ ٪ للبنك .

(ثالثا) تحتفظ الحكومة بحقها فى تقرير استيراد الذهب لإيداعه خزائن البنك كغطاء للبنكنوت ، ولها أن تقرر كمية مايستورد من الذهب والوقت الذى يستورد فيه .

(رابعا) اذا نتجت أية خسارة عن عملية استبدال بعض السندات المودعة فى غطاء البنكنوت بذهب ، فإن هذه الخسارة تتحملها الحكومة والبنك بنسبة مايستحقه كل منهما فى الأرباح .

(خامسا) اذا نتجت أية خسارة بسبب ارتفاع سعر الذهب الذى يشتريه البنك من الخارج فإن هذه الخسارة يكون حكمها حكم الخسارة المشار اليها فى البند الرابع .

« ٧ » الاموال الأجنبية

هبط رأس مال الشركات المساهمة الأجنبية بوجه عام ، وان كنا نلحظ زيادة بينة أو نقصاً محسوساً فى بعض مظاهر الاستثمار كما يتضح من البيان التالى : —

الشركات	قيمة رأس المال فى سنة ١٩١٤	قيمة رأس المال فى سنة ١٩٣٣
الأراضى والنقل والصناعة	٣١ر٤٧٠ر٠٠٠	٣١ر٩٧٠ر٠٠٠
بنوك الرهن والودائع والبنوك التجارية	٦٠ر٥٦٩ر٠٠٠	٤٩ر٣٩٥ر٠٠٠
قناة السويس	١٦ر٢١٨ر٠٠٠	٢٠ر٩٣٠ر٠٠٠
الجملة	١٠٨ر٢٥٧ر٠٠٠	١٠٢ر٢٩٥ر٠٠٠

ولما أعلنت الحرب اضطربت أحوال المصارف بسبب الصلة التى بينها وبين المصارف فى الخارج ، وعمد معظمها فى القاهرة والأسكندرية إلى سحب قروضها القصيرة الآجال من

أيدى الأفراد والهيئات ، كما نم عن الذعر باسراع الأفراد لصرف مافى حيازتهم من أوراق النقد بالذهب ، وعملهم على سحب ودائعهم. وإزاء هذه الحالة لم تجد الحكومة بدأ من إعلان « موراتوريوم » بتاجيل الدفع مؤقتاً ، ولكن لم تنقض شهور قلائل حتى عادت الثقة إلى النفوس . ولا ريب أن ظاهرة الاضطراب هذه راجعة إلى عدم وجود نظام مصرفى مصرى ينظم علاقة المصارف بعضها ببعض، ويجعلها تحت إشراف بنك الدولة أو البنك المركزى . والحقيقة الواضحة أن المصارف فى مصر قد عجزت عن تحقيق أمانى البلاد ، ويبدو ذلك فى ناحيتين : — (١) عدم استقرار سياسة الائتمان نتيجة عدم وجود بنك مركزى يؤدى هذه الوظائف على الوجه الصحيح . (٢) التخصص الشديد من جانب المصارف مما حرم المرافق الحيوية من زراعية وصناعية من الحصول على حاجتها من الأموال بسعر فائدة معتـــدل .

وقد زاد عدد البنوك التجارية بعد الحرب حتى صار أكثر من العشرين ، غير أن أعمالها ظلت مقصورة على تمويل التجارة الخارجية وعلى أعمال الرهن . ومن الظواهر التى تسترعى النظر أنه منذ نشوب الحرب أخذت المصارف فى الاعتماد على الافراد فى سبيل الحصول على رأس مالها العامل . ويرجع هذا إلى ارتفاع الاسعار والدخول النقدية مما جعل الناس يألفون إيداع مدخراتهم فى المصارف . وفضلا عن فقد نما قدر من التعاون بين المصارف . فظهرت غرفة للمقاصة فى القاهرة وأخرى بالأسكندرية. والسبب راجع الى الضغط الناشىء عن كثرة استخدام الشيكات كما أن البنك الأهلى كان يسعى دائماً إلى التفـــاهم مع المصارف الأخرى .

وفى خلال الفترة التى نحن بصددها تمت خطوة عظيمة التوفيق وذلك بتأسيس بنك مصر فى سنة ١٩٢٠ الذى بلغ رأس ماله فى نهاية السنة ١٧٥,٠٠٠ جنيه تقريباً ووصلت قيمة ودائعه إلى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه تقريباً . وبرغم ما تعرض له من عقبات فقد سار فى طريق التقدم المطرد ، إذ فى سنة ١٩٢٧ كان رأس ماله مليونا من الجنيهات وبلغت قيمة ودائعه ٥,٥ مليون جنيه تقريبا ، وكذلك أربى احتياطيه على نصف مليون من الجنيهات .

الفصل الثامن

العودة إلى سياسة الاستقلال الاقتصادى

ظلت مصر متبعة لسياسة التخصص بأوسع معانيها حتى وضحت نقائصها ، ومخلصة لمبدأ حرية التجارة وخطة التعاون الدولى إلى أن تكشفت عيوب نظام «الباب المفتوح» فقررت أن تغير من اتجاهها ، وأن تنبذ فكرة «الإقتصاد العالمى» تحقيقاً لمصالحها العليا ، وزادها عهد الكساد الكبير تحولا حينما وجدت خطط الدول المختلفة بعيدة كل البعد عن روح التعاون لما فيه الخير المشترك وتخفيف حدة الأزمة .

(١) الكساد الكبير

مقدمة

روع العالم فى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين بأزمة اقتصادية لم يعرف لها مثيلا من حيث عنفها وحدتها ، وجهدت كل أمة فى علاجها أو التخفيف من وطأتها بوسائلها الخاصة ، وتعددت الخطط والأساليب وإن كانت فى أسسها ترجع إلى نوعين من السياسة الإقتصادية .

سعت بعض الدول إلى تحقيق مبدأ الكفاية بفرض الرسوم الجمركية المانعة ، وابتداع نظام الحصص ، وإعانة الصادرات بالطرق المباشرة وغير المباشرة ، وخفض أجور العمال فى الصناعات المعدة للإصدار ، وإنقاص القيمة التبادلية للعملة حتى تهبط أثمان السلع فى الأسواق الخارجية ، غير أن هذه السياسة قوبلت بمثلها فزادت حدة الأزمة .

وعملت دول أخرى جهد طاقتها على إرجاع الطلب على السلع والخدمات إلى سابق عهده عن طريق إعادة الدخول النقدية إلى ما كانت عليه ، فأغرت المصارف معظم المنتجين على اقتراض مبالغ كبيرة وذلك بزيادة المقادير المعروضة من النقد وخفض سعر الفائدة حتى يتسنى لهم استخدام هذه الأموال فى أغراض الإنتاج . وعززت الدولة

هذه السياسة باقتراض المبالغ الوفيرة للإنفاق منها على مشروعات الإنشاء . وكان الاعتقاد السائد أن هذه الأموال التى صرفت فى إنشاء المشروعات الرامية إلى صنع سلع الإنتاج سوف تقلل من البطالة وتزيد من الأجور والأرباح فى هذه الصناعات مما يعود بالخير والنشاط فى مختلف النواحى . غير أن سياسة سليمة كهذه لايرجى لها النجاح إلا إذا أخذت بها الدول كافة . وإذ لم يحدث هذا وضح عقم الاستمرار فيها وتحول التيار شطر سياسة الكفاية أسوة بالغير .

حدة الأزمة فى مصر

تشعر الدولة بالأزمة إذا تعذر على رجال الأعمال تصريف منتجاتهم بطريقة مجزية وتختلف حدة الأزمة من دولة إلى أخرى تبعاً لتباين وجوه النشاط الاقتصادى وظروف الإنتاج . وكان الوقع أليما فى الدول الزراعية أكثر منه فى زميلاتها الصناعية .

ففى مصر الزراعية ساءت حال معظم الطبقات وانخفض مستوى المعيشة العام لأن مصر بلاد تحصل على حاجاتها من المواد التامة الصنع نظير ما تصدره من الاقطان فاذا هبط سعر هذا المحصول دون أن يقابل ذلك ازدياد الكمية المطلوبة منه أو انخفاض اثمان المصنوعات بنفس النسبة تعذرت المحافظة على معيار المعيشة . وهذا كله حدث أثناء فترة الكساد الكبير حيث كانت نسبة الهبوط فى أسعار الغلات الزراعية والمواد الأولية أكبر منها فى غيرها . كما كان انخفاض أثمان المواد الأولية أعظم منه فى حالة المواد الغذائية .

ويرجع السبب فى هذه الظاهرة إلى قلة مرونة العرض والطلب على الحاصلات الزراعية فحين يتعذر على المنتج فى البلدان الصناعية أن يبيع السلع التامة الصنع بما يعود عليه بالربح نراه يعمد إلى إنقاص المقادير التى ينتجها . والخسارة التى يتعرض لها من جراء ذلك أقل منها بالنسبة إلى زميله الزراعى إذا ماعمل نفس الشىء لأن النفقات المتغيرة فى الزراعة (١) صغيرة جداً إذا قيست بمثيلتها الثانية ، وهذا بخلاف الحال فى الصناعة . وعلى ذلك إذا انخفض المستوى العام للاثمان بنسبة واحدة وأصبحت أسعار الحاصلات الزراعية والمواد التامة الصنع دون تكاليف الإنتاج ترتب على ذلك نقص فى الكمية المعروضة من

(١) يقصد بها النفقات التى تتغير إلى حد كبير جداً تبعاً لتغير الكمية الناتجة .

السلع الأخيرة . وزيادة فى المعروضة من السلع الأولى . والمنتج الزراعى لايحاول أن ينقص مايغله له الفدان بل قد يعمد فى الجهات الزراعية الشديدة الكثافة إلى زيادة الغلة حتى يتيسر له الحصول على مايمسك به رمقه .

ونلاحظ من جهة أخرى أن الطلب على منتجات الزراعة تعوزه المرونة ، وبمعنى أوضح لايزداد بنفس القدر الذى تنخفض به أسعارها . ولهذه العوامل التى شرحنا أصولها بإيجاز يتسنى لنا أن ندرك الصعاب التى اضطرت مصر الزراعية إلى مواجهتها ومحاولة التغلب عليها كيما تتخلص من هذه الأزمة الاقتصادية العنيفة . وسنحاول أن نعرض بإيجاز للوسائل أو السياسات المختلفة التى اتبعتها الحكومة فى سبيل تحقيق هذا الهدف .

(٢) وسائل مكافحة الأزمة فى مصر

أولا — سياسة التوسع النقدى

أخذ البعض على الحكومة تدخلها فى سوق العمليات الآجلة بحجة أن أسعار القطن تحدد فى الأسواق العالمية بدون تأثير من القطن المصرى الذى لايتجاوز إنتاجه السنوى ٦ ٪ من المحصول العالمى . وبرغم عدم نجاح هذا التدخل فإنا لانعد هذا طعنا فى سلامة الأسس التى ترتكز اليها هذه الخطة من الوجهة الاقتصادية ، وإنما نجاحها يرتبط ارتباطا وثيقاً باتباع الدول الأخرى لها ، وهو مالم يتحقق .

ومع أن الحكومة حينما استقر رأيها على التدخل فى سوق القطن (٣ / ١١ / ١٩٢٩) لم تشر فى قرارها إلى سياسة التوسع النقدى ، فإن هذا لايمنعنا من القول بأنها أرادت من «رغبتها فى تحقيق التوازن فى هذا السوق ومقاومة العوامل المصطنعة التى ترمى إلى التأثير فى أسعاره» بألا تنقص كمية النقود المتداولة نقصاً كبيراً لأن القيمة النقدية للقطن تعتمد على المقادير المباعة والأسعار التى تحدد لها فى الأسواق العالمية .

وقد يتراءى للبعض أنه كان أمثل بالحكومة أن توحى إلى البنوك الزراعية بالقيام بنفس العمل ، لأن المصارف تستطيع بواسطة خفض سعر الفائدة وتيسير عملية الاقتراض أن تزيد من كمية النقود المتداولة ، ولكنا نرى أن هذا كان متعذراً لعدم وجود مصرف مركزى بالمعنى الحقيق .

وقد أخفقت هذه السياسة التى ترمى فى الحقيقة إلى زيادة الطلب على منتجات الدولة وتشجيع استيراد السلع الأجنبية فى الوقت نفسه . وهذا الاخفاق كما ذكرنا راجع إلى عدم شيوع هذه السياسة فى الدول المختلفة . وقد يظن أن مصر بفرضها التعريفة الجمركية الجديدة قد نقضت خطتها ، وفى الظن مخالفة للواقع إذ كانت الرسوم الجديدة غاية فى الاعتدال إذا قيست بمثلها فى الدول الأخرى . ومن العوامل التى حملت الحكومة على نبذ سياسية التدخل أو التوسع النقدى الصعوبة المـــادية التى تحول دون شراء كميات كبيرة من القطن وبثمن يعادل الفرق بين الثمن النقدى قبل الأزمة ومثله خلالها ، فقد هبط الثمن النقدى لمحصول موسم (١٩٣٠ — ٣١) إلى ٢٢ مليونا من الجنيهات بعد أن كان ٣٢ مليونا (١٩٢٩ — ٣٠) ٤٧ مليونا (١٩٢٨ — ٢٩) . وبسبب استمرار الكساد العام مدة طويلة واشتداده وعجز الحكومة عن تصريف المحصول برغم انخفاض الأسعار ، كان هناك خطر كبير من استنفاد الاحتياطى فى شراء القطن قبل تحسن الأحوال الاقتصادية العالمية ، حيث كلفت عملية الشراء الحكومة فى عشرة أشهر تقريبا ١٦ مليوناً من الجنيهات ، وفضلا عن هذا فقد ترتب على تدخل الحكومة ارتفاع أسعار القطن المصرى فى سوق الأسكندرية عنها فى الأسواق العالمية الأخرى مما أدى إلى نقص المقادير الصادرة منه ، وأخيراً ظهر العجز فى الميزان التجارى وعم الخوف من استمراره ، فقيمة السلع المستوردة تتأثر إلى حد بعيد جداً بالقيمة النقدية لمحصول القطن إذ كان يشغل ٩٠ ٪ من الصادرات المصرية ، ولهذا فالصادرات هى التى تحدد الواردات . وعلى ذلك كان الاستمرار فى هذه الخطة مما يعمل على مواصلة ظهور العجز فى الميزان التجارى وتغير سعر الصرف فى غير مصلحة البلاد .

ثانياً — سياسة السوق الحرة :

عمل استمرار الكساد وازدياد حدته على نقص المقادير المطلوبة من الأقطان إذ عانت الصناعة القطنية فى الدول الأخرى وبخاصة انجلترا كثيراً من الأزمة الاقتصادية ، وهبط احتياطى الحكومة إلى ٢٦ مليوناً من الجنيهات ومعظمه مستثمر فى أوراق يصعب بيعها بسعر معقول ، وجانب منه عبارة عن القروض التى قدمت للزراع . إزاء هذا نبذت الحكومة سياسة التدخل فى سبتمبر ١٩٣٠ ، وهنا هبطت الأسعار فى الأسكندرية من ٢٨,٥ ريالا فى أول سبتمبر إلى ٢٢ ريالا فى أول أكتوبر ، وتوالى الهبوط حتى بلغ سعر القنطار ١٤,٥ فى سبتمبر سنة ١٩٣١ .

وحاولت الحكومة خفض نفقات إنتاج القطن والتخفيف عن المنتجين . فزادت المبالغ التى تقرضها للزراع بفائدة معتدلة وذلك بإنشائها بنك التسليف الزراعى ، ومدت أجل استحقاق الأموال التى قدمتها للزراع نظير ايداعهم أقطانهم فى شونها ، وأعفتهم من دفع جزء من ريع الأرض وتأجيل دفع البعض الآخر ، وامتنعت عن طرح أقطانها في السوق خلال موسم ١٩٣٠ — ١٩٣١ ووعدت بعدم بيعها دفعة واحـــدة ، وشجعت إنشاء جمعيات تعاونية جديدة وأمدتها بالأموال اللازمة . وساعد عدم وجود نقابات للعمال الزراعيين على انخفاض الأجور إذ أنها كانت بذلك أكثر مرونة من أجور العمال فى البلدان الصناعية .

وبرغم هذه الجهود ظلت الحالة تسوء بسبب استمرار هبوط الأسعار ، ونقص غلة الفدان وفرض الحكومة الأمريكية الرسوم العالية على واردات الأقطان الطويلة التيلة ، والضرر الذى أصاب صناعة لانكشير القطنيـــة ، وزيادة محصول القطن الأمريكى فى موسم (١٩٣٠ — ١٩٣١) . ولم تنج مصر من الأذى إلا بخروج انجلترا عن قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ .

ثالثا — سياسة خفض العملة :

كان من أثر خروج انجلترا عن قاعدة الذهب وارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإنجليزى أن ارتفع سعر القطن فى الداخل برغم استمرار هبوط السعر فى سوق نيويورك . ومما ساعد على انتعاش الحالة الاقتصادية بمصر نوعا أن هجر انجلترا لعيار الذهب نجم عنه نشاط الصناعة القطنية فى لانكشير . واقترن بهذا النشاط إزدياد الصادر من القطن المصرى إليها ، كما أن هبوط سعر العملة المصرية أدى إلى نقص الفرق بين أسعار القطن المصرى وأقطان البلاد التى احتفظت بعيار الذهب وعلى الأخص الولايات المتحدة مما ساعد على إيجاد نشاط نسبي فى تجارة القطن المصرى . فبعد أن كان مجموع الصادر منذ أول الموسم حتى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ أقل منه فى نفس المدة سنة ١٩٣٠ أخذت الصادرات تزداد بعد ذلك وبلغت الزيادة ٢٨٦,٠٠٠ قنطاراً فيما بين ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣١ ، ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ (بالنسبة إلى الصادرات فى المدة المقابلة من العام السابق) . وبذلك انقلب مجموع النقص فى صادرات القطن إلى زيادة بلغت — ١٥٢,٠٠٠ قنطاراً فى ١٤ يناير سنة ١٩٣٢ .

ولولا أن مصر حذت حذو انجلترا فى الخروج عن قاعدة الذهب لزادت الحالة الاقتصادية سوءاً لأن العوامل الرئيسية التى يعزى إليها هبوط الأسعار ظلت قائمة . فهناك وفرة المحصول الأمريكى إلى درجة كبيرة والاضطرابات السياسية فى الصين والهند مما حال دون كثرة الطلب على المصنوعات القطنية ، وهما بلدان مزدحمان بالسكان الذين اعتادوا استهلاك شطر عظيم من منتجات الصناعة الأوربية . كما أن الضيق الذى أصاب البلاد الزراعية بسبب كساد سوق حاصلاتها أحدث نقصاً كبيراً فى مقدرة أهلها الشرائية . وكانت مشكلة الديون الدولية مازالت مبعث قلق مما أدى إلى فقد الثقة واضطراب شؤون الصناعة ذلك الاضطراب الذى لم تزده أزمة النقد إلا حدة . ولئن كانت قد بذلت جهود لخفض نفقات الإنتاج الصناعى ، إلا أن الأسعار ظلت فوق متناول السواد الأعظم من المستهلكين الذين كسدت أسواق حاصلاتهم ، ثم زادت الحواجز الجمركية وعظم تحرج الموقف .

موقف البنك الأهلى

يعيب البعض على البنك الأهلى أنه لم يساهم مساهمة جدية فعالة فى مكافحة الازمة وفى هذا يقول الدكتور حسين فهمى : « أما موقف البنك فكان سلبياً محضا . وفى انجلترا اتبعت سياسة التوسع فى الائتمان Cheap money Policy لمعالجة الأزمة ، وفى مصر عمل البنك الاهلى على تقلص سلفياته أى لجأ إلى سياسة الانكماش النقدى . إن الحل الواجب الاتباع كان فى زيادة حجم النقود Reflation زيادة تدعو الى إحداث بعض الانتعاش »[1]

(٣) الزراعة

كشفت الحرب عن عيوب سياسية المغالاة فى التخصص الاقتصادى وعن خطأ الاعتماد على محصول واحد . وبدت الآثار الخطيرة حين حدثت الازمة الاقتصادية وهبطت أسعار القطن وتعذر تصريف المحصول وساءت أحوال المزارعين بوجه عام . وهنا أخذت البلاد تسير فى طريق جديد يرمى إلى إضعاف سيطرة القطن البالغة على الاقتصاد المصرى . والعمل على توزيع الانتاج الزراعى حتى يحدث التوازن المنشود . وقد اشتدت العناية بزراعة الحبوب حتى تستطيع البلاد أن تنتج حاجتها من هذه المواد الغذائية ولا تظل

---

(١) مصدر سابق ص ٢٣

معتمدة على غيرها من الدول فى هذه الناحية . وكذلك اتجه الاهتمام نحو زراعة الفواكه والخضر وغير ذلك .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بذلت جهود واسعة لتحسين الانتاج الزراعى واختيار أحسن الأصناف وزيادة غلة الفدان . ولهذا قامت الهيئات الفنية بدراسات واسعة وبخاصة فيما يتصل بمكافحة الآفات التى تصيب المحاصيل . وعملت الحكومة من جانبها على حماية بعض نواحى الإنتاج الزراعى ، وتشجيع اصـــدار بعض الغلات إلى الخارج ، والقيام بدعاية واسعة بقصد اجتذاب أسواق أجنبية مختلفة .

وتميزت هذه الفترة كذلك بتنفيذ بعض مشروعات الرى ذات المنفعة العامة ففى سنة ١٩٣٣ تمت التعلية الثانية لسد أسوان حتى بلغ مستوى المياه أمامه ١٢٠ متراً وبذا أمكن حجز نحو ٦ مليار من الأمتار المكعبة ، وتم إنشاء خزان جبل الأولياء فى سنة ١٩٣٧ ليساعد خزان أسوان فى توفير الماء للانتفاع به بعد الفيضان ، وكذلك تم بعد نشوب الحرب الثانية إنشاء قناطر محمد على الجديدة حتى تتمكن من احتمال ضغط المياه المتزايد .

وفى الوقت نفسه تم كثير من أعمال الصرف ؛ والغرض منها تصريف الزائد من الماء عما تحتاجه الأرض ، وخفض مستوى الماء الباطنى الأمر الذى يقلل من خصوبة التربة . غير أن الملاحظ أن شبكة أعمال الصرف لم تتم بالسرعة المطلوبة وعلى الوجه الذى يحقق الفائدة المرجوة .

القطن

أوضحنا كيف تأثرت البلاد بوجه عام فى الفترة التالية للحرب العـــالمية الأولى بسبب تدهور أسعار القطن الذى كان دعامة الاقتصاد المصرى ، وشرحنا كيف ارتجلت حلول وقتية كشراء الحكومة لجانب من القطن أو التسليف عليه كما حدث فى سنوات ١٩٢٦ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٢٩ . غير أن هذه السياسة لم تؤد الغرض المنشود ، ولم ينتج عنها سوى الخسارة المالية للحكومة ، والاضطراب نتيجة لعدم ثبات الأسعار واستقرارها . وكانت سنة ١٩٣٠ متميزة بكساد عظيم أصاب الزراعة المصرية ، ولهذا اضطرت الحكومة إلى إتخاذ سياسة جديدة نحو الزراعة بوجه عام ، والقطن بصفة خاصة إذ لم تفقده الأزمات المتكررة المنزلة الهامة فى نظر المصريين وإن كانت سيادته فى الاقتصاد القومى أخذت تضعف

تدريجياً بعد عام ١٩٣٠ بسبب السياسة الزراعية الجديدة التى اتجهت نحو تنويع الإنتاج وعدم الاقتصار على غلة واحدة .

عملت الحكومة على التقليل من المساحة المزروعة قطنا حتى يتسنى إيجاد نوع من التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وقصرت زراعة السكلاريدس على المنطقة الشمالية من الدلتا ، وحددت مساحة الأراضى المخصصة للأقطان ذات التيلة الطويلة بما يعادل ٤٠ ٪ من الأراضى المملوكة ، وجاهدت الحكومة فى عمل دعاية واسعة منظمة للقطن المصرى فى الأسواق الخارجية . وكان من أثر ذلك أن أخذ المخزون من القطن يقل سنة بعد أخرى . وأقبلت بلاد كالروسيا واليابان والمجر وغيرها على شراء مقادير لا بأس بها من القطن المصرى .

وقد نجحت مصر كذلك فى زراعة أنواع جديدة من القطن وظهرت الأنواع الآتية بعد عام ١٩٢٨ وأهمها النهضة والمعرض والفؤادى وجيزة ٣و٧ وسخا ٤ والوافر . وزادت المساحة المخصصة للأنواع الجديدة زيادة كبرى فى سنة ١٩٢٨ كانت المساحة المزروعة من قطن بليون والنهضة ١٢٣٠٠٠ فدان مقابل ١ر٥٦٨ر٠٠٠ فدان من الأشمونى والزاجوراه وساكل . وفى سنة ١٩٢٨ زرع من أقطان المعرض وجيزة ٣ ، ٧ وسخا ٥ والوافر ٧٣٩٠٠٠ فدان مقابل ١ر٠٣٢ر٠٠٠ من الأنواع الأخرى . ويلاحظ أن الأنواع الجديدة كانت تحل محل القديمة الأقل غلة ، فقد انقطعت زراعة البليون والنهضة مثلا منذ عام ١٩٣٦ ، وزادت المساحة المخصصة للوافر من ٥٠٠٠ فدان سنة ١٩٣٦ إلى ٣٩٠٠٠ فدان سنة ١٩٣٨ .

وبرغم سياسة التحديد التى لجأت إليها الحكومة أحيانا ، وبرغم الاتجاه نحو التوسع فى زراعة الحبوب وقصب السكر والفواكه والخضر ، فان المساحة المخصصة للقطن استمرت فى الزيادة ، وزادت غلة الفدان الواحد وارتفع المحصول الكلى للبلاد كما يتضح من الجدول التالى :

السنة	المساحة بالفدان	غلة الفدان بالقنطار	المحصول الكلى بالقنطار
١٩٢٨	١ر٧٣٨ر٤٧٢	٤ر٦٤	٨ر٠٦٨ر٠٠٠
١٩٣٣	١ر٨٠٤ر٢٠٩	٤ر٧٥	٨ر٥٧٥ر٠٠٠
١٩٣٨	١ر٩٧٨ر١٥١	٥ر٥٧	١٠ر٣١٦ر٠٠٠

غير أن الزيادة فى غلة الفدان غير كبيرة إذ لازالت هناك عقبات كبيرة منها عدم تنفيذ مشروعات الصرف ، وعدم التمكن من القضاء على الأمراض التى يتعرض لها القطن من وقت إلى آخر . وعلى وزارة الزراعة وهيآتها الفنية أن تبذل مجهوداً كبيراً للقضاء على الآفات ، كما أن على وزارة الاشغال واجبا هو الإسراع ، إذا ما تهيأت الظروف الملاءمة بتعميم وسائل الصرف .

رأينا كيف سنت البلاد سياسة جديدة بعد عام ١٩٣٠ ، غير أن عناية الحكومة بالقطن وما يتصل بإنتاجه وتصريفه لم تكن عامة شـــاملة إذ اقتصر الأمر على زيادة الإنتاج واستحداث أنواع أوفر غلة وتوفير الماء اللازم للرى . ولكن هناك أموراً أخرى لم يقدر لها أن تنال النصيب الكافى من اهتمام الحكومات المصرية المتعاقبة منها :

(١) تنظيم الإنتاج على الأسس العلمية السليمة ، وذلك بالقيام بدراسة وافية لخواص التربة والتأكد من صلاحية كل منطقة لزراعة أنواع معينة من القطن . ومعنى هـذا أن توزع الأنواع المختلفة على مناطق القطر المخصصة لزراعة القطن ، وألا يزرع هذا المحصول إلا حيث تتوافر العوامل التى تساعد على إنتاج أحسن الأنواع وأوفرها غلة . ومن رأى بعض الفنيين من رجال الزراعة أن يصدر تشريع يلزم المزارعين باتباع نظام من الدورة الثلاثية للقطن حتى يتسنى للارض أن تحتفظ بمقدرتها على الإنتاج .

(٢) تصريف القطن إذ بســـبب احتكار أصحاب المحالج لهذه الصناعة ، وارتفاع مصاريف خزن القطن وحراسته ، وعدم وجود هيئات قوية باتحادها وتناسق مصـالحها تعمل لحماية المزارعين وغير ذلك من العوامل ، ظل المنتجون تحت رحمة التجار وغيرهم من المشتغلين بتجارة القطن وتمويله وشحنه وتصريفه .

الحبوب :

من المظاهر البارزة التى نلمسها بعد عام ١٩٣٠ تقدم زراعة الحبوب حتى صارت البلاد تسد حاجتها منها . وهذا التقدم مرده إلى زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية من القمح والدقيق واتجاه المزارعين نحو زراعة الحبوب المختلفة بعد أن هبطت أسعار القطن بحيث لم تعد أرباحه مغرية أو مجزية ، كما أن الحكومة عمدت فى مناسبات كثيرة إلى تحديد المساحة القطنية . والجدول التالى يلقى ضوءا واضحاً :

المتوسط السنوى

	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨
القمح					
المساحة	١ر٤٦٥	١ر٦٩٧	١ر٣٨٩	١ر٤١٠	١ر٤٤٦
المحصول	٧ر٢١٣	٩ر٥٤١	٦ر٧٦٣	٨ر٢٩٢	٨ر٨٩٢
متوسط غلة الفدان	٤ر٩٢	٥ر٦٢	٤ر٨٧	٥ر٨٨	٦ر١٥
الذرة					
المساحة	١٨٢٧	١٩٦٨	١٥٧٢	١٥٢٠	١٥٤٨
المحصول	١٢٦٨٠	١٣٧٩٩	١١٢٢٧	١١٣٩٥	١٠٨٨١
متوسط غلة الفدان	٦ر٩٤	٧ر٠٨	٧ر٦١	٧ر٤٩	٧ر٠٣
الأرز					
المساحة	٣٤٦	٤٧٢	٣٩٢	٤٧١	٥٤٧
المحصول	٤٨٢	٥٨٩	٥٨٥	٧٤١	٩٥٠
متوسط غلة الفدان	١ر٣٩٥	١ر٢٤٩	١ر٤٠١	١ر٥٧٤	١ر٧٤٧
الفول					
المساحة	٤٢٧	٥٩٢	٤٣٢	٣٩٥	٣٨٥
المحصول	١٨٢٦	٢٨٨٤	١٧٦٧	١٩٣٠	١٩٧٤
متوسط غلة الفدان	٤ر٣١	٤ر٨٧	٤ر٠٩	٤ر٨٩	٥ر١٣

والذى يمكن استخلاصه من الأرقام السابقة :

(١)وصلت المساحة المخصصة للحبوب أقصاها فى سنة ١٩٣٢ حين هبطت مساحة القطن إلى أدنى حد . أما بعد هذه السنة فالمساحة أخذت فى التناقص متمشية مع الغاء القيود على زراعة القطن .

(٢) الزيادة الكبيرة فى غلة الفدان نتيجة لتقدم وسائل الصرف وأساليب الزراعة والإكثار من استخدام وتحسن طرق مقاومة الأمراض والاوبئة .

(٣) أكبر الزيادة فى عام ١٩٣٨ كانت فى القمح والارز ، ولعل السبب فى هذا ازدياد

عدد السكان بالمدن .

أصبح إنتاج البلاد من الحبوب كبيراً وفاق الاستهلاك المحلى ، فهبطت الاسعار وأصبحت مصر تكفى حاجتها من الغذاء . ثم واجهتها مشكلة إصدار الفائض من إنتاج الحبوب بسبب صعوبة تخزينها كما أن التخزين لايحل المشكلة لضيق السوق المحلية وعدم مرونة الطلب على الحبوب . غير أن الإصدار كانت تعوقه عقبات مختلفة أهمها : (١) أن مصر بخلاف البلاد الاخرى كاستراليا وكندا لاتتبع فى الحقيقة نظام الانتاج الكبير فى الزراعة ، ولاتستخدم الآلات إلا على نطاق لا يؤبه له .

وفضلا عن هذا فالأرض منهكة وأثمانها مرتفعة . وهذه الظروف جميعاً ترفع نفقات الإنتاج مما يجعل القمح المصرى مثلا عاجزاً عن منافسة القمح الأسترالى والكندى .

(٢) ليست الحبوب المصرية من الأنواع الجيدة . الأمر الذى يحتاج إلى مجهود كبير من جانب الهيئات الفنية .

(٣) بخلاف القطن المصرى ليس للحبوب سمعة معروفة من قبل فى الاسواق الخارجية.

(٤) عدم وجود رتب ثابتة معينة للحبوب كما هو الشأن فى القطن كما أن الفلاحين قليلو العناية بتنظيف الحبوب .

(٥) عدم توافر وسائل التخزين الفنية التى تسمح بخزن المقادير الكافية من الحبوب إلى أن يحين وقت إصدارها إلى البلاد الاجنبية التى تحتاج اليها .

زراعة الفاكهة

ولقيت زراعة الفاكهة إقبالا كبيراً من جانب الزراع بسبب الأرباح التى تدرها . ولم يقتصر الأمر على كبار الملاك بسبب حاجة هذه الزراعة إلى رؤوس أموال وفيرة بحيث يستطيعون الإنتظار حتى يمكن الحصول على الإيراد ، بل وجدنا صغار الملاك يقبلون على غرس أشجار الفاكهة وحظوا بتشجيع كبير من وزارة الزراعة وهيآتها الفنية . والجدول التالى يوضح لنا مبلغ التقدم :

الموسم	المساحة بالأفدنة
١٩٢٩ — ١٩٣٠	٣٣٫٠٤٧
١٩٣٣ — ١٩٣٤	٥١٫٠٥٣
١٩٣٦ — ١٩٣٧	٦٦٫٤٧٠

ومما يؤخذ على هذه النهضة أن الغرض الأساسى منها كان تموين السوق المحلية بما تحتاجه وقد نجحت فى هذا إلى حد بعيد . ولا تستورد مصر إلا الأنواع التى لا تنتجها مطلقاً أو تنتجها بكميات قليلة . غير أن زراعة الفاكهة فى مصر ينقصها التنظيم السليم على الأسس التجارية حتى يمكن الاستفادة من الإصدار إلى الأسواق الخارجية . وكذلك لم يعن المزارعون باختيار أصلح الجهات لزراعة كل نوع من أنواع الفاكهة . وأخيراً كانت الجهود المبذولة فى إيجاد خير وسائل التصريف ضئيلة .

قصب السكر

برغم صغر المساحة المخصصة لهذا المحصول فانه من أهم المحاصيل الصيفية فى البلاد . وقد زادت العناية به بعد عام ١٩٣٠ كما يتضح من البيانات التالية : —

	١٩٣٠	١٩٣٤	١٩٣٨
المساحة بالفدان	٥٤٫٥١٩	٦٠٫٢٢٨	٦٨٫٢١٦
المحصول بالقنطار	٢٨٫٤٨٩٫٣٢٤	٤٧٫٤٠٦٫٠١٥	٥١٫٢٢٠٫١٤٦
غلة الفدان بالقنطار	٧١٩	٧٨٧	٧٥١

وترجع هذه الظاهرة إلى التعديل الجمركى فى عام ١٩٣٠ والذى منح صناعة السكر حماية كافية وبعد الاتفاق المبرم سنة ١٩٣١ الذى حددت بمقتضاه أسعار هذه السلعة بحيث أصبحت الشركة من الناحية العملية تحتكر السوق المحلية .

البصل

تلائم التربة المصرية والأحوال المناخية زراعة هذا المحصول الذى له أهمية كبيرة من الوجهة التجارية فى الإصدار . أما المساحة المخصصة له فتعرضت للاضطراب تبعاً لحاجة الطلب الخارجى على البصل فقد كانت المساحة ٥٨,٤٥٩ فدانا فى سنة ١٩٢٨ وارتفعت إلى ٦٤,٢٣٨ فدانا سنة ١٩٣٣ ثم هبطت إلى ٢٦,٠٨٤ فى عام ١٩٣٨ .

٤ — الصناعة

أظهرت الحرب العالمية الأولى خطر إهمال الصناعات . كما أتاحت للرواد من الصناع أن يجنوا أرباحا طائلة . ولكن بعضهم لم يستطع مواصلة نشاطه الصناعى بعد الحرب إذ لم تكفل لهم الحكومة الحماية من المنافسة الأجنبية . ولما كانت الحكومة قد صرحت بعزمها على تغيير سياستها الجمركية فى سنة ١٩٣٠ تكونت قبل هذا التاريخ شركات صناعية . وبرغم صغر حجم هذه المشاريع فإن أربابها لم يغفلوا أهمية الإنتاج الكبير وراعوا فى إنشاء مصانعهم سهولة توسيعها . ولم توهن من عزمهم ضآلة الأرباح التى حققوها توقعاً لازدياد نشاطهم وأرباحهم حين تعدل الحكومة سياستها وتحمى منتجاتهم .

طالت فترة الانتظار وحلت الأزمة الاقتصادية الكبرى وأصبح مركز الصناعات المصرية محفوفا بأكبر الأخطار التى نستطيع تقدير مداها إذا ذكرنا ضآلة الأرباح التى حصل عليها المنتجون قبل العمل بالتعريفة الجمركية الجديدة ، كما أن التجار استوردوا قبلها مقادير من البضائع الأجنبية . وزادت حدة الأزمة وازدادت الندرة النسبية للنقود مما أدى إلى توالى هبوط الأسعار ، كما أن أصحاب تلك المصانع المصرية التى شيدت بعد الحرب تكلفوا نفقات كبيرة بسبب ارتفاع المستوى العام للأثمان ، وفضلا عن هذا لم تستهلك المصانع المصرية الحديثة آلاتها وسندانها بنفس القدر الذى نلاحظه فى البلاد العريقة فى الصناعة ، ولم تتمكن من تكوين احتياطيات مختلفة تستعملها خلال الأزمة .

إزاء هذه الظروف كان وقع الأزمة عنيفا بالنسبة إلى الصناعة المصرية ، وكان هناك الخوف من القضاء عليها لولا قوة عزيمة القائمين بأمرها وشجاعتهم ، وتأييد الحكومة وتعضيد الشعب مدفوعا بالعاطفة القومية . أما الحكومة فقد رفعت الرسوم الجمركية على بعض السلع الواردة من الخارج ، وفضلت المنتجات الوطنية فى مشترياتها حتى ولو زادت أثمانها عن الأجنبية بنسبة ١٠ ٪ ، واستقدمت الخبراء الأجانب لدراسة مركز الصناعة المصرية ، ومنحت السلف الصناعية بفائدة معتدلة . ومن جهة الشعب نرى أفراده يساهمون فى هذه النهضة بالإقبال على المنتجات الوطنية ولو كانت أغلى ثمناً وأقل جودة من مثيلاتها الأجنبية .

وبتحسن الاحوال الاقتصادية فى مصر ثم فى العالم ، وخروج البلاد عن قاعدة الذهب ، وارتفاع أسعار القطن انتعشت حال الفلاح نوعاً وزاد الطلب من جانبه على بعض السلع . وبرغم هذا ظلت الصناعة المصرية دون ما كان يرجوه لها المهتمون بأمرها فلا زالت تلقى منافسة من الصناعة الأجنبية ، وتدر أرباحا قليلة لا تسمح بتجديد الآلات والأخذ بأحدث أساليب الإنتاج ، فلم تأل الحكومة جهدا فى الأخذ بيد الصناعات المحلية فرفعت الرسوم الجمركية على بعض الأصناف الواردة من الخارج ودفعت الاعانات المباشرة وغير المباشرة لبعض الصناعات ، وفكرت جدياً فى تهيئة الوقود اللازم بسعر مناسب . غير أن هذه الوسائل لم يكن لها كبير الأثر فى دعم الصناعة المصرية واستقرارها ، إذ كان يعوزها عنصر هام وهو الأموال الوفيرة الرخيصة واستمرت تنهض مرة وتتعثر أخرى إلى أن اندلعت نيران الحرب فى سنة ١٩٣٩ .

غير أننا لا نعدو الصواب إذا قلنا إن النهضة الصناعية الحديثة فى مصر أخذت تبدو واضحة للعيان منذ التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ ، إلا أنها ، كأى نهضة اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، فى حاجة إلى الوقت الكافى والظروف الملائمة لنجاحها وثباتها .

صناعات القطن

كادت الأزمة تقضى على الشركتين المصريتين المشتغلين بصناعة الغزل والنسج ولذا قرر مجلس الوزراء (مايو سنة ١٩٣١) منحهما إعانةقدرها ريال عن كل قنطار من القطن يستخدمانه وذلك على سبيل التجربة لمدة سنة على أن ينقطع دفع الإعانة فى المستقبل إذا بلغت الأرباح على رأس المال المدفوع ٥ ٪ ، فأكثر ، وأبدت الشركتان أن أى توسيع فى أعمالها يتطلب زيادة فى عدد المغازل والعمال والسعى إلى ايجاد أسواق جديدة بتمكين الجمهور من تقرير أفضلية منتجاتها على مثيلاتها الأجنبية ، غير أن هذا كله يتطلب أموالا وجهوداً عملية لا طاقة لها بها إلا بعد التأكد من حصولها على المادة الأولية اللازمة لمدة ثلاثة أعوام وبثمن معتدل يمكن كل مصنع من تحديد تكاليف إنتاجه بما يضمن الثبات فى وجه المنافسة الأجنبية ، ولم يكن فى طاقة الشركتين بمواردهما الخاصة تدبير المال اللازم الذى قدر بربع مليون جنيه على أساس زيادة المقطوعية إلى حد يتراوح بين ضعفين وثلاثة أضعاف ، فضلا عن نفقات التخزين والتأمين وفائدة هذا المبلغ الكبير .

وإذ كان هذا المشروع يكفل عملا لعدد كبير ويستهلك نحو ١٢٠,٠٠٠ قنطار من القطن فى أول الأمر ويساعد على تحسين الميزان التجارى ،عقدت وزارة المالية اتفاقاتبيع بمقتضاه لها مقداراً من القطن الأشمونى والزاجوراه لايتعدى ٢٠٠,٠٠٠ قنطار على أن تستهلك كل شركة المقدار المباع لها فى ظرف ثلاث سنوات على الأكثر ، وأن تشترى من السوق الداخلية ما يعادل ما كانت تبتاعه قبلا ، وحدد سعر الصفقةعلى أساس أثمان البضاعة الحاضرة فى سوق مينا البصل فى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣١ ويكون دفع الثمن عند تسلم كل مقدار بحسب حاجة الاستهلاك التدريجى، ونص الاتفاقعلى خفض الإعانة إلى عشرة قروش عن القنطار حتى تبلغ الأرباح الصافية ٥ ٪ من قيمة رأس مال الشركتين المدفوع (١).

أدت هذه السياسة مع التعريفة الجمركية إلىازدياد نشاط الشركتين المصريتين الكبيرتين كما يستدل من زيادة المقادير المستهلكة من الأقطان : — (٢)

السنة	المحصول بالقنطار	المستهلك فى الشركتين	نسبة المستهلك إلى المحصول الكلى ٪	نسبة المستهلك سنة ١٩٣٠ أساس ٪	نسبة المستهلك من سنة إلى أخرى ٪
١٩٣٠	٨,٥٣١,٠٠٠	٥٣,٠٠٠	٠,٦	١٠٠	١٠٠
١٩٣١	٨,٢٧٦,٠٠٠	١١٩,٠٠٠	١,٤	٢٣٤	٢٢٤
١٩٣٢	٦,٣٥٧,٠٠٠	١٥٦,٠٠٠	٢,٤	٢٩٤	١٣١
١٩٣٣	٤,٩٥٦,٠٠٠	٢٢١,٠٠٠	٤,٤	٤١٧	١٤٢
١٩٣٤	٨,٥٧٥,٠٠٠	٢٨١,٠٠٠	٣,٣	٥٣٠	١٢٧
١٩٣٥	٧,٥٥٦,٠٠٠	٣١٦,٠٠٠	٤,٢	٥٩٦	١١٢
١٩٣٦	٨,٥٣٥,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٥,٢	٨٤٩	١٤٢
١٩٣٧	٩,١٠٧,٠٠٠	٤٨٣,٠٠٠	٥,٣	٩١١	١٠٧
١٩٣٨	١١,١٤١,٠٠٠	٥٧٠,٠٠٠	٥,١	١٠٧٥	١١٨
١٩٣٩	٩,٦٩١,٠٠٠	٦٦٢,٠٠٠	٦,٨	١٢٤٩	١١٦

وفى الوقت نفسه زاد إنتاج البلاد من المنسوجات القطنية زيادة مطردة بعد سنة١٩٣٥ كما يتضح من الجدول الآتى :

---

(١) مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٣ ص ١٣ — ١٤ .

(٢) عبد الرازق حسن : زراعة وتجارة وصناعة القطن (مخطوط) .

السنة	الإنتاج بألوف الأمتار المربعة	السنة	الإنتاج بألوف الأمتار المربعة
١٩٣٠	١٤,٠٠٠	١٩٣٥	٣٤,٠٠٠
١٩٣١	٢٠,٠٠٠	١٩٣٦	٥٥,٠٠٠
١٩٣٢	٢٤,٥٠٠	١٩٣٧	١٦,٥٠٠
١٩٣٣	٢٩,٠٠٠	١٩٣٨	١١٠,٠٠٠
١٩٣٤	٣٨,٠٠٠	١٩٣٩	١٥٩,٠٠٠

ويلاحظ هبوط الإنتاج فى سنة ١٩٣٥ بصفة خاصة وهى السنة التى زاد فيها إغراق السوق المصرية بالمنسوجات اليابانية كما سنوضحه . وفيما يلى بيـــان بواردات البلاد من الأقمشة القطنية :ـــ

السنة	المقدار بالمتر المربع	القيمة بالجنيه	السنة	المقدار بالمتر المربع	القيمة بالجنيه
١٩٣١	١٤٧,٠٠٤,٨٥٩	٣,٢٦١,٢١١	١٩٣٦	١٦٩,٦٢٩,٢٥٩	٣,١٤٣,٥١٦
١٩٣٢	١٧٤,٤٨٩,٩٠١	٣,٤٣٤,٣١٥	١٩٣٧	١٦٩,٥٢٢,١٧٨	٣,٨٣٠,٠٦١
١٩٣٣	١٩٦,٨٣٥,٦٤٠	٣,٥٢٤,٦٠١	١٩٣٨	١٣٧,٤٢٨,٨٧٢	٢,٨٢٨,١١١
١٩٣٤	١٨٢,٠٥٦,٨٤١	٣,٢٢٧,٦٧٦	١٩٣٩	٨٢,٤٧٤,٣٠٧	١,٧٩٣,٥٠١
١٩٣٥	١٩٣,٤٠٣,٤١٥	٣,٢١٦,٠٩٢			

ويتضح من الجدول أن الواردات نقصت كثيراً عما كانت عليه فى سنة ١٩٣٠ وذلك بسبب الأزمة ، ثم عادت الزيادة من جديد ، إلا أنها تراجعت فى ســـنة ١٩٣٤ نتيجة لزيادة الرسوم الجمركية ، وفى سنة ١٩٣٥ ارتفعت مقادير الواردات كثيراً وصدرت اليابان وحدها إلى مصر ١٤١,٩١٤,٠٠٠ من الأمتار المربعة بسبب خفض سعر الين (العملة اليابانية) الأمر الذى هدد الصناعة القطنية المصرية بأشد الأخطار ، واضطرت الحكومة المصرية إلى فرض رسم إضافى قدره ٤٠ ٪ ولذا كانت نسبة ما أرسلته اليابان ١٠ ٪ من واردات هذه السلعة فى سنة ١٩٣٧ . ولجأ اليابانيون ووسطاؤهم فى مصر إلى الحيلة فصاروا يجلبون الأقمشة من بلاد الهند والصين ، وهو أمر يبدو غريباً إذ المعروف أن هذين البلدين يعتمدان إلى حد كبير على ما يحصلون عليه من اليابان من هـذه السلعة ، وحاولت الحكومة معالجة الحال بفرض ضريبة قدرها ٤٥ ٪ على المنسوجات القطنية

الواردة من الصين ، ولكن لم تمتد يد التعديل إلى الهند مما دعا زيادة المقادير الواردة منها بشكل يلفت النظر كما يتضح من البيان التالى :

السنة	المقدار بالكيلو	القيمة بالجنيه
١٩٣٥	١,٢٠٠	٣٠٠
١٩٣٦	١,٢٧٨,٠٠٠	١٠٦,٠٠٠
١٩٣٧	٢,٩٨٥٥,٠٠٠	٢٩٩,٠٠٠

ولم يقتصر الأمر على الهند إذ أن بعض الوسطاء عمد الى إرسال المنسوجات اليابانية إلى بعض البلدان الأوربية لتبييضها أو طبعها أو صبغها ، ثم يعاد إصدارها الى مصر على أنها مصنوعة فى تلك البلدان وذلك بقصد التهرب من الضريبة الإضافية ، ويلاحظ أن الخسارة التى عادت على مركز اليابان استفادت منها ايطاليا التى زادت من إرسال المنسوجات القطنية الينا .

وإزاء هذه الأحوال صدر مرسوم ٢٠ ابريل سنة ١٩٣٨ بزيادة عامة فى الرسوم المفروضة على الواردات الأجنبية من غزل ونسج القطن . وقد استاءت انجلترا من هذا الاجراء بصفتها أكبر مشترية للاقطان المصرية ، وطالب رجال الصناعة فيها اما بإلغاء هذا الرسم الجديد ، واما باتباع نظام الحصص . وأخيراً جاءت لجنة تمثل لانكشير فى أواخر سنة ١٩٣٨ وتوصلت الى عقد اتفاق الجنتلمان مع السلطات المصرية ، وأساسه تقدير حاجات البلاد من المنسوجات القطنية المستوردة وتوزيعها على الدول المصدرة بنسبة مشترياتها من القطن المصرى على أساس الصادر والوارد فى السنوات الثلاث السابقة للاتفاق . وصادق مجلس النواب على الاتفاق فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ . ثم أرسل الى مجلس الشيوخ حيث ظل هناك زمنا .

ومن الأدلة على تقدم صناعة النسيج فى مصر الزيادة الملحوظة فى قيمة الواردات من الآلات والعدد اللازمة لهذه الصناعة كما يتضح من البيان التالى :

السنة	القيمة بالجنيهات	السنة	القيمة بالجنيهات	السنة	القيمة بالجنيهات
١٩٣١	١٥,٧٣٦	١٩٣٤	٢٠١,٤٢٢	١٩٣٧	٢٥٢,٥٧٥
١٩٣٢	١١٧,٦٢٨	١٩٣٥	١٨٢,٩٩٠	١٩٣٨	١٨٣,٦٠٠
١٩٣٣	٥٤,٠٠٤	١٩٣٦	٩٦,٦١٢	١٩٣٩	٣٥٧,٣٦٤

ويقدر أحد المؤلفين ، عدد الأنوال اليدوية المشتغلة بالصناعة القطنية وحدها بما يتراوح بين ٨٠٠٠ و١٠٠٠٠ نول ، وكان إنتاجها من النسيج القطنى مابين ٦ ، ٧ ملايين من الأمتار المربعة . ثم زادت هذه الأرقام الى ثلاثين مليونا فى سنة ١٩٣٨

وقبل أن نتحدث عن صناعة الغزل نثبت الجداول التالية :-

ا — مقدار ما استهلكته صناعة الغزل المصرى من القطن

السنة	المستهلك بالقنطار	المحصول القطنى بآلاف القناطير	النسبة المئوية
١٩٣٠ — ٣١	٧٨,٠٠٠	٨,٢٧٦	٠,٩
١٩٣٥ — ٣٦	٣٩٥,٠٠٠	٨,٥٣٥	٤,٦
١٩٣٨ — ٣٩	٥٨١,٠٠٠	٨,٣٤٠	٠,٧

ب — بيانات عن الغزل (مقدرة بالكيلوجرامات)

السنة	الإنتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك الكلى
١٩٣١	٢,٩٠٢,٠٠٠	١,٧٢٢,٠٦٧	٤,٧٩٧	٤,٦١٩,٢٧٠
١٩٣٢	٦,٣٠٦,٠٠٠	٨١٢,٩٢٤	٤,١٥٤	٧,١١٤,٧٧٠
١٩٣٣	٨,٢١٩,٠٠٠	٦١٩,٥٦٧	٤٩٩,٢١٦	٨,٣٣٩,٣٠١
١٩٣٤	١٠,٨٩٧,٠٠٠	٤٨١,٨٧٤	٦٦٥,٢١٠	١٠,٧١٣,٦٦٤
١٩٣٥	١١,٨٥٥,٠٠٠	٧٧٤,٩٢٨	٦٥٤,٦٤٦	١١,٩٧٥,٢٨٢
١٩٣٦	١٦,٢٥١,٠٠٠	٧٤٨,٠٢٢	٥١٣,٥٥٩	١٦,٤٨٥,٤٦٣
١٩٣٧	١٧,٢٦٢,٠٠٠	٦٦٥,٦٢١	١,٩٠٥,٩٤٣	١٦,٠٢١,٦٧٨
١٩٣٨	٢٠,٩٦٣,٠٠٠	٧٢٢,٥٤١	٤١٧,٣٨٧	٢١,٣١٨,١٥٤
١٩٣٩	٢٥,٨٠٥,٠٠٠	٧٦٤,٨٩٠	٥٥,٠٩٤	٢٦,٥١٤,٧٩٦

André Eman : L'Industrie du Coton en Egypte. (١)

ومن الجدولين السابقين نستخلص الأمور الآتية :

(١) ازدياد المستهلك والإنتاج باطراد ، وكان الارتفاع الكبير فى موسم سنة (١٩٣٧ — ٣٨) راجعاً إلى زيادة الضريبة حسب مرسوم ١٠ ابريل سنة ١٩٣٨ . ومع ذلك كانت شكوى الغزالين فى مصر سببها تحريم استعمال غير القطن المصرى فى هذه الصناعة ، وفتح أبواب البلاد أمام الغزل الأجنبى المصنوع من أنواع رخيصة من القطن غير المصرى . (٢) كانت مقادير الواردات ثابتة على حالها تقريبا ، بينما نلاحظ عدم الانتظام فى تجارة الصادر من الغزل المصرى . (٣) وقد يبدو غريبا أن تستورد مصر الغزل وتصدر مقادير من إنتاجها فى الوقت نفسه ، وتفسير ذلك أن معظم ما تستورده من النوع الرفيع بينما أغلب صادراتها من الغزل السميك .

وتتصل عملية الحلج بصناعة غزل ونسج القطن وكان عدد المحالج ١٣٦ فى سنة ١٩٣٣ وهبط العدد تدريجا حتى صار ١١٨ فى سنة ١٩٣٩ ،وقد عقد أصحاب المحالج بالوجه القبلى اتفاقاً فيما بينهم فى مايو سنة ١٩٣٧ لمنع المنافسة القاتلة بينهم ، وذلك بتحديد حد أدنى لأسعار الحلج .

وتقدمت زراعة زيت بذرة القطن وزاد إنتاجها وأصبحت البلاد تصدر مقادير كبيرة منها . وكان استهلاك البلاد السنوى قبل الحرب الحالية يتكون مما تنتجه المصانع ، ولكنها كانت تستورد فى الوقت نفسه نحو ٤٠٠٠ طن من زيت الزيتون وحوالى ١٦٠٠٠ طن من الزيوت الصناعية المختلفة . وارتفعت الأرقام الخاصة بصادرات الكسب باطراد فأصبحت ٣٨٤,٣٩٤,٢٠٠ من الكيلوجرامات (١٩٣٩) بعد أن كانت ٥٤٢,٨٢٢,١٨٨ (١٩٣١) .

صناعة السكر :

لم يبدأ مركزها فى الثبات والاستقرار إلا بعد الاتفاق المعقود فى سنة ١٩٣١ بين الحكومة والشركة العامة لمصانع السكر والتكرير وأهم نصوصه : (١) قيام الشركة بانتاج ما يلزم الاستهلاك المحلى . (٢) استعمال القصب المصرى وحده . ولا يستورد السكر الخام إلا فى حالة عجز الانتاج المحلى منه . (٣) تحديد الحكومة لسعر القصب وثمن بيع السكر فى البلاد. (٤) وضع الشركة لنظام يكفل تعميم وتسهيل توزيع هذه المادة على التجار

والمستهلكين . (٥) العمل على خفض تكاليف الانتاج قدر المستطاع : (٦) قيام الحكومة بمراجعة حسابات الشركة وإرسال ممثلين لها لحضور جلسات مجلس الادارة (٧) فرض ضريبة حامية . (٨) بعد تغطية المصروفات يخصم من الايرادات ما يعادل ٥ ٪ من رأس المال كأرباح والفائض يقسم بين الطرفين بنسبة ٧٥ ٪ للحكومة عن أول ٤٥ الف جنيه ، ٨٠ ٪ عن ثانى ٤٥ الف جنيه ، ثم ٨٥ ٪ عن أول ٣٥ الف جنيه تزيد عن المبلغين السابقين ، ثم ٩٠ ٪ عن ثانى ٣٥ الف جنيه ، وأخيراً ٩٥ ٪ مما يزيد عن المبالغ السابقة . وتنفيذاً للاتفاق زيدت الرسوم على الوارد من السكر فبلغت سبعة جنيهات فثمانية ثم تسعة جنيهات مما منع دخول السكر الأجنبي [١] وزاد الانتاج المحلى من ١٤١,٠٢٤ طنا (١٩٣٢ — ٣٣) إلى ٢٠٩,٤٥٥ طنا (١٩٣٧ — ٣٧) . وبرغم هذا الاحتكار فالشركة لم تتحكم فى الأسعار وبالتدريج هبطت تكاليف الانتاج ثم الأسعار التى يباع بها السكر تبعاً لذلك [٢] .

صناعة الجلود ومنتجاتها :

مما يدل على انتعاش صناعة الجلود نقص متوسط الوارد السنوى (عدا الأحذية) من ٤٣٦,٠٠٠ جنيه خلال الفترة (١٩٢٤ — ٢٨) إلى ٢٧٢,٠٠٠ جنيها سنة ١٩٣٧ كما هبط الوارد من الأحذية إلى ٥٧,٥٦١ زوجا (١٩٣٧) بعد أن كان المتوسط السنوى ٤٨٨,٠٠٠ زوج (١٩٢٤ — ٢٨) .

ويدل النقص فى واردات الجلود والأحذية — كما ذكرنا — على تقدم هذه الصناعة ، ومما يؤكد ذلك بقاء قيمة الصادرات من الجلود دون تغيير يذكر إذ كان المتوسط السنوى قيمته ٣٣٢,٠٠٠ جنيه أثناء الفترة (١٩٢٤ — ٢٨) فزاد المبلغ إلى ٣٥٩,٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٣٧ .

وقد أوردنا الدليل على نقص واردات الأحذية وإذا ذكرنا ازدياد عدد السكان ومقدرتهم

---

(١) ماعدا أصناف قليلة لاتنتجها البلاد ولكنها لازمة لصناعة أنواع معينة من الحلوى .

(٢) فيما يلى بيان لثمن التجزئة بالبنس فى فبراير سنة ١٩٣٨ :
مصر ٥ر٥ . بريطانيا العظمى ٩ر٥ . إيطاليا ١٩ر٩ : هولندة ٦٥ر١٢ . فرنسا . ر٧ . الدنمرك ٦ر٤٠
راجع مقال المسيو هنرى نوس المنشور في عدد ابريل من صحيفة المنشستر جارديان ، التجارى ، ص ٢٨ .
وكذلك كتاب : Twenty Years of Agricultural Development in Egypt
by Hussein Kamel Selim, p. 157.

الشرائية بعد سنة ١٩٣٢ وضح لنا مدى تقدم هذه الصناعات فى مصر. غير أنه يلاحظ أنها لازالت «يدوية» وهنا يبدو أثر العامل الفنى إذ أن الطاقة الإنتاجية للآلات المستعملة فى صناعة الأحذية متغيرة وهو الأمر الذى يستلزم شراء عدد كبير من هذه الآلات إذا أراد المنظم فى المصنع استغلالها بالطرق الاقتصادية السليمة، وهذا ولاريب يكلف صاحب العمل مبالغ طائلة ليست فى مقدورة الكثيرين .

وبرغم انتشار هذه الصناعات فى بلدان القطر إلا أن أهم مراكزها فى القاهرة ودمياط، وتعنى الأولى بعمل أحذية النساء والسبب فى ذلك أن هذه الصناعة تتوطن فى العادة بالقرب من السوق الذى تستهلك منتجاتها فيه إذ الطلب عليها يخضع لعامل «فن الزى» .

صناعة الصابون

وهى من الصناعات التى شاهدت تقدما كبيراً بعد العمل بالتعريفة الجديدة(١)، وتمكنت من زيادة إنتاجها كثيراً فى بضع سنين لأنها لا تحتاج إلى وقت طويل مثل غيرها من الصناعات التى تستخدم الآلات الكبيرة الغالية الثمن . غير أنها بخلاف الصناعات الكبرى الأخرى أكثر تأثراً بمنافسة المصانع الصغيرة وهذا فى رأينا السبب الذى حال دون تركز هذه الصناعة بمصر فى عدد قليل من المصانع الكبيرة العظيمة الإنتاج . والواقع أنه بعد أن أمنت هذه الصناعة خطر المنافسة الأجنبية مالبثت أن تعرضت لشر آخر بسبب المنافسة بين المصانع والتجاء بعضها إلى الغش وتقليد العلامات التجارية وأخيرا أقدمت الحكومة فى سنة ١٩٣٨ على إصدار قانون يرمى إلى منع الغش بكافة أنواعه مراعاة لمصالح المستهلكين، والقضاء على المنافسة غير المشروعة، ورفع مستوى هذه الصناعة فى البلاد .

وتركزت معظم مصانع الصابون فى القاهرة والاسكندرية وكفر الزيات حيث القرب من الأسواق .

صناعة الاسمنت

استطاعت هذه الصناعة المهمة مد السوق المحلية بمعظم حاجته وبرغم نشاط حركة البناء بعد سنة ١٩٣٣ تناقصت الكمية المستوردة من هذه المادة فبعد أن كان المتوسط السنوى

---

(١) يدل على ذلك نقص الواردات الأجنبية كما يتضح من الإحصاء التالى :—

السنة	الكمية المستوردة بالطن
١٩٢٤ — ١٩٢٨ (متوسط)	١٠٨٢٨
١٩٣٧	٣٢٥١

١٩٣,٩٧٧ طنا خلال الفترة (١٩٢٤ — ٢٨) أصبح ٤١,٧١٨ من الأطنان فى سنة ١٩٣٧.

و بلغ متوسط الإنتاج السنوي لمصانع طره والمعصرة وحلوان — وهى من أهم مصانع القطر — خلال هذه الفترة ٤٠٠,٠٠٠ طنا تقريبا . وكونت هذه الشركات فيما بينها مكتباً للبيع أى أنها لجأت إلى طريقة الكارتل حتى تقضى على المنافسة القاتلة بينها و تتفرغ لمقاومة المنافسة الأجنبية ، فعندما بدأ مصنع شركة أسمنت بورتلاند بطرة العمل فى يناير سنة ١٩٣٠ اتفق مع شركة المعصرة على تكوين مكتب مستقل يبيع ماينتجه هذان المصنعان تجنباً لكل مزاحمة بينهما ومدة الاتفاق عشرون سنة وهو على أساس مقدرة كل من المصنعين على الإنتاج و بمقتضاه يستولى مصنع طره الذى ينتج حوالى ١٦,٠٠٠ طن سنويا على ٥٥,٥ ٪ من قيمة المبيعات ، ومصنع المعصرة الذى ينتج حوالى ١٣٠,٠٠٠ طن على ٤٤,٥ ٪ ، غير أن المنافسة اشتدت بين المكتب ومصنع حلوان إلى أن تم الاتفاق نهائياً فى فبراير سنة ١٩٣١ أى فى غداة صدور المرسوم بقانون والقاضى بفرض رسم استهلاك قدره ثلاثون قرشاً على كل طن من الأسمنت المصنوع فى مصر، وحددت مبيعات مصنع حلوان فى هذا الاتفاق الذى يستمر ٢٠ عاما بتسعين الف طن .

وكان اتفاق المصانع أمراً لا غنى عنه لمقاومة المنافسة الأجنبية ، وترجع شدة الأخيرة إلى عوامل مختلفة منها : (١) تفضيل بعض مهندسى الأعمال الحكومية الكبرى والمقاولين للأسمنت الوارد من انجلترا . (٢) وتصدير الأسمنت الطبيعى المصنوع فى موانى يوغوسلافيا وتكاليف إنتاجه أقل منها بكثير فى حالة الأسمنت الصناعى . (٣) وطريقة الإغراق التى اتبعتها مصانع النمسا بعد أن فقدت كثيراً من أسواقها فى أثر الحرب العالمية الأولى .

ولا نعد الاتفاق احتكاراً تاماً لأن المنافسة الأجنبية تمنع مكتب المبيعات من رفع الأسعار فى الداخل فوق مستوى الأسعار العالمية بقدر كبير .

صناعة منتجات الألبان

استقدمت الحكومة بعد سنة ١٩٢٩ نفراً من الإخصائيين ، فاوصوا بإنشاء مصنع نموذجى للألبان ومنتجاتها . وفى الوقت نفسه تكون مجلس الألبان الأعلى (يناير ١٩٣٤) وقامت وزارة الزراعة بدعاية واسعة لاتباع الطرق الصحيحة فى تربية الماشية للأغراض المختلفة ، كما عنيت وزارة الصحة بمراقبة الألبان ومنتجاتها من الوجهة الصحية . وروعى فى تعريفة سنة ١٩٣٠ فرض رسوم حامية تبلغ ٧٠ ٪ على بعض المنتجات التى يستطاع

صنعها فى مصر كالزبد والمسلى ، وفرضت رسوم معتدلة لم تتجاوز ١٠ ٪ على غير ذلك كبعض أنواع الجبن واللبن المحفوظ .

وتعد الألبان فى مصر بصفة عامة من المنتجات الزراعية الثانوية ، لأن الماشية لاتربى لهذا الغرض بعكس الحال فى البلدان الزراعية الأخرى . وبرغم الجهل بالوسائل الصحية وعدم امتلاك مراع طبيعية ، فكمية الألبان التى تنتجها البلاد لايستهان بها إذ بلغت فى سنة ١٩٣٦ حوالى ١٠٤٢ مليون رطل قدرت قيمتها بأكثر من أربعة ملايين من الجنيهات مما يجعل إنتاج الألبان فى المنزلة الرابعة من حيث القيمة بالنسبة إلى الحاصلات الزراعية المختلفة .

إلا أن الإنتاج ما زال غير متناسب مع عدد من السكان ، إذ لايتجاوز ما يخص الفرد الواحد من لبن الشرب ثلاثة عشر رطلا فى العام ، فى حين يرتفع هذا الرقم إلى ٣٦٠ فى الدنمرك ، و٢٧٠ فى انجلترا . وهذا راجع إلى ضعف المقدرة الشرائية ، وإلى عدم اتباع الطرق الفنية فى إعداد اللبن للاستهلاك اليومى . وهذا يفسر لنا استئثار صناعة المنتجات بقدر كبير من الألبان المصرية .

وكان فى البلاد إلى ما قبيل نشوب الحرب الثانية ٥٨٠ مصنعاً يوجد معظمها فى المناطق المحيطة بالقاهرة والأسكندرية ودميـــاط ، مع ملاحظة أن بعض أنواع المنتجات كالمسلى والجبن تصنع فى المنازل بالريف . ولا زالت البلاد تستورد مقادير كبيرة من منتجات الألبان .

٥ — التجارة الخارجية

فى ١٧ مارس ١٩٣٠ صدر المرسوم بالتعريفة الجمركية الجديدة التى تعد نقطة التحول فى السياسة الاقتصادية المصرية ونهاية عهد الباب المفتوح . وقد روعى فى النظام الجديد تحقيق المبادىء والأغراض التالية : —

أولا — زيادة موارد الخزانة ، ولهذا رفعت الرسوم على أدوات الترف والمشروبات الروحية والعطور والدخان . بينما فرضت رسوم معتدلة على المواد الغذائية ومواد الاستهلاك التى تسد حاجة أغلبية الشعب .

ثانياً — تشجيع إنتاج البلاد الزراعى والصناعى وذلك بخفض الرسوم على المواد الأولية والآلات اللازمة للصناعة ، ورفعها على المنتجات التى تنافس مثيلاتها المحلية والتدرج حسب نوع السلع من مواد أولية وسلع نصف مصنوعة وأخرى تامة الصنع ، وأخيراً إلغاء رسم الصادر على المنتجات المحلية ، واستثنى منها القطن وبذرته والبيض والجلود الخام .

ثالثاً — تغيير « النظام القيمى » المتبع قبل سنة ١٩٣٠ إلى « نظام نوعى » ، وذلك لمنع أسباب النزاع بين التجار ومصلحة الجمارك .

ولم يكن للتعريفة الجديدة طابع المنع ، إذ بلغ متوسط الرسوم ١٥ ٪ وأقصى رسم فرض لم يتجاوز ٣٠ ٪ . ولذا اعتبرها البعض عاجزة عن حماية الصناعات القومية وقالوا كذلك إنه لم يراع تخفيف الضريبة المفروضة على الخامات والمواد نصف المصنوعة والآلات بالقدر الكافى ، والواقع أنه لم يقصد من النظام الجديد تحقيق الاعتماد التام على المواد والمنتجات المصرية . ومما نلاحظه على السياسة التجارية بعد التعديل أنها لم تأخذ بنظم تحديد الواردات أو الحصص ، أو منع خروج العملة من البلاد ، وكذلك تعرضت التعريفة الجديدة للتغيير والتنقيح مادام فى ذلك تحقيق الأغراض الأساسية التى رمت إليها .

أثر الأزمة فى تجارة مصر الخارجية

كان أول أثر للأزمة الاقتصادية تدهور قيمة الصادرات والواردات كما يتضح من الإحصاء التالى : —

تجارة البضائع

السنوات	الواردات	الصادرات وإعادة التصدير	الزيادة فى الصادرات — الزيادة فى الواردات —
١٩٢٩	٥٥,٢٦٠,٥٠٠	٥٢,٤٢٩,٩٩٨	— ٢,٨٣٠,٥٠٢
١٩٣٠	٤٦,٩٨٥,١٣٤	٣٢,٠٩٣,٠٣١	— ١٤,٨٩٢,١٠٣
١٩٣١	٣١,٢٧٤,٢٧٧	٢٦,٣٨٠,٦٨٢	— ٤,٨٩٣,٥٩٥
١٩٣٢	٢٧,٢٦٢,١٤٩	٢٦,٠٠١,٠٢٦	— ١,٢٦١,١٢٣
١٩٣٣	٢٦,٧٦٢,١٥٠	٢٨,٧٨٠,٠٨٥	+ ٢,٠١٧,٩٣٥

وكان التدهور فى قيمة الصادرات واضحاً وشديداً . وهى حالة طبيعية بسبب الاعتماد على مادة أولية هبط سعرها كثيراً جداً عما كان عليه ؛ أما التناقص فى قيمة الواردات فكان تدريجياً ومنتظما ، وذلك لأن أسعار المواد الأولية تتأثر بسرعة أكبر من المواد المصنوعة . ويدل الجدول السابق أيضاً على زيادة قيمة الواردات على الصادرات ولكن عادت الأحوال إلى مجراها العادى ابتداء من عام ١٩٣٣ .

وفى أثناء فترة الكساد انخفضت أسعار القطن ، وهبطت الكمية المصدرة إذ حددت مساحة القطن فى منطقة السكلاريدس بنسبة ٣٠ ٪ وفى غيرها بنسبة ٢٥ ٪ من المساحة القابلة للزراعة (١) ؛ وكان من جراء هذا التحديد ازدياد إنتاج القمح والفول والشعير والذرة (٢) فلجأت الحكومة إلى رفع الضريبة المفروضة على القمح والدقيق الأجنبيين ، وشجعت إصدار الفائض من المواد الغذائية المحلية . فلما عادت أسعار القطن إلى الارتفاع ألغى التحديد فى سنة ١٩٣٣ ، ونتج عن ذلك هبوط الصادرات من الغلات الزراعية الأخرى إذ أصبح إنتاجها لا يتجاوز الاستهلاك المحلى ، بل حدث عجز فى محصول الذرة فى

---

(١)

	١٩٢٩	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢
المحصول بآلاف القناطير	٨٥ر٣١	٨ر٢٧٦	٦ر٣٥٧	٤ر٩٥٦
الصادرات بآلاف القناطير	٦ر١٤٠	٨ر٢٨٤	٧ر٢٤٧	٦ر٣٧٠
الصادر بآلاف الجنيهات	٤١ر٣٦١	٢٣ر٧٨٨	١٩ر٦٨٨	١٧ر٨٦٧

(٢)

الصنف		١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤
الفول	بالاردب	٣ر٢٨٣	١٦٢ر٠٠٠	٣٧٣ر٠٠٠	٤ر٨٠٠
الشعير		—	٦ر٥٦٩	٩٧ر٢٢٥	٧ر٣٠٠
الذرة		١ر٥٠٠	١١ر٤٩٠	٦٣ر١٦٥	٥٥٠

خريف سنة ١٩٣٣ ومحصول القمح فى ربيع ١٩٣٤ مما ترتب عليه ازدياد الطلب على الغلال التى يمكن أن تحل محلهما وكان سبباً فى نقص الصادر منها .

تحليل لتجارة مصر الخارجية

(أولا) أخذت الأحوال الاقتصادية تستقر تدريجاً فى مصر بعد عام ١٩٣٣ ، وأطردت الزيادة فى قيمة كل من الصادرات والواردات ، واستمرت الزيادة فى صادرات البضائع على الوارد منها . وهذه الملاحظات كلها نستطيع استخلاصها من البيان التالى :

السنة	الواردات	الصادرات وإعادة التصدير	الزيادة فى الصادرات
١٩٣٤	٢٩,٢٤٨,٠٠٩	٣١,٦١٧,٧٠٤	٢,٣٦٩,٦٩٥
١٩٣٥	٣٢,٢١٢,٨٠٢	٣٥,٤٠٩,٩٩٠	٣,١٩٧,١٨٨
١٩٣٦	٣١,٤٩٦,٢٦٩	٣٣,٨٦٧,٩٨٥	٢,٣٧١,٧١٦
١٩٣٧	٣٨,٠١٥,٩٢٩	٣٩,٥٣٦,٠٨١	١,٥٢٠,١٥٣

وبرغم زيادة تجارة الصادر بعد سنة ١٩٣٤ فقد ظلت إلى ما قبل الحرب الثانية غير متناسبة مع إنتاج البلاد وازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة .

السنة	قيمة الصادرات بآلاف الجنيهات	عدد السكان بالآلاف	اقساط الديون الأجنبية بآلاف الجنيهات	قيمة صافى الصادرات بآلاف الجنيهات	مايخص الفرد من قيمة صافى الصادرات
١٩٠٩	٢٥,٩٩١	١١,٥٦٦	٢,٨٦٨	٢٣,١٢٣	٢
١٩٣٣	٢٩,٥١٩	١٥,٢٢٣	١,٩٨٣	٢٧,٥٣٦	١,٨١
١٩٣٧	٣٨,٦٦٥	١٥,٩٥١	١,٧٠٠	٣٦,٩٦٥	٢,٤٣

(ثانيا) **الصادرات والواردات**

ظل القطن أعظم عنصر فى الصادرات المصرية حتى وصل ما صدر منه فى سنة ١٩٣٧ تسعة ملايين قنطار تقريباً ، ويرجع هذا التقدم الى حسن الدعاية للقطن المصرى وإنتاج

أنواع طيبة منه ، وتعدد البلاد المشتغلة بصناعته ، وبذا ربحت مصر أسواقا جديدة مثل المجر وتشكوسلوفاكيا وإستونيا وكندا ، وزادت مشتريات الهند البريطانية من القطن المصرى من ٦٩٨٩ قنطاراً فى سنة ١٩٢٨ إلى نحو ٥٦٩٤١٤ قنطار فى سنة ١٩٣٧ ؛ ومن عوامل اتساع حركة صادراته أن الفرق بين ثمنه وثمن القطن الأمريكى لم يعد كبيراً . وقد انعدمت صادراته الى الروسيا بسبب توقف الصلات التجارية بينها وبين مصر ، ثم تضاءلت المقادير المصدرة الى اسبانيا وخاصة ابتداء من سنة ١٩٣٨ إذ بلغت الحرب الأهلية ذروتها وهبطت الصادرات إلى الولايات المتحدة نتيجة رفع الرسوم على الأقطان الأجنبية .

أما صادرات البذرة فنقصت نسبتها المئوية الى المحصول فلم تتجاوز ٤٥٪ فى موسم (١٩٣٦ — ١٩٣٧) بسبب نشاط صناعة الزيوت والصابون المحلية ، غير أن مقدار الصادر وصل الى ستة ملايين من الأرادب . وفضلا عن هذا نلاحظ أنه فى سنة ١٩٣٧ لم تستورد مصر زيت البذرة من الخارج بينما صدرت ١٠٫٨٥٦ طنا منه ، و ٢٣٣٫٣٣٩ طناً من الكسب .

وارتفعت قيمة صادرات الأرز الى ١٫٣٤٥٫٨٧٩ من الجنيهات سنة ١٩٣٧ (١) ، وحدثت زيادة واضحة فى صادرات الفواكه الطازجة ، ووجدت لها سوقا رائجة فى المانيا التى استوردت ما قيمته ١٠٠٫٠٠٠ جنيه (نوفمبر ١٩٣٧ — ١٩٣٨) . ونلاحظ الزيادة أيضاً فى صادرات الجلود الخام ومنتجاتها وصادرات الصوف نتيجة للاهتمام بوسائل السلخ واستخلاص الصوف ونشاط الدباغة المحلية . وارتفعت قيمة مايصدر من الفوسفات ، ويرسل أغلبه إلى اليابان .

وتناقصت الصادرات من البصل ، وكذلك فى حالة البيض ، فقد صدرت البلاد ما قيمته ٥١٨٣٤٢ جنيها فى سنة ١٩٣٣ ثم هبطت بسرعة (٢) . وكانت انجلترا سوقا واسعة ولكن بعقد اتفاقات أتاوة التى ميزت بلاد الإمبراطورية البريطانية فى سوق انجلترا هبطت مشتريات الأخيرة من ٣٢ مليون بيضة (١٩٣٢) إلى مادون المليون (١٩٣٤)

وتضاءلت قيمة الصادرات من السجاير وكذلك مقاديرها بسبب ارتفاع أسعار الأصناف الجيدة من السجاير المصرية ، كما أن كثيراً من الدول جعلت هذه الصناعة احتكاراً قومياً ورفعت الرسوم على الواردات الأجنبية الى حد كبير .

---

(١) كانت القيمة ١٫٠٢٣٫٠٥٣ جنيهاً و ٤٦٨٫٥٨٦ جنيهاً فى سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٢ على التوالى .

(٢) بلغت قيمة الصادرات من البيض ١١٦٫٥٧٨ جنيهاً فى سنة ١٩٣٧ .

وكانت تجارة السكر العالمية تشكو من أزمة قبل الكساد الكبير ثم زادت حدتها بسببه ، غير أن هذه الصناعة نشطت فى مصر بعد صدور التعريفة الجمركية الجديدة وعقد الاتفاق بين الشركة والحكومة المصرية . واستقرت الأحوال تدريجاً وأخذت صادرات السكر تزداد من حيث قيمتها وكميتها كما يتضح من الموازنة الآتية بشأن صادرات السكر المكرر .

السنة	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٧	
المقدار	٢٢٤,٧٠٥	٤٤٣,٩٨٩	٤٤,٨٩٣,٣٠٩	بالكيلو
القيمة	٥,٤٤٠	٤,٥٠٠	٣٤٧,٦١٧	بالجنيهات

وعلى العموم فبرغم تنوع الصادرات المصرية فإنها لم تفقد ميزاتها العادية ، وهى أن مصر من الدول التى تشتغل باصدار المواد الأولية غذائية كانت أم صناعية (١) .

وقد تغيرت أهمية وقيمة بعض واردات مصر ، وذلك نتيجة لظهور الكساد ، والعمل بالتعريفة الجمركية الجديدة ، كما يتضح من الجدول التالى (والقيمة بآلاف الجنيهات) : —

---

(١) التقسيم الاقتصادى للصادرات المصرية (النسب المئوية) :

الأصناف	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
حيوانات حية	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٩	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٢
مواد غذائيه اولية	٤,٦٦	٨,٦٤	٧,٠٧	٣,٥١	٣,٠٩	٣,١٧	٥,١١
موادغذائية مصنوعة	٤,٣٣	٥,٣٥	٥,٩٢	٥,٨٠	٥,٧٧	٧,٥٧	٦,٨٨
مواد أولية	٧٧,٦١	٧٤,٣٢	٨٠,٦٥	٨٧,١٤	٨٣,١٢	٨٥,٣٥	٨٠,٧٤
موادنصف مصنوعة	١,٦١	١,٧٦	٠,٩٤	٠,٩٨	١,٥٤	١,٥٢	٠,٩٤
مواد تامة الصنع	٣,١٦	٣,٥٧	٢,٨١	٢,٤٦	٢,٨٣	٢,٣٤	٢,٩٥
سبائك نقود	٨,٥٩	٦,٣٢	٢,٥٦	٠,٠٢	٣,٥٦	٠,٠٢	٣,٣٦

نهضة مصر : ص ٢١٩ (مأخوذ من جدول رقم «) .

« وهو الدليل الذى تصدره غرفة الاسكندرية التجارية المصرية » .

الصنف	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٧
(١) أرز	٢٥٨	٢٤٥	٣	٣	١	٢
(٢) دقيق	١,١٦٧	٥١٦	٥٦	٤٠	٣٤	٣٤
(٣) أسمنت	١٦٥	٢٠٣	١٣٦	١٢١	٥٣	٧٥
(٤) صابون	٢١١	١٥٣	١١٠	١٠٥	١٩	٩٠
(٥) بنزين وبترول	٨٢٦	٩١١	٨٥٧	٧٧٠	٢,٤٥٢	١,٥٣٨
(٦) منسوجات صوفية	٥٥٩	٥٨٧	٧٩٧	٨٤٤	٩٨٨	١,١٤٦
(٧) غزل وخيط حرير	١٠٥	١٣٦	١٥٦	١٩٧	٣٤٨	٥٣٨
(٨) جبن	٣٠٥	٢٠٧	١٩١	١٩٤	١٩٣	٢٠٢
(٩) شاى	٥١٩	٤٠٨	٣٦٧	٦١٤	٦٤٥	٧٩١
(١٠) منسوجات قطنية	٣,٦٠٧	٣,٦٠٥	٣,٦٩٦	٣,٤٢٩	٣,٢٠١	٣,٩٨٠
(١١) منسوجات حريرية	٨٠٩	٨٨٢	٧٩٧	٨٥٩	٦٧٥	٦٨٩
(١٢) ورق التبغ	٧٩٩	٦٩٧	٤٣١	٥٢٢	٧٦٦	٧٠٠

فالأصناف الأربعة الأولى قلت الكمية الواردة منها ، وسبب ذلك بالنسبة إلى الأرز والدقيق هو الأزمة (أكثر من رجوعه إلى تأثير التعريفة الجمركية الجديدة) حيث شجعت الحكومة الزراع على التوسع فى زراعة هذين المحصولين ، أما التعريفة الجديدة فتعلل النقص بصدد الأسمنت والصابون إذ شجعت صناعتها فى البلاد .

وزادت قيمة الواردات من الأصناف ٥و٦و٧ ، فمن حيث البترول تحسن الإنتاج واعتمدت المصانع الحديثة على الآلات التى تدار بهذه المادة ، كما ساعد تقدم المواصلات على الاكثار من استخدام الآلة ذات الاحتراق الداخلى ، وكذلك استخدم كثيرون من أصحاب الملكيات الزراعية الكبيرة الآلات ، وزادت قيمة الوارد من المنسوجات الصوفية لاعتدال الرسم المفروض مما أدى إلى انحطاط هذه الصناعة فى البلاد ، وارتفعت قيمة خيوط الحرير المستوردة لنشاط الصناعة الحريرية القومية ، وظلت الواردات من الأصناف الخمسة الأخيرة دون تغيير يذكر ، فالجبن المستورد من الخارج يختلف عما تنتجه

الصناعة المحلية ، والشاى والتبغ ليسا من محاصيل البلاد ، ومن حيث المنسوجات القطنية نلاحظ أن الإنتاج المحلى منها كان ضئيلا بالنسبة إلى الاستهلاك الداخلى . وكذلك بقيت قيمة واردات المنسوجات الحريرية دون نقص برغم ازدياد المقدار المستورد من خيوط الحرير ، والسبب فى ذلك الاختلاف بين المنسوجات الحريرية الأجنبية ومثيلاتها الوطنية .

(ثالثا) مركز الدول المختلفة فى تجارة مصر الخارجية

أخذ مركز انجلترا يتضاءل تدريجاً مما استدعى إرسال لجنة بلفور (١٩٣١) ، وكذلك حضرت (١٩٣٧) لجنة تمثل الغرفة التجارية بمنشستر لاستقصاء أسباب نقص الواردات المصرية من انجلترا وبحث وسائل علاجه . ويعزى هذا النقص إلى المنافسة من جانب دول أخرى ، وإلى نجاح الصناعة المحلية إلى درجة لا بأس بها . ويبدو أثر العامل الأول حين نذكر أن واردات مصر من الأقمشة القطنية هبطت من حوالى ٨٠ ٪ قبل الحرب العالمية الأولى إلى ١١,٤ ٪ فى سنة ١٩٣٥ . وعادت الفائدة على اليابان ثم زادت النسبة فى صالح انجلترا إلى ٢٣,٨ ٪ فى العام التالى بسبب الرسم التعويضى الذى فرضته الحكومة المصرية وقدره ٤٠ ٪ من القيمة على الواردات القطنية اليابانية . غير أن إيطاليا حلت فى الواقع محل اليابان . وحلت ألمانيا محل انجلترا فى توريد سلفات النشادر ونترات الجير . أما العامل المحلى فيتضح لنا من هبوط الواردات من الأسمنت والصابون والجلود المدبوغة والأحذية . غير أن انجلترا صاحبة أكبر نصيب فى مدنا بالفحم والمعادن والآلات وزادت حصتها فى المنسوجات الصوفية والورق والسجاير ووسائل النقل والمواصلات .

وتعد انجلترا أكبر عميل للقطن المصرى وبذرته وفضلات المطاحن ومضارب الأرز كما زاد إقبالها على الموالح المصرية ، أما مشترياتها من البيض فهبطت كما أشرنا ، وكذلك تعرضت صادراتنا إليها من البصل للاضطراب .

جدول واردات المنسوجات القطنية وبه بيان النسبة المئوية للبلدان المختلفة :

	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
إيطاليا	١٠٫١	١٣٫٧	٤٢٫١
بريطانيا العظمى	١١٫٤	٢٣٫٨	١٩٫٠
الهند	—	٥٫٧	١٣٫٧
اليابان	٧٥٫٣	٤٣٫٠	١١٫١
تشكوسلوفاكيا	١٫٠	١٫٦	٢٫٣
المجر	٠٫٣	٣٫٥	٢٫٧
بلجيكا ولكسمبرج	٠٫٧	٤٫٠	٢٫٤
ألمانيا	٠٫٦	١٫٥	١٫٩
سويسرا	٠٫١	٠٫٢	٠٫٣
فرنسا	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٢
بلاد أخرى	٠٫٣	٢٫٨	٤٫٢
	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تزايدت صادرات مصر من القطن إلى فرنسا بحيث صارت تبلغ ٩٠٪ من مجموع الصادرات المصرية إلى تلك البلاد ، ويليه البصل والأرز والجلود والكسب ، ثم انتهت صادرات البيض إذ اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة تفضيل الوارد من أملاكها . وظلت الواردات الفرنسية إلى مصر بعد الأزمة دون ما كانت عليه قبلها ، بسبب خروج مصر عن قاعدة الذهب أسوة بانجلترا واحتفاظ فرنسا بها مما رفع أسعار السلع الفرنسية فى الأسواق المصرية . وفضلا عن هذا تعرضت المنسوجات الحريرية والقطنية الفرنسية للمنافسة من جانب اليابان وايطاليا .

أما ألمانيا فزادت حصتها بسرعة فارتفعت نسبتها فى الواردات من ٦٫٧٧ ٪ فى سنة ١٩٢٨ إلى ١١٫٠٣ ٪ فى سنة ١٩٣٧ وكذلك فى الصادرات من ٥٫٩٠ ٪ إلى ٨٫٢٥ ٪ فى الفترة نفسها ، وكانت الزيادة فى واردات الفحم والسماد الكيماوى والسيارات والأدوات الكهربائية ، وفى صادرات البصل والأرز والكسب والموالح .

وتغلغلت المنسوجات القطنية اليابانية فى السوق المصرية أثناء الأزمة ولم يأت عام ١٩٣٥ حتى كانت تمد السوق بثلاثة أرباع حاجتها من السلع القطنية والحريرية ، ثم

هبطت هذه النسبة سريعاً بسبب الرسم الإضافى على غزل ومصنوعات القطن والحرير الصناعى من اليابان .

وتعرضت العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية للنقص بعد الضريبة الإضافية التى فرضتها حكومة تلك البلاد على ما يماثل المنتجات الأمريكية . وكان من أثر النهضة الإقتصادية بإيطاليا فى ظل نظامها السياسى الجديد بعد الحرب أن نشطت العلاقات التجارية بين البلدين ، فارتفعت مقادير القطن المصدرة اليها ، كما استفادت من هبوط مركز اليابان . ولا يفوتنا ملاحظة بعض النقص فى التجارة مع إيطاليا فى عام ١٩٣٦ حينما قررت عصبة الأمم توقيع الجزاءات الاقتصادية ، واشتركت مصر فى ذلك . وكذلك اتسعت المبادلات التجارية مع بلجيكا فى السنوات التالية للكساد الكبير بسبب زيادة مشترياتها من القطن المصرى وواردانا من المعادن والآلات والأجهزة الكهربائية .

ومن الظواهر البارزة فى تجارة مصر مع الهند ازدياد نسبة صادرات الأخيرة اليها من ٢,٠٦ ٪ فى سنة ١٩٢٨ إلى ٤,٨٢ ٪ فى سنة ١٩٣٧ نظراً لنشاط الصناعات القطنية بها وكثرة شرائها للقطن المصرى الطويل التيلة .

والجدول التالى يوضح الحقائق السالفة الذكر كلها ويلقى الضوء على مركز البلدان المختلفة فى تجارة مصر الخارجية : —

(ا) الصادرات الوطنية والاجنبية (النسبة المئوية)

البلدان	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٢٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
بريطانيا العظمى	٣٧,٦٢	٣٧,٧٨	٤٢,٣٧	٣٤,٧٨	٣٤,٥٩	٣٤,٠٧	٣٠,٩٠
فرنسا	١١,٩٩	١٠,٢٦	١٢,٤٠	٩,٥٨	١٠,٩٧	١٠,٠٠	١٠,٩٨
ألمانيا	٥,٩٠	٩,٦٠	٨,١٢	٩,٠٤	٧,٦٦	٦,٨٦	٨,٢٥
اليابان	٣,١٢	٤,٦٤	٤,٩٤	٨,١٠	٥,٠٣	٧,٥١	٦,٠٨
الولايات المتحدة	١٠,٦٦	٤,٨١	٤,٤٣	٣,٨٢	٣,٧٣	٤,٣٧	٦,٤٧
ايطاليا	٦,٧٠	٨,٠٠	٧,٦٦	٨,١١	٦,٣٢	٢,٨١	٦,٠٣
بلجيكا	٠,٦٩	٠,٨٣	٠,٨٦	١,٠٥	١,١٥	١,٤٩	٢,٠٧
الهند	٢,٠٦ (١)	٣,٣٦	١,٦٢	٣,٥٣	٥,٠١	٣,٧٤	٤,٨٢

(١) القيمة ٥٢٢ ر١٨٦ر١ جنيها وتشمل من السبائك الذهبية ما قيمته ٦٦٣ر٩٥١ جنيها مصريا

(ب) الواردات (النسبة المئوية)

البلدان	١٩٢٨	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
بريطانيا العظمى	٢١٫٦٧	٢٤٫٠٠	٢٣٫١٢	٢٢٫١٣	٢٢٫٨٣	٢٣٫٩٠	٢١٫٧٨
فرنسا	١٠٫١٠	٧٫١٩	٧٫٠٩	٥٫٥٥	٥٫٢٥	٥٫٢٤	٤٫٤٧
ألمانيا	٦٫٧٧	٦٫٩٨	٧٫٥٩	٧٫٣٣	٨٫٩٢	١١٫١٥	١١٫٠٣
اليابان	٣٫٠٤	٧٫٨٤	١٠٫٧٣	١١٫٧٥	١٢٫٠١	٦٫٩١	٤٫٠٥
الولايات المتحدة(١)	٥٫١٢	٣٫١٨	٣٫٢٠	٤٫٠٥	٥٫١٧	٥٫٧٥	٥٫٦٤
إيطاليا	٩٫٤١	٨٫٨٩	٧٫٨٢	٦٫٩٦	٥٫٥٩	٣٫٤٧	٨٫٦٤
بلجيكا	٣٫٨١	٤٫٦٣	٤٫٨٨	٥٫٧٠	٤٫٦٠	٥٫٥٠	٦٫٠٢
الهند	٣٫١٢	٣٫٠٥	٢٫٦٨	٢٫٥١	٢٫٢١	٢٫٧٣	٢٫٧٨

٦ ـ ١ ضرائب

خرجت مصر من الحرب العالمية الأولى وقد تطلعت بأبصارها الى إنشاء صناعات تسد جانباً من حاجات البلاد، وتوافرت لها الى حد ما عناصر رأس المال والعمل والمادة الأولية وسهولة الحصول على الوقود. ولكن وقفت الرسوم الجمركية المنخفضة عقبة فى الطريق واضطرت الحكومة المصرية أن تنتظر حتى ينتهى أجل آخر الاتفاقات التجارية التى سبق لها عقدها. وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٠ صدر مرسوم ملكى بتطبيق التعريفة الجمركية. وهذه السنة من الأحداث العظيمة الأهمية فى تاريخ مصر الاقتصادى الحديث وسنعرض لأثرها بالنسبة إلى نواحى النشاط الاقتصادى كل فى محله. والذى يعنينا فى هذا الأمر أن يد الحكومة فى فرض الرسوم الجمركية تحررت من قيود قديمة، وزادت الحصيلة حتى بلغت ١٨ مليوناً من الجنيهات أحياناً مع أنها لم تزد عن ١١,٠٠٣,٠٠٠ فى سنة (١٩٢٧-٢٨) المالية، مع العلم أنها سنة رخاء عم القطر بسبب ارتفاع أسعار القطن مما يستتبع ارتفاعاً فى قيمة الواردات.

وقد ألقى الاستقلال على عاتق الحكومة المصرية أعباء جسيمة ومسئوليات كبرى

(١) يلاحظ أن واردات النقود والسبائك بلغت فى سنة ١٩٣٧ ما مقداره ٩٣٦ر٠٦٨ر١ جنيها. فلو استنزلت من جملة الواردات لكانت واردات البضائع ١٢١ر٥٦١ر١ جنيها.

وصار لزاما عليها أن تعنى بتنفيذ مشاريع الرى والصرف الضرورية، وترقية المواصلات والطرق، وتحسين أحوال الفلاح والعامل وغير ذلك . وبعبارة أخرى وضعت الحكومات أمام أعينها برنامجاً اقتصادياً اجتماعياً واسع النطاق ، ولكن تنفيذه يتطلب ملايين الجنيهات ويقتضى تعديل نظام الضرائب المصرية . غير أن الامتيازات الأجنبية ظلت قيداً يغل يد الحكومة . فلما استقرت العلاقة السياسية مع انجلترا نوعا فى سنة ١٩٣٦ عقد مؤتمر مونتريه فى السنة التالية وتقرر إلغاء الامتيازات المالية . كان هذا كسباً كبيراً لمصر ، واستعادت البلاد حريتها فى فرض الضرائب . وشكلت الحكومة لجنة لبحث نظام الضرائب المراد إدخالها ، وشرعت اللجنة فى دراسة مشروع يقضى بفرض ضريبة على أرباح رؤوس الأموال وعلى الأرباح التجارية والصناعية على أساس صافى الأرباح الفعلية ، وعلى الرواتب والأجور ، وعلى أرباب المهن الحرة .

إلا أنه يؤخذ على الضرائب التى فرضتها الحكومة فى ظل النظام الجديد أنها لم تشمل الإيراد بكافة أنواعه ، أى الناتج من الثروة العقارية والثروة المنقولة والأرباح التجارية ومن كسب العمل (١) ، وفضلا عن هذا لم تأخذ الحكومة بالنظام التصاعدى إذ وقف الأمر فى ضريبة كسب العمل على ٧ ٪ ، وفى ضريبة الأرباح التجارية عند حد ١٢ ٪ وكذلك كان أساس ربط الضرائب المفروضة على أرباب المهن الحرة عرضة لنقد شديد ، وعده البعض غير متمش مع مبادىء العدالة فى التوزيع بالنسبة إلى أرباح أفراد هذه الفئات . وبالنظر إلى أن هذا النظام جديد على مصر ، لم تستعد له من قبل بإدارة دقيقة التنظيم وبموظفين من ذوى الكفاية والدراية بالمسائل المالية ، ولا تزال تضيع على الخزانة مبالغ كبيرة برغم التحسن الذى شاهدته البلاد فى جباية هذه الضرائب عاما بعد آخر .

(٧) النظام النقدى

تبع رجوع انجلترا إلى قاعدة الذهب في سنة ١٩٢٥ أن استعاد الجنيه المصرى قيمته الأصلية ، ولكن عودة انجلترا إلى نظام الذهب كانت ذات نتائج خطيرة بالنسبة إلى الصناعة الإنجليزية ، وعاد ذلك بالضرر على مصر إذ انحطت أسعار قطنها الذى تعرض كذلك

---

(١) تقرير لجنة البحوث الاقتصادية الذى أصدرته الهيئة السعدية ص ٨١ .

للمنافسة من جانب الحرير الصناعى والدول الأخرى التى زاد إنتاجها من القطن ، وأصبحت مصر تئن من الأزمة ، كما يستدل من توالى هبوط الصادر من أوراق النقد ، فبعد أن كان مقدارها ٤٢ مليونا من الجنيهات المصرية فى نهاية (١٩٢٤) هبط إلى ٢٩ مليوناً (١٩٢٧) ثم ١٩ ½ مليوناً (١٩٣١) .

ولما حدثت الأزمة الكبرى أثرت أسوأ التاثير فى انجلترا التى قررت الخروج عن قاعدة الذهب . وكان من الطبيعى أن تعود مصر مرة أخرى إلى نظام الصرف بالجنيه الاسترلينى ، ولا شك أن هذه التقلبات التى شاهدتها البلاد منذ الحرب الماضية إن هى إلا نتيجة الارتباط الوثيق . فبسبب العودة إلى نظام الاسترلينى أصبح ميزانها الحسابى عرضة للخلل الطويل الأمد . وفعلا نجد أن سعر الصرف بين مصر وبعض البلدان التى حافظت على قاعدة الذهب قد تقلب بعد سنة ١٩٣١ فى غير صالح مصر فأصبح النقد المصرى لا يشترى إلا ثلثى القيمة التى كان يشتريها قبلا من النقد الأمريكى والفرنسى والسويسرى مثلا ، مما أدى إلى ارتفاع قيمة السلع المستوردة من هذه البلدان . وكذلك زادت الديون التجارية التى على مصر للبلدان الأجنبية ، كما رفع بعض حملة سندات الدين العام قضايا على الحكومة المصرية يطالبونها بدفع الأقساط على أساس الذهب . وصدر الحكم الابتدائى مؤيداً لهذه الدعوى التى كانت قمينة أن تحمل البلاد أعباء جسيمة لولا أن الحكم الاستئنافى جعل المحاكم المختلطة غير مختصة بالنظر فى الموضوع .

وبغض النظر عن الفوائد الاقتصادية التى عادت على مصر من هذه السياسة النقدية وعن المظهر القومى لاستقلال النقد المصرى بعد الاعتراف باستقلال هذه البلاد السياسى ، فالذى لا ريب فيه أن هذه التبعية النقدية تجعل العملة المصرية تتأثر بنفس المؤثرات الاقتصادية التى تتعرض لها انجلترا . ولهـــذا تعددت الاقتراحات بشأن النظام النقدى ، وتشابكت الاعتبارات السياسية والاقتصادية.

وقد اقترح جماعة الرجوع إلى نظام الذهب على أساس القيمة الأصلية للجنيه المصرى . وهذا يؤدى إلى استقلال العملة المصرية وتصبح خاضعة للاعتبارات الاقتصادية الخاصة بمصر . وقد رأى المسيو فان زيلند مدير البنك المركزى البلجيكى والخبير فى مسائل النقد أن تعمل الحكومة المصرية على تثبيت عملتها على قاعدة الذهب .

ولم تكتف الحكومة بآراء الخبير بل شكلت لجنة رأت ان الأوان لم يحن بعد لاتخاذ إجراءات عاجلة لأسباب ينتها أهمها صعوبة التكهن بأحداث المستقبل وبما قد يستقر الرأى عليه فى مؤتمر لوزان المقرر عقده فى يونيه سنة ١٩٣٣ ، وعدم إمكان معرفة اسعار الذهب بالنسبة إلى اسعار الحاصلات ، كما ان الدول التى هجرت نظام الذهب لاتريد إذ ذاك تحمل مسئولية التثبيت .

ومن الاقتراحات التى قدمت فى صدد موضوع النقد المصرى ما يأتى : —

(١) استخدام سندات الدين المصرى العام كضمان لأوراق النقد المصرى بدلا من أذونات الخزينة البريطانية .

(٢) خفض قيمة الجنيه المصرى ، وقدم أحد أعضاء مجلس النواب اقتراحا بهذا المعنى على أنه علاج لتدهور أسعار القطن . وأحدثت هذه الحركة اضطراباً فى الأوساط المالية والتجارية ، واحتدم النزاع بين أنصار التخفيض وخصومه . وقد أسرعت الحكومة المصرية فأصدرت التصريحات القاطعة فى ذلك الموضوع .

كمية النقود المتداولة

ومنذ بدء الأزمة العالمية فى سنة ١٩٢٩ قلت كمية النقود المتداولة تدريجا حتى وصلت الى أدنى حد لها فى سنة ١٩٣٢ . وبعد السنة الأخيرة عادت إلى الزيادة بعد خروج مصر عن قاعدة الذهب ، غير أنها ظلت دون المستوى الذى بلغته فى السنوات القلائل السابقة للأزمة كما يتضح من البيان التالى (١) .

السنة	أوراق النقد	النقود المعدنية المساعدة	النقود المساعدة من أوراق العملة الرسمية	المجموع
١٩٢٩	٢٦,٤٩٠,٠٠٠	٦,٢٦٧,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٣٢,٨٠٨,٠٠٠
١٩٣٠	٢٠,٩٤٤,٠٠٠	٦,٥٦٧,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٧,٥٦٢,٠٠٠
١٩٣١	١٨,٩١٥,٠٠٠	٦,٠٦٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٥,٠٤١,٠٠٠
١٩٣٢	١٨,٤٩٠,٠٠٠	٤,٩٨٧,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٣,٥٢٨,٠٠٠
١٩٣٣	٢٠,٠٧١,٠٠٠	٥,٢٣٢,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٥,٣٥٤,٠٠٠
١٩٣٤	١٩,٦٠٧,٠٠٠	٥,٤٢٧,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٥,١٨٦,٠٠٠
١٩٣٥	٢٣,٢٥٣,٠٠٠	٥,٥١٠,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٨,٨١٤,٠٠٠
١٩٣٦	٢٣,١٣٨,٠٠٠	٥,٤٣٥,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٨,٦٢٣,٠٠٠
١٩٣٧	٢٠,٦٧٤,٠٠٠	٥,٣٦٧,٠٠٠	٥١,٠٠٠	٢٦,٠٩١,٠٠٠

البنك المركزى

أثيرت خلال هذه الفترة مشكلة البنك المركزى ، لأن البنك الأهلى برغم قيامه بعملية إصدار أوراق النقد لا يقوم بوظائف البنك المركزى الرئيسية ، فالمصارف الأخرى لا يحتفظ كل منها برصيده فيه . ولذا فليست له السيطرة على مقدار النقود المتداولة ، وذلك باتباع سياسة السوق المفتوحة . ولم يستعمل سلطته فى تحديد سعر الفائدة الذى يتفق والحالة الاقتصادية ، كما أنه يضع مصالح المساهمين فيه فى المحل الأول مما لا يتفق ومهمة البنك المركزى واغراضه التى تجعل لمصلحة الدولة الاعتبار الأول .

٨ — الأموال المستثمرة فى مصر

هبطت قيمتها فيما بين الأزمة الاقتصادية وبداية الصراع العالمى الأخير إلى ٨٨ مليوناً من الجنيهات (١٩٣٧) منها ٧٧ فى الشركات المصرية وعشرة ملايين فى الأجنبية . غير أن هذه الأموال كلها ليست للمصريين إذ معظم الشركات مصرية إسماً وملك للأجانب فعـــلا ، ومديروها ومعظم موظفيها من العنصر الأجنبى ، وتنظر قضاياها أمام المحاكم المختلطة .

وفى خلال الفترة التى نحن بصددها نلاحظ الأمور الثلاثة : —

(ا) زيادة الأموال المستثمرة فى شركات الأراضى والنقل والصناعة من ٣١ مليوناً من الجنيهات إلى ٣٨ مليوناً .

(٢) تناقص الأموال المستغلة فى بنوك الرهن والتجارة والودائع من ٥٠ مليوناً قبل الأزمة إلى ٣٨ مليوناً .

(٣) هبوط قيمة المستثمر فى شركة قناة السويس من ٢٠ مليون جنيه تقريباً (١٩٣٧) إلى ١٢ مليونا (١٩٣٣) .

---

(١) Crouchley :The Economic Development of Modern Egypt, p, 270
وكان متوسط المتداول من أوراق النقد فى الفـــترة (١٩٢٤ — ٢٨) ٣٢ مليونا من الجنيهات المصرية تقريبا.

البنوك

لم تغير المصارف سياستها التقليدية من جعل الاستغلال رائدها لأنها مصارف أجنبية تحذو حذو سياسة مراكزها الرئيسية . ولم يشذ البنك الأهلى عن هذه الخطة برغم تمتعه بمزايا البنك المركزى ، ولذا حرص على المغالاة فى الاحتياط الأمر الذى جعله يعمل دائماً على ثبات سعر الصرف بين مصر وانجلترا بغض النظر عن ارتفاع أو انخفاض مستوى الأثمان ومعدل الدخول النقدية، وازدياد أو نقص الصادرات بالنسبة إلى قيمة الواردات . وبسبب هذه السياسة فقد سيطرته على المصارف الأخرى .

ولو أنه سمح بتقلب سعر الصرف بين مصر وانجلترا حسب مقتضيات الحالة الاقتصادية لاستطاع السيطرة إلى حد على نقل الأموال مما تقوم به المصارف الأخرى . ومثال ذلك أنه لو عمل فى سنة ١٩٢٦ على ارتفاع سعر الصرف على لندن لكان فى إمكانه أن يقلل من هبوط أسعار القطن ولشجع المصارف الأخرى على استيراد بعض الأموال من مراكزها الرئيسية ، أو على الأقل حال دون إصدارها لما فى حوزتها من أموال . ولعل هذا يفسر ما أشرنا إليه من تناقص قيمة الأموال المستثمرة فى المصارف خلال تلك الفترة الأمر الذى معناه خروج الأموال من مصر فى وقت حرج . ولم يخفف من الأثر السيء لذلك سوى بنك مصر وبنكا التسليف الزراعى والعقارى .

بنك التسليف الزراعى

أنشأته الحكومة فى صيف ١٩٣١ كى يعاونها فى التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية بالنسبة إلى الزراع وبصفة خاصة صغارهم ، وأمدته بنصف رأس ماله ، وقدمت له معظم ما احتاج إليه من أموال عاملة بسعر فائدة منخفض ، وأمنت الهيئات المختلفة التى اشتركت فيه إذ ضمنت لها حداً أدنى للأرباح قدره ٥ ٪ . وقد عرف من بادىء الأمر أن نجاح البنك فى مهمته يتوقف على تبسيط الإجراءات التى تتبع فى منح القروض للفلاحين .

ويقوم البنك بمنح سلفيات على المحاصيل فيمكن المزارعين من عدم بيع محصولاتهم إلا فى الأوقات الملائمة ، وفضلا عن هذا فهو يوزع البذور الجيدة والأسمدة الكيماوية ويخصم ثمنها من أثمان المحاصيل. وكان الأصل فى إنشائه خدمة المزارعين الذين يمتلك الواحد منهم

خمسين فداناً فما دون ذلك ، غير أن كبار الملاك استفادوا من خدمات البنك الأخرى المتصلة بالتقاوى والسماد ، وقد شكا بعض أصحاب الملكيات المتوسطة من عدم تمتعهم بمزايا الاقتراض بسعر فائدة معتدل ، ولذلك قررت الحكومة بالاتفاق مع البنك رفع حد الملكية التى يجوز لصاحبها الحصول على نفقات الزراعة والحصاد إلى مائتى فدان بغض النظر عن مقدار الضريبة المقررة تلك الملكية (١) .

وعمل البنك منذ نشأته على تشجيع الجميات التعاونية فهو يمنحها سلفاً بفائدة تقل ٢ ٪ عما يفرض على القروض التى تمنح للأفراد ، ويبيع لها التقاوى والأسمدة بثمن يقل ٥ ٪ عما يشترى به الزراع .

بنك التسليف العقارى

رأت الحكومة حماية لصغار الملاك من براثن المرابين أن تضع نظاماً للتسليف العقارى لذوى الملكيات الصغيرة يكون الغرض الأساسى منه تقديم سلف عقارية بفائدة معتدلة محافظة منها على أملاك هؤلاء الزراع وتمكيناً لهم من العمل على إصلاح أراضيهم أو استغلالها .

ولوحظ أيضا أن فريقا من الملاك الذين لايدخلون فى عداد ذوى الملكيات الصغيرة محرومون من الحصول على قروض من البنوك العقارية الموجودة لالسبب سوى أن أملاكهم واقعة فى منطقة من المناطق التى تعد فى نظر هذه البنوك غير مرغوب فيها .فرؤى سداً لهذا النقص فى نظام الإقراض أن يتاح لهم الانتفاع من النظام الجديد إذا أثبتوا عجزهم عن الحصول على سلف من البنوك العقارية الأخرى .

وقد تم توقيع الاتفاق بين وزارة المالية وبنك التسليف الزراعى بشأن قيامه بعمليات التسليف العقارى (يولية ١٩٣٢) ، وقامت الحكومة وحدها بتقديم الأموال اللازمة لهذا الغرض ، وقدر المبلغ اللازم لذلك فى خلال السنوات الخمس الأولى بثلاثة ملايين من الجنيهات المصرية . وفى ٢١ يوليه سنة ١٩٣٢ صدر قانون يخول الحكومة أخذ مليون جنيه من الاحتياطى العام لاستخدامه عن طريق بنك التسليف الزراعى فى عقد قروض لملاك الأراضى الزراعية مضمونة برهن عقارى طبقاً لشروط الاتفاق بينهما .

---

(١) مذكرة مشروع ميزانية سنة (١٩٣٨ — ٣٩) ص ٢٩ .

الديون العقارية

زادت أثناء الأزمة حتى أصبحت خطراً يهدد الكيان الإجتماعى مما حمل الحكومة على التدخل . ففى أغسطس سنة ١٩٣١ قرر مجلس الوزراء تخصيص مليون جنيه لدفع أحد الأقساط عن المدينين حتى لاتباع أراضيهم بيعاً جبرياً وفى نوفمبر كلفت الشركة العقارية شراء الاراضى التى بيعت جبريا أو المعروضة للبيع ، وذلك بقصد إدارتها حتى يتيسر بيعها بثمن معقول مع إعطاء المدين الأصلى وعائلته وأهل منطقته الأولية فى الشراء . وبرغم هذا مما كلف الخزانة ١,٤٣٧,٩١٤ جنيها تراكمت المتأخرات على المدينين حتى بلغت (١٩٣٣) ٦,٢١٧,٣٣٩ جنيها عن قروض قيمتها ٢٣,٤٦١,٢٧٩ جنيها . وهنا اتفقت الحكومة (مارس ١٩٣٣) مع البنوك العقارية على تجميد كل المتأخرات التى حلت مع خفض فوائدها ، ومدآجال الديون . غير أنه لم يراع فى تحديد الأقساط حالة كل مدين على حدة وقيمة ماتغله الأرض من محصول . وفى سنة ١٩٣٥ تم الاتفاق مع البنك العقارى المصرى على ألا يزيد الدين الذى يتحمله الفدان عن ٤٥ جنيها ، وما يزيد عن ذلك يؤجل استهلاكه حتى نهاية السلفة ، وحددت الفائدة عن الجزء الثانى بمقدار ١ ١/٢ ٪ وتم الاتفاق كذلك مع بنك الأراضى . أمادين شركة الرهن فقد حول إلى البنك العقارى الزراعى المصرى مع إجراء تسوية للمدنيين تماثل ماحدث مع البنك العقارى المصرى.

واهتمت الحكومة كذلك بتسوية ديون الدرجة الثانية فاستقر رأيها على البدء بتسوية الديون المضمونة بواسطة لجنة تقوم بفحص كل حالة على حدة وتقرر ماتراه بشأنها على أن يتولى البنك العقارى الزراعى المصرى مهمة التنفيذ ، وبمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر فى يوليو سنة ١٩٣٥ خول للبنك المذكور الحق فى أن يحل محل الدائنين بعد دفع ديونهم ، واشترط للتسوية ألا تزيد الديون المستحقة على المدين عن ٧٠ ٪ من قيمة أرضه .

وفى سنة ١٩٣٩ حلت مشكلة المدينين الذين تزيد التزاماتهم عن ٧٠٪ من قيمة أرضهم فخفضت هذه الالتزامات إلى ٧٠٪ من قيمة العقار حسب المعاملات الحالية ، ثم حولت الديون المخفضة إلى البنك العقارى الزراعى المصرى الذى حل محل الدائنين فى حقوقهم .

وقد صدر فى مايو سنة ١٩٣٥ مرسوم بمنح هذا البنك الشخصية المعنوية ، قد نصت المادة الثانية من هذا المرسوم على أنه فيما عدا الأغراض المنصوص عليها فى الإتفاق المعقود فى يولية سنة ١٩٣٢ بين الحكومة المصرية و بين بنك التسليف الزراعى يجوز للبنك العقارى

الزراعى المصرى أن يشترى بموافقة الحكومة الديون العقارية ، أو يحل محل معاهد التسليف العقارى ، ونصت المادة الثالثة على أن لهذا البنك أن يعقد بموافقة الحكومة قروضاً وأن يصدر أذونات أوسندات .

وقد صدر مرسوم آخر فى يوليو سنة ١٩٤١ لتنظيم إدارة هذا البنك . ونصت المادة الثالثة على أن السلف التى يقدمها البنك تكون برهن أول على أطيان زراعية ، بشرط ألا يقل مبلغ السلفة عن خمسين جنيهاً ولا يزيد على أربعة آلاف جنيه ، وأن يكون المقصود بها غاية يقررها مجلس الإدارة . وفى جميع الأحوال لايجوز أن يزيد ما يقرض عن الفدان الواحد على خمسين جنيهاً .

وفى حدود هذين المرسومين قام البنك بالمهمة الملقاة على عاتقه ، فأقرض صغار الملاك، وحل محل بعض معاهد التسليف العقارية ، وباشر بعض العمليات المصرفية والمالية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتسليف العقارى (١) .

---

(١) والجدول الآتى يبين عدد القروض الصغيرة التى عقدها منذ نشأته حتى آخر فبراير سنة ١٩٣٨ .

السنة	عدد العمليات	القيمة بالجنيه
١٩٣٢	١٢	٤ر٤٨١
١٩٣٣	٨٨٨	١١٤ر٤٨٠
١٩٣٤	١٣١٩	٣٣٦ر٢٢٢
١٩٣٥	٧٠٤	١٣٦ر٠٠١
١٩٣٦	٣١٧	٩٥ر٢٣٥
١٩٣٧	١٥٦	٥٥ر٤٢٥
	٣٤٧٦	٧٢١٬٨٤٤

الفصل التاسع

الحركة العمالية وتنظيم العمل

(١) موجز عن تطور الحركة العمالية

زادت أهمية مسائل العمل منذ الحرب العالمية الأولى، وكثرت المنازعات بين طوائف العمال وأرباب الأعمال، وأصدرت الحكومات المتعاقبة تشريعات مختلفة لمواجهة حال التطور الجديد. ومن الطبيعى أن تحتل شؤون العمل المركز اللائق بها وتشغل أذهان المفكرين وذلك بعد التقدم الصناعى المطرد الذى شاهدته البلاد منذ عام ١٩١٤، والذى عظم أمره منذ التعديل الجمركى فى سنة ١٩٣٠.

ولقد تحدثنا فى موضع سابق عن نظام الطوائف الصناعية، ويلاحظ المتتبع لتاريخ أوربا الاقتصادى أن ظهور الآلات ونظام المصانع على أثر الثورة الصناعية كان فيه القضاء على ذلك النظام. ومن الطبيعى أن يصدق القانون العام على مصر كذلك. وقد عرفنا كيف حاول عاهل مصر العظيم محمد على باشا أن يدخل الأساليب الصناعية الحديثة، وكيف أقام العدد الوفير من المصانع الكبيرة، كما احتكر الصناعات الصغيرة وأخضع الذين يمارسونها لسلطانه، وهذه عوامل ساعدت على تقويض دعائم نظام الطوائف الذى كان قد سرى إليه الوهن والفساد من قبل، ولما تولى سعيد سلب رؤساء هذه الجماعات ما كان لهم من حق قديم فى عقاب الصناع وتأديبهم، ثم جاء اسماعيل فجعل جباية الرسوم المفروضة على الصناع فى أيدى رجال الحكومة بعد أن كان ذلك من مهام رئيس الطائفة. وأخيراً فى ٩ يناير سنة ١٨٩٠ صدر ما يقرر مبدأ حرية العمل والصناعة، فكان فيه الضربة القاضية على نظام الطوائف.

وقد رأينا كيف اتجهت مصر صوب التخصص فى الزراعة، وكيف بلغ هذا التخصص ذروته فى عهد الاحتلال البريطانى، فتضاءل شأن الصناعات اليدوية التى لا تستطيع الثبات فى

وجه المنافسة من جانب المصنوعات الأجنبية . وأضحت الصناعات عنصراً قليل الأهمية فى الاقتصاد القومى ، واشتغل بها نفر قليل معظمهم لحسابهم ، ولهذا لم تتهيأ الفرصة للاجتماع والتشاور وتكوين رأى عام بين صفوف الطبقة العاملة كما هو الحال حيث تقوم المصانع الآلية الكبيرة ، ولذلك لم يكن بالبلاد تشريع صناعى لتنظيم أمور العمال من حيث الأجور وساعات العمل وظروفه والعلاقة بين العمـــل ورأس المال . وما كنا لننتظر خلاف ذلك ، فالتشريع وليد البيئة والظروف، أو هو الصورة التى تسبغ الطابع القانونى على ثمرة التطورات الاقتصادية التى تنضج وتبدو فى شكل واضح ملموس . غير أن نقص التشريع لم يحل دون التجاء العمال فى بعض الصناعات والمشروعات الجديدة النامية إلى وسائلهم الخاصة، ففى سنة ١٨٩٩ أضرب المشتغلون بصناعة السجاير واستطاعوا حمل أصحاب الأعمال على رفع الأجور وتحديد ساعات العمل . ولا شك أن إضراب العمال بقصد تحقيق أغراض اقتصادية يعد حادثاً فريداً فى بابه ، ويقع لأول مرة فى مصر الحديثة ، وكان له رد فعل أو أثر لا بأس به فى نفوس العمال وحملهم على التفكير فى أمورهم . وفى ظل هذه الأحوال والروح الجديدة وضعت نواة الحركة النقابية فى مصر . ولقد شجع رجال الحزب الوطنى تكوين النقابات حتى يمكن الاعتماد عليها فى تقوية الحركة القوميـــة ، وفتحوا عدداً من الفصول والمدارس الليلية لتثقيف العمال وتعليمهم . وقد حاول عمال مصانع السجاير تأليف نقابة لهم على أثر إضرابهم المشار إليه فلم يلازمهم التوفيق ، ثم عاودوا الكرة حينما تهددت مصالحهم بالخطر بعد أن عمدت الشركات إلى استخدام الآلات مكان العمل اليدوى، وألفوا نقابة لهم فى أكتوبر من عام ١٩٠٨ . وكانت أول المنظمات العمالية نقابة عمال الصنائع اليدوية ، ولها فروع فى مدن عدة ، ونصت لائحتها على أغراض تنحصر فى العمل على تحسين حال الأعضاء المادية والأدبية بتقديم الاستشارات القانونية والعلاج للمرضى بالمجان ، وإعانة المتعطلين ، وتشجيع التعليم الفنى ، وكذلك أسست جمعيات تعاونية للإنتاج وأخرى للاستهلاك ، وبذا كانت أغراض النقابة أغراضاً تعاونية صرفة ، فلم يكن من مقاصدها، على الأقل طبقا لنصوص اللائحة ، المدافعة عن مصالح العمال إزاء أرباب الأعمال ، على نحو ما تفعل النقابات العمالية الحقة، ولكن الظاهر أن نقابة عمال الصنائع كانت تعمل سراً لهذا الغرض ، ويستدل على ذلك بالصلة بين نشاطها وبين الإضراب الكبير الذى أعلنه بعض أعضائها من عمال السكة الحديد بالقاهرة فى اكتوبر سنة ١٩١٠ » (١) .

(١) الدكتور حسين خلاف: نقابات العمال فى مصر : بحث فى التشريع المقارن ص ٣٦.

وترتب على نشوب الحرب فى عام ١٩١٤ نشاط الحركة الصناعية بالبلاد بسبب تعذر الاستيراد ، واستخدم الجيش البريطانى الألوف من المصريين . ولما انتهت الحرب تعرض الكثيرون للبطالة وساءت أحوال العمال عموماً بسبب ارتفاع نفقات المعيشة ، ثم نشبت الثورة القومية الكبرى سنة ١٩١٩ واشتركت فيها طوائف الأمة بأجمعها وأبلى العمال فيها وفى غيرها من الحركات والاضطرابات الداخلية بلاء عظيما وصاروا قوة يحسب حسابها وبخاصة فى المدن الكبرى ، وأخذ العمال فى إنشاء نقابات تضم شملهم وكانت هذه الحركة قد خمدت بسبب سيف الأحكام العرفية كما كانت السلطات البريطانية تحارب أى نزعة إلى التكتل فى صفوف العمال . ثم جاء اشتراك هؤلاء فى الثورة فزاد من ارتياب السلطات واشتد الشك نتيجة لتغلغل بعض ذوى الآراء الثورية فى صفوف العمال ومحاولة استغلالهم ولهذا وقفت الحكومة من الحركة العمالية موقف العداء ، وأضافت مواد جديدة إلى قانون العقوبات فى سنة ١٩٢٣ فقررت المادة ٣٢٧ مكررة بشأن حق الإضراب فى المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أنه لايجوز استخدام هذا الحق دون إخطار المديرية أو المحافظة قبل الوقت المعين للإضراب بخمسة عشر يوماً مع بيان الأسباب وإلا عد الإضراب ، دون مراعاة ذلك ، جريمة عقابها الغرامة . وأما المادة ٣٢٧ (٣) فتعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو إجبار شخص على الإنضمام إلى إحدى الجمعيات (١) . غير أن الحركة أخذت فى النمو بالرغم من ذلك واكتسبت قوة من تزعم بعض الشخصيات البارزة لها ، وظهر أول اتحاد للنقابات فى سنة ١٩٢٣ على أيدى الشيوعيين بالأسكندرية ، ثم تألف آخر برياسة عبد الرحمن بك فهمى . وفى سنة ١٩٣٠ شكل اتحاد كبير فى نقابة عمال الترام ، وأخيراً انضوت نقابات كثيرة تحت لواء الاتحاد العام الذى شكله النبيل عباس حليم وقاومته السلطات إذ أوجست منه خيفة وانقسم على بعضه فى سنة ١٩٣٥ ولكن مالبث أن استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء . وفى سنة ١٩٣٦ حدثت إضرابات فى الأسكندرية والقاهرة والوجه القبلى تحت تأثير بعض الحوادث الجارية فى فرنسا ، واعتصم العمال بالمصانع ، وتدخل رجال البوليس ووقعت بعض الضحايا . وفى سنة ١٩٣٨ حدثت موجة جديدة من الإضرابات نتيجة لسوء أحوال المعيشة المترتب على كساد تجارى وارتفاع ثمن القمح . وفى هذه السنة ذاتها عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل

---

(١) مجلة الحقوق (السنة الثامنة) ص ٤٧ - ٤٨ .

أربعين نقابة عمالية وطالب الحكومة بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة بشأن النقابات . وما من شك أن الحركة العمالية كانت تنمو بإطراد خلال الفترة (١٩١٩ — ٣٩) من حيث الكم والكيف فزاد عدد أعضاء النقابات وتنوعت مطالبهم . ولهذا النمو أسبابه ذلك أن الصناعة والتجارة سارتا فى طريق الإزدهار التدريجى وقامت المشروعات الصناعية والتجارية وتركز العمال فى بعض المناطق الأمر الذى ساعد على ايجاد نوع من التجانس والتفاهم . ولما كانت أغلبية المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكا لرؤوس الأموال الأجنبية فهنا يبدو أثر الثورة القومية واتخذ التكتل العمالى مظهراً اقتصادياً وهو الدفاع عن المصالح العمالية ، وآخر سياسياً وهو موجه ضد سيطرة رأس المال الأجنبى . ولا يسعنا أن نغفل أثر التقدم الاجتماعى العام وانتشار التعليم تدريجاً والتأثر بما يجرى فى العالم الخارجى . وكذلك لانسى أهمية تأييد الأحزاب السياسية للعمال وتشجيعهم على الإنضمام وتأليف النقابات . غير أن الحركة النقابية فى مصر ظلت تشكو حتى اليوم من من عقبات ومساوىء منها : —

(١) أن الحكومات المتعاقبة ظلت زمناً طويلا تحارب النقابات والاتحادات بوسائل مباشرة وغير مباشرة ، وهذا راجع إلى الخوف من أن تكون هذه التنظيمات مباءة لآراء متطرفة ، أو أن تستخدم لخدمة الأحزاب السياسية فى نضالها وخلافاتها . ولو أن الحكومة سارعت من أول الأمر ووضعت التشريعات التى تكسب النقابات الشخصية المعنوية لأمكن تنظيم الحركة فى الاتجاه السليم وإفساح المجال لنمو التقاليد الديموقراطية المتزنة فى صفوفها .

(٢) ظل الكثيرون من أرباب الأعمال يقاومون النقابات والتشريعات العمالية الضرورية خشية أن يضعف ذلك من مركزهم ، ويقيد حريتهم فى استخدام العمل حسب الشروط التى يقررونها وينقص من أرباحهم . وليس أدل على هذا الاتجاه من المقاومة العنيفة التى أبداها اتحاد الصناعات حينما استقر الرأى على إصدار قانون النقابات فى سنة ١٩٤٢ . ولا مراء أن هذا الموقف لا يتفق مع روح العصر ، فالفرد اليوم لم يعد يقنع بمظاهر الحرية السياسية وحدها ، ولكن يهمه كذلك أن يحصل على مافيه خيره ورفع مستواه من الناحيتين المادية والاجتماعية . والواقع إن هذا التعارض الذى لمسناه فى ربع القرن الأخير إنما يمثل

لنا صورة مما حدث فى انجلترا فى بداية عهد الثورة الصناعية حيث كان رجال الصناعات يقاومون أية محاولة تبذل لسن التشريعات اللازمة التى تنظم العلاقة بين رأس المال والعمل .

(٣) ضعف الروح التعاونية بين أفراد الطبقة العاملة، ولعل لنقص التعليم دخلا فى هذا، ويزعم البعض أن العمال أضعفوا من حركتهم بالانقسام بين الأحزاب السياسية المختلفة . وهذا فى رأينا غلو لا يبرره الواقع ، فما دام لا يوجد لدينا حزب للعمال يمثلهم تمثيلا صحيحاً فالطريق السلمى الواضح أمام العمال هو الانضمام الى الأحزاب ومحاولة استغلال حاجة الأخيرة اليهم . وليس هذا الأمر بدعة فقد كانت الهيئات العمالية فى انجلترا خلال القرن التاسع عشر تناصر الأحزاب والهيئات البرلمانية التى تعمل من أجل مصالحهم .

(٤) لا شك أن العمال الحاذقين هم طليعة هذه الطبقة أو قادتها الطبيعيون ، ولكن الملاحظ أن هذه الفئة أغلبيتها من الأجانب الذين لا يسهل عليهم التعاون مع العمال المصريين (١).

(٥) لا تزال الصناعة المصرية محصورة فى نطاق محدود ، فالمصانع الكبيرة قليلة مبعثرة فى مختلف أنحاء البلاد . وتتضح لنا أهمية هذا العامل إذا تتبعنا المنازعات العمالية إذ نجدها فى المصانع الكبيرة التى تضم عدداً كبيراً من العمال ، وبذا تتاح الفرصة للاجتماع وتبادل الرأى وتكوين رأى عام فيما بينهم .

(٦) كان موقف النقابات يسوده الشذوذ والتناقض ، فبينما لم يكن هناك تشريع بإجازتها فإن السلطات سمحت بقيامها ومزاولتها نشاطها .

(٧) سوء الإدارة الداخلية فى النقابات وضعفها من الناحية المالية . فمن حيث الأمر الأول قد يتزعم النقابات بعض من يتظاهرون بالعطف على العمال ولكنهم فى الحقيقة لا يشعرون فعلا بأحوالهم وإنما يستغلونهم للمصلحة الذاتية ، كما أن العمال أنفسهم إذا أشرفوا على هذه النقابات يعوز الكثيرين منهم المران الكافى ، وسيظل هذا حتى ينتشر التعليم بين صفوف العمال . ولا بد لكل حركة أن تتعثر فى أول أمرها حتى يمر بها الزمن

---

(١) Charles Issawi : Egypt, An Economic and Social Analysis, p. 95.
غير أن الكاتب يرى أنه لا ينبغى المبالغة فى أهمية هذا الأمر لأن الأجانب كان لهم أثر فى تثقيف العمال المصريين .

الكافى للاستقرار . أما الناحية المالية فهى عقبة كبيرة فى وجه النقابات ، ولذا لا تستطيع بصفة فعالة مساعدة الأعضاء فى المنازعات القضائية مثلا ، كما أنها تعجز عن مد العمال بالمال اللازم فى حالة البطالة أو فى حالة إضراب طويل الأمد الغرض منه تحقيق مصلحة .

(٨) عدم وجود نقابات للعمال غير الفنيين .

غير أن هذه العيوب لم تحل دون ازدياد أهمية الطبقة العاملة وتوجيه أنظار الحكومة اليها وهى الطبقة الوفيرة العدد بحيث قدر عدد الذين يتكسبون من العمل فى الصناعة والتجارة بحوالى ٢٥٪ من مجموع السكان وذلك حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ .

(٢) الحكومة وتنظيم العمل

بدأ أول إهتمام السلطات بالشئون العمالية حينما أصدرت فى سنة ١٩٠٤ قانون المحال المقلقة للراحة والضارة بالصحة والخطرة . ثم سنت قانوناً آخر سنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأحداث فى محالج القطن ومصانع النسيج والدخان . وفى سنة ١٩١٩ أنشأت الحكومة لجنة التوفيق فى المنازعات بين العمال وأرباب الأعمال غير أن الوعى بين العمال أخذ يشتد تدريجياً وحصل بعض من يعملون فى المصانع التى يملكها الأوربيون على امتيازات وحقوق واسعة فى الفترة (١٩٢٠ — ١٩٢٧) كمنح تعويضات سخية وأجور كاملة فى حالات الحوادث ونصف أجر فى حالة المرض ، غير أن أرباب الأعمال الذين منحوا هذه الحقوق وجدوا أنفسهم فى مركز سيء إزاء منافسيهم الذين لم يجاروهم ، فاتضحت الحاجة الى المساواة فى المعاملة والى إصدار تشريع ينظم العمل تنظيما عادلا .

وفى سنة ١٩٢٧ تألفت لجنة برياسة عبد الرحمن رضا باشا بدأت أعمالها فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٢٧ وقامت بزيارة المراكز الصناعية ودونت مذكرات بملاحظاتها على هذه الزيارات وبما أجاب به مديرو الشركات على الأسئلة التى وجهت اليهم بخصوص أهم المسائل المتعلقة بتشريع العمال من مدة العمل والمعالجة المرضية وتعويض الإصابات والتأمين والتقاعد والتأديب . واستأنست اللجنة برأى بعض ذوى الشأن من أصحاب الأعمال والعمال ، واتصلت بمكتب العمل الدولى واستحضرت من العصبة مجموعات القوانين والمعاهدات الخاصة بالعمل والعمال فى جميع الدول ، وفى مارس سنة ١٩٢٩ قدمت اللجنة

فى تقريرها مشروع قانون يتناول مسائل العمل كلها ، ورأت اللجنة ان أهم خطوة هى إنشاء مكتب للعمل واجبه الإشراف على تنفيذ القانون المقترح ودرس وتحضير مشروعات قوانين أخرى خاصة بالعمل .

ظلت توصيات اللجنة دون تنفيذ الى نهاية عام ١٩٣٠ حينما أنشأ اسماعيل صدقى باشا مكتب العمل وألحق بإدارة الأمن العام ، ثم فصل عنها وضم إلى وزارة التجارة والصناعة عند إنشائها فى سنة ١٩٣٥ .

وفى سنة ١٩٣٢ دعت الحكومة المصرية المستر هارولد بتلر وكيل مدير مكتب العمل الدولى الى مصر فقام ببحث حالة الصناعة والعمل ، وقدم تقريراً عظيم الأهمية فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ . وفيما يلى أهم المقترحات التى تقدم بها للحكومة المصرية فى هذا الشأن :

١ — تشغيل الاحداث

(ا) منع تشغيل الأحداث الذين دون سن ١٢ سنة بالشروط المبينة بمشروع القانون.
(ب) عدم جواز تشغيل الأحداث الذين بين التاسعة والثانية عشرة من أعمارهم إلا فى حالة عدم وجود التعليم الإلزامى ، وبشرط أن تكون الأعمال التى يشتغلون بها مما تعدهم لتعلم حرفة . (ح) إعادة النظر فى الإستثناء الخاص بجواز تشغيل الأحداث إحدى عشرة ساعة فى اليوم . (ء) منع العمل الليلى والاشتغال فى الصناعات الخطرة .

٢ — تشغيل النساء

منع العمل الليلى وتقرير يوم للراحة فى الأسبوع فى المصانع والمتاجر ، وقصر العمل الأسبوعى بالمصانع على ٥٤ ساعة .

٣ — التعويض عن الاصابات

(ا) تقرير مسئولية صاحب العمل عن دفع تعويض لمن يصاب من العمال بسبب قيامه بعمله فى المصانع أو المحلات التجارية ، مع إعفاء صغار أصحاب الأعمال من دفع تعويض .
(ب) ربط مبلغ فى الميزانية لصرف التعويض عن الإصابات التى تقع للعمال الذين يشتغلون فى المحلات الصغيرة ، أو فى حالة إفلاس أصحاب الأعمال .

٤ — صحة العمال وسلامتهم من الحوادث

(ا) تنفيذ القانون الخاص بالمحلات الخطرة والمضرة بالصحة تنفيذاً دقيقاً .
(ب) النظر فى تعميم سريانه على المصانع التى لم يكن ينطبق عليها إذ ذاك (أى سنة ١٩٣٢) وكذلك على الورش الصغيرة . (ج) تطبيقه على الأحواض والمرافىء والأرصفة وأعمال المبانى .

٥ — النقابات

اتخاذ الإجراءات اللازمة فى وقت قريب للاعتراف قانونا بنقابات أصحاب الأعمال والعمال ، ويكون للجمعيات الحرية فى إدارة شئونها المالية ، ولكن من المستحسن أن يشترط مراجعة حساباتها سنوياً بمعرفة أحد المحاسبين حتى يكون الأعضاء على ثقة من أن أموالهم تدار إدارة حسنة .

٦ — ساعات العمل

يقول المستر بتلر إنه وجد اختلافا كبيراً فيما يتعلق بساعات العمل فى الصناعة . فهى تتراوح بين ٨،٩ ساعات فى كثير من المصانع الحديثة . ويشتغل العمال ١٢ ساعة فى الصناعات الموسمية . وذكر أن تعداد سنة ١٩٢٧ يدل على أن ٣٨،٤ ٪ من المحلات الصناعية تشتغل أقل من ٦٠ ساعة فى الأسبوع ، و٣٨،٦ ٪ تشتغل من ٦٠ إلى ٨٠ ساعة و٢٢،٩ ٪ تشتغل ٨٠ ساعة فأكثر . ولهذا اقترح المستر بتلر المبادرة بتنظيم ساعات العمل للرجال المشتغلين بالصناعة وقال إنه فى أول الأمر يمكن تقرير أسبوع الأربع وخمسين ساعة كقاعدة عامة مع بعض الاستثناءات التى تستدعيها بعض الصناعات أو الأعمال . أما بصدد الدكاكين الصغيرة فقد أشار التقرير إلى ضرورة خفض ساعات العمل بها إما بتحديد وقت لإغلاقها أو تحديد ساعات العمل للمستخدمين .

٧ — يوم الراحة الاسبوعية

المبادرة بسن قانون يمنح العمال يوما للراحة فى الأسبوع سواء أكانوا مشتغلين بالصناعة أم بالتجارة .

٨ — عقد الاستخدام

(ا) دفع الأجور : يرى واضع التقرير وجوب دفع الأجور بانتظام والغاء طريقة الدفع عيناً ، ووضع قيود على مايخصم من الأجور والجزاءات ، ومنع الحصول على فائدة عما يقرضه صاحب العمل للعمال من سلفيات .

(ب) انتهاء العمل : يشير بضرورة إجراء مباحث وافية بقصد تحديد الحقوق المعترف بها فى القانون .

٩ — الصلح والتحكيم

إيجاد دوائر قضائية مكونة من محكمين .

١٠ — مجلس العمل الاستشارى

تجب المبادرة بانشائه برياسة أحد الأشخاص البارزين وبعضوية موظفين من المصالح المختصة وممثلى أصحاب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المستقلين ممن تتوافر فيهم الأهلية للنظر فى الشئون الصناعية . وبذلك تستفيد الحكومة من أرباب الكفايات وتجعل مسائل العمل بعيدة عن أهواء السياسة . وقدعملت الوزارات المتعاقبة على تنفيذ بعض ماأشار اليه التقرير ، فأصدرت القوانين والقرارات المختلفة . وفى ١٥ مايو سنة ١٩٣٥ وافق مجلس الوزراء على اللائحة الأساسية لمجلس العمل الاستشارى الأعلى . وفى يونيه سنة ١٩٣٦ صار لمصر حق العضوية فى مجلس العمل الدولى .

(٣) التشريعات العمالية

(ا) تنظيم العمل

تشغيل الاحداث :

كان الأحداث موضع استغلال أصحاب الأعمال من حيث طول ساعات العمل ونوع المهن المختلفة وبعضها ضار بصحتهم ، مع أن المحافظة على صحة الصغار وسلامة أبدانهم مما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل الأمة . وقد بلغت نسبة هؤلاء ١٥ ٪ بالنسبة إلى عدد المشتغلين فى الصناعات المختلفة . ولهذا تعين على الحكومة أن تعنى بأمرهم وصدر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٣

القانون رقم ٤٨ الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة (١) :
وفيما يلى موجز لأهم المبادىء التى قررها القانون السالف الذكر : —

(١) تحديد السن : عدم جواز تشغيل أحداث دون الثانية عشرة سنة من عمرهم فى الصناعة ، ومع ذلك يجوز تشغيل الذين تتراوح سنهم بين ٩و١٢ فى محلات الغزل والنسيج والحياكة بشرط مراعاة هذه المحلات للشروط التى يقررها مكتب العمل بخصوص صحة العمال ووقايتهم من الأخطار ، ويجوز كذلك تشغيل هؤلاء الأحداث فى أعمال أخرى تتناسب مع سنهم وقوتهم البدنية وتؤهلهم إلى تعلم صناعة أو حرفة . وفى كل هذه الحالات يجب تكليف الأحداث بتقديم شهادة باللياقة الطبية .

(٢) ساعات العمل والراحة الأسبوعية : لايشتغل الحدث الذى تتراوح سنه بين ٩و١٢ أكثر من ٧ ساعات يومياً ، وإذا كان ملتحقا بالمدرسة الأولية يجب ألا تتجاوز فترة العمل والدراسة ٧ ساعات . وحددت ساعات العمل ب ٥٤ فى الأسبوع لمن عدا هؤلاء إلا فى أحوال استثنائية ويجب منحهم يوم للراحة الأسبوعية . ولا يشتغل الأحداث دون الخامسة عشرة أكثر من ٥ ساعات متوالية ، وأن تمنح لهم فترة راحة لاتقل عن الساعة .

(٣) العمل الليلى : لايجوز تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن خمسة عشر عاماً أثناء الليل .

الأعمال الخطرة : حددت المادة (١٠) عدة صناعات خطرة لايجوز تشغيل الأحداث دون الخامسة عشرة فيها إلا إذا كان بيدهم شهادة دالة على لياقتهم من الوجهة الصحية للعمل فى هذه الصناعات ، ونصت المادة ٩ على صناعات لايجوز تشغيل الأحداث دون السابعة عشرة فيها .

ولا شك أن هذا القانون خطا بمصر خطوة إلى الأمام فى هذه الناحية غير أننا نرجو أن تعمل الدولة على تعميم التعليم الأولى فى القريب العاجل ، وأن تجعل حده الأعلى سن الرابعة عشرة ، وأن تساعد الأحوال الاقتصادية على رفع أجور الطبقة العاملة وزيادة دخل الطبقة الفقيرة ، وبهذا يحرم بتاتا تشغيل الأحداث دون سن الخامسة عشرة من أعمارهم ، وبذا نحفظ لهم صحتهم وفراغهم فى هذه السن ، ونقلل من منافستهم للعمال البالغين .

---

(١) تنص المادة الثانية على أن هذا القانون لايسرى على عمال الأراضى الزراعية واستغلالها ، ولا على المصانع المنزلية التى لايشتغل فيها سوى أعضاء العائلة تحت إشراف الأب أو الأم أو الجد أو الأخ أو العم أو الخال .

تشغيل النساء :

بسبب إزدياد نشاط المرأة فى ميادين الصناعة والتجارة صدر القانون رقم ٨٠ فى ١٠ يولية سنة ١٩٣٣ وأهم مافيه : —

(١) تحديد ساعات العمل بصفة عامة بتسع ساعات فى اليوم على ألا تشتغل العاملة أكثر من خمس ساعات متوالية ، ويجب أن تكون هناك فترة للراحة لاتقل عن الساعة .

(٢) منع العمل الليلى إلا فى حالات استثنائية ، كالفنادق والمطاعم ، وللمشتغلات بالصناعات الموسمية الخاصة بمواد قابلة للتلف .

(٣) تحريم العمل فى الصناعات الخطرة (وقد أورد القانون بيانا بها فى المادتين ١٠ ، ١١) .

(٤) وجوب إعطاء كل عاملة راحة أسبوعية لا تقل مدتها عن ٢٤ ساعة متوالية .

(٥) تمنح العاملة عطلة قبل الوضع مدتها شهر ، ولا يجوز تشغيلها بعده إلا بعد ١٥ يوما ولا يجوز طرد العاملات اللاتى ينقطعن عن العمل بسبب الوضع (المادة ١٤) .

ويلاحظ على القانون السالف الذكر أنه يسعى إلى حماية الأمومة ، وهذا من صالح الأجيال المقبلة . ولا يتم هذا إلا بتحديد فترة العمل للمرأة حتى لا تتعرض للارهاق ، وكذلك بتحريم العمل الليلى بالمهن الخطرة مما يحقق لنا هذا الغرض .

تشغيل البالغين

ومن المسائل التى أثارت الاهتمام تنظيم ساعات العمل للبالغين ولقيت اعتراضات من الكثيرين ، ولكنها اعتراضات أساسها فى الحقيقة المصلحة الذاتية . أما القول بأن ذلك يتنافى مع مبدأ الحرية فقول لا تبرره الظروف والحقائق ، فالأمم الراقية أخذت به ، والعصر الذى نعيش فيه يتميز بتدخل السلطات لحماية مختلف طوائف الشعب ، والاتجاه الآن نحو التقريب بين ظروف الطبقات المختلفة .

أما فى مصر فالمسألة متروكة للهيئات المختلفة ، ولذا نجد تفاوتاً كبيراً أشار إليه المستر بتلر

فى تقريره ولاحظه غيره ممن يعنون بمسائل العمل فى مصر ويرون الفارق الكبير بين ماهو حادث لدينا وماهو قائم فى البلاد الأخرى (١) .

وفى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر المرسوم بقانون رقم ١٤٧ ونص فيه على عدم جواز تشغيل العمال تشغيلا فعلياً أكثر من ٩ ساعات يومياً وذلك فى صناعات خطرة حددها .

أما مسائل العطلة الأسبوعية والسنوية فظل المشرع المصرى متردداً بشأنها ، ولذلك فهى متروكة للمنشئات الصناعية والتجارية . ويلاحظ أن المحال الكبرى صناعية أو تجارية وخصوصاً فى المدن الكبرى تحرص على منح المستخدمين والعمال فيها راحة يوم فى كل أسبوع .

أما الإجازات السنوية فكانت إذ ذاك من المسائل النادرة فى هذا البلد . وقد وافقت الحكومة على منح عمال عنابر السكك الحديدية والمطبعة الأميرية عطلة سنوية تتراوح بين أسبوعين وثلاثة . وينبغى أن تتذرع السلطات بالشجاعة الكافية فتصدر القوانين التى تقرر للعامل فى كافة أنحاء القطر الإجازة اللازمة ، كما يجب تقرير ذلك بالنسبة إلى الذين يقومون بإدارة أعمالهم بمفردهم حتى تتحقق المساواة بين الجميع مع مراعاة الصالح العام .

(ب) التعويض عن حوادث العمل

يتعرض العامل أثناء تأديته عمله لأخطار وحوادث ترجع إلى سوء تنظيم العمل أو نقص فى الآلات المستعملة أو إهمال من جانب صاحب العمل أو العامل نفسه ، كما يكون سببها أحيانا عوامل خارجية لا سلطان للعامل أو صاحب العمل عليها . وهناك مخاطر لا يستطيع العامل لها دفعا ، وهى تسبب له عطلا مؤقتاً أو دائماً ، بل قد تؤدى أحياناً إلى موته فيترك أسرته ولا عائل لها ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تقدير التعويض للعامل عن الحوادث التى يتعرض لها مادام غير مسئول عن وقوعها . وفى التشريع المصرى كنا نرى أساس المسئولية مستنداً إلى نص المادة ١٥١ من القانون المدنى الأهلى التى تقابلها

---

(١) فيما يلى جدول بمتوسط عدد ساعات العمل الفعلية فى بعض البلاد الصناعية .

الولايات المتحدة	(١٩٣٧)	٤٠ر٣	ألمانيا	(١٩٣٧)	٧ر٦١
فرنسا	(١٩٣٧)	٤٤	المجر	(١٩٣٦)	٨ر٧٧
انجلترا	(١٩٣٥)	٤٧ر٨	اليابان	(١٩٣٧)	٩ر٣٢

فى الأسبوع — فى اليوم

المادة ٢١٢ من القانون المدنى المختلط . وهذه المادة تشترط إثبات وجود خطأ من جانب صاحب العمل لإمكان الحكم عليه بأن يدفع تعويضاً للعامل الذى يصاب فى حادث من حوادث العمل ولم تكن المحاكم المصرية توافق على الأخذ بنظرية الخطر إلا فى أحكام قليلة ، ولكن المحاكم المختلطة كانت تسلم بأحقية العامل فى التعويضات فى بعض الحالات .

وقد خطت الحكومة المصرية خطوة عملية حين أصدرت فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ القانون رقم ٦٤ بشأن إصابات العمل وينقسم الى الأبواب الآتية : —

(١) الباب الأول ويشمل تعريف « المحال الصناعية » و« المحال التجارية » .

(٢) تنص المادة الثالثة فى الباب الثانى على أن لكل عامل أصيب بسبب العمل وفى أثناء تأديته الحق فى الحصول من صاحب العمل على تعويض عن إصابته طبقاً للقواعد المقررة فى البابين الثالث والرابع « على أنه لامسئولية على صاحب العمل » إذا لم يتسبب عن الإصابة سوى عجز العامل عن تأدية عمله أو مهنته مدة ثلاثة أيام فقط . وإذا تسبب العامل فى إحداث الإصابة عمداً . . وإذا حدثت الإصابة بسبب سوء سلوك فاحش ومقصود من قبل العامل . ثم حدد القانون بعض أنواع سوء السلوك الفاحش على شروط معينة ولضمان الحصول على التعويض تعتبر ممتازة بذات الدرجة وذات الشروط المنصوص عليها بالنسبة للمبالغ المستحقة للمستخدمين فى المادة ٧٢٧ من القانون المدنى المختلط والمادة ٦٠١ من القانون المدنى الأهلى . وهذه الديون لا يجوز تحويلها ولا الحجز عليها إلا لديون النفقة بمقدار الربع » .

(٣) ويتناول الباب الثالث موضوع « العلاج الطبى » حيث يجب على صاحب العمل أن يقدم دائماً الإسعافات الأولية للعامل المصاب وأن يكون فى كل محل يشتغل فيه أكثر من ٢٠ عاملا صندوق للاسعافات الطبية ، ولكل عامل مصاب الحق فى العلاج المجانى بمستشفيات الحكومة الواقعة فى دائرة نصف قطرها ٤٠ كيلو متراً من مكان الحادث بشرط وجود أسرة خالية وأن تكون الحالة تستحق العلاج الداخلى ، وإذا لم تتوافر المستشفيات الحكومية أو غيرها مما يمكن فيها العلاج المجانى يلزم صاحب العمل بدفع نفقات

---

(١) مجلة كلية الحقوق (العدد الأول من السنة الثامنة) ص ٩٩ — ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣٩ .

العلاج . وتنص المادة (٢٩) على أن إثبات العاهة المستديمة كلية كانت أو جزئية يكون بمقتضى شهادة طبية بالشكل الذى تقرره مصلحة العمل .

(٤) يحدد القانون (الباب الرابع) التعويضات التى تستحق . ويوضح الباب الخامس الجزاءات التى توقع بسبب مخالفة أحكام القانون . ويلى ذلك جداول تبين (ا) مقدار التعويض للمستحقين بعد وفاة العامل وكيفية توزيعه عليهم (ب) وبعض الإصابات المعتبرة مؤدية لعاهة جزئية ومستديمة .

ولا ننكر أن هذا القانون خطوة عملية فى سبيل حماية حقوق العمال . ولكن للأسف يبدو أن الكثيرين من أرباب الأعمال لم يتشبعوا بالروح الإنسانية التى أملت هذا القانون فتراهم يتحايلون بشتى الوسائل على التهرب من أحكامه . وفضلا عن هذا فإن التعويضات المنصوص عليها فى القانون تافهة فى حد ذاتها ، ففى حالة الوفاة يساوى التعويض أجر ٨٠٠ يوم بحيث لا يزيد المبلغ عن ٣٠٠ جنيه ولا يقل عن ٨٠ جنيه (المادة ٢٦) وإذا نشأ عن الإصابة عاهة مستديمة كلية يدفع للعامل المصاب تعويض يوازى أجر ١٠٠٠ يوم ، ولا يقل التعويض فى هذه الحالة عن ١٠٠ جنيه وألا يزيد عن ١٥٠ جنيهاً مصريا (المادة ٢٨) .

(ج) التأمين الإجبارى عن حوادث العمل

وقد صدر القانون رقم ٨٦ فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ لهذا الغرض وجاء فى المادة الأولى منه مايأتى : « على كل صاحب عمل أن يؤمن على حوادث العمل التى يلزم بالتعويض عنها طبقاً للقانون للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ بشأن إصابات العمل . ويستثنى من ذلك أصحاب المحال التجارية بالنسبة للعمال الذين لايقومون بأعمال صناعية من نوع ماذكر بالمادة الأولى من القانون المشار اليه » . وقد أوضحت المذكرة التفسيرية الغاية من هذا القانون بقولها « لما كان القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل يقرر للعمال حقوقا جديدة قد يعجز الكثيرون من أصحاب الأعمال الصغيرة عن القيام بها رؤى أن خير علاج لهذه الحالة هو التأمين ضد الإصابات ، لأنه ييسر على صاحب العمل دفع التعويضات ولا يكلفه إلا جزءاً يسيراً بالنسبة لما يستحق عليه من تعويض ... فالتأمين الاجبارى ذو فائدة كبيرة لأصحاب الأعمال وهو فى الوقت نفسه يكفل للعمال الحصول على التعويض الذى يستحقونه . ولو ترك

أمر التأمين اختياريا لما فكر فى التأمين إلا أقلية ضئيلة من أصحاب الأعمال كما هو معروف عن الكثيرين من عدم الميل لنظام التأمين .

وقد نصت المادة الثالثة من القانون على أنه لايجوز تحميل العمال الذين يسرى عليهم هذا القانون أى نصيب فى نفقات التأمين كلها أو بعضها بأية طريقة كانت . ويجوز لوزير الشؤون الاجتماعية بمقتضى المادة الخامسة أن يعفى من التأمين من يطلب ذلك من أصحاب الأعمال بالشروط الآتية : —

(ا) أن يستخدم صاحب العمل عدداً من العمال لايقل من مائة عامل .

(ب) أن يتخذ صاحب العمل جميع الإحتياطات التى من شأنها تفادى أخطار الحوادث .

(حـ) أن يكون قد أودع أحد المصارف المعتمدة تأميناً يحدده وزير الشؤون الإجتماعية بحيث لايقل عن ٥٠٠ جنيه ولايزيد عن ٥٠٠٠ ، أو يقدم كتاب ضمان بهذه القيمة من أحد هذه المصارف ويخصص هذا المبلغ لدفع التعويضات .

ويجوز لعشرة أو أكثر من أصحاب الأعمال الخاضعين لأحكام هذا القانون أن يكونوا فيما بينهم جمعية تعاونية للتأمين على عمالهم ضد حوادث العمل وذلك بالشروط والأوضاع التى يصدر بها قانون خاص . وعندما تنشىء الحكومة صندوقا للتأمين ضد حوادث العمل فان هذا الصندوق يحل محل جميع هيئات التأمين التى تقوم بهذه العملية . ونصت المادة ٩ على أن كل زيادة أو نقص فى عدد العمال أو أجورهم أو بيان فئاتهم لايجوز أن يكون سبباً فى عدم دفع التعويض أو فسخ العقد ولو نص على غير ذلك فى عقد التأمين ، وهذا النص يقصد به زيادة حماية حقوق العمال .

(ء) قانون نقابات العمال

ظل موقف المشرع المصرى ازاء النقابات غامضا فلا هو يعترف بها ولا هو يستنكرها . ومن الطبيعى أن مثل هذا الموقف المتردد من الأمور غير العملية بعد نشاط الحركة العمالية وازدياد عدد أفراد الطبقة العاملة ، ونمو الوعى فى صفوفهم ، وتكوين نقابات عدة ونشوء الحاجة إلى تنظيمها ورعاية مصالح أعضائها . وأخيراً فى ٦ سبتمبر سنة ١٩٤٢ صدر القانون رقم ٨٥ الذى تنص المادة الثالثة منه على أن « للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة

واحدة أو مهن أو حرف متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك فى إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية». وهكذا اكتسب بعض أنواع النقابات العمالية الصفة القانونية واعترفت الدولة بأن لها مزايا اقتصادية واجتماعية ، وحسنا فعلت وإلا لجأت الحركة النقابية إلى الوسائل الخفية . وقد عرفت المادة الأولى من القانون كلمة عمال بأنها «تشمل العمال والمستخدمين الذين يقومون عادة بتأدية عمل مادى أو عقلى فى عمل صناعى أو تجارى ويكونون خاضعين لأمر أو إشراف صاحب عمل سواء كان شخصا حقيقياً أو معنويا» . وللأشخاص الذين يشتغلون فى غير الأعمال الصناعية أو التجارية عدا من نص عليهم من المادة الثانية حق إنشاء نقابات تقوم بجميع المهام النقابية ماعدا التدخل بين الخادم ومخدومه أو بين العامل وصاحب العمل ولكن القانون يستثنى الطوائف التالية من حق إنشاء النقابات :

(ا) موظفو الحكومة ومستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية والقروية الداخلون فى هيئة العمال ، وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس الدائمون . والحجة فى ذلك أن هؤلاء تحميهم اللوائح والضمانات ويتمتعون بمزايا حسنة كالمعاش بما لا ينعم به زملاؤهم فى المشروعات الخاصة ، وفضلا عن هذا فإن منحهم حق تكوين النقابات قد يهدد الصالح العام لأن هذه الأخيرة قد ترى الإضراب كوسيلة لتحقيق أغراض لأعضائها .

(ب) عمال الزراعة والتحريم فى حالتهم راجع إلى أسباب عدة فقيل إنهم قد يعمدون إلى الإضراب مما يشل الزراعة ويكون مصدر خطر على البلاد ، وكذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلا لتسرب المبادىء الشيوعية إلى الريف المصرى الهادىء ، كما قد تؤدى إلى إثارة النزاع بين أهل الزراعة والعمال وهم فريقان يسودهما الوئام والوفاق ، وليست هذه الحجج قوية أو سليمة كما يبدو من ظاهرها ، لأن أهل الريف فى مصر وغيرها أبعد الناس عن التأثر بالدعايات المختلفة وبخاصة إذا كانت أحوالهم المادية داعية إلى رضائهم ، والذى نراه فى هذا الشأن أن المعارضين فى إنشاء نقابات لعمال الزراعة إنما خشوا أن يكون هذا العمل سبباً فى اثارة المطالبة بإصلاح أحوال عمال الزراعة المادية والاجتماعية ، ولا شك أن المعارضة الشديدة التى بدت فى البرلمان دليل على مقدار نفوذ المصالح الزراعية القوية فى السلطة التشريعية

(ج) الوكلاء المفوضون الذين يمثلون أصحاب الأعمال .

(د) الممرضون وعمال المستشفيات ومن فى حكمهم .

على أن لهؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال أن ينشئوا لهم جمعيات ترعى مصالحهم المشتركة ، وفسر المقرر فى مجلس الشيوخ الفارق بين النقابات والجمعيات بأن هذه الأخيرة ليست لها الشخصية المعنوية حتى يصدر قانون بتنظيم الجمعيات بصفة عامة .

ونصت المادة السابقة على أن يكون عضو النقابة مصرى الجنس بالغاً من العمر خمس عشرة سنة على الأقل . أما العمال الأجانب فيجوز انضمامهم إلى النقابة إذا كانوا مقيمين بمصر بصفة دائمة وبشرط ألا يتجاوز عددهم ربع عدد أعضاء النقابة «ولوحظ فى تحديد هذا العدد ألا تؤثر الزيادة فى توجيه النقابة وطريقة ادارتها» على ماجاء فى تقرير لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب عن مشروع القانون . وقد تناولت المادتان الخامسة والسادسة تكوين مجلس ادارة النقابة ولائحة النظام الأساسى والبيانات الهامة التى يشتمل عليها هذا النظام . ويلاحظ أن مجلس الإدارة ينبغى أن يتكون من خمسة أعضاء على الأقل وواحد وعشرين عضواً على الأكثر . وبالقانون نصوص خاصة بصدد الانسحاب من النقابة ، فقد نصت المادة الثامنة على أن لكل عضو أن ينسحب من النقابة فى أى وقت شاء ولو نص على غير ذلك . ولا يجوز للنقابة أن تطالبه الا بما كان قد يكون مستحقاً عليه من رسم الاشتراك ، وينقطع استحقاق الاشتراك عند آخر الشهر الذى حصل فيه الانسحاب . وللعضو المنسحب أن يسترد ثلاثة أرباع ما يستحقه فى صندوق الادخار المشار إليه فى المادة ١٦ عند تاريخ انسحابه ، والغرض من هذا النص ألا تكون العضوية اجبارية . وقد ترى النقابة من صالحها فصل من ترى فى وجوده خطرا على كيانها أو أهدافها ولذا أجيز لها فصل الأعضاء غير أن الحق محاط بضمانات كافية حتى لا يتعرض العضو المفصول لأضرار قد تقع عليه ، وحتى لا تسىء النقابات استخدام حقها . وقد أوردت المادة التاسعة من القانون « لا يجوز فصل أحد الأعضاء الا بعد اخطاره كتابة بما نسب إليه بخطاب موصى عليه فى محل اقامته وبعد سماع دفاعه » ، على أن يكون أخطاره قبل موعد محاكمته بأسبوع على الأقل ، فاذا اخطر بالمحاكمة ولم يحضر ولم يبد دفاعا جاز الحكم فى غيبته ، ويجب اخطاره بقرار الفصل فى ظرف ثلاثة أيام من صدوره . ويجوز للعامل فى جميع الأحوال الطعن فى

قرار الفصل أمام المحكمة الجزئية الواقع فى دائرة اختصاصها مقر النقابة . ويجب عليه تقديم الطعن للمحكمة المختصة فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره بقرار الفصل وإلا سقط حقه فى ذلك ويكون حكم المحكمة نهائيا » . ونصت المادة (١١) على أن يكون للنقابات الشخصية المعنوية إذا شكلت طبقا لأحكام القانون . وبينت المادة (١٦) حقوق النقابات المسجلة فيجوز لها ابرام عقود أو اتفاقات خاصة بشروط عقد العمل المشترك ولها حق التقاضى وانشاء أو شراء المبانى اللازمة لسكناها أو لسكنى المنشآت المرخص لها باقامتها وانشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وجمعيات للتأمين الاجتماعى وغير ذلك من المنشآت التى تهم النقابة . وأباحت المادة (٢٦) للنقابات حق تكوين الاتحادات التى تسهر على مصالحها المشتركة . وتحظر المادة (١٧) على النقابات توظيف أموالها فى أعمال مالية أو تجارية أو صناعية أو فى اقتناء أسهم أو سندات لشركات مالية أو غير التى يصدر باعتمادها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية أو الدخول فى مضاربات مالية أو تجارية أو الاشتغال بمسائل سياسية أو دينية . ولوحظ فى هذا الحظر حماية أموال النقابة وكذلك ابعادها عن أغراضها الأصلية . أما اشتغالها بالمسائل السياسية فمسألة فيها نظر ، ذلك أن الظروف أملت وستظل تملى على العمال استغلال الأحزاب السياسية المختلفة . كما أن ازدياد عدد العمال وتقدم الحركة النقابية لا بد وأن ينتهيا فى المستقبل بانشاء حزب خاص بالعمال, ولسنا نرى هذا المستقبل بعيدا بل انه لمن صالح العمال أنفسهم .

أما فيما يختص بالاتحادات فقررت المادة (٢٦) أن للنقابات المسجلة تسجيلا صحيحا أن تكون فيما بينها اتحادات لترعى مصالحها المشتركة ، على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التى تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو صناعات تشترك فى انتاج نوع واحد من السلع . وتسير الاتحادات فى أعمالها طبقا للائحة نظامها الأساسى ويجب أن تبين اللائحة بنوع خاص القواعد التى تتبع فى تمثيل النقابات المنضمة للاتحاد فى مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، كما تبين قيمة الاشتراكات السنوية التى تدفعها للاتحادات ، ولا يجوز أن تزيد الاشتراكات عن عشر مجموع الاشتراكات السنوية التى تجمعها النقابة من أعضائها » وتقرر المادة (٢٧) أن « يكون انشاء الاتحادات وحدها طبقا للنصوص الواردة فيما يتعلق بانشاء النقابات وحدها ويكون لها ما للنقابات من حقوق وماعليها من واجبات . ومما يؤخذ على المادة (٢٦) أنها تمنع قيام الاتحادات التى تضم نقابات تمثل حرفا مختلفة

وهذا التحريم راجع على ما نعتقد إلى الخوف من تكتل العمال فتزداد قوتهم إلى حد كبير وبخاصة إذا ما اشتغلوا بالمسائل السياسية أو طالبوا بتشريعات لحماية مصالحهم .

(هـ) عقد العمل الفردى

ومن الخطوات التى اتخذت بقصد تنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال القانون رقم ٤١ الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ والخاص بعقد العمل الفردى أى العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل أن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو سلطته أو إشرافه مقابل أجر يحدد على أساس عمل معين أو مدة محددة أو غير محددة (المادة ١) ، غير أن أحكام القانون لاتسرى على الطوائف التالية إذ لايعد أفرادها من العمال (المادة ٢) : —

(ا) الأشخاص الذين يشتغلون فى الزراعة بما فيهم المخصصون لإدارة آلات غير الآلات التى تدار باليد .

(ب) الأشخاص الذين يستخدمون فى أعمال عرضية مؤقتة لاتدخل بطبيعتها فى العمل الذى يزاوله صاحب العمل ولا يستغرق أكثر من ستة أشهر .

(حـ) أفراد عائلة صاحب العمل الذين يعولهم فعلا .

(ء) الأشخاص الذين يشتغلون فى محال لاتدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ويقل رأس مالها عن ٣٠٠ جنيه وعمال أصحاب المهن الحرة الذين لاتتجاوز حركة أعمالهم السنوية ٣٠٠ جنيه .

(هـ) ضباط السفن البحرية ومهندسوها وملاحوها .

(و) موظفو الحكومة ومستخدموها الدائمون .

(ز) خدم المنازل ومن فى حكمهم ، وسيوضع لهم قانون خاص .

ولا شك أن الاستثناء الوارد فى الفقرة (ا) يتفق مع الإتجاه السائد وهو إبعاد عمال الزراعة عن نطاق التشريعات العمالية ، ولما كان هؤلاء يكونون نسبة كبيرة من أهل البلاد فإننا نرى من الضرورى أن يتدخل التشريع لحماية مصالحهم ولا معنى لهذه التفرقة بين عمال كل من الزراعة والصناعة . ويجيز القانون (مادة ٣) أن يكون عقد العمل شفوياً إذا كان أجر العامل اليومى أو الأسبوعى أو الشهرى يقل فى جملته عن عشرة جنيهات ، ولا ريب أن هذا مما يفسح المجال للتلاعب ويثير المنازعات وكان الأولى عدم إدراج هذا الاستثناء

ليكون الضمان أوفى وبخاصة فى حالة العمال الذين لايحصل عليهم رب العمل عن طريق « متعهد توريد العمال » . ووضع القانون (مادة ١٢) قواعد لدفع الأجور :

(ا) عمال المياومة تصرف أجورهم مرة على الأقل كل أسبوعين .

(ب) العمال الآخرون تصرف أجورهم مرة على الأقل فى الشهر .

(حـ) إذا كان العمل يؤدى بسعر القطعة ويستلزم مدة تزيد على أسبوعين يجب أن يحصل العامل على دفعة تحت الحساب كل أسبوع تتناسب مع ما أتمه من العمل وأن يصرف له باقى الأجر بتمامه فى خلال الأسبوع التالى لتسليم العمل . فإذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجره فوراً ، إلا إذا كان خروجه من تلقاء نفسه فيجوز دفع أجره فى خلال سبعة أيام من تاريخ تركه الخدمة .

وهناك ضمانات أخرى نص عليها القانون ومن ذلك :

(١) فى حاله فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات مما يملكه صاحب العمل أو يكون فى عهدته بسبب رعونة أو عدم احتياط أو إهمال أو تفريط من جانب العامل وجب على الأخير تحمل نتائج ذلك بشرط ألا يزيد ما يقتطعه صاحب العمل من الأجر عن اجر خمسة أيام فى الشهر الواحد . (مادة ١٣) .

(٢) لايجوز لصاحب العمل ان يقتطع من العامل اكثر من ١٠ ٪ من الأجر شهرياً لسداد مايكون قد أقرضه من ماله ، ولا ان يتقاضى عن القرض أية فائدة (مادة ١٤)

(٣) الأجور المستحقة للعمال لايجوز التنازل عنها ولا الحجز عليها فيما يتعلق بالثلاثة الجنيهات الأولى شهرياً أو العشرة القروش الأولى يومياً إلا بمقدار الربع ، وذلك من أجل دين النفقة أو سداد ثمن المأكل أو الملبس الضرورى للعامل ولمن يعولهم . أما ما زاد على ذلك فيجوز التنازل عنه أو الحجز عليه من أجل أى دين بمقدار الربع (مادة ١٥)

(٤) لا يجوز لصاحب العمل أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه أو يخرج عن القيود المشروطة فى الاتفاق ، إلا إذا دعت الضرورة لذلك التكليف أو الخروج منعا لوقوع حادث أو لاصلاح ما نشأ عن حادث وقع أو فى حالة القوة القاهرة ، على أن يكون ذلك بصفة مؤقتة . على أنه يجوز أن يكلف العامل عملا غير المتفق عليه إذا كان

لا يختلف عنه اختلافا جوهريا (مادة ١٩). غير أن الفقرة الأخيرة سلاح قوى فى يد صاحب العمل اذا أراد أن يسىء استغلاله لصالحه الذاتى .

(٥) على كل صاحب عمل يستخدم خمسين عاملا فأكثر أن يضع لائحة لتنظيم العمل ومعاملة العمال فى مؤسسته ، وعليه كذلك أن يضع لائحة للجزاءات وشروط توقيعها ويشترط لنفاذها ألا تعترض عليها مصلحة العمل فى خلال خمسة وأربعين يوما من تقديمها اليها (مادة ٢٦). ولاريب أن هذا النص يلقى على المصلحة عبئا ثقيلا خاصة وأن عدم الاستئناس برأى النقابات فى وضع هذه اللوائح من العوامل المثيرة للخلافات .

(٦) يحظر على صاحب العمل أن يوقع غرامة تزيد قيمتها على أجر عشرة أيام عن الذنب الواحد ، أو أن يقتطع من أجره وفاء للغرامات التى يوقعها أكثر من أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد ، أو أن يوقف العامل عن العمل تأديبيا مدة تزيد على خمسة أيام فى الشهر الواحد (مادة ٢٧) . ويلاحظ أن الكثيرين من ارباب الأعمال يسيئون استخدام حق توقيع الغرامات ليحملوا العمال على مسايرتهم فى أمور قد لاتكون فى صالح الأخيرين .

ونص القانون على طريقة مكافأة العامل فى حالة ما اذا كان الفسخ صادرا من جانب صاحب العمل (مادة ٢٣) ، وفى حالة عجز العامل عن تأدية عمله عجزا كاملا ، أو بمرضه مرضا استوجب انقطاعه عن العمل مدة متصلة لاتقل عن ستين يوما أو مددا تزيد فى جملتها على تسعين يوما فى خلال سنة واحدة ، وتخفض هذه المدة إلى النصف بالنسبة لعمال المياومة والعمال المعينين بأجر أسبوعى . وينتهى العقد بوفاة العامل وتدفع المكافأة للمستحقين مالم يكونوا قد حصلوا على تعويض طبقاً للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ (مادة ٢٤) . وتدفع المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٢٣ إلى العامل الذى يدعى لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية وللعاملة التى تترك الخدمة بمناسبة زواجها (مادة ٣٣). وعلى صاحب العمل أن يوفر لعماله وسائل الإسعاف الطبية فى المؤسسة (مادة ٣٤) ، وأن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل والآلات (مادة ٣٦) . ونصت المادة (٣٧) على أن لكل عامل الحق فى الحصول على أجازة بأجر كامل على الوجه الآتى : —

(١) سبعة أيام فى السنة لعمال المياومة إلا إذا كانوا يشتغلون فى عمل خطر أو ضار بالصحة فتكون أجازاتهم عشرة أيام فى السنة .

(ب) خمسة عشرة يوماً فى السنة للعمال والمستخدمين المعينين بأجر شهرى .

(و) تنظيم ساعات العمل فى المحال التجارية ودور العلاج

وقد صدر لهذا الغرض القانون رقم ٧٢ (٢٤ يونيه ١٩٤٦) وعرف «المحال التجارية» بأنها تشتمل على ما يأتى : —

(ا) كل محل مخصص لبيع السلع بالجملة أو بالتجزئة أو بالمزاد العلنى وما يتبعها من مخازن ومستودعات ولكافة الأعمال التجارية الأخرى .

(ب) المكاتب التى تقوم بإدارة الصناعات أو الأعمال ذات المنفعة العامة .

(حـ) الفنادق والمطاعم والبنسيونات والمقاهى والبوفيهات والأندية والمسارح ودور السينما وصالات الموسيقى وكافة المحال المماثلة لها .

(ء) صالونات الحلاقة ومحال التزيين الأخرى .

وفى تلك المحال المشار إليها لايجوز تشغيل العمال والمستخدمين مدة تزيد على تسع ساعات يومياً لا تدخل فيها الفترات المخصصة لتناول الطعام والراحة (مادة ٢) ، إلا فى حالات عينها القانون وبرضى العمال والمستخدمين (مادة ٣) على ألا تزيد المدة عن ١١ ساعة وتكون الزيادة مقابل دفع أجر بنسبة الأجر العادى مضافاً إليه ٢٥ ٪ منه على الأقل . ويجب أن تتخلل ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر للراحة لاتقل فى مجموعها عن ساعة ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لايشتغل المستخدم أو العامل أكثر من خمس ساعات متتالية. (مادة ٤) ، ونصت المادة (٨) على وجوب إغلاق المحال التجارية يوماً كاملا فى الأسبوع ، مع استثناءات أوردتها المادة (٩) . وفى المحال التجارية غير الخاضعة لنظام الإغلاق الأسبوعى وكذلك فى الحالات التى لايراعى فيها الإغلاق استناداً إلى المادة (٩) يجب إعطاء كل مستخدم أو عامل يوماً كاملا للراحة فى الأسبوع (مادة ١٠) ، ولكن لاتسرى أحكام المادتين الثانية والعاشرة من القانون على العمال المخصصين لحراسة المحل ونظافته .

الفصل العاشر

الحرب العالمية الثانية وآثارها الاقتصادية

(١٩٣٩ - ١٩٤٥)

(١) حالة الزراعة

فى سبتمبر من عام ١٩٣٩ بدأ الصراع العالمى للمرة الثانية ولما ينتصف القرن العشرون ، والتزمت مصر سياسة تجنب ويلات الحرب ولم تصبح دولة محاربة من الناحية الفنية أو القانونية إلا بعد أن دنت الحرب من نهايتها . ولقد كان للحرب آثار واضحة فى حياة المجتمع المصرى الاقتصادية . فقد ترتب عليها انقطاع معظم الوارد من الحاصلات الزراعية فكان لزاما على هذا البلد أن ينتج كل ما يقدر عليه من هذا المواد . ولم يحقق نظام الأثمان هذا الغرض ولهذا تدخلت الحكومة عن طريق التشريع حتى تكفل تنفيذ الخطة الجديدة . ولقد كان من أثر الظروف أن تغيرت نسبة ما تشغله المحاصيل المختلفة من المساحة المنزرعة كما يتضح من البيان التالى : -

المحصول	المساحة المنزرعة					
	١٩٣٧ — ٣٨	١٩٣٨ — ٣٩	١٩٣٩ — ٤٠	١٩٤٠ — ٤١	١٩٤١ — ٤٢	١٩٤٢ — ٤٣
القطن	١,٧٨٣,٩١١	١,٦٢٤,٨١٧	١,٦٨٤,٨٦٩	١,٦٤٣,٦٢٩	٧٠٥,٨٩٠	٧١٢,٨١٠
القمح	١,٤١٦,٣٠٢	١,٤٤٦,٣٥٥	١,٥٠٥,٥٦٠	١,٥٠٢,٣٨٢	١,٥٧٦,٤٣٠	١,٩١٧,٤٢٢
الشعير	٢٦٣,٧٧١	٢٦٢,٩٤٦	٢٦٧,٩٠٤	٢٥٥,٧٧٦	٣٢١,٤٩٠	٤١٨,٩٤٧
أذرة عويجة	٣٨٩,٥٧٩	٤١٢,٢٤٥	٣٧٤,٧١٩	٤٢٩,٢٣٢	٨٢٣,٦٨٤	—
الأرز	٤٧٦,٤٥٥	٥٤٦,٨٧٠	٥١٠,٠٠٩	٤٤٨,٠٦١	٦٧٢,٨٩٤	—
الفول	٣٨٤,٨٦٩	٣٨٤,٥٨١	٣٩٣,٨٢٦	٣٦٨,٨٧٠	٣٥٩,٢٣٢	٣٨١,٠١٠
أذرة شامية	١,٤٩٧,٠٧٦	١,٥٤٨,٥٤٩	١,٥٤٠,٩٢٥	١,٥٢٧,٤٨١	١,٩٨٣,٠٧٧	—

فقد زادت المساحة المنزرعة قمحاً وشعيراً نتيجة للأمر العسكرى الصادر فى سبتمبر سنة ١٩٤٢ والقاضى بتحديد مساحات القمح والشعير بما لا يقل عن ٥٠ ٪ من

الزمام المنزرع فى شمال الدلتا ، ٦٠ ٪ فى بقية مناطق القطر . وعدل هذا الأمر بعد عام من إصداره بقانون وافق عليه البرلمان . ويقضى بخفض ١٠ ٪ من النسبتين السالفتى الذكر . وكذلك زادت مساحة الذرة بنوعيها والأرز نظراً لازدياد الطلب عليهما وارتفاع أسعارهما . وبقيت مساحة الفول على ما هى عليه بسبب الزيادة فى المساحة المخصصة للقمح والشعير . ونقصت مساحة الأرض المنزرعة قطناً نتيجة للقانون رقم « ٣ » الصادر فى عام ١٩٤٢ بشأن تحديد المساحة بنسبة ٢٢ ٪ فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى ، ١٥ ٪ فى بقية جهات القطر ، على أن تمنع زراعته بتاتا فى أراضى الحياض وفى أراضى الحياض التى حولت الى نظام الرى المستديم بمديريتى أسيوط وجرجا شرقى النيل .

اما غلة الفدان فقد اصابها الهبوط كما يتضح من الاحصاء التالى :

السنة	القمح	الشعير	الأذرة العويجة	الأرز	الاذرة الشامية	الفول	القطن
١٩٣٨ — ٣٩	٦٫١٥	٧٫٥٥	٩٫٢٦	١٫٧٤	٧٫٠٣	٥٫١٣	٥٫٢٥
١٩٣٩ — ٤٠	٦٫٠٢	٧٫٥٠	٨٫٦٥	١٫٣٨	٧٫٠٧	٥٫٠٩	٥٫٣٤
١٩٤٠ — ٤١	٤٫٩٩	٦٫٨٦	٧٫٨١	١٫٣٥	٦	٤٫٩٨	٥٫٠٩
١٩٤١ — ٤٢	٥٫٤٤	٧٫١٧	٨٫٣٦	١٫٤٨	٥٫٢٣	٤٫٩٨	٥٫٨٨
١٩٤٢ — ٤٣	٤٫٤٩	٦٫٢٥	—	—	—	٤٫٨١	—

ويرجع هذا الهبوط إلى اجهاد التربة . واتباع دورة زراعية أملتها ظروف الحرب ، وعدم تسميد الأرض بالقدر الكافى بسبب صعوبة استيراد الأسمدة من الخارج .

واضطربت سوق القطن بعد نشوب الحرب فتدخلت الحكومة وأمرت البنوك بتقديم سلفيات للزراع بضمان أقطانهم ومواردهم ، واتخذت تدابير أخرى منها التأمين على القطن أثناء نقله الى الإسكندرية أو تخزينه بها ضد الأخطار الناجمة من أعمال الحرب ، كما تدخلت مشترية فى سوق القطن ، وكذلك الغت ضريبة الصادر . وبرغم هذه التدابير وغيرها أخذت الأسعار فى الهبوط منذ فبراير سنة ١٩٤١ وزادت الحالة سوءاً بدخول إيطاليا الحرب . وهنا قررت الحكومة تعطيل البورصة ، والاتفاق مع بنك التسليف الزراعى على رفع نسبة السلفية على القطن من ٨٠ ٪ إلى ٩٠ ٪ من قيمة القطن الزهر الذى يودعه كل من يملك ٥٠ قنطاراً فأقل . ثم اتفقت مع الحكومة البريطانية على أن تشترى الأخيرة ما يعرض عليها حتى آخر أبريل سنة ١٩٤١ من قطن وبذرة عن موسم (١٩٤٠ — ١٩٤١) ، وأن تتولى

الشراء لجنة تعينها الحكومة البريطانية على أن تختار الحكومة المصرية ممثلا لها فيها . ويشمل الاتفاق النص على أن تتحمل الحكومة البريطانية وحدها أى خسارة تنجم عن هذه العملية. ولكنها تتقاسم والحكومة المصرية الربح الصافى على أن يوزع نصيب الحكومة المصرية على الزراع الذين باعوا اقطانهم للحكومة البريطانية . وفى موسم (١٩٤١ — ٤٢) اتفقت الحكومتان على الاشتراك فى شراء المحصول فى حدود ٨ مليون قنطار من القطن ، ٢,٧٠٠,٠٠٠ اردب من البذرة ، على ان تتقاسم الحكومتان الربح او الخسارة مع تنازل كل منهما لمصلحة الزارع المصرى عن نصف نصيبها فى صافى الأرباح الناتجة فى مصر من مجموع الصفقات . ولكى تستطيع الحكومة المصريه تمويل نصيبها اذن البرلمان لوزير المالية ان يصدر قرضاً قصير الأجل فى حدود ١٧ مليون جنيه . وقد اقترضت وزارة المالية ١٣ مليونا وطرحت القرض على نوعين : (ا) سندات لحاملها قيمتها ١٠ مليون جنيه اصدرت بقيمتها الاسمية وبفائدة ٤½ ٪ واعفيت من الضريبة حالا واستقبالا على ان يرد القرض بالقيمة الإسمية بعد اربع سنوات ونصف على الأكثر : (ب) قرض قيمته ٣ مليون وبدأت الوزارة فى اصداره على شكل سندات على الخزانة لا يتجاوز اجلها ٣ شهور بسعر يحدد عن طريق المناقصة بين المكتتبين واعفيت فائدة هذه الأذونات من الضريبة حالا واستقبالا .

وفى موسم (١٩٤٢ — ٤٣) استقلت الحكومة المصرية بعملية شراء القطن فاستصدرت القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٢ الذى اذن لوزير المالية ان يخصص لتمويل محصول القطن ٢٠ مليون جنيه ، على ان يؤخذ منها ٨ ملايين من الاحتياطى العام ويدبر إصدار قرض فى مصر أو فى الخارج لأجل قصير . وتعهدت الحكومة أن تشترى كل كمية من القطن تعرض عليها لغاية آخر مايو سنة ١٩٤٣ .

٢ — النشاط الصناعى

وأفادت الحرب الصناع فانتعشت أعمالهم وازدادت أرباحهم ، وصار مركزهم أقوى بكثير من مركز زملائهم فى الحرب العظمى ، فكانوا لايخشون مثلهم المنافسة الأجنبية كثيراً ، ودأبوا على تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها . ومعظم الصناعات القائمة قبل الحرب ليست طارئة بل كانت موجودة من قبل ذلك ، وأغلب الصناعات التى حققت الأرباح الضخمة ليست من المشاريع الفردية بل من الشركات المساهمة التى ينص قانونها على تكوين الاحتياطيات بمختلف أنواعها . وفضلا عن هذا كان أرباب الصناعات يرصدون

جانباً من الأرباح الاستثنائية . ويلاحظ أن ظهور قانون الأرباح الاستثنائية أدى إلى ازدياد كمية الأموال التى ترصد للتقدم الصناعى ، لأن رغبة الصناع فى تقليل ما يدفعون لمصلحة الضرائب حملتهم على المغالاة فى تقـــدير أنواع الاحتياطيات ، وهو الأمر الذى ما كانوا يقدمون عليه لو أن توزيع الأرباح على المساهمين كان بغير رقابة كما كان الحال أثناء الحرب العظمى .

واستطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم حاجتها من بعض السلع . وأدى ازدياد أرباح الصناعة إلى استغلال طاقة المصانع إلى أقصى حد مستطاع ، مما ترتب عليه سرعة استهلاك الآلات . وهذا الأمر الأخير له فائدته من وجهة النظر الاقتصادية البعيدة المدى إذ يتيح للصناع فرصة استبدالها بما هو أحدث منها وأعظم إنتاجا حين تزول الموانع القائمة خلال الحرب فى وجه استيراد سلع الإنتاج .

ومع أن إنتاج صناعة القطن ازداد زيادة كبيرة خلال الحرب ، إلا أنه ظل قاصراً عن سد حاجة البلاد من المنسوجات ، والشعبية منها بنوع خاص . والسبب في ذلك عجز صناعة الغزل الآلية عن مد صناعتى النسج الآلية واليدوية . وإنتاج الأقمشة الشعبية مقسم بالتساوى بين الأنوال الآلية واليدوية ، وللأولى الأولوية فى الحصول على حاجتها ، وهذا أوجد المنافسة بين الفريقين للحصول على الغزل ، الأمر الذى أدى بدوره إلى حبس الغزل والاتجار به فى السوق السوداء . وإزاء هذه الحالة عمدت وزارة التموين إلى اتخاذ الإجراءات التى تكفل عدم اختزان الغزل وذلك بتوزيع ما تستولى عليه على الصناع . ولكنا لا ننسى فى الوقت ذاته أن الجيوش الإنجليزية كانت تحصل على قدر من إنتاج المصانع .

(٣) التجارة الخارجية

تعذر استيراد بعض أنواع السلع ، كما تضاءل فى أنواع أخرى وذلك راجع إلى : —

(١) استحالة الاستيراد من بلدان المحور والبلاد المحتلة .

(٢) تحول كثير من مصانع الدول المتحالفة إلى إنتاج السلع الحربية .

(٣) فرض رقابة على الإصدار فى انجلترا والولايات المتحدة .

(٤) الصعاب القائمة فى وجه النقل البحرى .

وتحول الميزان التجارى إلى غير صالح مصر فكانت قيمة الواردات أعلى منها فى حالة الصادرات كما يتبين من الأرقام التالية (بألوف الجنيهات المصرية) :

السنوات	قيمة مجموع الصادرات	قيمة مجموع الواردات	الفرق
١٩٣٩	٣٤٫٨٣٢	٣٤٫٠٩١	+ ٧٤١
١٩٤٠	٢٨٫٣٢٢	٣١٫٣٨٨	— ٣٫٠٥٦
١٩٤١	٢٢٫٦١٣	٣٣٫١٢٧	— ١٠٫٥١٤
١٩٤٢	١٩٫٢٩٠	٥٥٫٥١٢	— ٣٦٫٢٢٢
١٩٤٤	٢٦٫٩٢٢	٥٠٫٦٠٤	— ٢٣٫٦٨٢

وسبب ذلك عدم تصدير جزء كبير من محصول القطن ، وارتفاع أثمان السلع الواردة من الخارج ، وازدياد نفقات الشحن والتأمين . غير أن العجز الذى توالى ظهوره فى ميزان التجارة لم يعمل على اختلال الميزان الحسابى ، إذ علاوة على عجز الميزان الأول عن بيان ما تم من صفقات تجارية بيننا وبين الدول الأجنبية ، فإن بعض العناصر الأخرى التى يتكون منها الميزان الحسابى ساهمت بنصيب كبير فى رجحان كفته الدائنة . فميزان التجارة السابق لم يظهر قيمة الأقطان المباعة لإنجلترا والتى ظلت فى مصر لحساب تلك الدولة ، كما أن قيمة الأقطان التى اشترتها الحكومة والتى عملت على زيادة مقدار النقد المتداول ، لم تظهر أيضاً فى هذا الميزان . أما من حيث الميزان الحسابى فإننا نلاحظ كثرة الأموال التى ينفقها الأجانب ممن لايعتمدون على هذا البلد فى كسب معاشهم ، وقلت الأموال التى اعتاد المصريون صرفها خارج البلاد ، واستحال على الأجانب الذين يكسبون عيشهم فى مصر أن يرسلوا جانباً من أرباحهم إلى البلاد الأجنبية كما كانوا يفعلون من قبل وذلك بسبب الرقابة التى فرضتها الحكومة على عمليات الصرف الأجنبية فى البلاد الخارجة عن الكتلة الاسترلينية .

وتعرضت تجارة الصادرات للتدخل الحكومى الشديد ، فمنذ سنة ١٩٣٩ تعين الحصول على ترخيص إذا ما أريد تصدير بعض الحاصلات . والغرض من هذا الإجراء توفير المواد الغذائية وبعض المنتجات الاخرى للسكان . وقد روعى فى التنفيذ حالة كل محصول رئيسى ، فإذا وجد فائض أجيز إصداره تلافياً لما قد يحدثه منع الإصدار من هبوط فى الاثمان يضر بالمنتج .

وقد زادت قيمة الواردات بإطراد طوال سنى الحرب ، ولكنها زيادة غير حقيقية إذ لم تصحبها زيادة فى كمية السلع التى دخلت هذا البلد . وسبب هذه الظاهرة ارتفاع أثمان السلع فى البلدان المصدرة ، وازدياد تكاليف النقل والتأمين البحرى وعمولة الوسطاء ، ونقص مقادير البضائع المستوردة نتيجة لانهماك معظم الدول المصدرة فى إنتاج مواد الحرب، فضلا عن الاولوية فى الشحن لهذه المواد .

وأحدثت الحرب تغييراً فى علاقات مصر التجارية مع البلاد الاخرى على النحو التالى : —

(١) كانت وارداتنا وصادراتنا بالنسبة إلى أوربا ٧٨,٦ ٪ ، ٧٨,٦ ٪ فى سنة ١٩٣٨ فهبطت هذه النسب فى السنوات التالية لنشوب الحرب إلى ٢٦,٤ ٪ ، ٥٢,٢ ٪ على التوالى .

(٢) ارتفعت نسبة الواردات من آسيا والصادرات إليها من ١٥,٨ ٪ ، ١٥,٦ ٪ سنة ١٩٣٨ إلى ٣٤,٤ ٪ ، ١٧,٥ ٪ فى سنة ١٩٤٤ . وكذلك هناك زيادة ملحوظة فى حالة بلاد أمريكا الشمالية من ٦,٨ ٪ ، ٢,٧ ٪ الى ٢٦,٣ ٪ ، ٢١ ٪ خلال الفترة ذاتها . ولتوضيح ذلك مثلا نقول أن العراق وايران وتركيا حلت محل رومانيا ويوغوسلافيا وجزر الهند الهولندية فى إمدادنا ببعض المواد كالاخشاب والبترول ، ولهذا زادت قيمة وارداتنا من هذه البلاد الشرقية الثلاث من ٩٧٦,٩٩٦ جنيهاً فى عام ١٩٣٨ إلى ١٤,٥٨١,٩٤٤ جنيهاً فى عام ١٩٤٤ .

(٣) نشطت العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشرق الاوسط على الوجه الآتى : —

		١٩٣٨	١٩٤٤
قيمة الصادرات	بالجنيهات المصرية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,٤٠٠,٠٠٠
قيمة الواردات		٢,٧٠٠,٠٠٠	٢٣,٠٠٠,٠٠٠

ولعل هذه الزيادة تلقى ضوءاً على ما يمكن أن تكون عليه العلاقات التجارية بين مصر والشرق الاوسط فى المستقبل ، وبخاصة إذا نجحت البلاد العربية فى إزالة الكثير من العوائق التى تقف فى وجه التبادل التجارى .

(٤) المسائل المالية

موارد الدولة

وقد خطت الحكومة الخطوات الآتية لزيادة مواردها : ١ — فرض بعض الضرائب المباشرة الجديدة خصوصاً ضريبة الأرباح الاستثنائية ٢ — زيادة الضرائب غير المباشرة على بعض أصناف السلع . ٣ — التوسع فى فرض ضريبة الإنتاج . ٤ — زيادة أجر النقل .

وقدفرضت ضريبة الأرباح الاستثنائية فى سنة ١٩٤١ ، وأثار فرضها ثائرة بعض التجار والصناع وغيرهم من الماليين . واعتراضاتهم على هذا القانون منها ماينصب على المبدأ فى ذاته ومنها ما ينصرف إلى مغبة الأخذ به . فبالنسبة للمبدأ قيل إن هذا القانون اشتراكى النزعة ولكن لايوجد اليوم إنسان لايسلم بأن الضريبةعلى الأرباح الاستثنائية هى أعدل الضرائب إطلاقا إذ أن معظم الفضل فى تحقيقها يعود إلى ظروف استثنائية . وقيل كذلك إن فرض هذه الضريبة سوف يعرقل نمو الصناعات،وهذا القول يتنافىمع مبادىءالنظرية الاقتصادية، كما أن التجارب العملية أيدت عدم صحته . فالارباح الإستثنائية من الناحية النظرية لايعتمد عليها غير المضاربين ، وهؤلاء لايدخلون فى زمرة الصناع .

وبرغم تنفيذ قانون الارباح الإستثنائية ، فان جميع الصناعات المهمة فى هذا البلد استطاعت أن توزع نسبة من الارباح أعلى من أى نسبة وزعتها من قبل ، كما أن الارباح التى وزعتها كانت أكبر من الارباح التى وزعتها مثيلاتها فى كثير من البلدان الاخرى ، هذا فضلا عن تكوين الاحتياطيات المختلفة التى تضمن لها المستقبل . وكان سعر هذه الضريبة أقل من سعرها فى كثير من الدول الاخرى ، إذ أن حدها الاعلى لم يزد عن ٧٥ ٪ فى حين أن هذا الحد بلغ فى بعض البلدان ٩٠ ٪ بل أحياناً ١٠٠ ٪ .

وزيدت كذلك الرسوم الجمركية النوعية بمقدار ٣٣ ٪ ، فأصبحت فى مجموعها ضعف ماكانت عليه قبل الحرب . ويسوغ هذه الزيادة أنه بارتفاع أسعار السلع قد انخفضت نسبة الرسم إلى قيمة السلعة من حوالى ٢٠ ٪ قبل الحرب إلى نحو ١١ ٪ الآن . فكانت هذه الزيادة عادلة لإعادة جانب من التوازن المفقود . وقد زيدت أيضاً رسوم الوارد على الدخان

ورسوم الإنتاج على الجعة والكحول النقى والبن والبنزين لما لهذه الأصناف من القدرة على تحمل الضرائب أو لأنها من الأصناف غير الضرورية وعبها موزع على الطبقات القادرة من السكان .

وقد توسعت الحكومة كذلك فى فرض ضريبة الإنتاج فجعلتها تشمل بعض السلع الجديدة ، كما أنها زادت رسم الإنتاج على الكحول النقى بمقدار ١٠٠ مليم والكحول المحول بمقدار ١٠ مليمات عن كل لتر . ورفعت كذلك رسم الإنتاج على البنزين بمقدار ١٠ مليمات عن كل جالون .

وعمدت الحكومة كذلك إلى زيادة فئات الأجور المعمول بها فى سكك حديد الحكومة المصرية وقد أدى ذلك مع زيادة الإقبال على السفر بالسكك الحديدية إلى ازدياد الإيرادات فبعد أن كانت ٧ مليون جنيه تقريباً فى سنة ١٩٤١ أصبحت ١١½ مليون جنيه تقريباً فى سنة ١٩٤٤ .

التضخم النقدى وتراكم الارصدة

كان من جراء اتباع مصر لسياسة نظـــام الصرف بالجنيه الاسترلينى أن أصبحت كمية النقود المتداولة خاضعة إلى حد كبير لارادة دولة أجنبية ، واستفادت انجلترا اذ صارت قادرة بدون كبير عناء ومن غير أن تتعرض لخسارة على الحصول على أية كمية من النقود المصرية طالما كان البنك الأهلى مستعدا لإصدار واعطاء وكلائها ما يطلبونه من النقد المصرى حينما يقدمون إليه سندات الخزانة البريطانية . والاقتراض من دولة أجنبية لا يتم بمثل هـــذه البساطة وبخاصة فى الظروف غير العادية . وقد تفادت انجلترا الخسارة التى تنجم عن تغير سعر الصرف ، اذ لولا اتباع مصر لهذا النظام لتحتم على انجلترا أن تسدد قيمة ما يقدم لها من سلع وخدمات بالجنيهات المصرية . وجلى أن هذا يكون فى صالح مصر لو لم تكن عملتها مرتبطة ذلك الارتباط الوثيق بالعملة الانجليزية ، اذ ان سعر الصرف فى تقلبه يصبح فى صالح الدولة المقرضة وفى غير صالح الدولة المقترضة . فلو أن الحكومة المصرية امرت البنك الأهلى مثلا ان يتخذ الذهب او على الأقل سندات الحكومة الأمريكية غطاء لما يصدره من النقود (اذا ما تعدى مبلغ الإصدار الحد المتداول قبل نشوب الحرب) لكان مركز نقدها متينا بالنسبة إلى اى نقد اجنبى ، ولمـــا تغير سعر الصرف إلى غير صالحها عند مبادلة نقدها بنقد بعض الدول .

وقد زاد مقدار الصادر من النقد الورقى زيادة سريعة مطردة كما يتضح من مراجعة الأرقام التالية : —

ديسمبر من عام	١٩٣٩	٢٨
	١٩٤٠	٣٩,٥
	١٩٤١	٥٣
	١٩٤٢	٧٩
	١٩٤٣	١٠١
	١٩٤٤	١٢٢
	١٩٤٥	١٤٨

بملايين الجنيهات

وإذ حدث هذا الارتفاع الكبير دون أن تقابله زيادة مماثلة فى مقادير المعروض من السلع والخدمات ، هبطت القوة الشرائية للجنية الأمر الذى كان من أكبر عوامل عبء ارتفاع نفقات المعيشة . وكذلك انقطعت الصلة بين الجنيه المصرى الورق وبين الذهب فأصبح الجنيه الذهب يساوى ما يقرب من خمسة جنيهات ورق . وأما فيما يتعلق بعلاقة الجنيه المصرى بالدولار الأمريكى فعلاقة لا تمت إلى الواقع بصلة ، لأن علاقة الجنيه الاسترلينى بالدولار علاقة مصطنعة وهمية ، فالسعر المحدود أى السعر الرسمى للجنيه الاسترلينى بالنسبة للدولار وهو حوالى أربعة دولارات لا يمكن الشراء بفئته إلا بتصريح حكومى مصرفى وبقدر معين ولغرض مخصص ، أما سعر المبادلة الحقيقى فلا يمكن أن نصل إليه إلا إذا توافرت لنا حرية تحويله واستبداله دون قيد ولا شرط والا خفية عن طريق السوق السوداء » . (١)

للأسباب المتقدمة الناشئة عن هذه الصلة القائمة بين النقدين المصرى والانجليزى نشأت مشكلة « الأرصدة الاسترلينية » التى بلغ مجموعها نحو ٤٠٠ مليون جنيه وكانت مصر تستخدم قدرا من هذه الأرصدة فى الحصول على ما يتيسر لها من سلع وخدمات من الدولة

---

(١) صالح ميخائيل : النقد الأجنبى (١٩٤٧) ص ٢٧ .

البريطانية . أما حاجة مصر من العملة الصعبة «الدولار الأمريكى والفرنك السويسرى الخ» فكانت عبارة عن حصة مخصصة لها من المتوافر لدى منطقة الاسترليني [١] من هذه العملة .

وكان يوم ١٥ يوليه ١٩٤٧ الأجل المحدود لانتهاء اتفاقية العملة الصعبة المعقودة مع انجلترا ، وقبل أن يحل ذلك الموعد دارت المفاوضات بين الدولتين وأسفرت عن اتفاق مؤقت [٢] أهم عناصره : —

(١) الإفراج عن ثمانية ملايين من الجنيهات يمكن تحويلها إلى عملات أجنبية .

(٢) وعلاوة على ذلك يوضع تحت تصرف الحكومة المصرية مبلغ آخر وقدره اثنى عشر مليونا بمثابة احتياطى للتشغيل تسحب عليه لمواجهة أى نقص وقتى فى وسائل الدفع للخارج الموضوعة تحت تصرف مصر .

وأعدت الحكومة المصرية سلسلة من الاجراءات والتدابير التى تتفق والأوضاع الناشئة بعد ١٥ يوليه فصدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ويقضى باخضاع التعامل فى أوراق النقد الأجنبى أو تحويله من مصر أو إليها للشروط والأوضاع والأغراض التى تقررها وزارة المالية ، وكذلك لا بد من الحصول على ترخيص من هذه الوزارة بصدد استيراد أو تصدير أوراق النقد والقراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة (مع استثناء شركات التأمين) . ونص القانون على أن كل من تدخل فى حيازته أو فى ملكه ، سواء فى مصر أو فى الخارج ، أوراق نقد أجنبى أن يبيعها لوزارة المالية بسعر الصرف الرسمى ، مع تخويل وزير المالية حق استثناء الأجانب المقيمين فى

---

(١) صارت عبارة المنطقة لاسترلينية Sterling Bloc نوعا من نظام نقدى يتكون من العناصر التالية : —

أولا — جعل سعر مبادلة محدد ثابت بين عملات دول المنطقة والجنيه الاسترليني .

ثانياً — جعل بنك انجلترا بنك بنوك دول المنطقة .

ثالثا — تحتفظ البنوك المحلية بأرصدتها أو على الأقل بالجزء الأكبر منها فى بنك انجلترا .

رابعاً — صار الجنيه الاسترليني العملة الموحدة لتسوية الحسابات التجارية والمالية بين أعضاء الكتلة .

خامسا — توضع حصيلة هذه الدول من العملة الصعبة فى «روكية» Pool وتعطى كل منها حصة بالاتفاق مع انجلترا .

(صالح ميخائيل : مصدر سابق ص ٢٩)

(٢) ينتهى أجل ذلك الاتفاق فى ٣١ ديسمبر من السنة ذاتها ، وقبل حلول ذلك التاريخ يجري التشاور بشأن إمتداده أو عقد إتفاق آخر .

مصر بالنسبة لما يحصلون عليه من دخل مقوم بعملة البلاد التابعين لها بشرط ألا يكون هذا الدخل نتيجة لعملهم فى مصر . وكذلك اشترط على الذين يرخص لهم بتصدير بضائع أن يحصلوا قيمتها فى مدة معينة .

غير أن انجلترا سرعان ما نقضت هذا الاتفاق إذ أعلن وزير ماليتها أنه اعتباراً من ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٧ لا يمكن تحويل الاسترلينى بحرية من الحسابات القابلة للتحويل (لغير أعضاء الكتلة الاسترلينية) إلى الحسابات الأمريكية أو الكندية (١) وقد كان هذا القرار صدمة لمصر بعد خروجها من دائرة المنطقة الاسترلينية . ولكن ما لبثت الدولتان أن استأنفتا المباحثات وانتهت باتفاق وقعه الطرفان وصدر بلاغ مشترك فى ٥ يناير سنة ١٩٤٨ ، ويقضى هذا الاتفاق بمد العمل بأحكام الاتفاق المالى المعقود بين الحكومتين فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وذلك مع بعض التعديلات . وينص الاتفاق الجديد على الإفراج فى عام ١٩٤٨ عن ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من أرصدة مصر الاسترلينية قبل يوليه سنة ١٩٤٧ ، كما ينص على زيادة احتياطى التشغيل بمقدار ١١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى علاوة على مبلغ الإثنى عشر مليون جنيه الذى سبق أن وضع تحت تصرف مصر تسحب عليه من وقت لآخر لمواجهة أى نقص وقتى فى وسائل الدفع للخارج . ولتمكين مصر من مواجهة المدفوعات للمعاملات الجارية بالعملات الصعبة تعهدت الحكومة البريطانية بأن تبيع لمصر فى عام ١٩٤٨ مقابل الاسترلينى ماقيمته ٦,٢٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعهدت كذلك بعمل التسهيلات التى تمكن مصر فى سنة ١٩٤٨ من استعمال الاسترلينى فى دفع ثمن النترات المستورد من شيلى ، وثمن بترول الشركات البريطانية الذى يباع فى مصر بواسطة وكالات مستقلة للشركات الأمريكية فى مصر ، وكذلك ثمن المهمات التى تستوردها إلى مصر شركات آبار الزيت المصرية الانجليزية وشل . وتعهدت الحكومة البريطانية أن تبيع لمصر مقابل الاسترلينى كمية من الذهب (حوالى ٤ مليون دولار) تمكنها من دفع الزيادة فى حصتها فى

---

(١) أصدرت السفارة البريطانية بيانا رسميا بتاريخ ٢٣ أغسطس جاء فيه أنه بمناسبة القرارات التى اتخذتها وزارة المالية فى انجلترا طلب إلى بنك انجلترا أن يوافق خلال الفترة المنتهية فى ٣١ اكتوبر على تحويل الاسترلينى من الحسابات المصرية القابلة للتحويل الى الحساب الأمريكى ، بشرط ألا تزيد المبالغ المحولة عن مليون ونصف مليون من الجنيهات .

صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير . وعدل الاتفاق الجديد أحكام الاتفاق السابق التى كانت تلزم مصر بقبول الاسترلينى من أية دولة ، فنص على أن للحكومة المصرية الامتناع عن قبول الاسترلينى من أية دولة لا تقبل التعامل معها على أساسه حتى يكون هناك تبادل فى المعاملة ، وبذلك أصبح التزام مصر بقبول الاسترلينى مشروطا بشرط المعاملة بالمثل ، على ما أعلن دولة وزير المالية فى بيانه عن السياسة العامة للميزانية بجلسة مجلس النواب المنعقدة فى ٢ فبراير سنة ١٩٤٨

تحويل الدين العام

أقدمت الحكومة المصرية على تحويل الدين العام إلى دين وطنى وصدر لذلك المرسوم بقانون رقم ٩٥ بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٣ . ولقد كان دين مصر العام قبل التحويل (فيما عدا أذونات الخزانة لثلاثة أشهر ولستة ودفعات سنوية متجمدة) يتكون من القروض الآتية : —

الموحد	٥٣,٨٦٩,٠٠٠	
الممتاز	٢٩,٨٦٨,٠٠٠	
المضمون	٦٢٦,٠٠٠	بالجنيهات المصرية
العثمانى ٤٪ لسنة ١٨٩١	١,٧٤٥,٠٠٠	
العثمانى ٣٫٥٪ لسنة ١٨٩٤	٣,١٠٣,٠٠٠	
قرضا القطن (١٩٤١ و١٩٤٢)	٦,٠٠٠,٠٠٠	
	٩٥,٢١٠,٠٠٠	

ويلاحظ أن الجانب الأكبر يتكون من الموحد والممتاز إذ يبلغان حوالى ٨٤ مليونا من الجنيهات . ويتكون مشروع التحويل من العناصر الآتية : —

أولا — عمليات التسديد : وتشمل الباقى من الدين المضمون لسنة ١٨٨٥ ، والقرض العثمانى ٣,٥ ٪ لسنة ١٨٩٤ ، وجميع الباقى من قرضى القطن ٤,٥ ٪ لسنة ١٩٤١ ، ٤ ٪ لستة ١٩٤٢ . وجاء فى النص « ولما كان هذا المال الذى سيدفع لحملة سندات القرض المذكور بنوعيه لن يصل إلى أيديهم إلا بعد انقضاء عدة شهور وفى هذه الأثناء يكون الاكتتاب فى القرض الوطنى الجديد قد فتح وقد يغلق قبل انتهاء هذه الفترة رأت وزارة

المالية تمكينا لحملة السندات المذكورة من المساهمة فى ذلك الاكتتاب أن يعطى لهم الحق فى أن يستبدلوا بسندات القطن سندات من القروض الجديدة وذلك مع الاستمرار فى محاسبتهم على أساس فوائد قرض القطن لغاية موعد التسديد القانونى ، وعلى أن تحدد لهم مهلة شهر يعلنون فيها رغبتهم فى هذا الإستبدال فأجازت قبول سندات قرض القطن ١٩٤١ وقرض القطن ١٩٤٢ بدلا من الاكتتابات النقدية »

(ثانياً) عملية التحويل: ويراد منها تحويل الدينين الموحد ٤٪ والممتاز ٣,٥٪ إلى دين محدود الأجل لمدة ٣٠ سنة مع قابليته للاستهلاك بعد ٢٠ سنة مقدراً بالعملة المصرية بفوائد ٣,٢٥٪ على قسطين بمعدل قسط كل ٦ شهور، على أن يكون معفياً من الضرائب. ولتشجيع حملة سندات الموحد والممتاز على قبول هذا التحويل فى المواعيد المحدودة لذلك منحت الحكومة حملة السندات الذين يقبلون التحويل مكافأة بواقع جنيهين مصريين عن كل مائة جنيه مصرى فيما يختص بالدين الموحد وجنيه مصرى واحد عن كل مائة جنيه مصرى فيما يختص بالدين الممتاز.

(ثالثاً) القرض الوطنى :

(ا) القروض قصيرة الأجل (ب) القروض متوسطة الأجل لمدة ١٥ سنة مع القابلية للاستهلاك بعد ١٢ سنة ويجوز لوزارة المالية فى أى وقت ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٥ أن تستهلك القرض كله أو بعضه بالقيمة الإسمية (ع) قرض طويل الأجل بفائدة ٣,٢٥٪ لمدة ٣٠ سنة مع القابلية للاستهلاك بعد ٢٠ سنة ويجوز استهلاكه كله أو بعضه ابتداء من ١٥ نوفمبر سنة ١٨٦٣ وتعهدت الحكومة بأن تخصص مبلغاً سنويا لتكوين احتياطى لاستهلاك هذا القرض لا يقل عن ٢٪ من مجموع الاكتتاب .

وفيما يلى بيان بالحالة عن القرض الوطنى الجديد سنة ١٩٤٣ : (١)

جنيه		
٦٦,٩٩٧,٩٧٠	جملة القرض الطويل الاجل	٣,٢٥٪
١١,٠٠٣,٨٨٠	« « المتوسط «	٢,٧٥٪
٥,٠٠٠,٠٠٠	« « القصير «	٢,٢٥٪
٣,٠٠٠,٠٠٠	« « « «	١,٧٥٪
٨٦,٠٠١,٨٥٠	الجملة	

(١)

جنيه	
٢١,٢١١,٠٢٠	محصل من الاكتتابات النقدية
٣٣,٧٩,١٤٥٣	محول من سندات الدين الموحد
١١,٩٩٥,٤٩٧	محول من سندات الدين الممتاز

وقد اختلف الرأى بشأن هذا العمل فدافع عنه بأنه يساعد البعض على إرضاء الكرامة القومية كما يخفف العبء على الميزانية نتيجة لخفض الفائدة . وانتقد البعض المشروع قائلين أن الوفر فى الفائدة ليس كبيراً ، كما أن الحكومة قيدت نفسها بعدم استهلاك القروض الجديدة (٢٠ سنة فى الطويل الاجل ، ١٢ فى المتوسط ، ٥ ، ٢ على التوالى فى القرضين القصير الاجل) بينما كان من مزايا الموحد والممتاز اتساع سوقهما الدولية مما يجعل التعامل فيهما سهلا نسبيا .

ومن أعظم الإنتقادات التى وجهت إلى المشروع النص على الاعضاء من الضرائب فى المستقبل وهو قيد قد لا يتفق مع القواعد الاقتصادية .

(٥) محاولات مكافحة الغلاء

وقد ترتب على المغالاة فى إصدار أوراق النقد من غير أن يكون هناك عرض متناسب من السلع والخدمات ، أن ارتفعت الأسعار باستمرار (١) وأدى استمرار ارتفاع الأسعار إلى شقاء عدد كبير من السكان ، وهذا بالرغم من إزدياد الدخل الأهلى وبلوغه رقماً عالياً والسبب فى ذلك هو عدم نجاح سياسة التدخل الحكومى فى هذا البلد بمثل القدر الذى نجحت به فى معظم البلدان المحاربة وعلى الأخص فى انجلترا . فاقتصاديات الحرب تتطلب تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتوزع الدخل الأهلى بطريقة عادلة بين جميع الأفراد الذين اشتركوا فى تكوينه ، ويرجع الاخفاق فى مصر إلى ضعف الأداة الحكومية وتهاون

---

(١) الجدول الآتى يبين الأرقام القياسية لأسعار الجملة والتجزئة ونفقات المعيشة (سنة ١٩٤٣ ـ ٤٤ = ٣٠٠)

السنة	الارقام القياسية لاسعار الجملة	الارقام القياسية لاسعار التجزئة	الارقام القياسية العامة لنفقات المعيشة
١٩٣٨	٩٩	١١٣	١٣١
١٩٣٩	٩٤	١١٩	١٢٨
١٩٤٠	١٢٥	١١٦	١٤١
١٩٤٢	١٩٨	١٤٣	٢٣٠
١٩٤٣	٢٥٧	٢٥٩	٣١٠
١٩٤٤	٣٠٠	٣٠٦	٣٥٣

الشعب ، كما أن الطبقات الغنية كانت بفضل مواردها الكبيرة ونفوذها أكبر عامل فى عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل عدالة التوزيع والحد من إرتفاع الأسعار .

وقد تمكنت الحكومة بواسطة الموارد الجديدة التى حصلت عليها من تخفيف حالة الغلاء بالنسبة لبعض أصحاب الدخول الثابتة وبعض أفراد الطبقة الفقيرة ، فمنحت موظفيها إعانة الغلاء وروعى فى منح اعانة الغلاء المبدأ التصاعدى أى ازدياد نسبة الاعانة كلما صغر المرتب . وقد روعيت كذلك حالة الأسرة فالإعانة تزداد بزيادة عدد الأولاد الذين يعولهم المستحق . وكانت هذه الإعانة ضرورية ، ولكنها لم تك كافية لتمكن مستحقيها من المحافظة على مستوى معيشتهم القديم إذ كانت أعلى نسبة لها ١٠٠٪ فى حين أن الرقم القياسى العام لنفقات المعيشة قد أصبح فى سنة ١٩٤٤ ٣٥٣ بعد أن كان ١٢٨ قبل اندلاع نيران الحرب .

وكان تحديد حد أدنى للأجور فاتحة عهد جديد للعدالة الاجتماعية فى هذا البلد ، كما أنه نبه الأجراء إلى أن الدولة تستطيع أن تفعل لهم شيئاً ، وهم ولاشك سيلجأون إليها متى كان ذلك ضروريا .

وقد أخذت الحكومة فى سنة ١٩٤٢ بمبدأ إعانة الخبز فكانت تبيع القمح لأصحاب المخابز بثمن أقل من الثمن الذى اشترته به من الزراع ، وذلك لكى يستطيع الخبازون أن يبيعوا الرغيف بالسعر الذى حددته الحكومة .

وعمدت الحكومة إلى منع تصدير السلع التى يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها ولولا ذلك لعمد الكثيرون إلى تصدير هذه السلع إلى بلدان الشرق الأوسط التى تفتقر إلى كثير من السلع التى تنتجها مصر . وهذا كان يؤدى بدوره إلى ارتفاع الأسعار وإلى ازدياد شقاء الطبقات الفقيرة .

وشجعت الحكومة الناس على الاستزادة من زرع الغلال ، وذلك لازدياد الطلب عليها مع نقص الكمية المنتجة منها لعدم تسميد الأرض بالقدر الكافى من الاسمدة الكيماوية وقد توسلت بعدة طرق لتحقيق هذا الغرض ، فحددت المساحة المنزرعة قطنا وحددت ثمنا أدنى للغلال ، وقررت وجوب تسليمها عدداً معينا من أرادب الغلال عن كل ملكية بالسعر الذى تحدده ، ولولا هذه الإجراءات لازدادت مشكلة تموين البلاد بما تحتاجه من مواد الغذاء تعقيداً .

وتوسلت الحكومة بنظام التسعير الجبرى وتقييد الاستيراد لحماية الطبقات الفقيرة والمتوسطة من جشع التجار وغيرهم ، لأنه إن سمح لأداة الاثمان بأن تنظم العرض والطلب فى الأوقات العادية ، فانه لا يجب أن يكون الأمر كذلك فى الظروف غير العادية خصوصاً بالنسبة للضروريات ، وعلى ذلك لجأت معظم الحكومات إلى فرض نظام التسعير الجبرى بالنسبة للسلع الضرورية . ولن ينجح هذا النظام وخصوصاً فى البلدان الحديثة إلا بتقييد مايستهلكه الناس من هذه السلع وذلك بتعميم نظام البطاقات ، إذ بغير ذلك تنشط الحركة فى « السوق السوداء » . وقد فرضت الحكومة التسعيرة الجبرية على معظم الضروريات وحددت ما يستهلكه الفرد منها ، ولكن هذه الوسيلة لم تصادف فى هذا البلد النجاح الذى صادفته فى البلدان الأخرى خصوصاً بلدان غربى أوربا ، ولا يرجع سبب ذلك إلى عدم كفاية كمية السلع المقيدة الاستهلاك فحسب ، بل يرجع إلى ضعف أخلاق السكان سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين أم تجاراً .

فإذا أضيف إلى ما تقدم ضعف أخلاق بعض المشرفين على شؤون التموين اتضح لنا السبب الذى من أجله استعصى على بعض الأفراد فى مرات متكررة الحصول على نصيبهم العادل من بعض السلع الضرورية .

الفصل الحادى عشر

بعض مشكلات اليوم والغد

من الحقائق الواضحة بذاتها أن مصر فى حاجة إلى نهضة واسعة النطاق تشمل مختلف جوانب الحياة ، فاقتصادها الزراعى يتسم بطابع شبه اقطاعى ، وثروتها المعدنية والزراعية لم تستغل على وجه علمى سليم ، والثورة الصناعية الحديثة قامت فيها متأخرة ، ومواصلاتها لا تعنى بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية ، وحياتها الاقتصادية تسيطر عليها المصالح المالية الأجنبية ، ونظامها المالى والضرائبى يفتقر إلى الاصلاح وتحقيق التوازن فى توزيع الاعباء ، ونقدها يعوزه الاستقلال ، ومستوى معيشة الغالبية فى حالة كبيرة من الانخفاض مما يؤدى إلى ضعف الانتاجية وبخاصة إذا أضيف إلى هذا العامل انتشار الامراض والجهل ، والاداة الحكومية عيبها البيروقراطية والبطء وانعدام الكفاية . وخرجت البلاد من الحرب العالمية الثانية وقد تأثرت حياتها الاقتصادية فى نواح عدة ، فالتربة أنهكت وهبطت غلة الأرض نتيجة لهذا الإرهاق وبسبب نقص الأسمدة ، وتعطلت مشروعات الرى والصرف ، والآلات والعدد بالمصانع وشبكة المواصلات الحديدية تتطلب التجديد والتغيير ، وأسواق عدة بالعالم قد أغلقت بصورة جزئية أو كلية فى وجه بعض المنتجات المصرية الأساسية ، فمصر إذن تستقبل عهداً جديداً من التعمير والإنشاء ، وهى مهمة على قدر كبير من الضخامة وكثيرة التكاليف . وما من شك أن البلاد تسير فى طريق التقدم الاقتصادى ، ولكن هذا السير غير مطرد ويتعثر من وقت إلى آخر ، وهذا فالشىء الأساسى الذى تفتقر اليه البلاد ينحصر فى وضع سياسة مرسومة واضحة المعالم . وينبغى أن يكون الهدف الأكبر الذى ترمى إلى تحقيقه سياستنا الاقتصادية فى المستقبل تحويل مصر إلى دولة « زراعية - صناعية » تنعم بأكبر قدر من الاستقلال الاقتصادى . (١)

---

(١) دكتور راشد البراوى : مشروعات السنوات الخمس ص ٤٤٦ - ٤٤٧

١ — السياسة الزراعية

بالرغم مما ينتظر للصناعة من التقدم فى المستقبل ستظل الزراعة ذات المقام الأول فى الاقتصاد المصرى زمنا طويلا . ولهذا ينبغى لنا أن نواجه هذه المشكلة المتشعبة النواحى بكل ما يسعنا من جهد وعزم ، ويجب أن تكون لنا سياسة سليمة القواعد توضع بعد دراسات وافية يقوم بها الإخصائيون والفنيون ، على أن تصبح هذه السياسة دستوراً ثابتا تتقيد به الحكومات المتعاقبة وتعمل على تنفيذ نصوصه بالوسائل التى يتضح من وقت إلى آخر أنها أقوم لتحقيق الأهداف التى نسعى اليها .

اصلاح نظام الملكية

أولا : وأولى المسائل التى يتعين علينا أن نعنى بها ما يتصل بملكية الأرض الزراعية ، وقبل أن نعرض لهذا الموضوع نذكر البيانات الآتية مستقاة من إحصاء سنة ١٩٤٠ :

(١)

عدد الملاك المصريين	مساحة أملاكهم	عدد الملاك الأجانب	مساحة أملاكهم
٢,٤٩١,٢٧٥	٥,٤٣٢,٣٢٨	٥,٢٧١	٤٠٨,٦٨٣

عدد الملاك جميعا	مساحة الأراضى المملوكة (بالفدان)
٢,٤٩٦,٥٤٦	٥,٨٤١,٠١١

(٢)

متوسط ما يملك الفرد من المصريين	متوسط ما يملك الفرد من الأجانب
٢,١٨	٧٧,٥٣

متوسط ما يملك الواحد منهم

٢,٣٤

(٣)

نوع الملاك	عدد الملاك	مساحة أملاكهم
يملكون لغاية فدان واحد	١,٧٦٥,٧٠٢	٧٢٤,١٥٦
أكثر من فدان إلى خمسة أفدنة	٥٧٠,٤٤٩	١,١٧١,٣٢١
أكثر من خمسة أفدنة لغاية ١٠ أفدنة	٨٥,٦٢٢	٥٧٣,٠٣٨
« « ١٠ أفدنة « ٢٠ فداناً	٤١,٥٥٥	٥٥٨,٧٩٠
« « ٢٠ فداناً « ٣٠ «	١١,٩٠٧	٢٨٨,٦٥٤
« « ٣٠ « « ٥٠ «	٩,١٧٩	٣٥٦,٥٣٨
« « ٥٠ «	١٢,٢٣٢	٢,١٦٨,٥١٤

وتلقى هذه الأرقام ضوءاً واضحا على حقائق مرة :

(١) إن أكثر من نصف عدد الملاك فى القطر المصرى يعتبرون فى حكم الطبقة التى لا تملك شيئاً لان متوسط ما يملك الفرد منهم أقل من نصف فدان ، وكلنا يعلم مبلغ ما كان يدره الفدان الواحد قبل الحرب الأخيرة . ومن هنا تبدو لنا ضآلة دخل أفراد هذه الطبقة ولانحطاط الدخل أثر كبير فى ضعف إنتاجية الفلاح المصرى .

(٢) إن الملكيات المتوسطة قليلة العدد إلى حد كبير .

(٣) إن حوالى ٨٠٪ من الملاك يحوزون ما يقرب من نصف الأراضى .

وهنا نجد حالة غريبة لا تساعد بأى حال من الأحوال على استقرار المجتمع فى هذه البلاد ولا تقدم الزراعة ولا تحسن مستوى المعيشة . ونعتقد أننا نسير على سياسة خاطئة إذ لو انتشر التعليم بين صفوف الفلاحين ـ وهو أمر محتوم ـ لما قبلوا مطلقا هذا الوضع . ولهذا يتعين علينا المبادرة بالبحث عن العلاج الحاسم والعمل على تطبيقه بأسرع وقت ممكن ، دون الوقوف عند حد مراعاة المصالح الفردية التى لم يعد المجتمع يقيم لها وزنا كبيرا إذا تعارضت مع مصالح المجموع .

(١) قد يرى البعض أن تقوم الحكومة بامتلاك الأراضى الزراعية كلها كما هو الشأن فى الروسيا أو كما يطالب حزب العمال بالنسبة إلى الأراضى فى انجلترا ، ولكنا لا نظن الظروف ملائمة لتطبيق مثل هذه السياسة . وهنا يدعو الكثيرون إلى قيام الحكومات بتعديل نظم حيازة الأرض بما يؤدى إلى تعميم الملكيات الصغيرة والمتوسطة بمعناها الحقيقى الذى يجعل منها وحدات اقتصادية تكفل لأربابها مستوى لائقا من الحياة . ومن رأى هؤلاء وضع حد أعلى لما يجوز أن يمتلكه الفرد ، وفى هذه الحالة نستطيع أن نوزع الأملاك التى تؤخذ من أربابها بطريقة أدنى إلى العدالة ، ويصح أن يكون التوزيع إما على أساس تمليكها للفلاحين أو تأجيرها لهم أو للهيئات التعاونية . ولقد لجأت انجلترا إلى مثل هذا الحل فأصدرت قانون الملكيات الصغيرة سنة ١٩٠٧ ويتضمن القواعد الآتية : ـ[1]

(١) أصبح من حق مجالس المديريات أن تنزع ملكية الأراضى اللازمة لتنفيذ ذلك القانون ، سواء أرضى أصحابها بذلك أم لا .

---

(١) حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ١١٣ .

(٢) تعمل المجالس بعد تجزئة الأراضى على إعدادها للزراعة بمد الطرق فيها وتوفير المياه وتحسين وسائل الصرف وتشييد المبانى اللازمة .

(٣) تضاف مصاريف إعداد الأرض للزراعة على الثمن الأصلى ، ثم تقوم المجالس ببيع الأراضى أو تأجيرها للأفراد أو الجمعيات التعاونية أو الهيئات التى تتكون بغرض تشجيع الملكية الصغيرة .

وفى الوقت ذاته نجعل الحد الأدنى للملكيات الصغيرة خمسة أفدنة اذ لا نرى فائدة مطلقا من وجود حوالى المليون وثلاثة أرباع المليون من طبقة لا يزيد ما يحوزه الواحد من أفرادها عن فدان واحد . وينبغى فى هذه الحالة أن نصون الملكيات الصغيرة على النمط الجديد بتنفيذ قانون الخمسة أفدنة المعروف .

وقد يعترض البعض على مسألة الحد الأدنى بحجة أن هذا يتطلب خروجا على قواعد الميراث التى أقرها الشرع . وهنا يتعين علينا أن نعالج الأمر على ضوء آخر فنجعل الميراث للأرشد على أن يقوم بدفع نصيب كل من الآخرين عند جمع المحصول وبيعه . إلا أن هذه الطريقة قد تؤدى إلى الارتباك الشديد ، وإذن يحسن أن يدفع لكل من الورثة الآخرين نصيبهم نقدا حسب النظام الشرعى ، وإذا لم يتوافر لديه المال لذلك فلتكن لدينا بنوك وجمعيات تقرض مثله الأموال اللازمة بفوائد بسيطة ثم يقوم هو بالسداد فيما بعد . وهكذا نتغلب على هذه العقبة التى تؤدى إلى انقسام الملكيات الصغيرة حتى تتضاءل إلى حد كبير جدا لا يصبح مجزيا للمالك .

ثانياً) وهناك أمر آخر جدير بالنظر ونقصد به الاراضى التى يملكها الاجانب ولنا فى هذا الموضوع آراء نوردها فيما يلى :

(١) تقوم الحكومة بشراء الاراضى من الاجانب وبيعها للمصريين أو تأجيرها قطعاً صغيرة . ومن المحقق أن فرض الضرائب الكبيرة سيحمل الملاك الاجانب على التعجيل بالتخلص من أرضهم .

(٢) يصدر البرلمان قانونا يحرم امتلاك الأجانب للأراضى الزراعية فى القطر المصرى بالنسبة إلى المستقبل ، ولا مانع من تطبيقه على الملكيات الحالية إذا أبى أربابها بيعها للحكومة أو للمصريين .

نعتقد أننا انتهينا إلى حد من سرد بعض الآراء التى نراها كفيلة بتعديل نظم حيازة الأرض وتحقيق العدالة الاجتماعية التى ننادى بها وخاصة أننا فى عصر يتجه نحو تحقيق مبادىء الديمقراطية الاقتصادية ، وخير لنا أن نسير فى هذا الاتجاه سيراً منتظما بدلا أن تجبرنا الظروف عليه فى المستقبل .

(ثالثا) الغاء وقف الأراضى الزراعية وحل الأوقاف الحالية وتوزيعها على هيئة قطع صغيرة .

(رابعا) إصلاح الأراضى البور وتجفيف المستنقعات والبحيرات (إن لزم الأمر) ، ومعنى هذا وجود مساحة كبيرة من الأرض يمكن توزيعها أو تأجيرها لنحو مائتى ألف من الفلاحين وهذا ما يساعد على حل مشكلة توزيع الملكية الزراعية .

(خامسا) ويرى بعض الكتاب قصر الملكية الزراعية على المشتغلين بالزراعة فعلا لأنهم قادرون على التفرغ للعناية بالأرض والعناية بالانتاج الزراعى .

والغرض من الاقتراحات السالفة الذكر جميعها المساهمة فى إيجاد توزيع الملكية الزراعية أدنى إلى العدالة الاجتماعية . ومن الاخطاء الشائعة الظن بأن الهدف هو تقسيم الأرض الزراعية على الفلاحين جميعاً ، إذ الواقع أن مثل هذا الإجراء غير عملى لأن المساحة المزروعة والقابلة للزراعة محدودة ، وإنما الشىء الذى يستهدفه دعاة الاصلاح هو التقليل من التفاوت الهائل الموجود اليوم ، وتعميم الملكيات الصغيرة من النوع الاقتصادى السليم إلى أكبر حد ممكن . ومامن شك أن عدداً كبيراً من أهل الريف لن يكون مالكا بل يظل فى مرتبة العامل الزراعى وهو أمر لابد منه وفى هذه الحالة ينبغى العمل على تحديد أجور العمال الزراعيين بشكل يكفل لهم عيشة لائقة . وفضلا عن هذا فالبلاد مقدمة على توسع فى نواحى الاقتصاد الاخرى ومعنى هذا أن الحرف الثانية والثالثة لابد أن تجتذب باطراد عدداً وافراً من أهل الريف .

الاقتراض والفائدة

ومن المسائل التى ينبغى توجيه العناية اليها لمساعدة وحماية صغار الملاك والمستأجرين أن نكفل لهم الحصول على الاموال اللازمة لأعمال الزراعة لآجال قصيرة أو متوسطة بسعر فائدة معتدل ، فالواقع أن الفلاحين فى مصر يلجأون إلى المرابين الذين يقرضونهم الاموال التى هم بحاجة إليها بفائدة تتراوح بين ٣٠ ٪ ، ٥٠ ٪ لموسم واحد فقط وهو أمر يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهى متواضعة بطبيعتها . وحتى البنوك

تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢٪ فى السنة إذا ما أضيفت المصاريف إلى الفائدة القانونية المحدودة . ولتيسير عملية الائتمان الزراعى ينبغى مراعاة أمور عدة منها :

(١) توسيع نطاق بنك التسليف الزراعى والإكثار من فروعه حتى تصل خدماته إلى الفلاح الصغير ، مع الحرص على تبسيط الاجراءات وتخفيف المصاريف التى يتحملها المقترض.

(٢) تشجيع إنشاء جمعيات التسليف الزراعى . ونذكر بهذه المناسبة أن التسليف الزراعى الذى ظهر فى ألمانيا حوالى سنة ١٨٤٨ قد قام على أساس تعاونى بحت ، بمعنى أن البنك الزراعى حصر أعماله فى دائرة ضيقة عرف فيها الناس بعضهم بعضا معرفة وثيقة من حيث ثروتهم وأمانتهم ، كما أنه لم يكن يلجأ إلى استخدام العمال المأجورين ولم يمنح أرباحا عن رأس المال ، ولذا عمل على مساعدة الأفراد ، وقد بلغ عدد البنوك التى من هذا النوع ١٧٠٠٠ فى سنة ١٩١٢ .

(٣) الاهتمام بتنظيم التعاون والإكثار من الجمعيات التعاونية بحيث تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل. وعلى الحكومة عن طريق البنك الزراعى (وسيحول إلى بنك تعاونى) أن تقدم كافة التسهيلات للجمعيات التعاونية بصدد الحصول على السلفيات التى تلزم لأعضائها وذلك بسعر فائدة منخفض وبأقل قدر من النفقات .

تخفيف الايجارات الزراعية

نعلم من الإحصاء الذى أوردناه عن توزيع الملكية الزراعية أن ما يقرب من نصف الأراضى الزراعية فى حوزة كبار الملاك ، والواقع أن الايجار فى مصر مرتفع إلى حد كبير بالقياس إلى ماهو عليه الحال فى البلاد الأخرى . وقد قدرت قيمة الإيجارات الزراعية بمبلغ ٣٠ مليونا من الجنيهات فى السنة أى حوالى عشرة جنيهات للفدان الواحد . فلو خفضنا الإيجار بنسبة ٤٠ ٪ لتبقى للملاك قدر كاف جداً ، ولكن الآثار المترتبة على مثل هذا الخفض مضافا إلى حدوث شىء مثله فى سعر الفائدة وأرباح الوسطاء ، عظيمة ولا تبدو أهميتها إلا إذا أوردناها بصورة نقدية ، وفيما يلى بيان يقدمه لنا الكاتب بونيه "A . Bonnè" فى هذا الصدد :

---

(١) The Economic Development of rhe Middle East , p. 80.

	مليون جنيه
(١) خفض سعر الفائدة	٣
(٢) خفض الإيجار بالنسبة إلى ثلاثة ملايين من الأفدنة	١٢
(٣) خفض أرباح الوسطاء	٢
الجملة	١٧

فلو أضفنا إلى هذا الرقم حدوث زيادة فى دخل الفلاحين بنسبة ٥٠ ٪ بسبب ارتفاع الانتاجية نتيجة لتحسين أساليب الزراعة وزيادة المساحة المنزرعة ، لكانت النتيجة العامة نمو له شأنه فى دخول الفلاحين فى السنوات القادمة ، وتحسناً فى مستوى معيشتهم .

ومن عيوب نظام الإيجار فى مصر مما يجب تلافيه أن الفلاح يستأجر الأرض لمدة قصيرة والخطر فى هذا أنه لا يستطيع الإنفاق عليها بالطرق السليمة ، كما انه يعمد إلى استغلال التربة أو إنهاكها إلى أكبر حد ممكن .

زيادة المساحة المنزرعة وزيادة انتاج المحصول

ينبغى لنا التوافر على تحقيق غرضين أحدهما زيادة المساحة المنزرعة إلى الحد الاقصى ويبلغ ٧,١٠٠,٠٠٠ من الافدنة ، وتحويل ما تبقى من أراضى الحياض إلى نظام الرى الدائم . وهذا يقتضى القيام بعدة مشروعات جديدة للرى : —

(١) تعلية خزان أسوان للمرة الثالثة ، وقد قرر كامل نبيه باشا وكيل وزارة الاشغال العمومية فى حديث له مع مراسل صحيفة الاجبشيان جازيت (بعددها الصادر فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٥) أن هذه التعلية تؤدى إلى توفير أربعة مليارات طن مكعب من الماء يمكن استخدامها فى رى مليون آخر من الافدنة فى الوجه البحرى ، كما يتسنى تحويل مليون فدان بالوجه القبلى إلى نظام الرى المستديم ، وهذا يمكن الفلاح من زراعة ثلاثة محاصيل سنويا بدلا من محصول واحد .

(٢) ومن المشروعات التى تتوافر لجان فنية على درسها ما يتعلق بوادى الريان (المنخفض الواقع إلى جنوبى الفيوم مباشرة) واستخدامه كمنفذ لماء الفيضان أو كخزان إذا أمكن ذلك .

(٣) إقامة خزان عند بحيرة تانا وهذا يوفر مقداراً من الماء قدره ١,٤٠٠,٠٠٠ متر مكعب .

(٤) إنشاء خزان آخر عند بحيرة ألبرت فتزيد كمية الماء بنحو ٥,٦٠٠,٠٠٠ من الامتار المكعبة .

(٥) إقامة خزان عند بحيرة كيوجا يخزن ١,٣٠٠,٠٠٠ متر مكعب من الماء .

(٦) حفر قناة فى إقليم السد بأعالى السودان وبذا يمكن توفير المياه التى تضيع هباء فى هذه المنطقة .

ومن الضرورى كذلك تنفيذ مشروعات الصرف فى مختلف الانحاء التى تتطلب ذلك .

نواحى الاصلاح الاخرى

وينبغى لنا القيام بعدة إصلاحات ترمى كلها إلى تحقيق أقصى حد من الكفاية فى مسائل الزراعة .

(١) يجب تنظيم المناطق الزراعية بحيث لا نزرع محصولا إلا فى خير الجهات الملائمة له وهذا يقتضى منا القيام بدراسة وافية للتربة وخواصها وكل نبات ومميزاته ، إذ من العبث أن نزرع قطناً فى أرض تدر علينا ربحا أكبر لو زرعناها قمحا أو فولامثلا . ومن الواجب على الحكومة أن تتدخل فى هذا الامر عن طريق التشريع ، وهذا لا يمكن مطلقاً عده تدخلا حرية الافراد لان الصالح القومى أسمى منزلة من حرية الافراد ، كما أن العالم يتجه نحو زيادة إشراف الحكومة على نواحى الحياة الاقتصادية تحقيقاً لخير المجموع .

(٢) التوسع فى استخدام الأسمدة وهذه نحصل عليها فى الأوقات العادية من البلاد الأجنبية وفى هذا اسراف لامبرر له . وقد تألفت الشركة المصرية للاسمدة والصناعات الكيماوية لانتاج السماد وقد أعلن وزير المالية فى مجلس النواب (جلسة ٣ — ٢ — ١٩٤٨) أن الحكومة بادرت بالموافقة على طلب الشركة الخاص بتيسير تحويل الدولارات اللازمة لسداد قيمة القرض الذى تم اتفاقها عليه مع بنك الاستيراد والتصدير بوشنطن وقدره ٥ر٦٠٠ر٠٠٠ دولار وذلك بشرط أن يبدأ مصنع الشركة فى انتاج السماد فى أول يناير سنة ١٩٥٠ على الاكثر وان كان المأمول أن تنتفع البلاد بثمرة إنتاجه قبل هذا التاريخ .

(٣) ويرى بعض الباحثين ضرورة تعميم استعمال الآلات الزراعية الحديثة . حقيقة للآلات الزراعية فوائد لاتنكر ، ولكن يجدر بنا أن نكون على حذر لأن استعمالها على نطاق واسع وتعميم ذلك فى القطر كله معناه نشر البطالة فى صفوف أهل الريف فى بلد يتزايد سكانه بكثرة ؛ ولهذا نرى ألا نتعجل الأمر إلا إذا تقدمت الصناعة ونشطت التجارة إلى الحد

الذى يسمح بتحول الأيدى العاملة الزائدة من حاجة الزراعة إلى هذين الميدانين ، وبعبارة أخرى يجب التفكير قبل استخدام الآلات الحديثة أن ندبر موارد العمل لأهل الريف . ومن جهة أخرى نعلم أن أجور العمال الزراعيين فى مصر منخفضة إلى حد كبير ، وهنا يتعين علينا القيام بأبحاث وافية لنرى أى الأمرين يؤدى إلى خفض نفقات الإنتاج : استخدام العمل اليدوى فى الزراعة أم الآلات الحديثة ؟

(٤) ومن المسائل الجديرة بالنظر والإمعان توجيه أقصى العناية إلى مقدرة الفرد على العمل والإنتاج، وهذا يتطلب منا العمل على مكافحة الأمراض المتوطنة التى تهد من صحة الفلاح وتزويده بالمسكن الصحى والغذاء والكساء اللائقين بإنسان يعيش فى عالم القرن العشرين .

وقد سمعنا الكلام الكثير منذ ختام الحرب الماضية عما يجب عمله لرفع مستوى الفلاح وللأسف لم نخط خطوات لها أهميتها فى هذا المضمار ، ويجب أن تتعاون الحكومة والهيئات المحلية والملاك على هذا العمل . ومهما رفعنا من مستوى الفلاح المادى فهذا لاقيمة له فى الواقع إذا لم يصحبه ارتفاع نمائل فى حياته العقلية والأدبية ، ولهذا نعتقد أنه لابد أن نبدأ فى الحال بتنفيذ مشروع مكافحة الأمية ، وأن نحدد له أجلا قصيرا ، وينبغى ألا نتصور قيام العقبات لأن الإرادة القوية قادرة على شق طريقها ، ولنا فى تركيا وغيرها مثل نحتذيه ، وينبغى القيام بحركة تجنيد واسعة النطاق لهذا الغرض ، أى يساهم كل متعلم فى هذا البلد بتعليم الأميين ، ويجب أن نغفل الجزاء المادى لمن يقوم بهذه المهمة لأن هذا ضريبة يتعين على الطبقة المتعلمة دفعها . وبعبارة أخرى يجب أن يتم مشروع مكافحة الأمية فى أقل وقت وبأقل نفقة ممكنة وأن نختار له أفراداً من ذوى الغيرة والحماس والنشاط وقوة العزيمة .

وجدير بنا كذلك أن نعلم الفلاح خير الأساليب فى الرى والصرف والإنتاج ، وللأسف لاقيمة للأحاديث الزراعية التى تذاع من وقت إلى آخر ولا للنشرات ، لانها كلها توجه إلى رجل لا يملك جهاز استقبال ولا هو بالمستوى العلمى الذى يسمح له بتفهم ما يكتب له . ونرى أنه خير لنا أن نعمل كفرنسا على إنشاء مدارس أولية للزراعة العملية فى القرى يتلقى فيها الفلاحون دروساً مبسطة تساعدهم فى أعمالهم ،

المزروعات المختلفة :

ننتقل بعد ذلك إلى أمر آخر وهو أن سياستنا يجب أن تقوم على أساس تنويع الإنتاج الزراعى بحيث لاتتوقف ثروة البلاد على محصول القطن وحده بعد أن كثرت

زراعته فى بلاد مختلفة . زاد الاهتمام بالحرير الصناعى وغير ذلك . وسنتناول بعض المحاصيل الزراعية موضحين ما يتعين علينا اتخاذه من إجراءات :

(١) الحبوب : يجب أن نعمل على أن تكفى البلاد حاجتها من الغذاء بحيث لانستورد شيئاً من الخارج وفى الوقت نفسه نجتهد أن يتكون لدينا فائض للإصدار إلى الاقاليم المجاورة والبلدان الاوربية التى تحتاج الى القمح والذرة وغيرهما . وهنا يتعين علينا ألا نسمح بزراعة مختلف أنواع الحبوب إلا فى الجهات الصالحة فعلا والتى تدر علينا أكبر غلة ، إذ لافائدة مطلقاً من زراعة الذرة فى مكان يجود به القمح خيراً من ذلك . ويجب التدقيق فى اختيار الأنواع التى تنتج أوفر محصول ، وهذا من مهام الأقسام الفنية بوزارة الزراعة ، فإذا توصلت إلى نوع ممتاز يجود فى منطقة معينة وجب حمل المزارعين على زراعته . ويجب كذلك الإكثار من صوامع الغلال وإنشائها على الأساليب العلمية حتى يتسنى لنا خزن القمح مثلا فى حالة جيدة إلى أن يتيسر لنا تصريفه فى الأسواق سواء فى الداخل أو فى الخارج . ومن الضرورى وضع رتب معلومة معينة للقمح والذرة والأرز وغيرها ، وفى هذا صالح المنتج والمستهلك والتاجر ، ومن اللازم فى حالة الأرز مثلا إنشاء مصانع على الاسس الفنية الصحيحة للقيام بعمليات التقشير والتبييض وغيرها ، وعلى المصريين أو يوجهوا رؤوس أموالهم شطر هذه الصناعة التى تعود عليهم بالربح الوفير .

(٢) الخضر والفاكهة : وهذه كفيلة أن تجد لها سوقاً طيبة فى أوربا ، وليس هذا بعسير لأن نيوزيلند وكاليفورنيا وجنوب إفريقية تصدر فواكهها إلى سوق أوربا البعيدة عنها إلى حد كبير . وعلينا فى هذه الحالة أن ننظم انتاج الفاكهة والخضر وتخصيص أصلح المناطق لزراعتها ، وتركيز كل نوع فى أكثر المناطق ملاءمة لزراعتها ، وهذا يمكن الحكومة من بسط إشرافها الدقيق على البساتين ، ويجعل جهودها فى مكافحة الآفات والأمراض أدنى إلى النجاح . ويجب ألا تزرع إلا الأنواع الممتازة التى تدر غلة كبيرة والتى تلقى رواجاً فى الأسواق الخارجية ، وهذا يتطلب من هيئاتنا الرسمية والفنية موالاة الاطلاع على مطالب هذه الاسواق والاتصال بطوائف التجار ، ويحسن أن تكون لدينا شركات مصرية كبيرة ذات رؤوس أموال وفيرة وخبرة فنية كافية لتتولى عملية إصدار الخضر والفاكهة طازجة أو محفوظة إلى البلاد الأجنبية . ومن الأمور

الجديرة بالعنايه ما يتصل باستخدام أحدث الاساليب الفنية فى النقل والشحن والتعبئة ، وعلى الحكومة أن تزيد رقابتها على حركة الإصدار فلا تسمح إلا بارسال أحسن الاصناف من كافة النواحى ، وبهذا تكتسب المنتجات المصرية سمعة طيبة فى الاسواق الخارجية .

(٣) الدخان : تجب المبادرة بإدخال زراعته فى القطر المصرى ، ولاعبرة بما يقال من أن استيراده مورد مالى له أهميته ، إذ يمكن تلافى ما يحدث من النقص بفرض رسوم إنتاج عالية على الدخان المصرى . ويجب على وزارة الزراعة أن تختار الانواع الممتازة ولا تسمح مطلقا بزراعة غيرها ، وأن تحدد الزراعة فى خير المناطق بالبلاد .

(٤) ومن النباتات التى ينبغى أن نعنى بها الكتان والجوت وحبوب الصويا .

تربية الحيوان

يجب العمل على زيادة العناية بتربية الماشية ولدينا الدريس اللازم لغذائها كما يمكن التوسع فى زراعة الذرة والفول لهذا الغرض . ويحسن بنا أن نستورد من الخارج أنواعا وفصائل جديدة بقصد زيادة ما نحصل عليه من الالبان واللحوم .

(٢) مستقبل الصناعة

رأينا كيف تولدت النهضة الصناعية الحديثة فى مصر بسبب الحرب العالمية الاولى ، وكيف سارت فى طريق النمو والتوفيق بعد تعديل التعريفة الجمركية . وقد عظمت أهمية الصناعة خلال الحرب الحالية التى أظهرت بجلاء مدى الفائدة التى عادت منها على البلاد حكومة وشعبا ، وأصبح الجميع يرون أن هناك احتمالات كبيرة من التوسع والازدهار أمام الصناعة المصرية ، وزالت نظرة الشك القديمة القائمة على مبدأ التوطن الصناعى بعد تقدم العلوم المختلفة . وكذلك حقق معظم هذه المشروعات فى أثناء الحرب أرباحاً طائلة . وبعض هذه المشروعات كان قائما قبل الحرب ، والبعض الآخر ظهر خلالها ونستطيع إلى حد ما أن نفترض أن المشروعات القديمة هى التى قامت على أسس ثابتة وكان الغرض من القيام بها تحقيق أرباح الحرفة التى تزاولها من غير أن تبنى برنامجها على تحقيق الأرباح الاستثنائية ، وهذه هى المشروعات التى ينتظر استمرارها فى الانتاج . أما النوع الثانى الذى لم يظهر إلا إبان الحرب بدافع الحصول على الأرباح الاستثنائية ، فان الكثير منها مصيره الزوال بعد أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه ، فالقائمون بها من المغامرين الذين استهوتهم الظروف غير

العادية وكل همهم تحقيق أى قدر من الربح بغض النظر عن سمعة المشروع أو مستقبله ؛ وهكذا نجد أن هذه المشروعات لم تهتم بترقية طرق انتاجها أو توسيع مجال أعمالها . والاحتياطات بأشكالها المختلفة مرغوب فيها فى أوقات ارتفاع الأسعار حتى ولو غالى أرباب المشروعات فى تقديرها. فالمشروع الذى يكون هذه الاحتياطيات يبغى الاستمرار فى الانتاج ، اذ ما كان له أن يحرم حملة أسهمه من بعض الربح إذا لم يكن هذا مرماه ، والمبالغة فى تقدير الأموال الاحتياطية فى مثل هذه الظروف ضرورى لاستمرار النهضة الصناعية فى بلد حديث العهد بالصناعة ، فمعظم هذه المشروعات لم يحقق هذا القدر الكبير من الربح إلا نتيجة لعدم وجود المنافسة الأجنبية ، فاذا ما عادت الأخيرة إلى سابق عهدها فان المشروع سيعجز عن إدراك هذه الغايات التى توافرت له فى وقت ارتفعت فيه الأسعار ارتفاعا فاق الحد .

التصنيع من حيث ضرورته وامكانياته :

والحقيقة السافرة هى أن على مصر أن تقيم اقتصادها الأهلى على غير أساس الزراعة وحدها ، لأن الزراعة ستعجز حتما فى المستقبل عن استغراق الأيدى العاملة ورفع مستوى المعيشة أو المحافظة عليها إزاء ازدياد عدد السكان الكبير المطرد . والظروف اللازمة لنمو الصناعة متوافرة وقد أجملها إسماعيل صدقى باشا بقوله : « إن الشروط الكفيلة بنمو صناعتنا قد اجتمعت ، فرؤوس الأموال متوافرة ، وقدرة البلاد على الشراء عظيمة فضلا عن تكون طبقة من رجال الأعمال الجدد . ويسرنى أن عدداً كبيرا منهم هم من خاصة المصريين ، ممن حنكتهم تجارب الحرب فاكتسبوا فى خلالها خبرة ثمينة ، فضلا عن أن الأيدى العاملة قد ازداد عددها وأصبحت تتقن عملها ، يضاف إلى ذلك أن حالتنا المالية قد توفرت لها المتانة باعتبار قلة ديوننا الداخلية والخارجية ، ووفرة احتياطياتنا وسلامة نقدنا »[1] . ويمكن أن نضيف إلى ذلك أنه إذا تمت الإجراءات المتعلقة بتوليد الكهرباء من خزان أسوان ، وزادت مقادير البترول التى تستخرج من الأراضى المصرية لوفقنا كثيراً إلى حل مشكلة الوقود ، وفى القطر المصرى معادن مختلفة تصلح لكثير من الصناعات الكيماوية ، بل إن الفنيين يؤكدون لنا وجود مقادير وفيرة من الحديد ، وهذا أمر ستبدو أهميته الكبرى إذا استطعنا استغلاله وفق الأساليب

---

(١) من محاضرة ألقاها فى نادى التجارة الملكى (١٢ أبريل سنة ١٩٤٥) .

الاقتصادية السليمة . وإذا كان الكتاب يطالبون بدعم أسس الصناعة لأسباب تتعلق بعالم الاقتصاد والمال ؛ فإن الكاتب الاجتماعى لا يسعه إلا أن يؤيد هذا الاتجاه ، لأن الصناعة من أكبر الدوافع على التخلص من الآراء والنظم العتيقة ، وتحمل فى طياتها عناصر الجرأة والعمل على مسايرة التقدم ، وتقضى على أمراض اجتماعية خطيرة منها المحسوبية والرشوة وفساد الإدارة والإسراف والخمول ، بل إنها لتحفزنا إلى إصدار التشريعات الاجتماعية لرفع مستوى الطبقات ، والقيام بالإصلاحات اللازمة فى النواحى الاجتماعية وغيرها . وأخيراً — وليس آخراً — فالصناعة الراقية من العوامل الكبيرة الأثر التى تقربنا من إدراك الاستقلال السياسى بمعناه الحق ، وتقضى على الاستعمار السياسى والاقتصادى .

لهذا نرى أنه لا بد من رسم سياسة متزنة مبنية على الدرس العميق يقوم به الفنيون والاقتصاديون والمفكرون على اختلاف نزعاتهم ، وعلينا أن نضع الخطة التى يجب أن تتقيد بها الحكومات المتعاقبة وتعمل على تنفيذها مادامت للصالح القومى العام ، وكفى البلاد ما تعرضت له من آثار سياسة الارتجال . وما تعودناه من وضع نظم ثم نقضها إذ فى ذلك إسراف لا مبرر له . إن العالم إنما يتقدم بالسير المطرد المتواصل ، لا بالجرى ثم النكوص مما نعده دليلا على عدم الإيمان بالمشاريع ، وعدم توخى الحيطة فى صوغها . إن أشد ما تحتاجه البلاد عنصر الاستقرار فى المشاريع القومية العامة ، فهل آن الأوان لكى ندرك معنى ذلك وأهميته ؟ هذا ما نرجو ، وهذا ما تأمله البلاد .

بعض المقترحات :

وفيما يلى إجمال لبعض عناصر السياسة الصناعية التى يجدر بمصر السير عليها بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وحل عهد السلام :

(١) العناية بالتعليم الفنى من ناحيتيه العملية والنظرية ، ومعنى هذا أننا لا نريد تخريج طائفة همها الأكبر الجرى وراء الوظائف الحكومية ، والسعى إلى الدرجات (بعد أن وضعت تسعيرة للشهادات !!) . ولكنا فى حاجة إلى طبقة نستطيع استغلال خبرتها ومهارتها فى الإشراف على المشاريع الصناعية ، من مهندسين وميكانيكيين ورؤساء عمل أى (أسطوات) ، ولهؤلاء الأخيرين أهمية كبيرة يقدرها كل من له اتصال بالأعمال الصناعية الكبرى .

(٢) العمل على تشجيع أو استيراد جميع المواد الأولية التى تبدو الحاجة ماسة إليها فى النهضة الصناعية ففى الصحارى المصرية موارد كبيرة من المعادن والمواد التى تصلح أساساً لتقدم الصناعات الكيماوية ، وهناك الحديد فى أسوان وما جاورها ، وفضلا عن هذا يجب الاهتمام بإنتاج كثير من الغلات الزراعية والحيوانية مما له أوثق الاتصال بالصناعة . وهذا الموضوع يجرنا إلى البحث فى أمر له أهميته ، ذلك أن الغرض من الصناعة القطنية أن تتمكن من إنتاج المنسوجات الرخيصة اللازمة لسواد الشعب ، وهذا لا يتأتى ما دام القانون يحتم استخدام الأقطان المحلية المرتفعة الثمن نسبياً ، ولذا نرى من الأفضل السماح باستيراد القطن الهندى وسواه من الأنواع الرخيصة مع اتخاذ الاحتياطات التى تحول دون انتقال أى عدوى إلى القطن المصرى كما يقول خصوم هذه الفكرة .

(٣) يرى صدقى باشا (فى المحاضرة التى أشرنا إليها) وجوب وضع نظام لإعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب متى توافرت فيها شروط معينة ، وخفض أو إلغاء كل رسم جمركى ذى صبغة مالية مفروض على ما يستورد من المواد الأولية ، ومنح الصناعات الجديدة شتى التسهيلات كاعطاء أصحابها امتيازات مجانية للحصول على الأراضى اللازمة لإنشائها ومعاونتهم باعتمادات لإقامة مبانيها وإعفاء ما يلزمها من الآلات وغيرها من دفع الضريبة الجمركية . ونرى من الضرورى أن تعدل المصارف الأجنبية سياستها لمواجهة مطالب المستقبل وظروفه الجديدة فتوجه عنايتها إلى تمويل الصناعات وتشجيعها بكافة السبل أسوة بما عملته وما تعمله من توجيه أقصى اهتمامها إلى الشؤون الزراعية . وعلى الحكومة أن توظف جانباً من أموالها فى توسيع نطاق الاعمال الصناعية التى ثبت نجاحها ، وعلى الشركات الصناعية أن تلجأ إلى الاقتراض من الشعب بعد عمل الدعاية اللازمة بحيث توجه الأنظار إلى أهمية ذلك الأمر .

(٤) إنشاء المعاهد الخاصة بالبحوث الاقتصادية والصناعية ، والاستعانة بأكفأ الخبراء من المصريين والأجانب ، وتشجيع المخترعين والمكتشفين . ولا مانع أن تقوم الحكومة بإنشاء صناعات معينة ، أو ترعى غيرها بالإعانات ما دامت المصلحة القومية تستدعى ذلك .

(٥) ومن المسائل التى أثارت النقاش والجدل ما تعلق منها بحماية الصناعات المصرية إزاء منافسة زميلتها الاجنبية وذلك بفرض تعريفة جمركية معتدلة . ويخشى بعض المفكرين صعوبة هذا الإجراء نظراً إلى ما ينادى به بعض القادة فى العالم من ضرورة الاتجاه نحو حرية التجارة بعد أن انتهى الصراع العالمى الأخير . والذى نراه فى هذا الصدد أن الدول إذا ما استقر رأيها على المسير فى هذا الاتجاه ، لن تعمد إلى إزالة القيود الجمركية فجأة ودفعة واحدة لما يحدثه عمل من هذا القبيل من التقلقل والاضطراب كما أن المسئولين من الساسة لا ينكرون أن بعض الدول ترى من صالحها إقامة صناعات معينة لازمة للمحافظة على مستوى المعيشة بها أو معالجة مشكلة تزايد الأيدى العاملة . ويرى الاقتصاديون إمكان التوفيق بين حاجة هذه الدول والاتجاه نحو حرية التجارة وذلك بوسائل مختلفة كأن تخفض — الدول — عملتها فى الداخل وبذلك ترتفع أسعار السلع الاجنبية المنافسة ، كما يمكنها الأخذ بأحدث الاساليب الفنية فتقلل من نفقات الانتاج إلى أدنى حد ممكن ، وكذلك تمنح هذه الصناعات إعانات مالية أو قروضاً بفوائد قليلة جداً ، أو تشجعها بتسهيلات فى النقل وغير ذلك حتى تمكنها من الثبات وبهذا تكون هذه الاساليب نوعا من الحماية المعتدلة » . (١) ولا شك أن أغلب آلات شركاتنا الصناعية فى حاجة إلى التجديد ولهذا لا نشك أنها ستعمل على شراء أحدث الانواع وأكثرها أداء للغرض المنشود ، كما أن عليها أن تعنى أقصى عناية بالإدارة فتتجنب الإسراف وغيره من الاخطاء التى لازمت كثيراً من مشاريعنا وكادت تقضى على بعضها . غير أنه لا يفوتنا أن ننبه إلى خطورة حماية صناعات لا تستطيع الثبات بنفسها لان الغرم فى هذا إنما يقع على المستهلك .

(٦) ومن المسائل الجديرة بالنظر السعى إلى توسيع الاسواق أمام الصناعة المصرية ولا ريب أن بذل الجهود فى سبيل تحسين الإنتاج الزراعى ، واستخدام الآلات فى الزراعة ورفع مستوى حياة أهل الريف ، وترقية المستوى الاجتماعى للشعب ، وحرص المصريين على تفضيل منتجات بلادهم ما دامت لا تقل جودة ولا يزيد ثمنها عن الاجنبية ، كل هذه عوامل تساعد بكل تأكيد على اتساع نطاق السوق الداخلى . أما فى الخارج فقد رأينا كيف وفقت الشعوب العربية إلى تأليف الجامعة التى تضمها ، ولا مراء أنه فى الامكان

---

(١) دكتور راشد البراوى : نحو عالم جديد أو تطور الفكرة الدولية ص ٢١٠ .

وضع سياسة اقتصادية مشتركة على أساس تبادل المنفعة وفى هذه الحالة يمكن للصناعة المصرية أن تجد لها سوقا رائجة فى بلاد الشرق الأدنى . كما أنه مما يحقق هـذا الهدف العمل على توثيق الصلات الاقتصادية مع السودان والحبشة وبلدان شمالى إفريقية .

(٧) ضرورة اتجاه البلاد إلى استثمار أموالها فى الصناعة بدلا من الزراعة وحدها ، ومما يجعل تحقيق هذا فى حيز الإمكان ارتفاع أثمان الاراضى الزراعية إلى حد مبالغ فيه بالنسبة إلى ماهو حادث فى البلدان الاخرى ، كما أن مساحة الاراضى الزراعية محدودة ، وما يصلح سنوياً من الأراضى البور قليل نسبياً . فهذه كلها عوامل مشجعة على تمويل الصناعات المصرية .

(٨) ومن المسائل الجديرة بالنظر العمل على تمصير المنشئات الصناعية الاجنبية من حيث رؤوس أموالها وإدارتها حتى نضمن أنها ستسير وفق اتجاه قومى سليم ، وأنها ستفتح أبوابها أمام المصريين من العمال وأفراد الطبقة المتعلمة ، لأن الشعور القومى أصبح لا يستسيغ مطلقاً هذا الوضع الحالى الذى يجعل للأجانب السيطرة التامة أو ما يشابهها على الإقتصاد المصرى .

(٩) العمل على إصدار التشريعات المختلفة لصيانة حقوق الطبقة العاملة كتوسيع نطاق قوانين النقابات والتأمين حتى تؤدى الغرض المنشود منها ، وعلينا الإسراع بإقرار مشروع قانون العقد الإجماعى ، ووضع حد أدنى للاجور ، وخفض ساعات العمل أسوة بالبلاد الاجنبية التى نسير على هديها ، ورفع مستوى العامل الأدبى والعلمى ، وإنشاء المساكن للعمال سواء عن طريق الحكومة ، أو أن تتولى هذا العمل شركات للبناء كما هو الشأن فى الأمم الاخرى . وهنا نقف قليلا لنبدى دهشتنا من صيحات ملؤها الفزع ، والإشفاق على مستقبل الصناعة بسبب التشريعات التى صدرت لصالح العمال ، والحقيقة أننا لا نجد سبباً معقولا ، وإذا كانت بعض المصالح المالية تبرر هذا القلق ، فلا شك أن هناك عاملا أقوى أثراً ، ذلك هو مستقبل الامة وكرامة الشعب ومبادىء العدالة الاجتماعية بل والاقتصادية أيضاً .

الصناعات التى يرجى لها النجاح

أفادت الحرب جميع الصناعات الهامة فى مصر : وهذه هى الصناعات التى كانت قائمة قبل الحرب وروعى عند إنشائها المبادىء التى وضعتها لجنة الصناعة والتجارة التى تكونت

فى مصر سنة ١٩١٧ والتى أشرنا إلى تقريرها فى فصل سابق . وقد كونت معظم هذه الصناعات احتياطيات كبيرة ، كما أنها استهلكت الجانب الأكبر من معداتها الرأسمالية التى أنهكها الانتاج المتصل خلال الحرب . وصناعة القطن هى الصناعة المصرية الأولى ، فمصر تنتج أجود أصناف القطن ، والأيدى العاملة متوفرة ، والآلات الحديثة تستورد بسهولة تامة من عدة جهات . وقد تهيأت لمصر طبقة من المنظمين الأكفاء الذين اكتسبوا خبرة تامة ، كما أن المهندسين المصريين الذين تعلموا هذه الحرفة فى مصانع القطن الانجليزية وألموا بدقائقها قد علموا بدورهم عدداً كبيراً من العمال . وقد ساعدنا التقدم الفنى من نواح عدة (١) فتقدم علوم الكيمياء والهندسة وقيامها على أصول ثابتة مما جعل فى إمكاننا تكوين طبقة من الفنيين الذين يفهمون دقائق الصناعة . (٢) وساعد تقدم العلوم الاقتصادية والتجارية واتساع مجال الأعمال فى الشركات أمام الشبان المصريين على ظهور طبقة من المنظمين الأكفاء (٣) ومكننا تقدم علم الميكانيكا من الحصول على الأنوال الآلية ذات الإنتاجية الكبيرة .

فالتقدم الفنى هيأ لمصر جميع الظروف اللازمة لمزاولة هذه الصناعة ، وقد استفادت مصر من ذلك فانتهزت مصانعها القديمة فرصة الحماية التى خلقتها الحرب فرسخت أقدامها فى هذا الميدان ، وسيصبح فى مقدورها قريباً تصدير المنسوجات القطنية إلى الخارج . إن القطن لا زال أهم المحاصيل النقدية فى نظر الفلاح ، وبيعه للدول الأجنبية لا يحقق للفلاح ذلك القدر من الربح الذى يكفل له عيشة لائقة ، والدول التى تصنع القطن تحصل على قدر من الأرباح أكبر بكثير من البلاد التى تزرعه ، وعلى ذلك فاننا لا نستطيع أن نوالى انتاج الأقطان إذا لم نستخدم الجانب الأكبر من إنتاجنا فى مصانعنا المحلية . وركزنا فى مضمار المنافسة الدولية بالنسبة إلى هذا النوع من الإنتاج قوى فنحن ننتج أحسن انواع القطن ، والدول الأخرى التى كانت تنافسنا وأهمها انجلترا واليابان عليهما تحمل نفقات نقل القطن من مواطن إنتاجه . والعنصر الوحيد الذى يكلفنا أكثر مما يكلف المصانع الأجنبية هو الوقود ، ولكن نفقات الوقود بالنسبة لنفقات التشغيل الكلية صغيرة جداً ، وهناك مايبرر حصولنا على القوة المحركة بنفس الثمن الذى تحصل عليه المصانع الأجنبية المنافسة ، إذا استغلت منابع البترول المصرية استغلالا تاما ، أو إذا ما استطعنا الانتفاع من مصادر الكهرباء التى تتاح لنا . وينبغى أن نذكر أن صناعة القطن فى انجلترا مآلها الزوال وهذا

يقتضى منا الاستعداد لكى نشغل محلا لائقاً فى السوق العالمية ، ويجدر بالفنيين المشتغلين بهذه الصناعة الدأب على تحسين نوع الآلات المستعملة « The Ring » حتى نستطيع أن ننتج أجود الأقمشة الرفيعة ، أو استعمال الآلات المعروفة باسم « Mule » التى كان يستعملها القسم المصرى فى لانكشير . وهذا الإنقلاب فى نوع الأقمشة المنتجة ضرورى جداً إذا ما قررت انجلترا إهمال صناعة القطن ، وهو ما يؤكده الكثيرون من الثقات والباحثين .

ومن الصناعات التى يرجى لها النجاح حفظ الخضر والفاكهة وعمل المربات ومستخرجات الألبان . وكذلك ينتظر التقدم للصناعات الكيماوية التى تتوافر خاماتها فى باطن الأرض بمصر ، وكذلك للصناعات الحديثة الخفيفة التى تتصل بعمل الآلات البسيطة من زراعية وصناعية .

ولما كانت مصر مقبلة على توسع صناعى وتجارى واجتماعى ، ولما كان عدد أهل المدن فى ازياد مطرد ، لهذا ينتظر لصناعة البناء وما يتصل بها مستقبل طيب . وكذلك هناك مجال واسع أمام صناعات الأثاث وعمل الأحذية والسلع الجلدية والورق .

(٣) تمويل الصناعة المصرية

هناك عقبة لا بد من التغلب عليها قبل أن نتوقع حدوث توسع صناعى كبير ، ونقصد بها تمويل الصناعة . وأبرز عناصر هذه المشكلة التى تواجهنا هى الطريقة التى نوجه بها مدخراتنا نحو الصناعة ، مع تقديم التسهيلات الائتمانية للمنشئات والمشروعات الصناعية مما يجعل فى مكنتها السير إلى الأمام . وهنا ينبغى لنا أن نميز بين نوعين من التمويل وهما التمويل الخارجى والتمويل الداخلى .

ومما لا ريب فيه أن مصر ستظل تعتمد على البلاد الصناعية الكبرى لمدها بالآلات لإنشاء صناعات جديدة أو توسيع الصناعات القائمة وتدعيم قواعدها ، وللحصول على هذه السلع الإنتاجية التى لا بد منها يتعين علينا أن نفصل بعض الموارد التى ينبغى استخدامها لتحقيق هذه الغاية : —

(١) لعل السبيل العادى هو تصدير الحاصلات والمنتجات المحلية فندفع من ثمنها جزءاً من ثمن السلع الإنتاجية التى نستوردها من الخارج . غير أن هذا المصدر لن يكون كافياً

لدفع قيمة الواردات من الآلات وما فى حكمها ، فضلا عن دفع قيمة ما نستورده من السلع الاستهلاكية .

(٢) وفى هذه الحالة يتعين علينا أن نحاول الاستفادة بقدر الامكان من الأرصدة الاسترلينية فنستغل المبالغ التى يفرج عنها أو التى يتم الاتفاق بشأنها فى استيراد السلع الانتاجية من انجلترا .

(٣) وبما أن مصر مشتركة فى البنك الدولى للانشاء والتعمير فنى استطاعتها أن تعقد قروضاً طويلة الأجل تساعدها فيما تنشده من التوسع الصناعى . غير أن هذا السبيل ينبغى ألا تلجأ اليه إلا فى حالة الضرورة ، وبشرط أن تكون الفائدة التى نحصل عليها من استغلال الآلات والسلع الإنتاجية أكبر من الفائدة التى ندفعها للبنك الدولى .

أما التمويل الداخلى فنقصد به تعبئة الموارد الانتاجية المحلية فى تحقيق التوسع الصناعى . وليس من الصحيح ما يردده البعض من بطء معدل الادخار الفردى أو عدم الميل إلى الادخار من جانب الشعب فالواقع مثلا أن الرقم القياسى للمدخرات النقدية الصغيرة (التى لا تزيد قيمتها عن ٥٠٠ جنيه) ١١٢٥,٥ فى سنة ١٩٣٨ منسوبا إلى سنة ١٩١٣ ، ولكن الملاحظ أن المدخرات موزعة على وجوه أخرى منها شراء الأراضى الزراعية ، وبناء العقارات غير أن الأمر الأخير له أهمية من حيث أنه يؤدى الى نشاط صناعة البناء ويدل على هذه الظاهرة أن الرقم القياسى لاستثمار رؤوس الأموال فى صناعة البناء بلغ ٥١٨,٧ فى سنة ١٩٣٩ منسوبا إلى سنة ١٩١٤ . ويتجه جانب من المدخرات إلى المشروعات الفردية أو شركات التضامن وترجع هذه الظاهرة إلى عوامل متباينة منها صغر حجم المدخرات الفردية وضعف ثقة عدد كبير من المدخرين فى القائمين بأمر المشروعات الكبيرة غير أن هذه المشروعات لا أهمية لها بالنسبة إلى مستقبل البلاد الاقتصادى لأن حياتها رهينة بالقائمين بأمرها ، كما أن صغر حجمها يحول دون استخدام الأساليب الصناعية الحديثة على نطاق واسع ، ولا يمكنها من تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية التى تتيسر للمشروعات الكبيرة ، الأمر الذى يعتبر أحد أسباب ارتفاع التكاليف الصناعية . أما الاستثمار فى الشركات المساهمة فهذا هو النوع الذى يجب الاهتمام به لأنه أساس النهضة الصناعية التى نرجوها . ويعنينا مدى اتجاه رؤوس الأموال إلى الشركات الصناعية ، وهنا نلقى نتائج تدعو إلى كثير من الارتياح والتفاؤل ، ذلك أن الرقم القياسى لرؤوس الأموال

فى الشركات الصناعية كان ١٦٣,٥٨ فى سنة ١٩٣٩ ، ١٧٩,٤٢ فى سنة ١٩٤٢ بالنسبة إلى سنة ١٩١٤ . وكذلك نلاحظ أن الأهمية النسبية لرؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة بالقياس إلى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة قد ارتفعت من ٨,٩٩٪ سنة ١٩١٤ إلى ١٩,٧٩٪ سنة ١٩٣٩ ، ٢٢,٤٩٪ سنة ١٩٤٢ . وأكثر من هذا فقد كان النشاط الصناعى يشغل المرتبة الرابعة سنة ١٩١٤ فأصبح فى المرتبة الثانية سنة ١٩٣٩ والأولى فى سنة ١٩٤٢ . والجدول التالى يوضح نسب رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد القومى : —

	١٩١٤	١٩٣٩	١٩٤٢
	(النسب المئوية)		
الرهن العقارى	٤٦,٨٩	٢٥,٤٥	١٨,٥٣
الاستثمار العقارى	١٥,٩٦	١٤,٤٩	١٤,٦٥
الصناعة	٨,٩٩	١٩,٧١	٢٢,٤٩
التجارة والأعمال المالية	٢,١٧	٩,٨٦	١٠,٧٥
البنوك	٣,٩٢	٦,٥٨	٦,٨٨
النقل	٥,١٤	٦,٤٠	٩,٢٠
المياه	١,٠٠	١,٢٧	١,٢٩
الترع	١٤,٠١	١٣,٧٦	١٣,٧٩
شركات مختلفة	١,٩٠	٢,٤٨	٢,٥٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ومن الظواهر المألوفة أن كثيرا من المدخرين يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم فى شكل نقدى طليق أما لدى البنوك أو فى خزائنهم الخاصة أو فى صناديق التوفير . ومثل هذا الأمر يعطل النشاط الاقتصادى لأنه يحرم المجتمع من هذه المدخرات فلا هى أنفقت على الاستهلاك فتنتفع بها المشروعات التجارية والصناعية ، ولا هى استثمرت فيزيد النشاط الاقتصادى ، غير أن وجود المؤسسات المصرفية يخفف من وقع هذا الخطر لأنها تستثمر الودائع فى تقديم الائتمان اللازم للمؤسسات الصناعية والتجارية .

وبالرغم من هذه العوامل المشجعة التى أشرنا إليها فاننا نشاهد أن الصناعة المصرية تقابل صعابا لا بد من تذليلها وفى مقدمتها من ناحية التمويل ارتفاع سعر الفائدة وصعوبة الحصول على قروض قصيرة وطويلة الآجال ، والأمر الأخير راجع إلى جمود السياسة

المصرفية . فالبنوك فى مصر - فيما عدا بنك مصر - لا تقدم القروض ذات الآجال الطويلة للصناع وحجتها فى ذلك :

أولا أنها بامتناعها عن اعطاء قروض لآجال طويلة تأمن خطر الوقوع فى أزمة مالية إذا حدثت أزمة صناعية ، ومثل هذا ما حصل فى القارة الأوربية وأمريكا حيث ترتب على الأزمة الصناعية افلاس عدد كبير من المصارف .

ثانيا والبنوك إذا ساهمت فى انشاء بعض الصناعات أو حتى اذا أمدتها بالمال الوفير لآ- طويلة فان تصرفات البنوك ازاء عملائها إذا ما طلبوا نصيحتها كثيراً ما تدعو إلى الشك ، فلو ذهب عميل إلى مصرف طالبا رأيه فى أحسن مجال لاستثمار ما لديه من الأموال (والبنوك فى أمريكا والقارة تقوم بهذه الوظيفة) فان البنك سيشير عليه بطبيعة الحال أن يستثمر أمواله فى المشروعات التى ساهم فيها البنك حتى ولو لم تكن أفضل مجال للاستثمار فى حالة هذا العميل .

وبنك مصر هو الوحيد الذى ساهم فى انشاء الصناعات ، وقد قام بنصيبه على أفضل الوجوه . وعلى ذلك كان من الضرورى ازاء تعنت المصارف الأخرى أن تساهم الحكومة فى عملية تقديم القروض ولذا وافق البرلمان على مشروعها الخاص بانشاء البنك الصناعى . ويبلغ رأس مال البنك مليوناً ونصف مليون من الجنيهات تساهم الحكومة فيه بمبلغ ٧٦٥,٠٠٠ جنيه أى ما يساوى ٥١ ٪ من قيمة الأسهم المصدرة ، وبذلك يكون للحكومة الاشراف على البنك . وقد روعى فى تحديد رأس المال بهذا القدر مواجهة الأعباء التى ينتظر أن يضطلع بها البنك من الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية ذات المنفعة العامة إذ أن معظم هذه المنشآت فى حاجة إلى رؤوس أموال كبيرة . ومن البديهى أنه يمكن زيادة رأس المال تبعا لمطالب الصناعة فى المستقبل بشرط موافقة الحكومة على كل اصدار جديد . وتنحصر أغراض البنك الصناعى فيما يأتى : —

(ا) الاشتراك فى انشاء وتدعيم المؤسسات الصناعية المصرية .

ان الغرض الأول من أغراض البنك هو المساهمة فى تمويل المؤسسات الصناعية سواء أكانت صناعات جديدة أم صناعات قائمة ، ففى الأولى يساهم البنك فى انشائها ، وفى الثانية يستطيع أن يكتتب فى زيادة رأس مالها . وقد روعى فى نص هذه المادة أن يتسع نطاق اشتراك البنك فيتناول الشركات المساهمة وشركات الأشخاص أو المشروعات الفردية .

وقد اشترط أن تكون المؤسسات مصرية ذات منفعة عامة حتى لا يكون فى اشتراكه احتمال منافسة المؤسسات المماثلة باعتبار أن الحكومة تملك غالبية أسهم البنك .

(ب) تقديم السلف الصناعية

يمكن تقسيم المؤسسات التى تحتاج إلى السلف الصناعية إلى متوسطة وصغيرة وكبيرة . والصناعات الصغيرة أو اليدوية يتناولها البنك بشىء كثير من الحيطة واليقظة . والصناعات الكبيرة قد تطغى على الأموال المخصصة للسلف إذا ما فتح لها باب الاقتراض بدون وضع حد أقصى لنسبة السلف . لذلك روعى ألا يتجاوز مبلغ أية سلفة ٢٠ ألف جنيه الا فى حالات استثنائية يجيزها مجلس الادارة .

والسلف تنقسم إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل . والسلف قصيرة الأجل تأتى فى المرتبة الثانية من أعمال البنك . أما السلف متوسطة وطويلة الأجل فانها تحتل المكانة الأولى من أعمال التسليف الصناعى ، ذلك أن من الميسور الحصول على السلف قصيرة الأجل عن طريق بنوك الودائع أو البنوك التجارية العامة .

(ج) — معاونة خريجى المدارس الفنية .

ومن أغراض البنك تقديم المعاونة اللازمة لخريجى المعاهد الفنية بالسلف الصغيرة التى تساعدهم على الدخول فى الاعمال الصناعية . ويجب على البنك أن يتأكد من أن هذه القروض قد استعملت فى الأغراض التى منحت من أجلها .

السندات .

والبنك يحتاج إلى أموال أخرى خلاف رأس ماله ليستخدمها فى تقديم السلف الصناعية، خصوصا طويلة الأجل . وعلى ذلك رخص للبنك أن يصدر من السندات ما لا يزيد عن خمسة أمثال رأس المال المدفوع ولا تتعدى فوائدها ٣٫٥ ٪ . ورخص للحكومة ضمان تسديد قيمة هذه السندات عند استحقاقها ودفع فوائدها فى مواعيدها ، كما رخص لها بالاكتتاب فى هذه السندات كلها أو جزء منها .

والغرض من تحديد إصدار السندات هو تحديد مسئولية الحكومة إذ أنها ستضمن سدادها. وروعى فى التحديد بهذا القدر نطاق العمليات التى تستخدم فيها أموال السندات من الاستئناس برأى كبار الماليين وما هو متبع فى البنوك الصناعية فى بعض البلدان الأخرى .

ونصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أن تؤخذ المبالغ اللازمة للاكتتاب فى رأس المال من المال الاحتياطى للدولة ، وتؤخذ المبالغ اللازمة للاكتتاب فى السندات من المال الاحتياطى للدولة ومن الأموال التى تكون متوفرة لدى الحكومة تحت الاستثمار .

والغرض من هذا النص هو افساح المجال للحكومة لاستثمار ما قد يكون لديها من الأموال المتوفرة مثل احتياطى استهلاك القروض الذى تخصصه وزارة المالية كل عام فى ميزانية الدولة ويعد بمليون وثمانمائة ألف جنيه سنويا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه ليس من الحكمة الاعتماد على المال الاحتياطى للدولة فى تحويل سندات البنك الذى ينتظر أن تصل الى خمسة اضعاف رأس المال ، لأنه قد ينفد المال الاحتياطى فى وقت من الأوقات .

(٤) حول مسائلنا المالية

(ا) البنك المركزى

يلعب البنك المركزى دوراً بالغ الأهمية فى حياة كل بلد الاقتصادية ، وقد عرفه القانون النظامى لبنك التسويات الدولى بأنه البنك الذى يعهد إليه فى كل دولة مهمة تنظيم كمية النقد والائتمان فيها . ولقد أصدر المؤتمر المالى المنعقد فى مدينة بروكسل عام ١٩٢٠ قراراً يقضى بان تبادر إلى إنشاء بنك مركزى كل دولة لم يتح لها ذلك من قبل ، لكى يتسنى لها إصلاح نظامها النقدى والمصرفى والمحافظة على ثبات قيمة عملتها ولكى تتمكن بصفة خاصة من المساهمة فى التعاون الدولى . وما من شك أن نجاح البنك المركزى رهين إلى درجة كبيرة بما يلقاه من معاونة صادقة من جانب البنوك التجارية . وتتلخص وظائف البنوك المركزية فيما يأتى (١) :

(١) إصدار البنكنوت فمن الناحية العملية يعتبر هذا العمل من أهم خصائص البنوك المركزية .

---

(١) راجع كتاب « البنك المركزى » للدكتور أحمد ابراهيم بك ص ٩ — ٣٤ .

(٢) كونها بنوكا للحكومات فالبنك المركزى مستودع الأموال التى تجبى من الضرائب ، وعليه تسحب الشيكات والحوالات التى تستخدمها الحكومة فى أداء ديونها ، وهو الذى يؤدى عنها فوائد قروضها المختلفة كما تلجأ إليه للحصول على القروض القصيرة الآجال ، ويقوم فى العادة بعملية تحويل الدين العام، ونقول فى كلمة واحدة إنه يضطلع بوظيفة المستشار المالى للحكومة .

(٣) يعتبر البنك المركزى بنكا للبنوك الأخرى ففيه تحتفظ البنوك التجارية بالجانب الأكبر من احتياطيها النقدى ، وفى بعض البلاد ينص القانون على التزام البنوك التجارية بأن تحتفظ فى البنك المركزى بنسبة معينة من مجموع الودائع التى بها. وفضلا عن هذا فإن البنوك الأخرى تلجأ إليه إذا ما حلت بها الضائقة وأعوزتها النقود . ولا شك أن شعور البنوك التجارية بأن وراءها مثل هذه المؤسسة تمدها بما يلزم من الائتمان مقابل تقديم صكوك تتوافر فيها الضمانات الوافية ، مما يبعث فى نفوس القائمين بأمر هذه البنوك روح الثقة والاطمئنان ، ويحملهم على عدم التردد فى تقديم القروض للصناعات والتجارة وبخاصة فى الوقت التى تشتد فيه الحاجة إلى هذه القروض .

(٤) أما أهم الوظائف وأخطرها شأناً فهى كون البنك المركزى منظما للائتمان ، ولتحقيق هذه الغاية نراه يتبع أساليب مختلفة منها سعر الخصم ، وسياسة السوق المفتوحة ، وتغيير مقدار الرصيد النقدى الذى تحتفظ به البنوك التجارية فى البنك المركزى تبعاً لمقتضيات الحالة الاقتصادية .

ولو طبقنا القواعد السالفة الذكر على البنك الأهلى لألفيناه يقوم بوظيفتين وهما كونه بنك الإصدار والحكومة . ولكننا لانعده بنكا مركزياً بالمعنى الصحيح لأنه ليس بنكا للبنوك الأخرى ، كما أنه ليس أداة لتنظيم الائتمان فى السوق المصرية وهو الأمر الذى لابد من تحقيقه لصالح الاقتصاد المصرى فى المستقبل . ويلاحظ أنه على أثر خروج انجلترا عن قاعدة الذهب استدعت الحكومة المصرية الخبيرين فان زيلند وأتونيمير فأوضحا أن الظروف تحبذ إقامة بنك مركزى فى البلاد . وقامت الحكومة المصرية بمفاوضات مع البنك الأهلى بشأن تحويله إلى بنك مركزى ، ولما قرب أجل امتياز الإصدار دارت مباحثات انتهت بصدور القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٠ « بمد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد

الممنوح للبنك الأهلى ، وذلك لمدة قوامها أربعون عاماً من تاريخ العمل بالقانون ، وينص القانون السالف الذكر على الأمور التالية : —

(١) تحويل جميع أسهم البنك إلى أسهم إسمية من وقت صدور القانون ، على صورة تكفل الانتهاء من هذه العملية فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٨ .

(٢) تصبح أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من المصريين عن طريق إحلالهم محل الأجانب كلما خلا مقعد ، على أنه يجب أن تتحقق هذه الأغلبية فى سنة ١٩٤٥ . وتقرر أن يكون رئيس مجلس الإدارة مصرياً بعد انتهاء مدة المحافظ الذى يجمع إلى صفته صفة الرياسة، على أن يكون وكيل مجلس الإدارة مصرياً طالما كان الرئيس أجنبياً، وكذلك يقصر حق التوظيف على المصريين منذ صدور التشريع إلا فى أحوال استثنائية وبشرط موافقة وزير المالية . ونص القانون على إلغاء لجنة لندن (المنصوص عليها فى النظام القديم) ، على أنه يجوز لاثنين على الأكثر من أعضاء مجلس الإدارة الإقامة خارج مصر لكى يؤخذ رأيهما فى المسائل التى يباشرها البنك مع الخارج ، أو التى تكون ذات صبغة دولية .

(٣) يصبح نصيب البنك من أرباح الإصدار ١٥ ٪ والباقى للحكومة . ولقد حاولت المذكرة الايضاحية تبرير التجديد المشار إليه فقالت إن البنك الأهلى توفر لديه طوال مدة اشتغاله مران فى هذه الناحية ، لا يمكن أن تظفر بمثله مؤسسة لم تكن لها ظروفه . وحاز البنك كذلك ثقة وشهرة دوليتين يعتد بهما ولهما أثرهما فى المعاملات التجارية والمالية وغيرها . أضف إلى ذلك أن رأس مال البنك الفعلى أصبح يزيد كثيراً عن رأس ماله القانونى ... فلو أن الحكومة اختارت بنكا آخر لتجعل منه بنكا مركزياً ، لحرمت هذه المزايا أولا ، وكانت تواجه فوق ذلك صعوبة لا يستهان بها فى الوقت الحاضر ، ذلك أنها كانت تضطر أن تعهد بإدارة العملة المصرية إلى البنك الآخر ، وكان هذا الإجراء منها يتطلب تنحى البنك الأهلى عن إدارة العملة، فتكون هناك فترة انتقال غاية فى الدقة فى عهد ملىء بالاضطرابات... ولم يكد بد بعد هذا الاختيار من التفكير فى وسائل تمصير البنك . أما تمصير رأس المال فمرهون بإقبال المصريين على شراء أسهمه ... وكان من المستطاع جدلا أن يفكر فى تمصير رأس المال بواسطة شراء الحكومة لأسهمه كلها أو بعضها ، وكان من البديهى أن هذا فوق الطاقة المالية .

ولقد وجهت إلى القانون اعتراضات عدة منها أنه لما كان من مستلزمات البنك المركزى أن يكون ذا صفة قومية وجب أن يكون البنك مصرياً صميما . ولوحظ أن البنك الأهلى لم يبد العناية الواجبة بتنشيط الصناعة والتجارة فى مصر ولم يستخدم فى المعاملات التجارية إلا جانباً يسيراً من رأس ماله وودائعه وأنه يؤثر استغلال الشطر الأعظم منها فى اقتناء الأوراق المالية . ومن الأدلة على ذلك أن أصول البنك فى نهاية ديسمبر سنة ١٩٤٦ بلغت ٢٢١ مليون جنيه منها ١٦٥ مليوناً موظفة فى أوراق مالية حوالى ٩٠ ٪ منها عبارة عن سندات الحكومة البريطانية . وكذلك لم يعرض على البرلمان حينذاك تشريع يقضى بتحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى . وأكثر من هذا فقد ساعد البنك الأهلى على تفاقم مشكلة الأرصدة الاسترلينية . ولقد تقدم زكريا مهران باشا (عضو مجلس الشيوخ) باقتراح بمشروع قانون بشأن تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى شبه حكومى ، وأهم عناصر الاقتراح : —

أولا — يزاد رأس مال البنك من ٣ مليون جنيه إلى ٢٠ مليونا وللحكومة ٥١ ٪ من مجموع الأسهم على أن يقتصر حقها فى التصويت فى الجمعية العمومية على ٣٠ ٪ من الأصوات .

ثانياً — يكون للساهمين بعد تحويل البنك : —

(ا) إما استرداد قيمة ما يمتلكونه من الأسهم بواقع ٣٠ جنيهاً للسهم الواحد .

(ب) وإما أن يكتتبوا فى البنك بعد تحويله على أساس الحصول على أسهم جديدة تعادل قيمتها قيمة الاسهم القديمة بالسعر السالف الذكر .

وينبغى أن يكون جميع أعضاء مجلس الإدارة من المصريين بعد ٩ سنوات من التحويل ، على أن يكون هناك خبير دولى إلى جانب مجلس الإدارة . ويحبذ بعض الاقتصاديين فكرة جعل البنك شبه حكومى بحيث يكون للحكومة نصيب فى إدارته ورأس ماله ، مع إصدار تشريع يلزم البنوك التى تعمل فى مصر بالاحتفاظ فى البنك المركزى برصيد يتناسب مع قيمة تعهداتها ، وعلى أن يكون للبنك المركزى بالاتفاق مع الحكومة الحق فى تعديل هذه النسبة فى حدود معينة (١) . وهؤلاء الاقتصاديون لا يحبذون فكرة التأميم (على الاقل فى

---

(١) الدكتور أحمد ابراهيم بك . مصدر سابق ص ٦٣ .

الوقت الحاضر)، وقد عبر عن رأيهم الدكتور محمد على رفعت فقال إن خطة التأميم تكتنفها صعوبات جمة من حيث تدبير رأس المال اللازم وتنظيم إدارة جديدة للبنك وضمان استقلاله وبعده عن المنازعات الحزبية وما قد يترتب على التأميم من صدع فى نظام الائتمان فى مرحلة الانتقال قبل أن يثبت البنك على أسس سليمة فى وضعه الجديد » (١) .

ولكن المشاهد أن البنوك المركزية فى معظم البلدان ملك للحكومة ، كما أن الاتجاه اليوم هو تأميم أمثال هذه المؤسسات البالغة الخطر والتى تعد بحق قمم الحياة الاقتصادية وها هى انجلترا قد استهلت سياستها فى عهد الحكومة الحالية بتأميم بنك انجلترا . والواقع أن الظروف تجعل من الضرورى الأخذ بهذه السياسة فامتلاك الدولة للبنك معناه علنية أعماله ونشاطه ، وإخضاعه لمقتضيات الحياة الاقتصادية المصرية خاصة وأن الائتمان معظمه تحت سلطان البنوك الأجنبية . وأكثر من هذا فتأميم بنك انجلترا مع بقاء الصلة الحالية بين النقدين المصرى والانجليزى معناه خضوع هذه البلاد لسيطرة الخزانة البريطانية . ويبدو أن هذه الاعتبارات وغيرها هى التى حملت الحكومة المصرية على أن تعلن فى خطاب العرش (نوفمبر ١٩٤٨) بأنها تعتزم تأميم البنك الأهلى . ويحسن بهذه المناسبة أن نذكر أن الحكومة البريطانية حينما قررت تأميم بنك انجلترا وضعت قاعدة تعويض حملة الأسهم بواسطة سندات الدولة ، فقابل كل مائة جنيه من أسهم البنك أعطيت سندات قيمتها ٤٠٠ جنيه بفائدة ٣ ٪ إذ الملاحظ أن أرباح البنك فى الاثنين والعشرين سنة الأخيرة لم تزد عن ١٢ ٪ .

ويتصل بهذا موضوع إصدار أوراق النقد فيحسن أن يشمل الغطاء :

(ا) سندات الحكومة المصرية .

(ب) سندات حكومة أخرى كالولايات المتحدة .

(حـ) تدعيم الغطاء فوق ذلك بمقدار من الذهب .

(ب) ملاحظات على الميزانية (٢)

مما يلفت النظر أننا نقوم بتقدير الدخل والخرج على أن كلا من العنصرين أمر قائم بذاته ومستقل عن الآخر تمام الاستقلال وبعد ذلك تبدأ عملية موازنة الميزانية ، وتتحقق هذه

---

(١) البنوك المركزية (ملخص المحاضرات التى ألقاها بنادى التجارة المذكى) ص ٢٥ .

(٢) راجع مقال الدكتور راشد البراوى المنشور فى الأهرام بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤٨ بعنوان « فى ميزانية الدولة مبادىء خاطئة ومظاهر متناقضة » .

الموازنة عن طريق ضغط المصروفات من هنا وهناك بغض النظر عما إذا كانت المصروفات ضرورية للصالح العام أو غير ضرورية . ولا ريب أن من الأفضل أن تضع الحكومة خطتها للمشروعات الإصلاحية أولا ثم تقدر المصروفات على أساس حاجة البلاد الحقيقية مما يتفق مع الرغبة فى النهوض والإصلاح ، فإذا تم هذا التقدير بأسلوب علمى سليم بدأت مرحلة تدبير الايرادات اللازمة لمواجهة المطالب المختلفة بجميع الوسائل المختلفة التى تتوافر لدى الدولة فعلا ، أو التى تفكر فى ابتداعها . ويلاحظ أن فكرة الموازنة من مخلفات النظريات الكلاسيكية القديمة ، وفى سبيلها قد تبرز الميزانية خالية من بعض عناصر المصروفات خشية أن تثير اعتراض السلطة التشريعية ، فإذا ما أقر البرلمان الميزانية ، وصدر قانون ربطها لجأنا إلى الاعتمادات المختلفة التى تعرض من وقت لآخر على السلطة التشريعية .

ومما يلاحظ على أبواب المصروفات أن المبالغ المخصصة للمشروعات الإنشائية التى ترمى إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ضئيلة تافهة لاتتناسب مطلقاً مع مطالب العصر . والرأى أن تكون لنا ميزانيتان : إحداهما عادية لمواجهة ما يقال له أعمال « الروتين » المألوفة وينفق عليها من الايرادات العادية ، والأخرى للأعمال الأنشائية التى تتصل بتنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى الحياة الاجتماعية . وهذه يجرى تمويلها عن طريق القروض على أن تتحمل الميزانية العادية والأجيال المقبلة فوائد القروض وعبء الإصلاح الدائم . وفضلا عن هذا فهذه القروض تقلل من حالة التضخم السائدة وتساعد إلى حد على خفض تكاليف المعيشة .

ومما يؤخذ على الميزانية فى مختلف السنوات اعتمادها الكبير على الضرائب غير المباشرة التى يقع عبئها على الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وهذا أمر يتنافى مع العدالة الاجتماعية ، وهنا لابد من زيادة الضرائب المباشرة وفق نظام تصاعدى وبصورة فعالة .

ومن مظاهر التناقض البارزة التضخم غير المعقول فى باب المهايا والأجور والمعاشات بحيث قرب الرقم الخاص بها فى الميزانية الجديدة لعام (١٩٤٨ — ٤٩) من ثلاثين مليوناً من الجنيهات وهذا عنصر ثابت ويتزايد باطراد فى الوقت الذى أخذنا نشاهد فيه ، تناقصاً فى بعض عناصر الايرادات منذ انتهاء الحرب الأخيرة .

ومن المبادىء المتبعة إدراج المعاشات فى الميزانية ، ولقد سبق للكثيرين أن اقترحوا فصلها والعمل على استثمار المبالغ المخصصة لها ، وهو اقتراح وجيه يحسن الأخذ به . وكذلك نرى ضرورة الاهتمام بدراسة نظام تأمين الموظفين أسوة بالمشروعات الحرة فلعل فى الأخذ به خيراً لصالح الموظفين والخزانة .

ويتصل بهذا الموضوع بطريق غير مباشر حالة مصلحة الضرائب ذات الأهمية البالغة . وقد لمس ديوان المحاسبة الكثير من وجوه النقص وقال « ووجهنا النظر إلى ما يخشى . . . من سقوط بعض الضرائب بمضى المدة وحذرنا ذوى الشأن من أنهم إذا ما سكتوا على تلك الحال فإنهم سيواجهون حتما أحد احتمالين : فإما ترك الضرائب تسقط بمضى المدة ، وإما استصدار قانون جديد بمد أجل سقوطها بالتقادم لأكثر من ثمانى سنوات ، وكلاهما ضار وغير مرغوب فيه »[1] . والحقيقة أن علينا واجباً رئيسياً وهو القضاء على الاسراف والنفقات التى لامبرر لها .

(٥) وسائل النقل والمواصلات

ظلت عناية الحكومة المصرية موجهة إلى السكك الحديدية التى بلغ طولها عام (١٩٣٩ — ٤٠) ٣٥٥٧ كيلو متراً ، وقد يبدو الرقم كبيراً غير أن الملاحظ أن هناك فى المتوسط ٣,١ من الكيلو مترات لكل ١٠,٠٠٠ من السكان مقابل ١٤,٥ فى بلجيكا ، ١٣,٧ فى فرنسا ، ٦,٣ فى بلاد اليونان .

وتدر الشبكة الحديدية أرباحاً كبيرة على الخزانة ، فقد بلغت الايرادات ٥ر٤٦٤ر٦٩٩ والمصروفات ٤ر٣٠٢ر٦٣٨ من الجنيهات (١٩٣٩ — ٤٠) وبالرغم من هذا كله نعتقد أن هناك مجالا واسعاً للتقدم والاصلاح بسبب الأعباء التى ألقتها ظروف الحرب الأخيرة على السكك الحديدية المصرية وبسبب ما ينتظر من تحسن الأحوال الاقتصادية فى المستقبل وما يتوقعونه من اشتداد منافسة وسائل النقل الأخرى .

ومهما قيل من أن شؤون النقل يجب تكون تحت إشراف الدولة فالواقع أن مشروعات السكك الحديدية من الأعمال التجارية التى تتطلب نظما فى إدارتها تتفق مع الأساليب التجارية .

---

(١) تقرير مقدم من ديوان المحاسبة إلى البرلمان عن حساب ختامى الحكومة المصرية للسنة المالية ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ص ٤ .

فالسكك الحديدية باعتبارها مشروعات تجارية ينبغى أن تأتى بربح كاف لاعطاء فائدة معقولة عن رأس المال المستغل وللوفاء بأقساط الاستهلاك. وبعبارة أخرى يجب أن تكون هناك نسبة معينة بين الايرادات والمصروفات ، والسكك الحديدية بصفتها من المشروعات المعدة لخدمة الجمهور يجب ألا تكون عبئاً على الخزانة ، وهذا يقتضى تكوين نوع آخر من الاحتياطى يمكن الالتجاء إليه إذا ما دعت الضرورة . وإذا نشأت الحاجة الى نفقات غير عادية عمدت الادارة إلى اقتراضها من الخزانة بفائدة . ولهذه الاعتبارات يتعين فصل ميزانية السكك الحديدية المصرية عن الميزانية العامة ، على أن يراعى أن كل زيادة فى الايرادات بعد القيام بالمصروفات اللازمة يجب تقسيمها بحيث يخصص جزء لتكوين احتياطى بقصد أعمال التحسين وخفض الأجور ، ثم يعد القسم الآخر لسد ما قد يطرأ من العجز فى إحدى السنوات ، وكذلك للإنفاق على المنشئات الجديدة. ويتصل بهذا أيضاً أمر له أهميته وهو إبعاد هذه الإدارة عن النزعات السياسية والأهواء الحزبية ، وأن يكون مجلس الإدارة ذا سلطات واسعة فلا يكون هو ورئيس المصلحة تحت سلطان وزير المواصلات . وينبغى أن يمثل فى المجلس الفنيون وكبار رجال الأعمال وكل من يحسن الاستعانة بخبرته فى مختلف نواحى النشاط حتى تستطيع هذه الإدارة أن تتمشى مع التطور وأن تحقق المصالح القومية والأغراض الاقتصادية وغيرها . ولا بد من العمل على خفض النفقات فى الخطوط الحديدية إذ قدر أن الفحم وحده يتكلف ١٢ ٪ من النفقات الكلية ، ولهذا يحسن التوسع فى استخدام المازوت .

ومن الضرورى تعديل النظم التى ثبت عدم صلاحيتها ، وتوجه عناية إلى أمور الشحن والتفريغ وتيسير النقل ، وأن تكون المصلحة مسئولة عن أى نقص أو ضرر ينشأ عن تقصير عمالها أو قصور أساليبها . وينبغى إحضار عربات أكثر راحة وأمنا ، وأن يقصر الأمر على درجتين إحداهما للطبقة الدنيا من المجتمع بحيث تتوافر فيها عوامل النظافة والراحة والتيسير على أن يعود الجمهور أن يلاحظ النظم الجديدة فلا يعمد بإهماله إلى افساد مفعولها .

ومن المسائل التى تجب العناية بها كهربة بعض الخطوط القصيرة كخطوط حلوان والمطرية وأبى قير وبعض الخطوط الداخلية القصيرة ، وذلك لأن للقاطرات الكهربائية مزايا منها استبعاد المراجل والأجزاء المترددة ، كما أن المحركات الكهربائية يمكن أن

تستمر فى حركة دائمة فى عملها تقريباً فضلا عن أنها تمتاز بقوة هائلة تستمدها من محطات التوليد الثابتة ، وبذا يتسنى لها سحب عدد كبير من العربات أكبر مما تستطيعه القاطرات البخارية . ولا ريب أن هذه الظروف تسبب اقتصاداً فى الوقت ونفقات الصيانة والإصلاح والأجور .

ومن جهة أخرى يتوقعون لميناء السويس مستقبلا طيباً . والمعروف أنه قبل الحرب الأخيرة كان القطن الصادر إلى اليابان ينقل إلى الاسكندرية حيث تنقله المراكب وتخترق به قناة السويس وتدفع رسوم المرور ، وزيادة على هذا كان ٦٦ ٪ من البترول الذى تستهلكه مصر يأتى عن طريق الاسكندرية مع أن السويس على طريق سفن شركة البترول الإنجليزية فضلا عن وقوعها على مقربة من آبار البترول المصرية وفى المدينة نفسها معمل للتكرير . لهذا يحسن تدعيم الخط الحديدى المباشر بين القاهرة والسويس بحيث يواجه هذه الحالات وتصبح السويس المنفذ الطبيعى للبلاد الآسيوية والأفريقية لأن طبيعة الظروف الجغرافية والمطالب الاقتصادية تحتم ذلك .

وقد كان الاهتمام بالسكك الحديدية على حساب طرق المواصلات الأخرى فى الداخل . والملاحظ أنه برغم تزايد عدد السكان وتقدم الزراعة والصناعة ونشاط الحركة التجارية ليس فى مصر من الطرق البرية الرئيسية سوى القليل الذى لا يتناسب مع حالة التطور الحديث أما هذه « الطرق الزراعية » المعروفة وهى الممتدة بحذاء القنوات الكبرى فانها ضيقة غير مرصوفة وتنحصر صيانتها فى رشها بالماء من وقت إلى آخر ولكنها فى فصل الأمطار تصبح مصدر خطر وهى على العموم لا تصلح مطلقا لتحمل حركة نقل كبيرة . ولهذه الأسباب ينبغى للحكومة أن ترسم لها سياسة واضحة المعالم فى صدد الطرق البرية ، خاصة وأن المعروف أن أهمية النقل بالسيارات ستزداد إلى حد كبير فى المستقبل . وأهم ما نحتاجه : —

(١) بناء الطرق على الأساليب الفنية الحديثة بحيث تصبح متينة الأساس وذات سطوح ملائمة مما يسمح بتحمل النقل الثقيل . ولنا أن نسير على نمط الطرق العسكرية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ .

(٢) مد شبكة من الخطوط البرية فى أنحاء الدلتا ولا شك أن هذا يساعد على التقدم الزراعى فى المناطق التى تفتقر إلى المواصلات الجيدة والتى يمكن استغلالها فى الزراعة .

(٣) وصل القاهرة بالموانى الرئيسية ، وكذلك ربط بور سعيد والاسكندرية إذا أمكن بطريق من الطراز الأول .

(٤) مد طريق متسع بحذاء النيل من القاهرة إلى أسوان على أن تخرج منه فروع إلى القصير وغيرها من الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وذلك بقصد تسهيل الصادر والوارد بين مصر من جهة والهند وبلاد الشرق الأقصى والاقاليم التى فى شرقى إفريقية من جهة أخرى ، وذلك بنفقة أقل .

وكذلك يتعين علينا أن نوجه أقصى العناية إلى الطرق البرية والخطوط الحديدية التى تصل مصر وفلسطين شرقا وبرقة غربا والسودان جنوبا . ولا ريب أن الاعتبارات العسكرية سببت تقدما لا بد من اطراده إلى الحد الأقصى .

وفى الوقت ذاته يجدر بنا العمل على تشجيع النقل الملاحى فى داخلية القطر إذ يمكن للنيل والترع أن تخفف الضغط على وسائل المواصلات الأخرى ، وهذا يستدعى العناية بالترع إذ المعروف أن القنوات فى أوربا مليئة بالماء دائماً فى حين أن القنوات المصرية (باستثناء الرياحات الكبرى) لا تمتلىء بالماء إلا فى فترة المناوبات . وهذا يؤدى إلى العطل مما يعانيه أصحاب السفن . ومن الاصلاحات اللازم القيام بها زيادة الاعتماد على السفن البخارية التى تملكها شركات منظمة ذات رؤوس أموال كبيرة وبهذا يقل الاعتماد على المراكب الشراعية البطيئة ، وكذلك ينبغى توجيه عناية كبيرة إلى إنشاء المرافىء النيلية وتحسين الموجود منها .

ويدرك الجميع ما سيكون للطيران من شأن هام بعد الحرب ، وموقع مصر الجغرافى كفيل أن يعود عليها بالخير الوفير ، وهنا لا بد لنا من سياسة محدودة واضحة المعالم على هدى المسائل التالية : —

(١) الإكثار من المطارات فى داخلية البلاد لصالح الطيران المحلى والطائرات التى تعبر مصر فى رحلاتها بين القارات الثلاث . وفى مصر عدد من المطارات من الدرجة الأولى يرجع الفضل فى إنشائها إلى الاعتبارات العسكرية التى أملتها الحرب ، وهذه المطارات تقوم على أرض مصرية وبنيت بايدى العمال المصريين .

(٢) توسيع نطاق أعمال شركة مصر للطيران حتى تواجه التوسع المنتظر فى النقل والرحلات إلى الأقطار المجاورة .

(٣) وهذا يقتضى العمل على توفير الوقود بأثمان منخفضة حتى تنخفض أجور النقل والسفر .

(٤) الإكثار من مدارس تعليم الطيران وهندسة الطيران حتى يتوافر لنا العدد الكافى من الطيارين والاخصائيين والعمال الفنيين على أن تقوم فى مصر معامل الاصلاح وعمل الأجزاء التى يكلفنا صنعها ثمناً أقل من شرائها من الخارج .

(٥) أما بصدد الخطوط العالمية التى تمر بجو القطر المصرى فيجب اشتراك المصريين بنصيب وافر فى الشركات التى تملك هذه الخطوط .

هذا قليل من كثير يمكن عمله ، والمهم أن ترسم الحكومة لنفسها سياسة تقوم على التنسيق بين خطوط المواصلات المختلفة . وعليها أن تهمل الفكرة البالية القائمة على الاهتمام بالخطوط الحديدية وحدها إذ يبدو أن هذا النوع من وسائل النقل قد أخذت أهميته فى التضاؤل ومن المؤكد أن هذا الاتجاه سيزيد فى المستقبل .

بقيت قناة السويس وهنا ينبغى لنا أن نقف منها موقفاً حازما فنطالب خلال المدة الباقية على انتهاء عقد الامتياز بالمسائل التالية : —

(١) أن يعطى لمصر جانب من الأسهم . (٢) أن يزيد المبلغ الذى يدفع للحكومة المصرية سنويا وبعبارة أخرى ينبغى أن تكون لها حصة لها قيمتها فى الأرباح . (٣) زيادة عدد الأعضاء المصريين فى مجلس الإدارة . (٤) العمل على توظيف المصريين فى أعمال الشركة ، وليس الغرض زيادة عدد العمال والخدم بل نقصد الوظائف الكتابية والإدارية والفنية ، لأننا فى عصر نتجه فيه نحو تمصير الشركات ، كما أن ذلك يؤدى بنا إلى المران على أعمال الشركة تمهيداً لانتقال ملكيتها إلى مصر .

وقد أظهرت الحرب حقيقة لها خطرها إذ من العقبات فى سبيل الاستيراد صعوبة توافر أماكن الشحن بسبب تخصيص السفن للنقل المتصل بأغراض الحرب ، ولهذا يجدر بنا أن نوجه أقصى عنايتنا إلى إنشاء أسطول تجارى تملكه شركات مصرية وقد عملت تجربة من هذا القبيل وظهرت شركة مصر للملاحة البحرية والشركة الفرعونية ، ولكنها

كانت بداية يجب المثابرة عليها والتوسع فى هذا السبيل إلى الحد الذى يعود بالخير على النشاط الاقتصادى المصرى . ولن يكون من الصعب الحصول على السفن اللازمة من الدول البحرية الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يحسن إنشاء دار لأعمال الصيانة والترميم ، وإنشاء مدرسة بحرية عالية المستوى لتخريج الأشخاص الصالحين للعمل.

(٦) مشكلة السكان

من المظاهر البارزة فى تاريخ مصر الحديث الزيادة الكبيرة فى عدد السكان بحيث ارتفع من حوالى مليونين من الأنفس فى أوائل القرن الماضى الى ١٦،٥١٥،٠٠٠ فى أول يوليه من عام ١٩٣٩ . وتبلغ نسبة التوالد درجة عالية كما يستدل من الإحصاءات الآتية : —

السنة	النسبة فى الألف	السنة	النسبة فى الألف
١٩٣٨	٤٣،٣	١٩٤٠	٤١،٦
١٩٣٩	٤٢،٢	١٩٤١	٤١

ويمكن تقدير هذه النسبة العالية بموازنتها بمثيلتها فى بعض الدول الأخرى فى القارات المختلفة ، مع تباين مستوى الحضارة ومدى التقدم فى هذه البلدان (حسب إحصاءات سنة ١٩٣٨ التى نشرتها عصبة الأمم) : —

مصر	٤٣،٤	انجلترا	١٥،١	فرنسا ١٤،٦	المانيا ١٩،٧
إيطاليا	٢٣،٦	رومانيا	٢٩،٦	الهند ٢٤،١	اليابان ٢٦،٧
فلسطين	٣٩،٩	نيوزيلند	١٩،٣	استراليا ١٧،٥	شيلى ٣٣،٣
الأرجنتين	٢٥،١	المكسيك	٣٩،٣		

وهذه الدرجة من التوالد أعلى منها فى أية دولة أخرى حتى فى الهند وفلسطين والمكسيك وشيلى . ولكن يقلل من الخطر أمر آخر على جانب كبير من الأهمية ذلك هو ارتفاع نسبة الوفيات ، كما يتضح من الاحصاء التالى فى سنة ١٩٣٨ (فى الألف) : —

مصر	٢٦،٤	انجلترا	١١،٦	فرنسا ١٥،٤	المانيا ١١،٧
إيطاليا	١٣،٩	رومانيا	١٩،٢	الهند ٢٤،٣	اليابان ١٧،٤
فلسطين	١٥	المكسيك	٢٢،٥	الأرجنتين ١٢،٣	شيلى ٢٤،٥
استراليا	٩،٦	نيوزيلند	١٠،٥		

فكانما مصر كذلك تحوز قصب السبق فى هذه الناحية الخطيرة ، وهو أمر يؤسف له . ومن مقارنة المواليد والوفيات يتضح أن النسبة فى مصر هى ١٦,٩ فى الألف ، وهى أعلى منها فى أية دولة أخرى مع استثناء فلسطين ، وهكذا نجد أن الزيادة السنوية فى عدد السكان تبلغ ١٥٣,٠٠٠ نسمة (١) . وهذه الزيادة الكبيرة لا تتمشى مع مثيلتها فى مساحة الارض الزراعية أو تقدم الصناعة والتجارة ، وبهذا يصبح عدد السكان أكثر نسبياً من مصادر العمل مما يؤدى فى النهاية إلى خفض مستوى المعيشة . والبيانات التالية تلقى ضوءاً على هذه الحقائق : —

السنة	عدد السكان	مساحة الارض المملوكة (بالفدان)	متوسط ما يملك الفرد (بالفدان)
١٩٣٠	١٤,٧٦٧,٠٠٠	٥,٧٩٠,٠٠٠	٢,٦٢
١٩٣٩	١٦,٥١٥,٠٠٠	٥,٨٣٦,٧٤٦	٢,٣٥

والواقع أن مصر تعد من أشد البلدان ازدحاما بالسكان ، وهذا ينذر بالخطر إذا لم نعمل على تلافى الحالة ، لأن المسألة ليست منحصرة فى زيادة عدد سكان البلاد بل الأهم من ذلك أن كل زيادة فى السكان يجب أن يصحبها ما يعادلها فى موارد الثروة ومصادر العمل ، وبذا يتسنى لكل فرد أن يعيش فى المستوى اللائق به .

ونرى من أنواع العلاج الأمور الآتية :

(١) تحسين الحالة الصحية بحيث تهبط نسبة الوفيات إلى حد معقول كما هو الحال فى بلاد أخرى قد تقل عنا فى ميدان الحضارة .

(٢) الحد من التناسل الكثير الذى لا فائدة ترجى منه فى الأحوال الحالية . وإذا كانت بلاد أخرى تشجع النسل لأسباب عسكرية أو لأن سكانها أقل بالنسبة إلى مواردها وثروتها فإنا نعتقد أننا فى ظروف مخالفة تماما .

(٣) ينبغى ألا تزيد نسبة الزيادة فى عدد السكان عن ٨ فى الألف أو ما يقرب من ذلك حتى تتمشى الزيادة مع تطور البلاد الاقتصادى .

---

(١) يبدو ذلك من ملاحظة عدد السكان فى سنتى ١٩٢٨ ، ١٩٣٧ فهو ١٤,٤٣٨,٠٠٠ ، ١٥,٩٦٨,٠٠٠ على التوالى (حسب إحصاء أول يوليه) .

(٤) أن ندقق فى مسالة الهجرة إلى هذه البلاد لأننا لا نريد كل من لم يجد عملا له فى بلاده فيزيد من مشكلة البطالة لدينا ، وإنما الذى نشجعه على الهجرة هو الفرد الكفء والذى يملك المال اللازم .

(٥) العمل على زيادة مساحة الأراضى الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعى ونشر الصناعات المختلفة ودعم تجارة البلاد حتى نهيء العمل للمصريين ونرفع من مستوى معيشتهم ونتحاشى الأخطار الناجمة من البطالة .

(٦) أن نشجع بقدر الإمكان هجرة الكثيرين من المصريين إلى السودان القليل السكان وكلا البلدين إقليم واحد يتمم كل منهما الآخر ، على أن تمد الحكومة المهاجرين بكافة وسائل التيسير للارتحال والاقامة والعمل المنتج الذى يعود بالخير على البلدين .

(٧) أن نجتهد فى تمصير المنشئات الصناعية والمالية والتجارية الأجنبية حتى نوجد عملا للألوف من أبناء هذه البلاد . وقد صرح المسئولون فى أكثر من مناسبة بضرورة العمل على تحقيق هذا الغرض ، وإذا لم نكن قد بذلنا مجهوداً كافياً فى هذا السبيل فإن المستقبل كفيل أن يحملنا على مضاعفة جهودنا والسير بها قدما متخطين كافة العقبات التى قد تواجهنا فى طريقنا .

« تم بحمد الله »

دار النيل للطباعة ت ٥٨٨٥٥

AUC – LIBRARY

DATE DUE

A.U.C
– 7 APR 1997

A.U.C.

RARY

b12493569
i13857411

20 JAN 1990

main
0000006 4297
HC 535 B375 1948/c.1